وولفغانغ كاسبر

عن أسباب الازدهار الاقتصادي





عن أسباب الازدهار الاقتصادي

وولفغانغ كاسبر

أستاذ فخري للاقتصاد في جامعة نيو ساوث ويلز. سيدني . أستراليا

ترجمة:

علي الحارس

مراجعة و تدقيق:

د. نوح الهرموزي

د. محمد الزناتي



منبر الحرية

مشروع غير ربحي وغير حزبي يعمل في إطار المبادرة العالمية لمؤسسة "أطلس" من اجل دعم التجارة الحرة والسلام والازدهار، بشراكة مع معهد كيتو في واشنطن العاصمة. وهو مشروع تعليمي يهدف إلى تقديم أدبيات الحرية والأفكار والدراسات المتعلقة بها لصنّاع القرار، والطلبة والمثقفين والمؤسسات العلمية والأكاديمية، ورجال الأعمال ووسائل الإعلام، وأية شريحة أخرى تعنى بالحرية في العالم العربي. وبغية تحقيق هذا الهدف، يقدم "منبر الحرية" ترجمات لأعمال عالمية مرموقة وجادة، من كتب ومقالات ودراسات أكاديمية علمية، وتقارير، وأبحاث متعلقة بالسياسات. ومن خلال هذه الوسائل، يسعى "منبر الحرية" إلى تقديم النتاج الفكري العالمي المتعلق بالحرية الإنسانية للقارئ العربي، ليستأنس بها بوصفها بديلا للاستبداد ومصادرة الرأي والعنف السلطوي الذي هيمن على الأوطان والإنسان في العالم العربي.

www.minbaralhurriyya.org

الفــهــرس

كلمة شكر

لم يكن لهذا البحث أن يرى النور من دون الاستفادة من حكمة الكثيرين الذين لم أذكر أسماء إلا بضعة منهم، عند إيراد المراجع التي استندت إليها أو نُصحت بقراءتها؛ وهذا عدا عن جهلي بالكثير ممن أسهموا إسهامات هامة في تشكيل قناعاتي. لقد استفاد هذا البحث بشكل عميق من تأليف كتاب عن «الاقتصاد المؤسساتي»، في جهد مشترك مع الصديق القديم البروفيسور مانفريد ستريت، مدير معهد ماكس بلانك لأبحاث الأنظمة الاقتصادية في مدينة جينا الألمانية في بريطانيا، وظهر في الصين بترجمة صينية. كما أن هنالك طبعة ثانية منقحة ومزيدة بالكامل ستظهر من هذا الكتاب، بعد أن قمت بمراجعتها بالاشتراك مع البروفيسور بيتر بويتكة من جامعة جورج ماسون في ولاية فيرجينيا الأمريكية، ومن المتوقع أن تجد طريقها للمكتبات في العام 2012).

كما أعترف بكل فخر بالتعليقات الناقدة المفيدة التي تلقيتها من قراء وأساتذة اطلعوا على طبعات سابقة من هذا الكتاب، ومن طلبتي وممن شارك في محاضرات (الحرية والمجتمع) التي استضافها مركز الدراسات المستقلة في سيدني، وكانت تلك المحاضرات ميدانا لدراسة المفاهيم الواردة في هذا الكتاب. وقد كان مركز الدراسات المستقلة (CIS)، الذي أصدر النسخة الأولى من هذا البحث تحت عنوان (حقوق الملكية والتنافس) عام 1998، كريما في السماح لي بإعادة إصدار مسودة هذا البحث بعد تنقيحه بشكل كامل وإضافة الباب الأول الذي لم يكن يحتويه من قبل، وذلك في الطبعات التي صدرت في الهند عن مركز المجتمع المدني في نيودلهي باللغتين الإنكليزية والهندية، وفي نيجيريا عن معهد تحليل السياسة العامة في لاغوس، وفي تركيا عن جمعية الفكر الحر في أنقرة، باللغة التركية. كما انتشر هذا الكتاب على نحو أوسع عبر (مشروع يوريكا) التابع لشبكة السياسة العالمية في لندن، والتي توزع نسخا إلكترونية من هذا الكتاب في مختلف دول العالم، ومن بينها الدول التي تعتبر الحرية الاقتصادية من البدع المنكرة.

ورغم أنني استفدت من تعليقات وانتقادات العديد من القراء، فإنني أبقى، بالطبع وكما هو الحال دائما، أتحمل المسؤولية الحصرية عن ما ورد في الكتاب من تقييمات وأخطاء.

أتمنى أن يقدر قراء النسخة المترجمة إلى اللغة العربية ما يمكن أن تقدمه لهم الحرية الاقتصادية من حرية وسلام وأمن وعدالة.

سيدني، أستراليا

مايو 2011

و. ك.

(طبع الكتاب تحت عنوان "مبادئ الاقتصاد المؤسساتي.. النظام الاجتماعي والسياسة العامة"

على سبيل المقدمة.. منظور شخصي

آمل أن أقدم في هذا الكتاب ما يوضح للقارئ أن تحقيق التقدم المادي والأمان والحرية والانسجام الاجتماعي والكثير غيرها، إنما يعتمد بشكل حاسم على تأمين حقوق الملكية الخاصة، وحرية المرء في استخدام ممتلكاته ما دام بعيدا عن أذى الآخرين، وحكم القانون؛ وهذا ما ندعوه "الحرية الاقتصادية". إن أي نظام اقتصادي حر ينبغي تدعيمه عاجلا أم آجلا بالحرية المدنية والسياسية، أي: الديمقراطية الأصيلة، والفصل ما بين الدين والدولة غير الفاسدة، وانسياق الحاكم والمسؤول للقوانين نفسها التي تطبق على المواطنين جميعا.

إن الفكرة التي أطرحها في هذا الكتاب هي عن الدور الذي لا يستغنى عنه للحرية الاقتصادية في التنمية الحديثة المستدامة. يتأتى هذا من خبرتي الشخصية في الحياة، وما دعّم هذه الخبرة من قراءات جاء ذكر بعضها في نهاية الكتاب. وباعتباري أستاذا أكاديميا، وباحثا، ومستشارا حكوميا، وناشطا في منظمات المجتمع المدني العالمية، ومستشارا صناعيا، فلقد اكتشفت مرارا وتكرارا، بأن الحرية الاقتصادية أمر لا غنى عنه للتنمية الناجحة وأن "المعرفة الكاملة"، وهي مفهوم تعج به كتب تدريس الاقتصاد، ليست إلا هراء لا يمت للواقع بصلة. فالعملية المعقدة للتنمية الاقتصادية تنتج عن ملايين التجارب والاكتشافات والتفاعلات الصغيرة غير المركزية، التي لا يمكن أن يقوم بها أحد بشكل مستقل. وكل ما توصلت إليه يتلخص في ضرورة توفر الظروف الثقافية والقانونية الملائمة لحدوث هذه الاكتشافات، وبكل اختصار: توفر (المؤسسات) الملائمة.

لقد تشكل وعيي أثناء وجودي في ألمانيا الغربية (ما بعد الحرب العالمية الثانية)، والتي كانت دولة يعيش فيها شعب مهزوم استطاع خلال أقل من عقد أن يعيد الحياة إلى اقتصاده المعطل وأنشأ فرص عمل تكفي للجميع، بمن فيهم الملايين من الجنود العائدين من الجبهات، وملايين الألمان المطرودين من بولندا وتشيكوسلوفاكيا وغيرهما من الدول التي عاشوا فيها قرونا كثيرة. أما ما كان يطرح من أنماط النمو الاقتصادي في كتب الاقتصاد التعليمية، وكانت رائجة في ذلك الوقت، فقد عجزت عن مساعدتي على فهم ما كنت أشاهده في ألمانيا ما بعد الحرب. وكان

أفضل ما اطلعت عليه محاضرة لفريدريك هايك[1] (1899–1992) ألقاها في معهد كييل للاقتصاد العالمي، الذي كنت أدرس فيه أثناء وجودي في ألمانيا. وكان قد تحدث فيها عن الاكتشاف بوصفه جوهر الحياة الاقتصادية (هايك، 1978)، فالفرق الجوهري ما بين التنمية والركود يكمن في إيجاد واختبار المعرفة النافعة على يد مستثمرين رياديين واثقين في أسواق تنافسية.

وأثبتت هذه الرؤية كثيرا من المصداقية، عندما عملت في وزارة المالية الماليزية وتمكنت من مشاهدة قوى السوق التحريرية نفسها وهي تعمل في دول شرق آسيا، التي كانت تشهد في ذلك الحين انطلاقة تنمية اقتصادية، ولكنني كنت شاهدا أيضا على العواقب الاقتصادية والاجتماعية المحزنة للضوابط التعسفية وبدائل الاستيراد والتأميم بالإضافة إلى الحكومات الاستبدادية الفاسدة في المنطقة. وفي نهاية سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن الماضي، تمكنت من الإسهام في الجدل العام وما تلا ذلك من إصلاحات اقتصادية في أستراليا ونيوزيلندا، والتي حولت اقتصادات راكدة وقطاعات سكانية غير مستقرة ماليا إلى قصص نجاح وازدهار مما منح المواطنين القلقين ثقة متينة كاملة في مستقبلهم. وباعتباري أحد أوائل الخبراء الاقتصاديين الغربيين المدعوين إلى مقاطعة سيشوان الصينية في بداية ثمانينيات القرن العشرين، فإنني شاهدت كيف استرجعت "الوحدات الأسرية" وعمال المصانع حقوق ملكية معقولة جديرة بالثقة (وإن لم تكن كاملة)، وتم التغلب على القمع وانتفاضات الخبز خلال سنوات قليلة عبر أكبر عملية خصخصة (فعلية) في تاريخ البشرية، وارتفع إنتاج الغذاء بسرعة ونشرت الأسواق شعورا بالبهجة الغامرة بين الناس العاديين (كاسبر، 1981). ومنذ ذلك الحين، انتشرت القوى الخلاقة للأسواق التنافسية على امتداد الصين، والأهم أنها نشرت معها شعورا معديا بالتفاؤل بإمكانية الإنجاز بالإضافة إلى طاقة جديدة عمت كل بقاع هذا البلد الكبير.

***

[1] من المستحسن أن يرجع القارئ إلى السير المختصرة لمشاهير الاقتصاديين ممن سترد أسماؤهم في هذا الكتاب تاليا مع تاريخ ولادة ووفاة كل منهم، وذلك عبر الاستعانة بالموسوعة الموجزة للاقتصاد التي أعدها د. هيندرسون (2008)، أو موقع ويكيبيديا.

لكن عملي في شرق آسيا لم يكن أول لقاء لي مع حضارة غير غربية. فقبل أكثر من خمسين عاما، عشت لفترة من الزمن مع عائلة مغربية تقليدية في مدينة فاس العتيقة، وكان ذلك بمثابة لقاء رائع مع تقاليد غنية أخاذة ومؤسسات غير معهودة؛ حيث كان لدى العائلة التي استضافتني ثلاثة أبناء يقاربونني في السن: الأول فقيه متشكك بكل ما هو غربي، والثاني جيولوجي شاب درس في فرنسا وكان مولعا بالعلوم الغربية، والثالث تاجر بنى ثروته من تجارة النسيج، وكان يضحك على النقاشات الايديولوجية بين أخويه اللذين يكبرانه سنا. وبعد أن تكشفت لي الأمور، أدركت أن أصدقائي أولئك كانوا يمثلون أطراف معركة التحديث، وهي معركة خاضتها العقول والقلوب على امتداد العالم. لقد أدى الوقت الذي قضيته مع هذه العائلة المغربية إلى تعلقي طيلة حياتي بمعرفة التفاعلات ما بين المؤسسات الثقافية والقانونية (قيم العادات والتقاليد والمعايير القانونية للمجتمع) من جهة، وبين التحديث الاجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى. كما أن ما عايشته في المغرب من هذه المعارك الخاصة ما بين التقاليد والتقدم الاقتصادي لم يكن خاصا بهذا البلد أو بغيره من الدول التي زرتها لاحقا، كتركيا ومصر ودول الخليج العربي، بل وجدتها أيضا في دول زرتها وعملت فيها من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

وبينما تقبلت الظروف الثقافية والسياسية في المغرب أثناء شبابي، فإن تجاربي التالية في شرق آسيا جعلتني نافد الصبر إزاء المواقف والقيم والمؤسسات التي تقف عائقا أمام تحقيق النمو في الشرق الأوسط وشمال افريقيا. ورغم إعجابي الذي لم ينقطع بالفن والحضارات التاريخية التي تزخر بها هذه المنطقة، فقد وصلت إلى نتيجة مفادها أن البنى الثقافية ليست سواء في التمهيد لتبني وتطوير طرائق ناجحة مستوردة من الغرب. كما أدركت أيضا أن معظم الناس على امتداد العالم يطمحون إلى التمتع بالتقدم المدهش في وسائل الراحة المادية والمعرفة والصحة وطول العمر والأمان؛ وهي وسائل ظهرت أولا في الغرب وانتشرت في وقت لاحق إلى "اقتصادات النمور" في شرق آسيا، والتي أصبحت أيضا في وقتنا "ديمقراطيات النمور"، وذلك بالإضافة إلى الصين. ولكن، لا يبدو أن الجميع مستعدين للقيام بالتغييرات الثقافية والقانونية التي لا غنى عنها، ولا هم راغبون في اعتناق قيم مثل الحرية الفردية واحترام التنوع والالتزام بالسلام، وهي قيم لا يمكن من دونها تبني وتطوير التكنولوجيا والنظم الغربية التي تصنع الثروة.

يبدو لي أن العديد من تفسيرات التقاليد الإسلامية قد أضافت صعوبة خاصة أمام تقبل هذه الشروط المؤسساتية الضرورية للتنمية الاقتصادية؛ فالفصل ما بين الكنيسة والدولة، وهو أمر أصبح محسوما في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الغرب، لا يعتبر من الأمور التي تلقى تقبلا أو تفهما على نطاق واسع في هذه البلدان باعتبارها شرطا لازما لا بد منه من أجل التحديث. كما نجد في القرآن والسنة تمييزا صريحا للفوارق ما بين السادة والعبيد، والمؤمنين والكفار، والرجال والنساء؛ وهذا يتضارب مع شعار (تساوي الجميع أمام القانون). وفي أعمال المفكر الأمريكي التركي الأصل تيمور كوران، نجد توضيحا للعقبات المؤسساتية التي تعترض سبيل مراكمة رأس المال عبر أسواق مال غير مشخصنة لتمويل الصناعات الحديثة (كوران، 2009، 2011؛ وراجع أيضا: بيثيل، 1998 ص225-242). وهنالك عقبة أخرى تقف في وجه التحديث، وهي وجود الكثير من المراقبين المسلمين المعاصرين من ذوي السلطة والنفوذ ممن يعتبرون أن القوانين والمؤسسات المنصوص عليها في الشريعة أمر لا يتغير إلى أبد الآبدين. ولهذا، فإنهم يعتبرون محاولات إصلاح القوانين والمؤسسات منافية للدين، وذلك على الرغم من تغير الظروف. كما أن عددا من حكومات الشرق الأوسط قد حشدت جهودها في هيئة الأمم المتحدة لصياغة قانون لحقوق الإنسان مخصص للدول الإسلامية، وكأن البشر لم يخلقوا في الأصل متساوين، وكأنهم لا يطمحون جميعا لحقوق الإنسان الأساسية ذاتها. إن التشديد على سن قواعد وقوانين مخصصة وغير قابلة للتطور في عالم لا يكف عن السير في درب التغير والعولمة ربما يؤدي إلى دعم المصالح الراسخة والبنى السياسية، لكنه يبطئ من مسيرة التنمية الاقتصادية الحديثة والانفتاح على مستقبل أفضل لجميع الناس. ونجد في تقرير التنمية العربية الصادر عن هيئة الأمم المتحدة توثيقا للخسائر الناجمة عن المواقف المتعنتة الرافضة لتطوير وتغيير "الرأسمال المؤسساتي" للدول العربية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002). ومن لا يكفيه هذا الدليل، فإنه سيجد صرخة مدوية ترتفع من "الصحوة العربية" الحالية والمطالب الشجاعة للشباب والفقراء، وذلك في سبيل تعزيز التنمية الاقتصادية وإتاحة فرص أكثر أمام الدفع بمسيرة الحرية الاقتصادية وغيرها من الحريات.

وعلى الرغم من أن تجارب الحياة التي مررت بها في القارات الخمس جعلتني متبرما من الشوفينية الثقافية الغربية وعلمتني الإعجاب بالطرق المتنوعة التي تسلكها المجتمعات المختلفة

حاليا في اتجاه الحداثة والتنمية، فإنني أنظر بنظرة جادة إلى العقبات الثقافية الخاصة التي تواجهها التنمية الاقتصادية في العالم العربي (كاسبر 2005أ). فإذا أدت "الصحوة" الحالية إلى "النهضة العربية" التي آن أوانها، فإن أبواب تفسير القواعد الاقتصادية والمدنية الأساسية ينبغي أن تفتح على مصراعيها مرة أخرى! ولا شك في أن من يدرس التاريخ العربي يعلم أن قرون الإسلام الأولى شهدت الانفتاح الواسع للمؤسسات والدراسات العلمية والتكنولوجية والآراء القانونية والتوجهات السياسية على الإبداع والجدل التفسيري. وكان أن ازدهرت الحضارة الإسلامية وألهمت الآخرين بتقليدها، وكان من هؤلاء: أوروبا المتخلفة. ثم فقد العالم العربي ريادته الثقافية والاقتصادية بإغلاق باب "الاجتهاد" بعنف (بيركي، 2003 ص219-223). إن إعادة فتح "باب الاجتهاد" في عصر العولمة وشبكة الأنترنت لن تقتصر مضامينها على إعادة تفحص مؤسسات الأمم ونصوصها القانونية فحسب، وإنما ستؤدي إلى إعادة تقييم أكثر شمولا لكيفية تنسيق النشاطات البشرية أساسا، وما يمكن التسامح معه، وكيفية تحديث العقائد التقليدية. إنها مهمة شاقة، ولكنها تحمل معها وعودا عظيمة للأجيال القادمة.

...

قبل عقدين من الزمان، حاولت أن أنقل أفكاري وأفكار غيري إلى طلبة الدراسات العليا في مقرر التنمية الاقتصادية، والذين كان الكثير منهم، رجالا ونساء، ناضجين خبروا بأنفسهم آلية العمل في دول العالم الثالث، فقلبت صفحات أفضل ثلاثين كتابا لتعليم الاقتصاد في الولايات المتحدة وبريطانيا، وكانت جميعها، باستثناء واحد منها جدير بالثناء، لا تقدم تعريفات واقعية نافعة للمفاهيم الاقتصادية الأساسية من أمثال: المقاول الريادي (Entrepreneur)، أو التنافس (competition)، أو الابتكار (Innovation)، أو الربح (Profit)، أو الملكية الخاصة (private property)، أو حكم القانون (Rule of Law).[2] وإنما كانت ترتكز جميعها على

[2] الاستثناء كان كتاب (التبادل والإنتاج) من تأليف أ. ألكيان و دبليو. ر. آلين، والذي صدر في العام 1977. ومن حسن الحظ أن رفوف المكتبات تحتوي حاليا على كتاب (الاقتصاد للجامعات) من تأليف ألكيان وآلين و أ. هويل، والذي صدر في العام 2005.

افتراض نيوكلاسيكي بعيد تماما عن الواقع بادعاء حيازة "المعرفة الكاملة"، مما حفزني لكتابة محاضراتي الخاصة للمقررات التي كنت أقوم بتدريسها.

هذا الكتاب الذي بين يديك، عزيزي القارئ، نتيجة من نتائج هذا الجهد، فهو لا يكتفي بالتعامل مع الحرية (الاقتصادية) ومسألة التنمية (الاقتصادية)؛ وذلك لأن السياسة الاقتصادية ليست عملا ضيقا مجانيا، وإنما يتطلب إغناءه بما يعتقد الناس صحته، لا في مجال الرعاية الاقتصادية فحسب، وإنما في كل ما يتضمن طموحات بشرية أساسية كالسلام والعدل والإنصاف والأمان. ولهذا، ينبغي أن يرتكز «الاقتصاد المؤسساتي» أيضا على مُثل الاعتبارات القياسية. ولقد وجدت، بحكم خبرتي التدريسية الخاصة، أن الجوانب القياسية من الاقتصاد السياسي تستهوي الشباب أكثر بكثير من النماذج الرياضية، التي لا تؤدي سوى لتأكيد الافتراضات الموضوعة سلفا.

إنني آمل بأن يكتشف القارئ العربي أيضا أن الشعب الحر الذي يمكنه أن يضع ثقة معقولة في القوانين (المؤسسات) التي يمكن لأبنائه التعامل من خلالها، هو الشعب الذي يقوم بالملايين من الاكتشافات النافعة الصغيرة والكبيرة التي تخلق النمو الاقتصادي. ويبقى من المهم أن نذكر بأن القارئ قد يدرك بعد قراءة بحثنا هذا أن الحرية شرط حاسم لتحقيق الكرامة الإنسانية للجميع، وما سماه مدونو الدستور الأمريكي على نحو بليغ: "السعي إلى السعادة".

الفصل الأول: النمو الاقتصادي والمؤسسات

"إني أعتقد بأن المجتمعات الحرة قد نهضت واستمرت لأن الحرية الاقتصادية أكثر إنتاجية بكثير من الطرق الأخرى المتبعة للتحكم بالنشاط الاقتصادي لا لسبب آخر غيره ".

ميلتون فريدمان (غوارتني لاوسن بلوك، 1996)، ص(ز).

"على امتداد دول العالم، يتفاوت الدخل السنوي للفرد بفارق يصل إلى 100 ضعف أحيانا. لكننا نسمع، بالرغم من ذلك، أخبارا سارة مثيرة للدهشة؛ فحوالي (85%) من حالات هذا التفاوت يمكن تفسيرها من خلال [اختلافات مصطنعة في] حقوق الملكية،... ونشاط السوق السوداء،... والتنظيم،... والتضخم،... والحريات المدنية،... والحريات السياسية،... وحرية الصحافة،... والإنفاق الحكومي،... ومعوقات التجارة".

خلاصة دراسة كبرى عن التفاوت في مستويات الدخل الوطنية، (رول تالبوت، 2001).

تمكنت معظم دول العالم خلال الجيلين الماضيين من تحقيق نمو اقتصادي بوتيرة غير مسبوقة، كما ارتفعت مستويات المعيشة البشرية إلى أعلى من ضعفها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وبدقة أكبر: ارتفع حجم السلع والخدمات لكل نسمة على هذه الأرض بمقدار لا يقل عن (2.1%) سنويا منذ العام 1945، وفوق ذلك كله، تضاعف عدد نفوس البشر أكثر من (2.5) مرة وسيصل قريبا إلى (7,000 مليون إنسان). وهذا يعني أن الإنتاج الحالي للبشرية يفوق المستوى الذي كان عليه في نهاية الحرب العالمية الثانية بخمسة أضعاف. وفي غضون ذلك تمكنت ملايين كثيرة من الخلاص من الفقر المدقع، كما أن ملايين أخرى نجت من الموت في فترة الطفولة. لكن عدد كبير من الناس لا يزالون يعانون من الفقر. ومع ذلك، فإن سجل إنجازات التقدم المادي خلال العقود الحالية يدعونا إلى التفاؤل، وإن كانت هنالك أصوات ترى العكس. إنه من المنطقي أن نشعر بالتفاؤل وأن نعمل بثقة (ريدلي 2010).

وفي كل مكان، نجد تسارعا في النمو الاقتصادي، أي: الارتفاع في مستويات المعيشة الحقيقية بعد أخذ عامل التضخم بعين الاعتبار. وفي العديد من الأماكن، نجد أن بلدانا مثل سنغافورة وهونغ كونغ وتايوان، تمكنت من إنجاز نمو اقتصادي بسرعة تفوق المعدل العالمي لتتبع مسار اليابان في خروجها من دائرة العالم الثالث وتنضم إلى مصاف دول العالم الأول. وفي هذه الدول، يمكن للمرء أن يلاحظ مستوى مرتفعا من التعاون البراغماتي وجوا عاما من التفاؤل بالقدرة على تجاوز الصعاب، وتراكما سريعا لمستويات الخبرة في الوظائف التقنية والتنظيمية. ويلاحظ أن التجارة والاستثمارات تتدفق بحرية بين هذه الاقتصادات التي تتميز بنمو سريع وبين الدول الثرية في شمال أمريكا وغرب أوروبا. ولا شك في أن معظم شعوب هذه "الاقتصادات المتابعة الملتحقة" متحمسون لاستقبال العصر الحديث بمباهجه وتحدياته.

وفي الكثير من بقاع العالم الأخرى، بما فيها بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نجد تسارعا للنمو الاقتصادي أيضا، وإن كانت معدلات الدخل عموما تقل عن مثيلاتها في الدول الأكثر ثراء في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وشرق آسيا. كما وصلت الصين في يومنا هذا إلى متوسط معدل الدخل في غرب آسيا بعد أن كانت تعاني طويلا من معدل فقر كبير.

لكن هذه الصورة البهيجة عموما غير مكتملة، بسبب عدد من الدول التي تشكل استثناءات تعاني من التخلف عن ركب الحضارة أو من انخفاض مستوى المعيشة، كما هو الحال في الكثير من أنحاء أفريقيا وبعض دول غرب آسيا وأجزاء من الاتحاد السوفييتي السابق وكوبا. كما أن بعض الدول التي عانت من حرب أهلية أو اضطهاد هائل، عانت أيضا من انحدار مستويات المعيشة. إن التنمية الصناعية في هذه الأماكن تتعرض للعراقيل وتتم إدارتها في العادة على أساس استبدال الواردات بإنتاج سلع من الدرجة الثانية لا يمكن بيعها في الأسواق العالمية. كما تعاني البنى التحتية في أجزاء كبيرة من البلاد وبنى الحكومة في هذه الاقتصادات البطيئة من حالة مزرية واضحة للعيان، ومعدلات البطالة مستمرة في الارتفاع دون انقطاع، والكثير من الشباب يشعر بالإحباط والتشاؤم والتيه، أو يتصف بالاستعداد للانخراط في نشاطات عنيفة، إجرامية أو إرهابية، وتميل النخب الفاشلة في هذه الدول إلى اعتبار الغرب والعولمة والحداثة بمثابة الأعداء.

إن الدليل واضح؛ فالنمو الاقتصادي والمستويات المرتفعة للإنتاجية والدخل لا تتأتى بشكل آلي، كما توجد اختلافات هائلة ما بين الأغنياء والفقراء. ومن يطلع على المعدل الحقيقي لدخل الفرد في معظم دول الغرب الثرية واليابان وسنغافورة، يجد أنها أعلى بمائة مرة على الأقل من مثيلاتها في أشد بقاع أفريقيا فقرا، وذلك بحسب إحصائيات البنك الدولي. وحتى إن كان لدى القارئ تحفظات في ما يخص دقة وجدوى أمثال هذه المقارنات الدولية، فإن ذلك لا ينقص شيئا من الحقيقة المؤلمة التي تؤكد وجود هذه الفجوات.

وحتى إن لم يخطر على البال السؤال المعتاد حول ما إذا كان التقدم المادي أمرا جيدا أم سيئا، فإن أي مراقب لن يتمكن من مقاومة السؤال الآتي: هل يرجع هذا التفاوت في الأداء الاقتصادي إلى عوامل كامنة في النظام؟ وإذا كان ذلك صحيحا، فما هي؟

من الواضح أن النمو الاقتصادي قابل للتسريع، لكن كيف يتم ذلك؟

في ما تبقى من هذا الفصل، سأشرح أنه من المنطقي أن تكون هنالك علاقة قوية بين تفاوت الثروة والنمو وبين نوعية المؤسسات وقوانين التعاون التي تتبعها النشاطات البشرية. ثم سأوضح النمط العريض للعلاقة بين النمو الاقتصادي العالمي والتزايد السكاني. وأخيرا، وبما أن كافة الخيارات المؤسساتية ينبغي أن تجيب على السؤال المعتاد نفسه (الجيد والسيئ)، فسأفرد المجال لمناقشة حسنات وسيئات النمو الاقتصادي بشكل عام.

الاقتصاد والنمو الاقتصادي والمؤسسات.. لمحة أولية

يدور موضوع هذا الكتاب حول "الاقتصاد المؤسساتي"، ولهذا ليس من الغريب أن نورد تعريف المصطلحين الأساسيين: (الاقتصاد) و(المؤسسات) على نحو تمهيدي على الأقل، ومن أراد الاستزادة فليراجع الفصل التالي:[3]

* الاقتصاد يدرس عواقب حقيقة مفادها أن معظم البشر يقومون في معظم الوقت باكتشاف حاجات تفوق قدرتهم على تسخير الموارد اللازمة لتلبيتها، وهذا يؤدي إلى (الندرة). وجوهر المعرفة الاقتصادية يتمحور حول كيفية اكتشاف الحاجات والموارد وكيفية تخصيص هذه الموارد لإشباع هذه الحاجات.

* وكما سنرى لاحقا بتفصيل أعمق، فإن المستثمرين الرياديين يحاولون التغلب على مشكلة الندرة عبر تنظيم الموارد (كالأرض، والمعادن، والطاقة؛ والعمل والمهارات، ورأس المال والتكنولوجيا) وعبر التعاون فيما بينهم. وهذا التعاون يتطلب قواعد لتنسيق النشاط البشري، وهي ما ندعوه بالمؤسسات. ولا بد من الانتباه هنا إلى أن المؤسسات التي نتحدث عنها هي قواعد تترتب عقوبات على انتهاكها؛ كما ينبغي عدم الخلط بينها وبين (المنظمات)، أي: جمعيات شبه دائمة تضم مالكي عوامل الإنتاج تبتغي إنجاز هدف مشترك.

والنمو الاقتصادي، ونعني به الزيادة المستدامة في الموارد لتلبية الاحتياجات المتزايدة وبالتالي الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد في المجتمع، مصطلح مستحدث وليد التجارب البشرية الجديدة نسبيا. فالتجربة المتعلقة بالتحسن المادي المستدام، انتشرت منذ انطلاق الثورة الصناعية في بريطانيا قبل ما يزيد عن مائتي عام، وتكاد تكون في يومنا هذا، كما أسلفنا سابقا، من المفاهيم الأساسية المسلم بها حول العالم باستثناء الدول التي أنهكتها الحروب والاستبداد والفساد. لقد ترافق النمو الاقتصادي في العالمين الأول والثالث بتراجع كبير في مستويات الفقر المطلق وسوء التغذية ووفيات الأطفال، وتحسن هائل في مجالات الصحة وزيادة متوسط الأعمار والرضى بالوظيفة وفرص الحياة والكرامة الإنسانية؛ ولم يكن ذلك حكرا على نخب صغيرة، وإنما لجميع

[3] راجع مسرد المصطلحات في نهاية الكتاب للاطلاع على تعريفات المصطلحات الأساسية المستخدمة فيه.

أطياف السكان. وللإشارة فحتى الطبقات الأفقر في الولايات المتحدة الأمريكية تعيش حياة أفضل وأطول وأصح مما تعيشه الطبقات الوسطى في المجتمعات التقليدية الراكدة. وهذا ما اعتاد الإشارة إليه الاقتصادي الأمريكي المرموق جولين سيمون (1932-1998) أمام كل المتشائمين بمستقبل البشر (سيمون 1995؛ ريدلي 2010). ومنذ انطلاق الثورة الخضراء قبل ما يقرب من أربعين عاما، انخفضت نسبة المصابين بسوء التغذية على سطح الأرض من (35%) عام 1960 إلى (18%) حاليا (لومبورغ 2001). ولا يزال الرقم مستمرا بالانخفاض، على الرغم من تأثره بالركود الاقتصادي العالمي. وكذلك، فإن مستوى التغذية قد تحسن على نحو كبير لمعظم البشر. ومثل ذلك يمكن قوله عن مستوى التعليم، حيث نجد أن (75%) من البشر كانوا أميين قبل حوالي قرن من الزمان، ولكن هذه النسبة أصبحت (20%) حاليا. ولهذا يتفق معظمنا على أن النمو الاقتصادي أمر مرغوب، سواء أكان ذلك لأسباب اقتصادية أم غير اقتصادية (لمناقشة أساسية أكثر استفاضة، يمكن مراجعة القسم الأخير من هذا الفصل).

إذا ما نظرنا إلى سجل العالم في النمو الاقتصادي، وإلى العدد المحدود من حالات استمرار الركود، تبرز لدينا أسئلة تشكل جوهر هذا الكتاب، وهي:

* ما الذي يفسر انطلاقة النمو الاقتصادي المستدام في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية أولا، وفي اليابان وشرق آسيا وأجزاء من أمريكا اللاتينية تاليا؟

* لماذا يتسم النمو الاقتصادي بالبطء في الشرق الأوسط، الذي تتمتع بعض أجزائه بالثروة النفطية، عن مثيلاته في الدول السابقة، ولماذا لا يزال متخلفا على نحو سيئ في أفريقيا؟

* هل يمكن استفادة دروس عامة من تجربة النمو لتطبيقها على دول معينة تدهور فيها مستوى المعيشة خلال الأعوام الأخيرة؟ أم أن هنالك عوامل خاصة، كالجغرافيا أو الثقافة أو الدين، تجعل النمو الاقتصادي المستدام والتحديث من المستحيلات في أماكن بعينها؟

* ما هي التغيرات التي نحتاج إليها في السياسة المؤسساتية والعامة لمساعدة الدول المتخلفة عن الركب على اللحاق بمستويات المعيشة التي حققتها الدول الثرية في الغرب وفي شرق آسيا؟

إن الهدف الرئيسي لهذا الكتاب يتمثل في توضيح أهمية القواعد الأساسية العامة الثابتة البسيطة، والتي نسميها المؤسسات، في الإجابة عن هذه الأسئلة. وهنا نؤكد على أن المؤسسات الملائمة تؤدي إلى إقامة أواصر الثقة وتنسيق النشاط البشري، مما يرفع من الإنتاجية ومعدل الدخل.[4] وسأفترض تواجد قواعد بسيطة محددة ذات أولوية دستورية تقف في وجه السرقة والفساد التي يمارسها الأفراد المتنفذون والجماعات السياسية التي تبحث عن مصالحها ومن يتحالف معها؛ ذلك أن هذه القواعد، إذا كانت على النحو الملائم، فمن شأنها أن تفتح فرص الحياة أمام الجميع عبر خلق جو يوفر قدرا أكبر من الأمان والقدرة على التنبؤ. وعندها يمكن للمستثمر الريادي أن يركز على طموحاته ويطور قدراته دون أن يقضي وقته في الاحتراس خشية تعرض مشروعه لما قد يحدث من مصادرة، أو إجراء اعتباطي قد يصدره مسؤول فاسد، أو مخطط تمويل، أو إجراءات تنظيمية توجيهية جديدة، أو تصرف غير قانوني يصدر عن مجرم ذي سلطة. إن النمو الاقتصادي المستدام، يتطلب أن تكون المؤسسات الاقتصادية الأساسية شاملة للجميع وأن يتم فرضها بمصداقية ودون تمييز، وذلك من أجل إشاعة جو من الثقة يؤدي إلى تخفيض كلفة التعاملات. كما أن المؤسسات الملائمة تميل إلى نزع التأثير العاطفي على الحياة السياسية وتخفيف حدة الصراع الاجتماعي والإثني. ولا شك في أنه من غير المثمر الإدخال المستمر لقضايا الحياة اليومية، كالعمل والبيع والشراء والاستثمار، في الصراعات القانونية والسياسية أو جعلها عرضة لتصرف غير مقبول تقوم به سلطة خاصة أو إدارة عامة اعتباطية أو فاسدة.

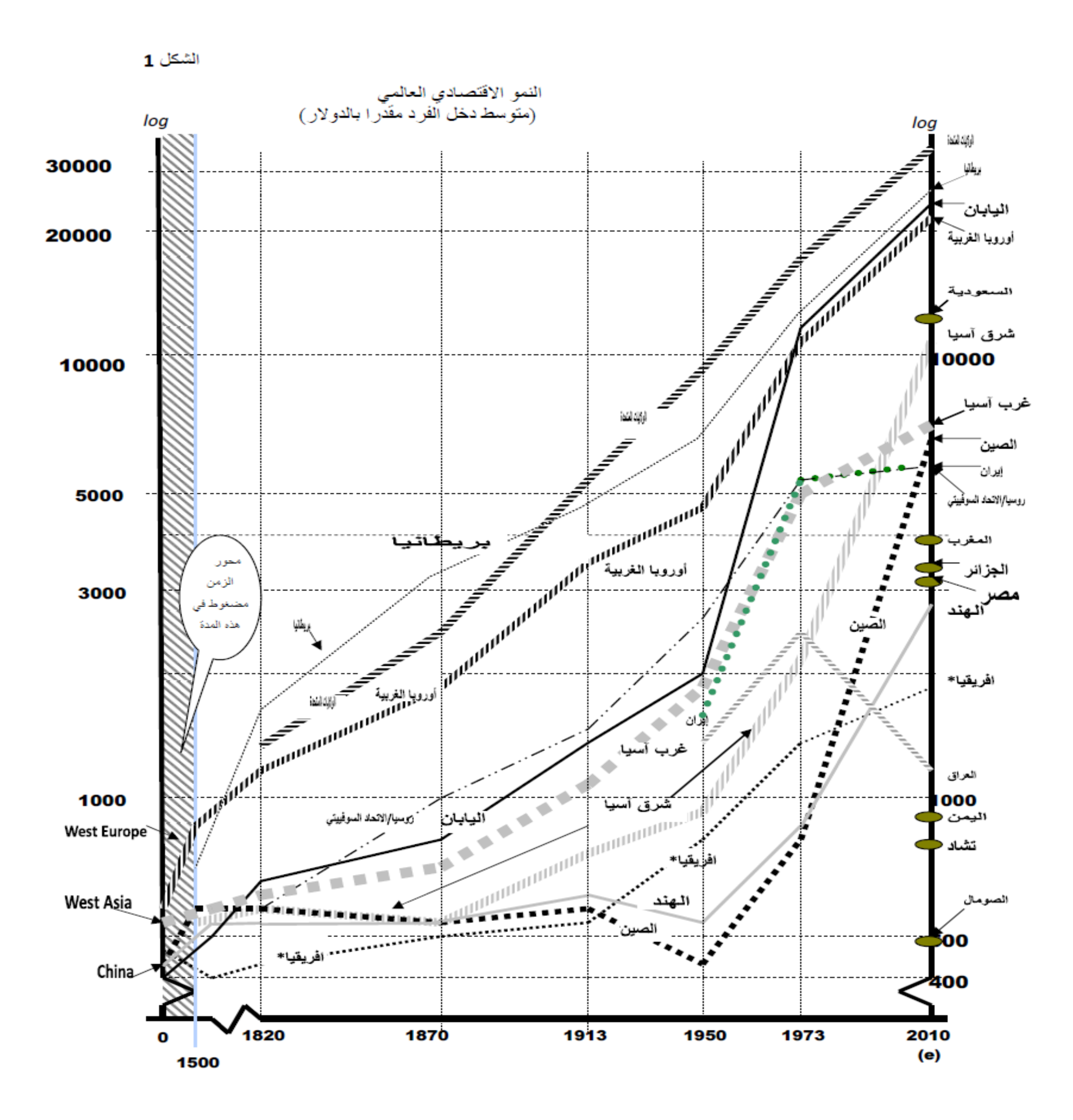
النمو الاقتصادي العالمي... نظرة عامة

يقدم (الشكل 1) مؤشرا شاملا لتجربة النمو العالمي على المدى البعيد جدا، وذلك باستخدام مجموعة من البيانات التي نتجت عن بحث عميق رغم أنها تبقى في النهاية مجرد تقديرات أولية (ماديسون، 2001؛ تحديثات شخصية). ففي المحور العمودي، تجد القيم اللوغاريتمية لدخل الفرد الحقيقي (بعد تصحيح التضخم وقياس القيمة بالدولار الأمريكي ووفق مكافئات القدرة الشرائية، وهذا يمثل أفضل مقياس لمتوسط مستوى المعيشة). ويتمثل النمو المتسارع في الشكل

---

[4] راجع تعريف (المؤسسة) في مسرد المصطلحات الوارد في نهاية الكتاب. وقد وضعت هذا المسرد لمساعدة القارئ، حيث جمعت فيه معظم معاني المصطلحات المهمة، وذلك لأن هذه المصطلحات تحتاج إلى تعريف محدد دقيق قبل تحليل السياسات المتعلقة بها.

بانحناء المنحني نحو الأعلى، بينما يتمثل التباطؤ بانحنائه وفق زاوية أقل انحدارا. ويمكن ملاحظة الانخفاضات المطلقة في مستويات المعيشة (كما حصل من هبوط في العراق خلال ربع القرن الأخير) متمثلة بخط ينحدر إلى الأسفل. وقد تعرضت بداية المحور الأفقي للضغط بغية إظهار بعض التقديرات في قيم دخل الفرد (وهي تقريبية حتما) وذلك للسنوات 0م و1500م. كذلك يورد الشكل التطور العام في دخل الفرد منذ عام 1820 بقدر توفر البيانات.



* بما في ذلك دول شمال افريقيا

المصدر : (ماديسون 2007)، مع تحديثات قام بها المؤلفون.

ملاحظة: إن المقارنات عبر الزمن وعلى مستوى العالم لمستوى المعيشة تعتبر من التقديرات التقريبية غير الدقيقة، ولذلك فإن الاختلافات الصغيرة ينبغي أن ينظر إليها بعين الاهتمام. وعندما يستخدم محور

ملاحظة: إن المقارنات عبر الزمن وعلى مستوى العالم لمستوى المعيشة تعتبر من التقديرات التقريبية غير الدقيقة. ولذلك، فإن الاختلافات الصغيرة ينبغي أن ينظر إليها بعين الاهتمام. وعندما يستخدم محور لوغاريتمي، فهذا يعني أن ثبات معدل النمو سيكون على شكل خط مستقيم، أما تسارع النمو فسيكون على شكل خط مائل بزاوية كبيرة، وتباطؤ وتيرة النمو سيكون على شكل خط مائل بزاوية صغيرة. أما الخط المائل السلبي فيشير إلى انخفاض مطلق في مستوى المعيشة الحقيقي.إن (الشكل 1) يلفت الانتباه إلى عدد من المميزات البارزة للمسيرة الطويلة التي قطعتها التنمية الاقتصادية، وهي:

* في الألفية الأولى بعد الميلاد، سادت درجة عالية من المساواة بين الدول، وكان معظم الناس يرزحون في الفقر على نحو متساو (باستثناء قلة من أعضاء النخب القوية)، حيث كان متوسط مستوى المعيشة المادية يتعدى في انخفاضه حتى أفقر دول العالم الثالث كأفريقيا الوسطى أو هايتي. وكان أثر زيادة الإنتاج يعاكسه بشكل منتظم ارتفاع عدد أفراد الأسرة.[5] وكان من المعتاد أن يعاني الإنسان من الأمراض وانتشار القاذورات والقلق والعنف والمجاعات الدورية وارتفاع معدل وفيات الرضع والأمهات وقصر العمر وانعدام الأمن. ولم يكن أحد ليصدق حينها بأن هذا البؤس البشري يمكن التغلب عليه يوما ما.

* بعد بزوغ شمس النهضة في أوروبا الغربية (قرابة 1500م) حدث أمر ثوري: وهو أن مستويات المعيشة التي كانت حينها قد أنجزت ارتفاعا ضئيلا بالفعل في أوروبا الغربية انتقلت إلى الارتفاع على نحو مستدام، وبدأ ذلك بالأخص في بريطانيا (الشكل 1). وبعدها تمكنت الولايات المتحدة وبعض "فروع العالم الجديد" الأنغلوسكسونية (كندا وأستراليا ونيوزيلندا، وهي غير مدرجة في (الشكل 1) من تحقيق مستويات غير مسبوقة للمعيشة بسرعة، ومنذ ذلك الحين حافظت هذه الدول المبكرة في الانطلاق على النمو دون كلل. لقد انطلق النمو في خضم تنافس محموم بين الدول الأوروبية (الحروب الدينية)، وجاء بعد تخصيب المعارف والقيم الإغريقية

[5] تدعى هذه الظاهرة بالفخ المالتوسي، نسبة إلى الاقتصادي الانكليزي ذي الآراء القاسية الذي طرح عام 1798 رأيا مفاده أن عدد الأفواه الجائعة يتغلب دائما على قدرة الموارد المتاحة على إطعامها. ومن الغريب أنه نشر نظريته في الوقت نفسه الذي شهد بدايات الثورة الصناعية وما أدت إليه من ظروف حياتية جعلت طروحاته تفقد مصداقيتها؛ وهو بهذا تنبأ بما حدث في الماضي ثم مضت الأيام تنقض أفكاره مرة تلو أخرى (كاسبر، 2005ب).

والرومانية والمسيحية اليهودية القديمة بعلم ذي طبيعة ناقدة متشككة وانتشار رأي عام يؤمن بالفردانية والتسامح (نيمو، 2006؛ كاسبر، 2011أ)، وتقدمت الحضارة الغربية بجناحين: علم وهندسة يستند إلى الحقائق، ونظام اجتماعي فرداني يقوم على المسؤولية الذاتية والحرية في إطار مؤسسات ليبرالية مشتركة (تافيرن، 2005 ص15–23). وقد تمخض هذا المزيج عن تقدم تقني غير مسبوق وطرائق جديدة لتنظيم الأعمال، وتحرير الفلاحين والمرأة، والتأمين النسبي لحقوق الملكية الخاصة، وإنجاز اقتصاد السوق، وإجراء إصلاحات تدريجية في مجال حكم القانون (راجع ما يلي). وكانت الحربان العالميتان في القرن العشرين دلالة على أن مستويات المعيشة في بريطانيا وأوروبا الغربية تتخلف عن مثيلاتها في الولايات المتحدة. وفي النصف الثاني من القرن العشرين، تسارع النمو مرة أخرى ودفع الدول الغربية الثرية إلى مستويات عالية غير مسبوقة من الثروة مع فتح الأسواق العالمية وتطبيق واستثمار قدر أكبر من المعرفة والتكنولوجيا.

* بعد العام 1870 حدث انطلاق لاقتصادات أوروبا الشرقية وروسيا واليابان باتجاه النمو المستدام، وأبرز ما حدث في هذا المجال هو بدء اليابان بإغلاق الفجوة التي تفصلها عن "العالم الأول" الثري. أما بقية دول شرق آسيا، والصين في مقدمتها، فلم تكتف بالتخلف عن الركب، وإنما عانت في الكثير من بقاعها من تراجع حاد في الإنتاجية ومستويات المعيشة، وعانى المواطن العادي من حياة فظيعة قصيرة بسبب الحروب والثورات والانتشار الواسع للعنف والفساد. وبقيت الأمور على حالها حتى العام 1950 حين تغيرت ظروف التقدم الاقتصادي بشكل دراماتيكي في شرق آسيا (الشكل 1). ويمكن ملاحظة أكثر التسارعات دراماتيكية في دول شرق آسيا المنفتحة المتوجهة للتصدير. فمنذ العام 2010 حققت اقتصادات المدن في سنغافورة وهونغ كونغ تقدما على معظم دول الغرب، وتمكنت دول من أمثال تايوان وكوريا الجنوبية أن تلتحق بركب العالم الأول في مستويات المعيشة والأعمار والتعليم ومعظم المعايير الأخرى للرفاهية البشرية. ومنذ العام 2010، أصبح متوسط دخل الفرد في شرق آسيا يفوق مثيله في غرب آسيا بأكثر من (50%) بعد أن أمضى مدة طويلة وهو يقل عنه كثيرا.

* أما الاقتصاد الصيني الضخم فهو حالة خاصة؛ حيث أمضت الصين مدة طويلة من القرن التاسع عشر وأوائل ومنتصف القرن العشرين في ظل اقتصاد مغلق وسلطة جائرة. وفي القرن العشرين، تسببت الثورات والحروب والاضطرابات الأهلية ببؤس لم يسبق له مثيل. ومن الخمسينيات فصاعدا، تبين من تجارب الأنظمة الاستبدادية، ولكنها تتبع اقتصاد السوق، التي تحاذي الصين الشيوعية بأن الإصلاحات الاجتماعية والسياسية تتمخض عن نمو اقتصادي سريع (هونغ كونغ، كوريا، سنغافورة، تايوان، وهي غير ممثلة في (الشكل 1). ومنذ العام 1980، أدت هذه النتائج المتحققة في التقدم الاقتصادي إلى تحفيز جمهورية الصين الشعبية على إطلاق عملية خصخصة (فعلية) على نطاق جزئي وإصلاحات من وحي اقتصاد السوق والدعوة إلى المسؤولية الذاتية وفتح الاقتصاد أمام السوق العالمية (كاسبر، 1981).[6] ونتيجة لذلك، فقد انخفض عدد فقراء العالم بصورة مطلقة.

* يمكن القول بأن دول غرب آسيا قد بدأت بالنمو الاقتصادي في وقت مبكر نسبيا، فبعد سبعينيات القرن التاسع عشر وصولا إلى النصف الأول من القرن العشرين، كان متوسط مستوى المعيشة المادية في غرب آسيا أفضل من مثيله في شرق آسيا أو الهند. وبعد خمسينيات القرن العشرين تسارع متوسط النمو في المنطقة، (ولعائدات النفط دور جزئي في ذلك)، ولكن هذا التسارع انعكس مرة أخرى بعد طفرة أسعار النفط في العام 1973 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2008)، بل إننا نجد اليوم الدول المستقلة حديثا في هذه المنطقة وقد اتسعت الفجوة التي تفصلها عن شرق آسيا، ناهيك عن الغرب الثري. كما إن اقتصادات عظمى، كالاقتصادين العراقي والإيراني، تعرضا إلى الضرر بتأثير الثورة والديكتاتورية والضوابط المرهقة والفساد والحروب والصراعات الداخلية. واليوم، نجد أن معظم الدول الكبرى في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا تفصلها مسافة واسعة عن متوسط مستوى المعيشة في شرق آسيا (راجع بيانات 2010 المتعلقة بمصر والجزائر والمغرب في (الشكل 1)، وذلك على الرغم من تمكن بعضها من إطلاق نمو اقتصادي أسرع خلال الأعوام الحالية. ولا شك في أن بعض دول الخليج الصغيرة تعد اليوم

[6] هذه المقولة تظل صحيحة حتى وإن قبلنا الادعاء بتضخيم معدلات النمو الاقتصادي في الصين والتي ترد في البيانات الصينية والكثير من البيانات العالمية؛ فعندما يسافر أحدنا في أنحاء الصين، وهذا ما دأبت على فعله منذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين، لا يمكنه أن يغالب شعور الانبهار بالتقدم المادي السريع وما يشعر به الناس من سعادة وتفاؤل، وسواء في ذلك مراكز المدن والأنحاء البعيدة.

من أغنى دول العالم بحساب متوسط دخل الفرد. وعلى العكس من الاقتصادات النامية سريعا في باقي أنحاء العالم الثالث، حيث أدت زيادة الثروة وتحسن واقع تعليم النساء إلى نقلة ديموغرافية نحو إبطاء النمو السكاني، فإننا نلاحظ أن معدلات الولادات في العالم العربي وما يحيطه لا تزال عالية.

* على امتداد العقود الراهنة، امتدت تجربة النمو الاقتصادي الجديدة لتصل إلى الكثير من الاقتصادات الأفريقية، ولكن متوسط مستوى المعيشة لا يزال متخلفا بكثير عن مثيلاته في باقي أنحاء العالم، وذلك على الرغم مما تزخر به القارة الأفريقية من موارد طبيعية.

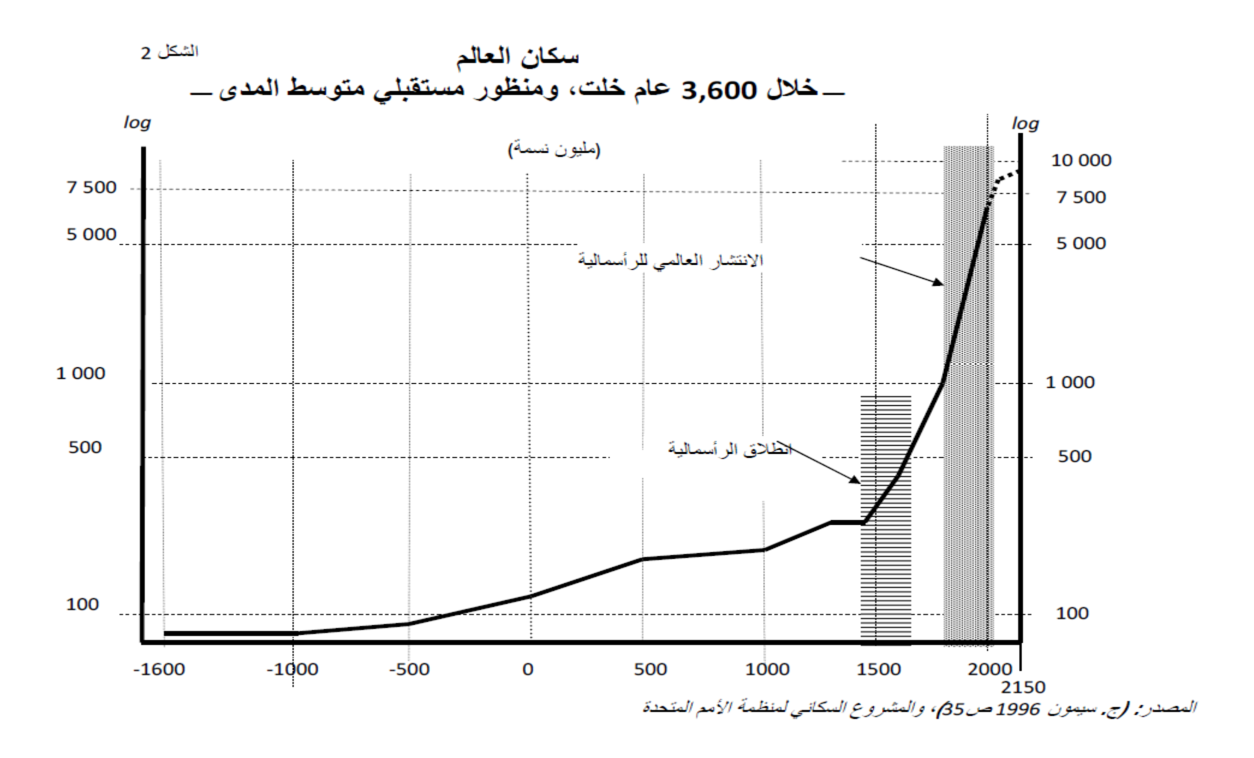
* منذ العام 2010، نلاحظ أن الدول الأنغلوساكسونية خارج أوروبا بالإضافة إلى دول أوروبا الغربية تتمتع بمتوسط دخل فردي يصل إلى (20,000-30,000 دولار)، أي: بزيادة (10-50) ضعفا عما يسعى إلى إنجازه والتمتع به متوسط الدخل الفردي في الهند على سبيل المثال. وبينما يرتفع مستوى دخل الفرد في الصين، فإن المرجح أن شعوب الغرب ستبقى أغنى شعوب الأرض لوقت طويل.

إن ما يثير الانتباه في هذه الصورة المستقبلية، وباستثناء الحالة الديناميكية لشرق آسيا، يتمثل في عدم تغير الأوضاع النسبية للدخل على نحو كبير بمرور الوقت؛ فمن يتمتع بإنتاجية نسبية قبل قرنين لا يزال قريبا من قمة هرم الدخول العالمية. بل إن هنالك أمرا يثير الانتباه أكثر، وهو الزيادة الهائلة في مستويات المعيشة المادية للإنسان العادي؛ فبينما كانت معظم الشعوب تقريبا تعيش قبل ألفي عام حالة تذكرنا بأشد شعوب أفريقيا فقرا، فإن الدخل الحقيقي للإنسان العادي كان يتزايد منذ ذلك الحين: حيث نجد اليوم أن من يعيش حياة أطول وأكثر راحة، هم أكثر عددا على نحو لم يسبق له مثيل. ولهذا، يبدو من المعقول أن نتقبل توقعات من يرون استمرار الديناميكية الاقتصادية (ريدلي، 2010).

إن الارتفاع المستدام في الإنتاجية ومستويات المعيشة، قد انتشر بشكل تدريجي إلى الكثير والكثير من المجتمعات. وكان من المعتاد أن يترافق في بدايته مع ارتفاع متسارع في عدد السكان، وكان تحسن مستوى المعيشة يعني في البداية نجاة عدد أكبر من أطفال الشرائح الأشد فقرا وارتفاع معدل الأعمار بفضل تحسن التغذية والرعاية الصحية، وذلك بالإضافة إلى الحيلولة

دون وقوع المجاعات واستشراء الأوبئة. وبعد جيل أو جيلين، أدت زيادة الثراء وتحسن المستوى التعليمي الأفضل إلى انخفاض معدلات الولادات بالطبع، وبالتالي: إلى تباطؤ النمو السكاني. وتكررت هذه النقلة السكانية مع انتشار النمو الاقتصادي، في البداية، خارج مختلف الدول الصناعية التقليدية أو القديمة،وجاءت كذلك العولمة التقدمية، خلال النصف الثاني من القرن العشرين لتنشرها على جزء كبير من دول العالم الثالث. وتسبب هذا بتسارع النمو السكاني العالمي، ولكنه الآن يتوقع له الانخفاض أكثر (الشكل 2). لقد تمكن عدد كبير من الناس من خلق إنتاجية أكثر معرفة، وظهرت معها أسواق أكبر، مما أسهم في الانتشار المستمر للنمو الاقتصادي. إن تباطؤ النمو السكاني بمرور الوقت يلغي مبررات الخوف من "اكتظاظ" الأرض (ريدلي، 2010)؛ ففي الحقيقة، نلاحظ اليوم انخفاضا في تعداد الشعوب الأصلية لأغنى دول الأرض، وهو عامل أسهم مؤخرا في هجرات كبرى متنامية من الدول الفقيرة إلى الغنية.[7]

[7] إليك هذه اللفتة الحسابية السريعة: لو أردنا أن نخصص لسكان العالم (سيصل عددهم إلى 7 مليارات قريبا) مربعات سكنية تحتوي على بيوت متجاورة متوسطة المستوى ذات حدائق صغيرة فلن نحتاج حينها إلا إلى ثلثي مساحة المكسيك أو ضعفي مساحة ألمانيا، أما ما تبقى من مساحة الكرة الأرضية الشاسعة فسيكون متاحا لإنشاء الطرق والمشروعات الزراعية والصناعية والحدائق الوطنية.



المصدر: (ج. سيمون 1996 ص35)، والمشروع السكاني لمنظمة الأمم المتحدة

إن توزع سكان العالم يتغير بحسب تلك الحقائق، حيث تنخفض حصة الأوروبيين والروس بشكل مثير، وتزداد حصة الأفارقة والشرق أوسطيين. وبعد أن كان الأوروبيون محور الصراعات التاريخية الكبرى في القرن العشرين، تشير التوقعات إلى أنهم لن يشكلوا عام 2020 غير (12%) من سكان العالم. وحينها، سيكون معظم البشر مقيما في شرق وجنوب آسيا (بنسبة 30% و26% على الترتيب). كما إن ساكني الأمريكيتين وجنوب الصحراء الأفريقية سيتوزعون على ثلاث فئات كل منها تشكل (13%) من سكان الأرض. إن التفوق الاقتصادي لشرق آسيا والتقدم المستمر لأمريكا الشمالية، سوف يعني في المستقبل أن ثقل الاقتصاد العالمي سينتقل على نحو أبعد: من جانب (المحيط الأطلسي) إلى جانب (المحيط الهادئ) من العالم.

لماذا ينمو بعض الاقتصادات ويتعرض غيرها إلى الركود؟

لقد درس الاقتصاديون هذه الصورة العامة للاقتصاد العالمي خلال القرنين الماضيين؛ فشدد بعضهم على أن النمو يتطلب التضحية بالاستهلاك الحالي مقابل الادخار وتكوين رأس المال. وشدد آخرون على الاستغلال الأفضل للموارد الطبيعية أو الابتكارات التقنية أو اكتساب مهارات جديدة عبر التعلم والتدريب (كاسبر وستريت، 1998 ص13–21). وليس هنالك من شك في

أن هذه العوامل على مستوى من الأهمية، لكن التحليل سرعان ما يطرح السؤالين الهامين التاليين: لماذا قام الأوروبيون بالاستثمار أكثر خلال القرون الثلاثة الماضية، وأقدموا على تطوير مواردهم الطبيعية على نحو أفضل، وكان لديهم عدد أكبر من المستثمرين الرياديين المبتكرين، وانهمكوا في التعلم أكثر، وذلك عند المقارنة مع الصينيين أو الهنود على سبيل المثال؟ لماذا أقدمت شعوب شرق آسيا بعد العام 1950 على تتبع خطى اليابان في غزو أسواق العالم، عبر تكوين رأس المال والابتكار في مجالات التعليم والبحث والصناعة؟

من الواضح أن الجواب لا يكمن في الصفات الوراثية، ولو كان ذلك صحيحا لما أمكن شرح سبب ازدهار أحوال الكثير من مواطني جنوب آسيا في بريطانيا وليس في باكستان أو بنغلاديش، أو لماذا يتحول المكسيكيون إلى شعب يحقق الإنجازات الاقتصادية الرفيعة عند اجتيازه للحدود الأمريكية، أو لماذا تمكنت ألمانيا الغربية من تحقيق "معجزة اقتصادية" بعد العام 1948، بينما لم تتمكن ألمانيا الشرقية من إنجاز غير (40%) فقط من إنتاجية ودخل شقيقتها في العام 1988؟ لماذا تقف كوريا الشمالية على شفير المجاعة بمعدل دخل لا يصل إلى غير (6-7%) من مثيله في جارتها الجنوبية؟ لماذا يعاني الكوبيون من الركود في كوبا، ويتمتعون بالازدهار في فلوريدا؟ لقد طرحت هذه الأسئلة أيضا من قبل الاقتصادي الأوروبي هيرناندو ديسوتو في عنوان كتابه الشهير: (لغز رأس المال: لماذا تنجح الرأسمالية في الغرب وتفشل في غيره؟) (ديسوتو، 2001). حسنا، إن آلة النمو الاقتصادي لا تفشل في غير الغرب، وهذا ما رأيناه في ما سبق، ولكن الأدبيات الاقتصادية الأساسية التي تتناول النمو الاقتصادي لم تشر إلا إلى عوامل ثانوية، لا إلى أسباب حقيقية.

أهمية المؤسسات

يكمن الجواب، كما أشار ديسوتو أيضا، في وجود خصائص ثقافية معينة: تقاليد وعادات وقوانين اجتماعية، وبالمختصر: "مؤسسات"؛ حيث يمكن إرجاع جزء كبير من الاختلاف بين الدول الأفقر والأغنى إلى نوعية القيم المشتركة في مجتمع بعينه، أي: المؤسسات التي تنسق نشاطات الأفراد؛ فبعض المجتمعات تتمسك بقواعد يتولد عنها الثقة والاعتماد على الذات وحوافز العمل، ومنها ما يتمسك بأنظمة قواعد تجعل من المستحيل على الكثيرين أن يحصدوا ثمرة المخاطرة

وبذل الجهد، وعندما يحصل هذا فإن هؤلاء قد لا يقومون بمجرد المحاولة للقيام بنشاط ما، والمؤسسات القاصرة تفسر استمرار معاناة معظم البشر من الفقر كل هذه المدة الطويلة. ففي المجتمعات التي لا تتمتع فيها حياة المرء وجسده وملكيته بالحماية الكافية، ويلوح فيها شبح الفساد دائما، ويستغل القوي فيها الضعيف، لا يمكن فيها، بالتالي، استدامة النمو طويلا. وهنالك الكثير من الأدلة التي تدعم القول بأن المجتمعات التي توجهها قوانين تضمن للمواطن الحرية الاقتصادية، هي مجتمعات يغلب عليها الثراء، بينما تبقى رهينة الفقر تلك المجتمعات التي تقيد الحرية الاقتصادية بقيود مجحفة تشلها (باور، 1972؛ بيرغر، 1987؛ سكالي، 1991؛ كاسبر – ستريت، 1998، الفصل الثاني ص2؛ بيثيل، 1998؛ رول – تالبوت، 2001؛ غوارتني – لوسون، 2004؛ اودريسكول – هولمز – اوغريدي [مؤسسة هيريتيج]، 2005).

ما هو جوهر المؤسسات الذي يعطيها هذه الأهمية؟ إن المؤسسات الجيدة توفر الحماية لاستقلالية الفرد بما يمكن الجميع من اتخاذ قرارات حرة في السعي خلف أهدافه الخاصة، فتسمح للناس بالتصرف بحسب ما يرونه مناسبا ما لم يؤدي ذلك إلى أذى الآخرين. وهذا الأذى ينبغي أن يدعيه الطرف أو الأطراف المتضررة، ويجب أن تتعين طبيعة الأذى على نحو معقول وواضح بحسب قوانين شفافة تطبق بالتساوي على الجميع. ويمكن اعتبار هذه القواعد بمثابة "برمجيات التنمية الاقتصادية"، إذا صح التعبير. وهذه (البرمجيات) تتيح للمستثمر الريادي أن يجعل (البنية الجامدة) التي تتحكم بها (البنى التحتية، القوة العاملة، المهارات، المعرفة، الموارد الطبيعية، رأس المال) تتمتع بالإنتاجية، مما يضمن تحسن هذه الإنتاجية. ويمكن تشبيه هذه (البنية الجامدة) بمواد الطبخ، والناس بالطباخين، ونظام القواعد بكتب الطبخ، فالوصفة الجيدة تؤدي إلى تحسين منتجات المطبخ.

كلما تفاعل الناس مع بعضهم البعض، كان لزاما عليهم أن يثق الشريك بأن شريكه سيتصرف على نحو يقبل التنبؤ كي يفي بالوعود المقطوعة. وهذه الحقيقة جوهرية إلى حد يجعلنا دائما في غفلة عنها. ولكنك، عندما تسلم مبلغا من المال لمحاسب المصرف كي تفي بمتطلبات حساباتك، فأنت تثق بأن المحاسب لن يسرق نقودك وأن المصرف سيحول المال إلى الجهة المطلوبة. وعندما توقع عقد توظيفك، فأنت تثق بعدة أمور لا يمكن أن ترد جميعها في صيغة العقد وتسلّم

بأن رئيسك في العمل سيتعامل معها بعقلانية ودون أن يمارس عليك سلطة اعتباطية لا تستحقها. عندما تشتري كتابا عبر الأنترنت من بائع تفصله عنك البحار وتدفع الثمن ببطاقة الضمان، فأنت تعتمد على عدد كبير من الناس لم تلتق بهم من قبل ولن تلتقي بهم في المستقبل. وعندما يصل المتاجرون الأجانب إلى صفقات بمليارات الدولارات عبر الهاتف كل يوم، فهم يتعاملون مع أشخاص غرباء عنهم تماما وفي بلاد بعيدة، ولكن عليهم أن يضعوا ثقتهم فيهم دون سؤال، ودون أن يكون من الممكن لقاؤهم في يوم من الأيام.

إن الثقة المتبادلة هي السبيل الوحيد لتحقيق الاستثمار الأمثل لتقسيم العمل والتخصص المعرفي والخبرة العملية المختزنة في عقول العديد من الأشخاص ذوي المشارب المتنوعة. وإذا تحققت هذه الثقة المتبادلة، فعندها فقط يمكننا أن ننتج ذلك الكم الكبير من السلع والخدمات التي تتيح لنا الاستمتاع بمستوى معيشي مرتفع. والمستوى المعيشي المرتفع، وهو في جوهره بقاء الإنسان نفسه، يعتمد على شبكة عنكبوتية من القواعد التي تؤسس للثقة وتنسق ما بين النشاطات المتنوعة المشتركة. وفي المجتمعات الجيدة، تعمل هذه القواعد عملها في معظم الأحيان، بغض النظر عن الحقيقة المعروفة القائلة بأن الإنسان مولع بانتهاز الفرص ومعرض للنسيان ولا يعتمد عليه، وذلك لأن من يخرق القانون يتهدده خطر العقوبة. أما في المجتمعات الفاسدة، فإن القوانين لا تطبق عادة، وقد لا تطبق على القوي على الأقل. ولذلك، فإن المتعاقدين لا يتمكنون من الوثوق بتحقيق ما وعدوا به، وعندما يحجم الكثير عن مجرد محاولة التعاقد، فهذا ينتج عنه تقسيم غير كفوء للعمل واستعمال أقل للمعرفة المنتجة والقليل من التوجه إلى الاعتماد على الأفكار الابتكارية الواعدة. وهكذا يبقى النمو الاقتصادي أمرا يكتنفه الغموض.

سيكون من الصعب على الإنسان أن يحيا، وهذا إن تمكن من البقاء أساسا، في ظل غياب ما يتمتع به عالمنا الحديث من تقسيم للعمل يتسم بالتعقيد الفائق والتغير المستمر. وتخيل معي ماذا سيكون عليه مستوى المعيشة إذا تُرك الإنسان ليعتمد على نفسه بشكل كامل في أي مكان يختاره دون أن يتلقى عون الآخرين أو ما يزودونه به من أدوات ومؤونة. إن من المستحيل علينا كأفراد أن نحيا معزولين، وعلينا أن نعترف بأننا كائنات اجتماعية تزدهر بالتفاعل مع بعضها البعض، و«الاقتصاد المؤسساتي» ما هو إلا اعتراف صريح بهذه الحقيقة الأساسية. وإذا نظرنا إلى هذه

الظاهرة من هذه الزاوية، فإن تقسيم العمل في العالم الحديث واستثمار مثل هذا الكم الهائل من المعرفة البشرية المتوزعة هنا وهناك يبدو أمرا ذا ضرورة أكيدة حتى وإن بدا مستعصيا على الفهم؛ والأمر يعتمد بأكمله على التنسيق عبر المؤسسات الفعالة!.

وبالطبع، فإن للمؤسسات أهميتها في المجالات غير الاقتصادية؛ فهي تشكل، على سبيل التشبيه، الرابط الذي يشد الهيكل الاجتماعي نحو بعضه البعض ويسمح لنا بالتصرف على أساس أننا أعضاء في المجتمع. وفي الواقع، تقوم المؤسسات المشتركة بإعطاء تعريف لثقافتنا ومجتمعنا، وهي مكون أساسي في كيفية تعريف الناس بأنفسهم؛ فلو سألك شخص ما عن هويتك فقد تجيبه مثلا: "أنا برازيلي... أنا مسيحي... الخ". وهذا يعني أنك ترغب بأن يعرفك الآخرون على أساس أنك شخص يتصرف وفق قواعد السلوك البرازيلية والمسيحية. إن المؤسسات ذات تأثير كبير، لأننا نعتمد على التعاون مع الآخرين لإنجاز أفضل ما يمكننا فعله وكي نكون مبتكرين آمنين واثقين؛ وهي تقع في الصميم من جوهر الوجود البشري.

إن من يتقيد بقواعد المؤسسات المناسبة لن يجد نفسه وحيدا، فإلى حد بعيد يمكن القول بأن العزلة (غياب التواصل الشخصي مع الآخرين دون تعمد) تبدو كنتيجة لفقدان أو عدم إطاعة القواعد الفعالة للأداء الاجتماعي. إننا نجد في المدن الحديثة أو الضواحي الفقيرة عددا كبيرا من المهاجرين الجدد الذين يحنون إلى الحقائق البسيطة والعقود المباشرة في قراهم التقليدية التي جاؤوا منها؛ وهم في العادة يصعب عليهم تعلم القواعد السارية في البيئة الحضرية. كما يواجه المهاجرون بين الثقافات المختلفة رعبا شديدا في بداية الأمر من مهمة اكتشاف وتعلم القواعد السارية في البلد الجديد. لقد حدث في المجتمع الجماهيري الحديث انتقال لمعظم التعاون البشري من مستوى الأشخاص إلى مستوى الجماعة، ومن المجتمع المدني والجمعيات الطوعية إلى تعاون رسمي إداري تسيطر على جزء منه قواعد إجبارية هرمية. والكثيرون من هؤلاء محقون في حنينهم؛ فعلى مستوى الكثير من الاعتبارات نجد أن القواعد غير الرسمية، والتي خدمت الناس بشكل جيد في قراهم التقليدية، ينبغي أن يتم تطويرها لتلائم المجتمع الجماهيري الحديث. إن من واجبنا أن نتعلم قواعد جيدة، وهي مهمة تعتريها الصعوبة دائما.

إن التدابير المؤسساتية المفروضة تكون في العادة مفصلة بحسب قياس "الجماهير" مما يؤدي إلى توافقية غير ضرورية. ولهذا، فإن المهم أن لا تقوم المؤسسات التي أنشأتها الحكومة بمزاحمة المؤسسات المدنية، وهي مؤسسات تتطور ضمن المجتمع، وتسمح غالبا بتنوع أكبر، وتكون أكثر فعالية من ناحية التكاليف في تنسيق التفاعل البشري. إن الاتصالات الحديثة تساعد في العادة على التفاعل المجهول وتطور المؤسسات؛ فالهاتف الجوال، على سبيل المثال، يمكّن الفلاح في أيامنا هذه من الحصول على معلومات سريعة عن حال السوق، وإن كان يقطن في مكان بعيد عنه. أما المخططون المركزيون التابعون للحكومة، فهم يعجزون غالبا عن التوجيه المناسب للتنوع الهائل في التفاعلات الضرورية لمجتمع غني وديناميكي (راجع ما يأتي).

ولتلخيص ما نرغب بقوله حتى الآن، يمكن القول بأن الرفاهية البشرية عموما، والرفاه المادي خصوصا، تعتمد بشكل حاسم على تحقق النوع المناسب من المنظومة المؤسساتية.

الفساد وفرض القانون

يتكون جزء من الأساس المؤسساتي للمجتمع بشكل طبيعي من تشريعات رسمية تفرضها المحاكم والاستخدام المشروع للقوة عبر وكلاء حكوميين كالشرطة والقضاة وحرس السجون؛ ولكن العادة جرت على أن يتأسس التفاعل الاجتماعي على مؤسسات غير رسمية تتطور وتُفرض تلقائيا ضمن المجتمع. ولذلك أمثلة في: المثل الأخلاقية، والتقاليد، وعادات التفكير، والأعراف، والممارسات المعمول بها في ميادين العمل والتجارة، والمعايير المهنية؛ فهذه القواعد تجد طريقها إلى الفرض عبر طرق غير رسمية لكنها قوية كالتأنيب المباشر وضغط التماثل مع الأقران والخوف من فقدان السمعة الحسنة. أما من يستمر في نكث العقود والأعراف، فسيتعرض لتحاشي الآخرين عنه ويصبح معزولا وحيدا، ومن لا يحترم معايير المهنة يلوث سمعته ثم يفقد عمله بعد ذلك، ومن يتاجر في السوق بالغش يفقد مزوديه وزبائنه عاجلا أم آجلا لأن صيته السيئ سوف يصل إلى الجميع. إن هذه المؤسسات غير الرسمية تشرح سبب تمكن الأسواق من أداء وظيفتها بشكل سلس دائما وبقدر ضئيل ومدهش من التكاليف والخسائر التجارية. علاوة على هذا، فإن المؤسسات الاجتماعية الداخلية قائمة على قيم أساسية يتشاركها معظمنا، كالتفضيل العالي للحرية والعدالة والأمن والإنصاف، أو على اعتقاد مشترك بالرب. وعندما تفقد

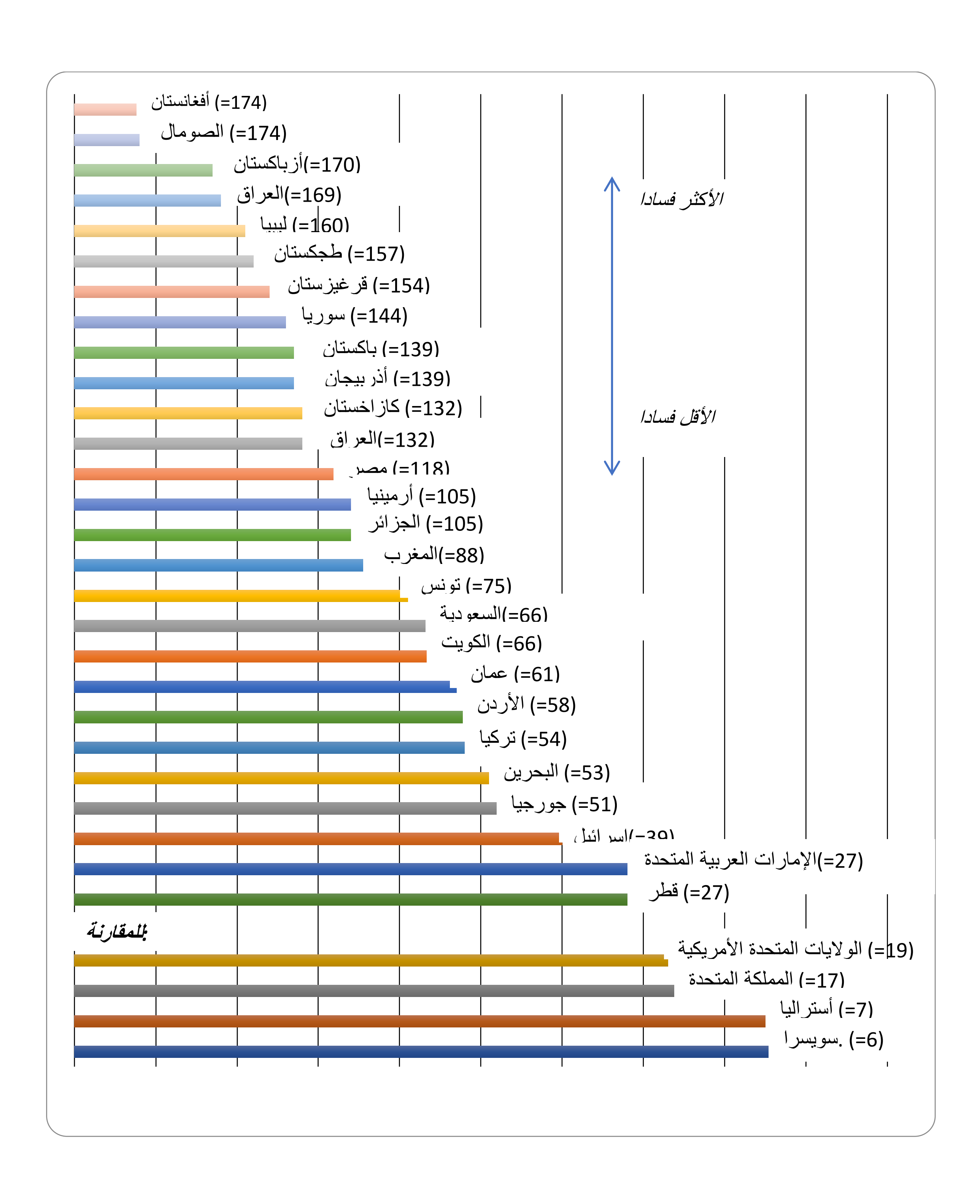
هذه الأسس الأخلاقية المشتركة، تتزعزع أسس البنى المؤسساتية وينعدم شعور الناس بالأمان. وهنالك أيضا أمر على قدر مشابه من الأهمية، وهو النظرة الشاملة للمجتمع حيال قبول المرء بقدره على الطريقة (الجبرية) أو الإيمان بالخلاص الذي يأتي من محاولة تحسين وضع البشر على الأرض. ففي المجتمعات التي تسود فيها الحضارة الهندوسية التقليدية أو ثقافة الهنود الحمر، نجد قبولا واسعا للعقيدة الجبرية القديمة. أما في الثقافة المسيحية اليهودية التي تسود الغرب، فنجد فيها سعيا متزايدا نحو الخلاص عبر الجهد الشخصي لتحسين وضع المرء ومن يتعلق به (نيمو، 2005؛ كاسبر، 2011)، وهو موقف انتشر، جنبا إلى جنب مع التركيز الكبير على اعتماد الفرد على ذاته، إلى الثقافات الأخرى مع حركة التحديث.

ومن المعلوم على نحو عالمي واسع حاليا من هي المجتمعات التي تتمسك بالقواعد ومن هي التي تفشل في ذلك. ونجد ذلك بشكل واضح جدا، على سبيل المثال، في مقارنة حال الحرية الاقتصادية بين دول العالم (غوارتني لوسون 2004؛ أودريسكول وزملاؤه 2005) والتقارير الاستشارية للشركات متعددة الجنسيات. وبالإضافة لذلك، توجد بيانات استطلاعية جمعتها وكالات خاصة تصدر تقريرا دوريا عن الفساد، أي: مدى كفاءة أنظمة القواعد الوطنية وموثوقية فرضها (انظر، مثلا: www.transparency.org). إن تغلغل الفساد إلى القواعد الأساسية يقلل الفوائد التي تجنيها البلاد من الفرص الاقتصادية والعولمة. وفي الواقع، تتضخم تكاليف الفساد عندما ينفتح الاقتصاد على حلبة التنافس العالمي في مجالات التجارة والاستثمار، حيث تتمكن عوامل الإنتاج المتحركة، كرأس المال والكفاءات، حينها من الهجرة بحثا عن مواقع واعدة أخرى؛ وبهذا تكافأ المجتمعات النزيهة على نزاهتها، وتعاني الأنظمة الفاسدة جراء فسادها.

الشكل 2 ب

معدل الرشوة في بعض الدول

– ترتيب كل بلد من بين 174 دولة– ( )



لتفسير معايير و تقنيات القياس الإطلاع على المصدر : *Transparency International*

<cpi/transparency/org/cpi2012/results

ومع ذلك، وعلى الرغم من أهميتها المركزية في تحقيق الازدهار، فإن مؤسسات البلاد وقيمها الأساسية المشتركة عادة ما يتم إهمالها في كتب الاقتصاد الأساسية وفي النمذجة الاقتصادية، أو يتم اعتبارها من المسلمات (كاسبر، 2010)؛ فالاقتصاديون التقليديون، مثلا، كثيرا ما يتجاهلون القواعد الأساسية الخفية في شرحهم للنشاط والتبادل المنتج، أو عندما يحققون في أسباب تمكن بعض الدول من تحقيق نمو اقتصادي سريع بينما يفشل الآخرون،[8] وهم يفترضون ضمنيا أن مؤسسات الدولة من المسلمات وغير معرضة للتغيرات. وعلى الرغم من ذلك، فإن البنية التحتية المؤسساتية للمجتمع سوف تتعرض للكبح أو حتى الذبول إذا لم تلق ما يلزم من رعاية ودفاع ضد هجمات منتهزي الفرص؛ وحينها لن ينتج عن أفضل الثروات والمعارف التكنولوجية والعمل الفردي الجاد إلا نمو اقتصادي ضئيل نسبيا. إن الحقيقة المرة، والتي أوضحناها قبل قليل، تتمثل في أن الدول تحقق القليل من النجاح عندما تتعرض فيها المؤسسات للفساد بطرق دراماتيكية، ومن ذلك على سبيل المثال الوضع الحالي لكل من: روسيا وفيتنام وكوبا والعراق، وبنغلادش وكوريا الشمالية. وفي هذه الحالة، يلجأ المراقبون عادة إلى توجيه اللوم إلى الأحوال الجوية السيئة أو المقاطعة الأجنبية في التسبب بالفشل الاقتصادي، عوضا عن توجيه اللوم لغياب المؤسسات الملهمة على بذل الجهود، والتي تفرض بالتساوي وتؤسس على قيم مشتركة.

إن المراقب الدولي العارف بالدور الحاسم للمؤسسات لا يمكنه مقاومة الخروج باستنتاج مفاده أنه في الدول التي يسود فيها الفساد ويتضاءل فيها مستوى الحرية الاقتصادية، يتعين على الشخص العادي أن يعمل بجهد جهيد ليحصل على عائد مادي ضئيل نسبيا، ويكون الفقر ناتجا عن غياب القواعد الأساسية للعبة الاقتصادية، وأحد عواقب عدم تأمين حقوق الملكية، والإفراط في تنظيم السوق، وسيادة نظام للحكم والقوانين يفضل فئة من الناس دون غيرها ويتعامى عن الجرائم.

[8] وهكذا فإن البنك الدولي استغرق وقتا طويلا في إصداره السنوي من (تقارير التنمية العالمية) ليورد مجرد إشارة إلى أهمية المؤسسات، ولا يزال يظهر تفضيلا دائما لتدخل "اليد المرئية" للدولة لتحقيق نتائج معينة، وذلك عوضا عن الدعوة إلى قواعد تتماشى مع التطور الذي يوجهه السوق. ومن حسن الحظ أن مسؤولي البنك الدولي أصبحوا مع مرور الزمن أكثر بدور المؤسسات التي تعزز أو تعيق الأعمال في مختلف الدول.

إن القواعد الاقتصادية الداعمة للتنافس وحكم القانون تميل إلى الظهور في النظام الديموقراطي الانتخابي، وتكون أكثر ترافقا معه على نحو منسجم، وهو نظام يسود فيه التنافس على سيطرة (مؤقتة) على السلطة السياسية وسلطات عامة محددة لصياغة القواعد. ولكننا نجد في العديد من الدول النامية أن المثقف لا يزال يعتبر الديمقراطية وسيلة للتحكم بالعديد من تفاصيل الحياة الاجتماعية والاقتصادية (النظام التوجيهي) واستنزاف المواطن عبر الرشوة، عوضا عن أن تكون طريقة للتحكم بالنخب الحاكمة وتقييدها.

المؤسسات وتقدير القيمة

مع وصولنا إلى هذه النقطة من نقاشنا، ينبغي أن نورد توضيحا صريحا حول نقطة معرفية أساسية، وهي أنه ما من نقاش حول المؤسسات يمكن أن يكون مجردا عن القيمة تماما، وهذا الكتاب يعتبر تمرينا في مسائل المنظور القياسي في الاقتصاد؛ فالحجج التي يطرحها الكاتب تتأثر بتفضيله الشخصي لمجتمع حر مزدهر آمن مسالم. لكن بعض القراء قد يرتاحون أكثر لمناقشة الموضوع وفق منظور إيجابي مجرد، أي: مناقشة (ما هو عليه) الحال، لا (ما ينبغي أن يكون عليه). فقد يرغبون، مثلا، بأن لا يتجاوز تحليلهم مسألة الخيار بين بدائل (معلومة) متاحة لتلبية احتياجات بشرية (معلومة) عبر موارد (معلومة)؛ ولكن هذه الرغبة لا تفيدنا كثيرا في فهم التنمية الاقتصادية وإرشاد السياسة العامة في الدول النامية حيث تكون الكثير من الاحتياجات والموارد (غير معلومة). ولهذا، لا يمكننا إلا أن نكون قياسيين ونبدي تقييمنا الخاص في تحديد الجيد والرديء إذا كان المطلوب، مثلا، أن نقضي على السرقة لتعزيز عملية صناعة الثروة للجميع (أولسون 1996؛ كاسبر 2010).

إن خيار المؤسسات، وإصلاحها، يتطلب تفضيلا ذاتيا لصناعة الثروة على يد الأغلبية الغالبة من المواطنين. ولهذا، فإن الرفاهية الفكرية في التحليل المجرد عن القيمة لا مكان لها عند من يرغب بمناقشة المؤسسات والدساتير والسياسة العملية، فهذه القواعد تؤثر بصورة مستمرة على قيم إنسانية أساسية: كالحرية والازدهار والأمان والسلام في المجتمع، وهي قيم عزيزة على بني الإنسان مهما اختلفت مشاربهم الثقافية. ولا ريب أنه من الصعب تقييم البدائل المؤسساتية وفق

هذا المعيار المجرد، ولكن يمكن، من وجهة نظري، العثور على نقطة مفيدة للبدء بالتمييز بين الجيد والرديء من المؤسسات وذلك في الإجابة عن سؤالين اثنين:

1. هل يمكن لقاعدة بعينها أن تؤدي إلى تعزيز حرية الاختيار بين الناس؟

2. كيف يمكن لقاعدة بعينها أن تؤثر على فرص الحياة المتاحة بالنسبة لشريحة الـ(20%) الأشد فقرا من السكان على المدى البعيد؟

فالإجابة عن السؤال الأول توفر مؤشرات عن وضع الحرية، وهي عنصر مركزي في تحقيق العديد من الطموحات الأساسية الأخرى، والإجابة عن السؤال الثاني تسلط الضوء على درجة الإنصاف في التعامل بين الغني والفقير.

آمل أن أتمكن في الفصول القادمة من إثبات أن الجهود التنافسية التي تبذلها أياد كثيرة في اكتشاف واختبار ما يخدمها على النحو الأفضل (السوق) تتمكن في العادة من الخروج بمحصلات تتفوق على الأسلوب المركزي الهرمي (سيطرة الحكومة وإنتاجها للسلع والخدمات)، والسبب الرئيسي في هذا يعود إلى أن وكلاء الحكومة لا يمتلكون غالبا المعرفة الكافية لأداء الأعمال بكفاءة منافسيهم في السوق (بكل بساطة!)، وإنما يتصرفون على أساس (التظاهر) الخطير بالمعرفة. وهذا هو عنوان المحاضرة الشهيرة التي ألقاها الاقتصادي الشهير فريدريك هايك عند تسلمه جائزة نوبل في الاقتصاد (هايك 1974/84). وعلاوة على هذا، فإن القادة السياسيين يميلون إلى ممارسة النشاط السياسي وفق مصالحهم السياسية والمادية الخاصة، ولا يعبؤون إلا قليلا بما يمكن أن يتعرض له المواطن العادي جراء قراراتهم من بلبلة ومضار وإكراه وتضارب.

ومن هنا، يبدو من المناسب الاعتراف صراحة بالحقيقة الأساسية المتمثلة في أننا نناقش تقديرات قياسية للقيمة، عندما نشجع نظام قواعد يقوي جميع المواطنين للسعي بحرية نحو أهدافهم الخاصة.

النمو الاقتصادي.. هل يستحق العناء؟

قبل أن نتمكن من إنهاء هذا الفصل الافتتاحي، يبدو من المفيد أن نناقش بصراحة ما إذا كان النمو الاقتصادي (الزيادة المستدامة في متوسط دخل الفرد الحقيقي) أمرا مرغوبا في الأصل، وهي ليست من القضايا التي تؤرق غالبية مواطني معظم الدول الأشد فقرا، ولكن العديد من الناس في الغرب الثري، والذين يعتبرون المستوى المعيشي المرتفع من الأمور البديهية في أيامنا هذه، إضافة إلى القادة الدينيين والسياسيين في الدول الفقيرة أحيانا، يعبرون عن شكوك أساسية في ما يخص الرغبة في النمو الاقتصادي.

لا شك في أن النمو الاقتصادي يتطلب تكاليف، وفي مقدمة هذه التكاليف أن الجيل الحالي يجب عليه أن يضحي بمباهجه الاستهلاكية لتوفير شيء من الناتج بغرض تكوين رأس المال والتعلم، وذلك ليكون الجيل القادم ذا قدرة أفضل على إنتاج المزيد، وقد تكبد أسلافنا القدماء هذه "التضحية الادخارية" مضحين بوقت الفراغ والاستهلاك بحثا عن موارد جديدة لصياغة أدوات جديدة لتوفير الثروة (رأس المال الإنتاجي). واليوم نرى الآباء وهم يتخلون عن شيء من الاستهلاك لتوفير تعليم مكلف لأطفالهم (الاستثمار في رأس المال البشري)، ونشاهد رجال الأعمال وهم يوجهون أرباحهم باتجاه تحسين أعمالهم (الاستثمار في رأس المال المادي).

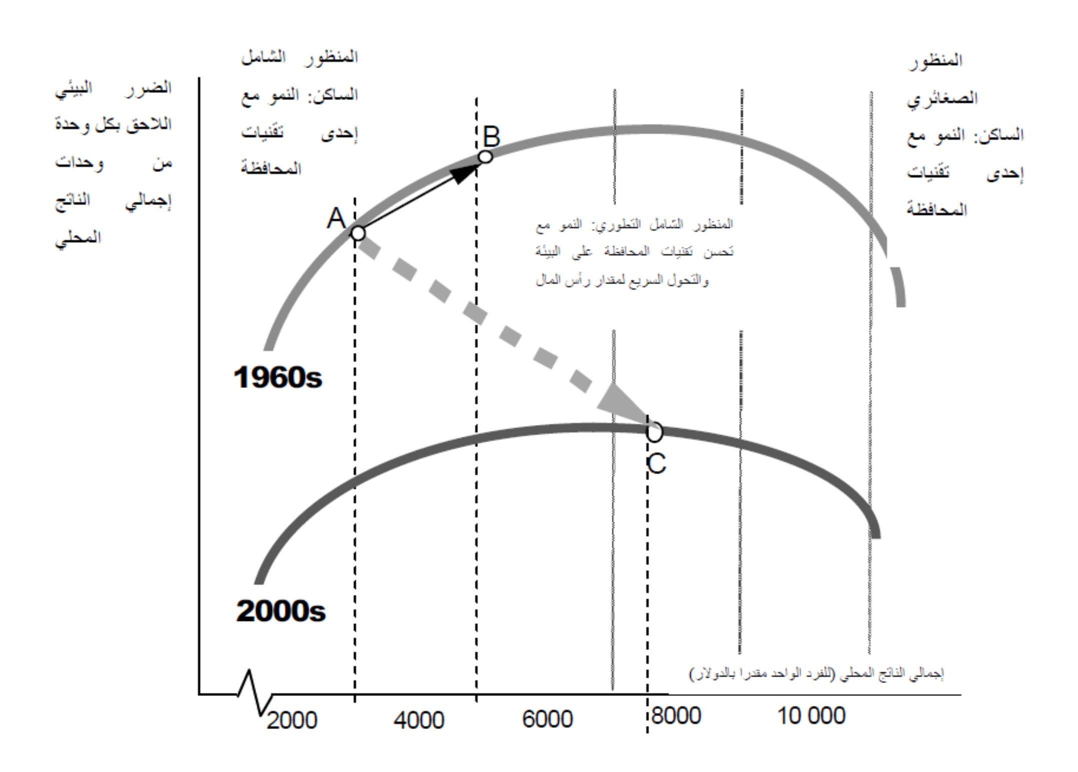
وهنالك نوع آخر من التكاليف التي يتطلبها النمو الاقتصادي، وهي أنه يحتاج إلى تغييرات بنيوية متنوعة؛ فالاقتصاد، وكما هو حال الشجر أو أي كائن آخر، لا يمكنه الحيلولة دون تغير تركيبته البنيوية أثناء نموه، وهكذا، فإن حصة الزراعة من الدخل (وتأثيرها السياسي) يميل إلى التقلص عندما ينمو الاقتصاد فوق مستوى الدخل في الدول غير المتطورة، وتتولى الصناعة الثانوية قيادة حركة النمو عند انطلاقها، لتكبر بوتيرة سريعة غير متناغمة مع باقي القطاعات. ويمكننا أن نجد مثالا واضحا عن هذا في الثورة الصناعية التي عمت أوروبا وأمريكا الشمالية في القرن التاسع عشر؛ حيث مضت هذه الثورة جنبا إلى جنب مع حركة تمدين سريعة، وخدمات عامة وبنى تحتية غير كافية، ونمو في الأحياء الفقيرة وغيرها من ظواهر بدايات الانتقال إلى الصناعة، وهي علامات ليست غريبة عن سكان مدن العالم الثالث في الوقت الراهن. كذلك، فإن التغيرات الاقتصادية البنيوية تحقق تغيرات في البنى السلطوية؛ حيث تخسر النخب الإقطاعية الريفية أمام

الفئات الصناعية الناهضة، أو تحصل الصناعات الخدمية الجديدة، عندما ينضج الاقتصاد في وقت لاحق، على النفوذ السياسي على حساب المجموعات الصناعية القديمة الراسخة.

ويركز الكثير من المراقبين بعين ناقدة على مشكلة ثالثة يكتنفها النمو الاقتصادي، وهي مشكلة استغلال البيئة وما يصيبها من تلوث. وقد أظهرت خبرة الدول الصناعية القديمة، والدول الصناعية الجديدة في العالم الثالث، أنها مشكلة في أغلب الأحيان، ولكنها مشكلة قابلة للحل؛ فالنمو المستمر الذي يصل إلى مستويات عالية من الثراء يمضي جنبا إلى جنب مع إدخال تحسينات في الظروف البيئية (كاسبر 2005ب). إننا نجد اليوم تزايدا في عدد الأشخاص القادرين على تدبر كلفة البيئة النظيفة، ومع استمرار الدخل بالارتفاع يتوقف التصنيع عن تبوؤ مكانة محرك النمو، ويخلي مكانه لقطاع الخدمات (الصناعات المعرفية) مما ينتج عنه دخل أعلى، وتلوث أقل نسبيا.

ولفهم هذه النقطة، ينبغي تحاشي استخدام منظور مقارن صغائري ساكن، والنظر إلى الصورة الكاملة الثورية الديناميكية للتنمية الاقتصادية. فإذا نظرنا إلى التنمية من المنظور الصغائري فقط، والذي يركز على التنمية في مكان بعينه وعلى تكنولوجيا إنتاجية بعينها، فسنسقط حينها فريسة للمغالطة الشائعة للمساواة ما بين النمو الاقتصادي وتفاقم التلوث، فإذا اقتصرنا مثلا على مناقشة التنمية في منطقة للصناعات الثقيلة، فمن السهل أن نصوغ علاقة ما بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي. ولكن الدول التي تتمتع بمستويات عالية من الفعالية الاقتصادية، كسويسرا أو الولايات المتحدة الأمريكية، تستخدم جزءا من ثروتها في تنظيف البيئة. وبالإضافة لذلك، فهنالك تأثير مهم يفعل فعله حاليا، وهو مع مرور الوقت؛ حيث تشير البيانات إلى أنه في العام 2000 أصبح البشر، وعلى تعدد مستويات دخولهم، ينتجون مستويات أخفض من التلوث مقابل كل وحدة إنتاجية مقارنة مع ما كان عليه الحال قبل 30 عاما (الشكل 3). وفي الواقع، فإن التقدم في عملية التنمية البيئية تتم بوتيرة أسرع في الاقتصادات سريعة النمو، لأن التقنيات القديمة المتسببة بالتلوث يتم الاستعاضة عنها بتقنيات أسرع نسبيا.

النمو والبيئة: رؤيتان مختلفتان الشكل 3



المصدر: (ج. نوربيرغ **2001** ص**216**)

ونجد في (الشكل 3) تمثيلا لهذه النقطة التي يعاد ذكرها دائما على نحو مفاهيمي؛ ففي كل نقطة على محور الزمن تأتي التقنية الإنتاجية مع توازن معين بين المستويات المختلفة للمحصلة (لكل فرد، ويمثلها المحور الأفقي) والضرر البيئي (يمثله المنحور العمودي). وهكذا يمضي النمو الناتج جنبا إلى جنب مع المستويات المتصاعدة للضرر البيئي في مكان ما وعلى المدى القريب (يعبر الاقتصاديون عن ذلك بـ"اتباع مسار وظيفة إنتاجية معينة"). ولكن التقنيات تتحسن مع مرور الوقت، وبهذا يمكن إنتاج الدخل الفردي المطلوب بقدر أقل من التلوث لكل وحدة من وحدات الإنتاج بالمقارنة مع ما سبق. وبتعبير آخر: فالوظيفة الإنتاجية متنقلة، بحسب تعبير الاقتصاديين. وإذا استخدمنا مراقبة قريبة المدى ومنظورا ساكنا مقارنا فعندها سنلاحظ تحركا من النقطة (A) إلى النقطة (B) في الشكل، وربما يستدل به على المستقبل، فيتنبأ بعواقب وخيمة

(باستخدام المنظور الصغائري الساكن). ولكن مع توجه الصناعة بأكملها إلى التطور مع مرور الوقت من خلال الابتكار وإعادة استثمار الأرباح، فإن منحني التوازن يتجه إلى الأسفل؛ حيث نجد في (الشكل 3) انتقال المنحني من موقعه في ستينيات القرن العشرين إلى موقعه الجديد في العقد الأول من الألفية الجديدة؛ وبالنتيجة يصل نمو الدخل إلى مرحلة ينتقل فيها من النقطة (A) إلى النقطة (C). ويندر أن يترافق النمو الاقتصادي على المدى البعيد مع تدهور بيئي تراكمي؛ حيث نجد على أرض الواقع أن العكس من ذلك هو الصحيح، ولهذا فإن المنظور المناسب هو المنظور الشامل الديناميكي الثوري؛ فعندما يزداد ثراء المجتمع يتمتع ببيئة نظيفة أيضا، وذلك لأن العقول المبتكرة تستجيب للمشاكل البيئية بتطوير تقنيات أنظف. وإذا ما دققنا في المشكلات البيئية التي تعاني منها الدول النامية فسنجد أنها ليست إلا نتيجة لعجز في النمو الاقتصادي (نوربيرغ 2001).[9]

يمكننا أن نعرض أيضا تحسينات ثورية مشابهة أمام ما يزعم من مساوئ للنمو الاقتصادي. والدرس الذي نستفيده مما سبق يتمثل في ضرورة النظر إلى المشكلات من منظور بعيد المدى والافتراض بأن العقول البشرية قادرة على معالجة المشكلات المتطورة بطرق بناءة (كاسبر 2005ب).

وفي الوقت نفسه يجب الاعتراف بأن النمو الاقتصادي يمنحنا فوائد هائلة، ومن بينها:

*النمو الاقتصادي يرفع مستوى المعيشة المادية، وبعبارة أخرى: يكتشف المزيد من الناس أن الاحتياجات الإضافية يمكن تلبيتها بفضل اكتشاف المزيد من الموارد وتطبيقها؛ فالنمو ليس مجرد مصدر لمزيد من القمامة غير المفيدة كما يزعم، فالأسواق تستجيب في النهاية لما يقدره الناس. وعندما يبدي الناس استعدادهم لاستخدام دخولهم المتنامية في الدفع مقابل سلع ترفيهية

[9] إن المنطق الذي ينطوي عليه (الشكل 3) يمكن الاعتماد عليه لإثبات وقوع كارل ماركس في خطأ جوهري: حيث صرح في كتابه (رأس المال) بأن تزايد تراكم رأس المال يؤدي إلى نقصان مستمر في محصلة الإسهامات التي تنتج عن كل وحدة إضافية من وارد رأس المال. لكن بعد نقطة ما من المسار يظهر أن الناتج الإضافي لن يقدم عائدا كافيا لأصحاب رأس المال والمدخرين، وعندها ينهار النظام بأكمله. لقد ثبت مرارا وتكرارا بأن هذا الطرح يستبق الأحداث، وذلك لأن الوظيفة الإنتاجية (العلاقة ما بين الوارد من رأس المال والحصيلة الإنتاجية) لا تكف عن التحول على يد العقول المبتكرة؛ فتقوم أفكار جديدة برفع إنتاجية رأس المال، ويتعرض رأس المال القديم أحيانا إلى التنحية والإلغاء. لقد تعرض ماركس للتضليل من قبل نظرته الساكنة للإنتاج (ولا تزال تضلل كثيرا من الماركسيين)، حيث نجد على أرض الواقع أن المستثمرين الرياديين والمهندسين يحافظون على ديناميكية النظام الرأسمالي، ويحافظون عليه بذلك.

وثقافية أفضل، وتعليم أطفالهم، وتأمين الرعاية الصحية والتغذية السليمة، فعندها سيقوم المزودون بتلبية هذه الطلبات. كما إن الاقتصادات المتنامية تسمح للناس بالتغلب على الكوارث الطبيعية على نحو أسهل، ومثال ذلك ما يحدث عند توزيع إعانات الطوارئ في أوقات القحط أو الفيضانات.

*يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا بانخفاض نسبة الفقر المطلق؛ فخلال تسعينيات القرن العشرين، مثلا، كانت هنالك علاقة ارتباط وثيقة بين نمو الدخل الفردي وانخفاض نسبة السكان الذين يقعون على خط الفقر المدقع أو أسفله بحسب مقاييس البنك الدولي (دخل فردي مقداره دولار واحد يوميا). وأينما كان النمو الاقتصادي عاليا، فإن الفوائد المادية المتولدة عنه تنساب إلى الطبقات الفقيرة جدا، وهذا واضح في البيانات المقارنة التي أصدرها البنك الدولي لتلك الفترة:

المنطقة	النمو الاقتصادي الفعلي السنوي (%)	التغير في نسبة الفقر (%)
شرق آسيا والمحيط الهادئ	7.1+	12.9−
جنوب آسيا	3.9+	4.0−
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	0.6+	0.3−
أمريكا اللاتينية	1.8+	4.7−
جنوب الصحراء الأفريقية	0.4+	0.1+

* يترافق النمو الاقتصادي مع انخفاض وفيات الأطفال وارتفاع معدل الأعمار؛ حيث يعيش الناس حياة أكثر صحة، ويتمكنون من الاعتماد على أنفسهم حتى في عقدهم الثامن؛ ونجد العكس من ذلك في المجتمعات التقليدية الفقيرة، حيث يصل معدل الأعمار فيها إلى 40 عاما فقط أو أقل من ذلك.

* ومن منافع ارتفاع مستوى المعيشة، أنه يمكّن المجتمعات من تأمين مستوى تعليمي أفضل، وهذا يؤدي بدوره إلى الإسهام في النمو الاقتصادي المستقبلي. كما يميل المستوى التعليمي

المرتفع إلى الترافق مع حالة اجتماعية أفضل للنساء وفعالية أكبر في التحكم بالنسل، وهذا يساهم أيضا في رفع مستوى نمو الإنتاجية.

* ومع ازدياد الثراء وارتفاع مستوى التعليم في المجتمع، يزداد إصرار الناس على اتمطالبة بتمتيعهم بحقوقهم الإنسانية، ويصبحون أكثر انتقادا للسيطرة السياسية الاستبدادية. وهكذا، فإن جيل ستينيات القرن العشرين في دول النمو الاقتصادي في شرق آسيا ركز اهتمامه على انتهاز الفرص الاقتصادية، وطالما تحمل الحكم الاستبدادي؛ ولكن أبناءه حازوا على ما يلزم من المستوى التعليمي والوسائل المادية للمطالبة بالمزيد من الديمقراطية، ونجحوا في هذا المسعى نجاحا كبيرا (كاسبر 1994ب). ونرى الآن ظهور توجهات مشابهة في جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية وربما لتشمل في الماضي القريب للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهذا قد يؤدي بالطبع إلى نشوب صراعات بين التحديثيين والمحافظين، كما حصل إبان انطلاقة حركة التنمية الاقتصادية الحديثة في غرب أوروبا والولايات المتحدة وروسيا. وعندما لا يمكن مواجهة تحديات التحديث والفردانية والعلمنة بإجراء تعديلات مؤسساتية كافية، فإن ما ينجم عنها من صراعات وردود فعل من شأنه أن يتسبب بإيقاف عجلة النمو الاقتصادي. إن الاضطهاد السياسي والعودة إلى أيام سيطرة الإقطاع أو الاشتراكية، ربما يؤدي إلى الحفاظ مؤقتا على الوضع الراهن، وبالأخص إذا ما تم اللجوء إلى دغدغة العقائد الدينية القوية للحفاظ على البنى التقليدية للسلطة، ولكن ذلك سيؤدي إلى انتكاسات اقتصادية، وسيتسبب في النهاية بتجدد مطالب الإصلاح المؤسساتي وطرحها على نحو أكثر إلحاحا.

* إذا كان هنالك تفضيل سياسي للنمو الاقتصادي، فسينادي السياسيون حينها بحرية أكبر للتجارة والاستثمار العالمي كقوة دافعة عظمى للتقدم الاقتصادي. وبالمقابل، يعود ذلك بمنفعة مادية أكبر على الدول المجاورة، وتشكل هذه المنفعة قوة دافعة باتجاه السلام. وهذا ما عبر عنه الليبرالي الفرنسي الشهير فريدريك باستيا (1801–1850) في القرن التاسع عشر بقوله: "إذا لم تعبر البضائع الحدود، فسيعبرها الجنود".

* وبخلاف ما تنبأ به الماركسيون من قبل، وبالتحديد: (التنامي المستمر للامساواة)، فإننا نجد اليوم تضاؤلا للامساواة في الاقتصادات الحرة الصاعدة. ولكن ينبغي الاعتراف بأن الاقتصار فقط

على المراحل الأولى من النمو الاقتصادي عبر منظور صغائري قصير المدى قد يرينا عكس ذلك: ففي مرحلة الانطلاق، لا ينتفع من عملية النمو إلا القليل، الذين يصبحون أكثر ثراء دون الآخرين. ولكن في الحقيقة نجد أن الانطلاق إلى النمو الاقتصادي يميل إلى تقديم فرص مادية صغيرة للفقراء والأميين عوضا عن ذلك، فيحصل المزيد منهم على فرصة البقاء كسكان الضواحي الفقيرة. كما يمكننا ملاحظة وجود المزيد من الفقراء مما يولد انطباعا بالتدهور، ولكن ارتفاع مستوى الدخل يؤدي على المدى البعيد إلى تسرب الأموال إلى الطبقات الدنيا ويؤدي إلى "دمقرطة" مستويات المعيشة المتصاعدة. وتتجلى أكبر التحديات التي يواجهها قادة الدول الفقيرة في ضمان الانتشار السريع والمتكافئ لفرص النمو الاقتصادي. ويمكن تحقيق هذا المسعى المهم من خلال وسائل شديدة الفعالية، وهي: الأسواق الحرة ومكافحة الفساد السياسي (نوربيرغ 2001، ص77-83).

* لقد استفادت الكثير من الدول الأقل نموا من ازدهار الاقتصادات الغنية الحرة المزدهرة؛ ففي المقام الأول: تتبوأ الدول الغنية مكانة الأسواق الكبيرة المربحة للمنتجات التي تتطلب عملا شاقا يقوم به فقراء الدول النامية، وثانيا: إن الدول الغنية برأس المال تعمد عاجلا أم آجلا إلى مشاركة فائضها بالاستثمار في الدول الأقل نموا، وبالأخص في من يتوفر فيها الاستقرار وتأمين حقوق الملكية؛ وحتى يضمن المستثمرون من الدول الثرية أموالهم، فإنهم يختارون الدول التي تقدم لهم الحرية الاقتصادية وتأمين حقوق الملكية. وقد شهدت دول العالم الثالث الجاذبة للمستثمرين (كسنغافورة وتايوان وتايلاند) تنمية الصناعات الحديثة خلال جيل واحد، وذلك جنبا إلى جنب مع معظم بركات النمو الاقتصادي التي ذكرناها في ما سبق.

وبخلاف ما يشدد عليه الناشطون الاجتماعيون الداعون إلى "الخوف من الصناعة" فإن زيادة أعداد البشر لم تؤد إلى كوارث بيئية عالمية؛ بل إننا نشهد اليوم تحسينات كثيرة على الرغم من حدوث بعض الكوارث الفظيعة المحلية. وهذا ما تمخض عنه استطلاع شمل آراء خمسين من كبار الخبراء (سيمون 1995). كذلك، فإن عملية النمو الاقتصادي غير محكومة بالوصول إلى نهاية تفرضها حدود الموارد المادية المتاحة، كما يرى بعض العلماء؛ ففي نهاية المطاف، يحدث النمو الاقتصادي ضمن مجتمع مفتوح، وتصاعد المستوى المعيشي لا يعكس مجرد تزايد استخدام

الموارد الطبيعية (المحدودة في النهاية)، وإنما يشير إلى تصاعد في تقييم كل جزيء تأخذه البشرية من الطبيعة! وبهذا، فإننا نحقق النمو الاقتصادي لأننا نأخذ حبة بسيطة من الرمل، وهو مورد شديد التوافر، ونضيف إليها قيمة هائلة عبر تطبيق المعرفة عليها لتحويلها إلى شريحة سيليكونية قيّمة لا يستغني عنها أي كومبيوتر. فالنمو الاقتصادي الحديث يدين بقليل من الفضل لاستغلال الطبيعة، وبالكثير من الفضل لعملية صناعة الثروة والتبادل ما بين أصحاب المعارف (كاسبر 2005ب؛ ريدلي 2010).

لقد دار مؤخرا الكثير من الجدل ما بين المحللين في الدول الغنية حول ما إذا كانت الثروة والرفاهية قادرة على شراء السعادة. يمكن القول ببساطة شديدة أن من الواضح عدم التساوي ما بين الثروة والسعادة، ولا شك؛ ولكن الاستبيانات العالمية الدقيقة حول من يقنع بمستوى معيشته باختلاف المكان والدخل تفيدنا بوجود ارتباط إيجابي واضح: فازدياد الثراء يعني ازدياد الخيارات وتحسن الوسائل المطلوبة للتعامل مع الندرة وغيرها من المشكلات (ساكس وزملاؤه، 2010). وربما ينبغي أن نتفق مع استنتاج جاء في رسم كاريكاتوري بريطاني: "المال لا يجعلك سعيدا، وإنما هو وسيلة عظيمة لجعل التعاسة أكثر تقبلا!".

ينبغي أن نعترف بأن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يكون أمراً حتمي التحقق؛ فالكوارث المحلية وحوادث الانحطاط الاقتصادي (كأفول شمس الامبراطورية الرومانية وانتقالها إلى العصور المظلمة، أو انحطاط الاقتصاد الصيني في أوائل العصر الحديث، أو تفكك نظام التجارة العالمية في ثلاثينيات القرن العشرين مما أدى إلى الحرب في ما بعد، أو الانهيار الاقتصادي المؤلم للاقتصاد السوفييتي الفاشل) ليست إلا أمثلة صارخة تذكرنا بأن النمو الاقتصادي يحتاج إلى رعاية حذرة، والاقتصاديون متفقون على أنه عملية معقدة تتطلب تحقيق شروط هائلة متداخلة. وأول مصدر لتحقيق هذا النمو هو المعرفة البشرية، ولا نعني بهذه المعرفة الحكمة والمعارف والمهارات العملية وعادات التفكير الكامنة في عقل الفرد وحسب، وإنما يساويها في الأهمية رأس المال البشري المشترك الذي يتجسد بالمؤسسات؛ والذي يسمح للأفراد باستخراج أفضل ما عندهم من إمكانياتهم واستكشاف التحسينات الممكنة.

وأخيرا، فما من شك في أن مسألة تقدير حسنات وسيئات النمو الاقتصادي هي أمر يرجع تقديره إلى كل مواطن، ليقرر في ما إذا كان عليه أن يرحب بمسيرة التقدم الاقتصادي؛ ومن يعارض النمو الاقتصادي يبدو أنه يضع على عاتقه مسؤولية تنفيذ واجب كبير يتمثل في إقناع الآخرين بأن هذا النمو ينبغي أن لا يتم السعي إليه كهدف في السياسة العامة؛ أما ما يبدو غير مقبول أخلاقيا، فهو أن تحاول النخب الموسرة في الدول الغنية أن تفرض قواعد تجرد مواطني الدول الفقيرة من حرية اتخاذ قراراتهم الخاصة بشأن قبول النمو الاقتصادي أو رفضه؛ فمن يحمي الصناعات غير الكفوءة من منافسة الاستيراد القادم من مواقع جديدة، إنما يتصرف على نحو منافٍ للأخلاق، ومن ينادي في الدول الغنية بحماية البيئة أو الأرض أو الفلاحين عبر وسائل سياسية ضاغطة على حساب فرص التنمية المتاحة لفقراء العالم، إنما يرتكب ظلما فادحا.

فليختر كل إنسان على هذه الأرض ما يشاء من فرص الحياة المادية، وليسعى إليها ضمن مؤسسات حرة عادلة!.

الفصل الثاني: المشكلة الاقتصادية.. الانسجام والمعرفة والتحفيز

إن التضاعف العظيم في منتجات كافة الفنون كنتيجة لتقسيم العمل هو الذي يؤدي، في مجتمع يسوده حكم جيد، إلى الثراء الشامل الذي يمتد إلى الفئات الدنيا من الناس.

آدم سميث (1776/1970–71)، ص10.

لا يمكن للتصرف العقلاني أن يكون ممكنا إلا في عالم منظم تماما؛ ولهذا يمكن تفهم محاولة إنتاج الظروف التي تؤمن الاحتمالية الأكبر لظهور الفرص المواتية أمام أي فرد يسعى لتحقيق غايته بأقصى ما يمكن من الفعالية. إن حماية المبادرات والمشاريع الخاصة لا يمكن تحقيقها أبدا إلا من خلال مؤسسة الملكية الخاصة والتكتل الإجمالي لمؤسسات القانون الليبرتارية.

فريدريك هايك (1978) ص183–190.

لإدراك أهمية المؤسسات في الحياة الاقتصادية، ينبغي على المرء أولا أن يفهم بأن الاقتصاد منظومة شديدة التعقيد دائمة التطور، وليست بالشكل الذي يكفي أن تعطى فيه الأوامر الهرمية بالإنتاج كافة النتائج المرغوبة. إن اقتصاد الجماعة أو الأمة كائن حي يعج بقدر هائل لا يمكن تخيله من التفاعلات المعقدة التي تتطور مع مرور الزمان، وهذا التطور يتم بشكل طبيعي على ضوء التجربة. وعندما تواجهنا مشكلة (الندرة) الاقتصادية، فذلك لجهلنا بمكان كافة الموارد الضرورية التي تلبي كافة احتياجاتنا المتنوعة والمتغيرة. ولو كان لدينا معرفة تامة بمواردنا واحتياجاتنا، كما تفترض العديد من الأدبيات والنماذج الاقتصادية، لما كانت هذه المشكلة بالصعوبة التي تبدو عليها.

إن مهمة تلبية الحاجات المتغيرة بالموارد المتغيرة تقع في صلب الاقتصاد، فإن مشكلة المعرفة تكون شاملة، وتتألف من مشكلات التحفيز المتواترة؛ فنحن لا نتكاتف إلا بصورة ضئيلة مع الغرباء الذين نعتمد عليهم كثيرا، إذ يفشل الناس غالبا في بذل جهود كافية لإرضاء حاجاتنا،

وهم بحاجة إلى التحفيز بشكل خاص، سواء أكان ذلك من خلال المحبة أو الدافع النفسي أو إغراءات المصلحة الذاتية أو المقولات المقنعة بأنه ينبغي عليهم التصرف بدافع المحبة أو الخوف من الإكراه أو مصالحهم الذاتية المتنورة.

وكما سنرى لاحقا بتفصيل أكثر، فإن المؤسسات أدوات لتوفير الآليات الاقتصادية التي يحتاج الناس لمعرفتها ليكونوا فاعلين؛ كما إنها تساعد في تحفيز الناس على الإسهام في تلبية حاجات الآخرين، عندما تعجز المحبة عن ذلك ولا يقبل تدخل القوة القاهرة (راجع فقرة "المؤسسات" في مسرد المصطلحات). وهكذا، فإن المؤسسات تلعب دورا مركزيا في أي مسعى اقتصادي.

المشكلة الاقتصادية.. الندرة، مرة أخرى

في كل النصوص الأولية المنظرة للاقتصاد، نجد أن هناك نقطة جوهرية مفادها أن جوهر الاقتصاد هو (الندرة). وقد كانت قدرة الإنسان على اكتشاف حاجات أكثر من الموارد اللازمة لتلبيتها عقبة أبدية في وجه القناعة البشرية. ويمكن تفسير ما جاء في الكتاب المقدس من وصف لجنة عدن بأنه انعكاس لخلاص الإنسان إلى عالم لا ندرة فيه. وفي التقاليد اليهودية المسيحية، نجد أن المشكلة الاقتصادية ارتبطت دائما بمفهوم الخطيئة الأولى وأن المساعي الاقتصادية كثيرا ما تترافق مع الجشع والطمع. أما الحضارات الأخرى، كالحضارة الصينية مثلا، فقد تبنت أحكاما أكثر إيجابية وعملية تجاه القضايا المادية.

إن الندرة تجبر الناس على الاختيار من بين البدائل؛ فاختيار استعمال مورد نادر على نحو معين، يعني التخلي عن كافة الفرص الأخرى، أي أن شراءك لسيارة، مثلا، قد يعني عجزك عن توفير كلفة قضاء العطلة في مكان بعيد (أو بحسب تعبير الاقتصاديين: "كلفة فرصة سيارتك الجديدة هي عطلتك التي تقضيها بعيدا هذا العام"). ومن الواضح أن تكاليف الفرص تختلف من شخص لآخر؛ فمثلا: قد تكون كلفة قراءتك لهذا الفصل هي عجزك عن حضور حفل موسيقي، بينما تكون كلفتها لإحدى الفتيات هي عجزها عن الخروج برفقة صديقها. ومن المهم التذكير بأن تكاليف الفرص تختلف بشكل ذاتي ما بين الناس وعبر الزمن.

وبما أننا نعيش في عصر التغير الديناميكي، فإن علينا أن ننظر إلى المشكلة الاقتصادية باعتبارها مشكلة ديناميكية؛ فالخيال لا يتوقف عن اكتشاف احتياجات جديدة، ويتمثل جزء كبير من المسعى البشري في إيجاد وتطوير موارد جديدة وطرق جديدة لاستثمار هذه الموارد بكفاءة. وقد يبدو الاقتصاد علما كئيبا، عندما ينظر إليه من منظور ساكن، حيث يبدو كمحاولة لتقسيم الندرة؛ ولكنه يتحول إلى مادة بهيجة عندما يقوم المرء بدراسة كيف بحث الناس دون توقف ووجدوا طرقا لتلبية حاجاتهم المتنوعة والمتنامية والمتغيرة باستمرار. وكما رأينا في الفصل الأول، فقد امتدت تجربة النمو الاقتصادي لتشمل دائرة أوسع من مجتمعات العالم، وبهذا تم التغلب على الظروف الاقتصادية التقليدية، كالجوع والقذارة والإرهاق والأوبئة وسوء الحالة الصحية والملل والوفاة المبكرة، وذلك في المزيد والمزيد من المجتمعات، ناهيك عن أننا لا نزال نشهد حالات من الركود والبؤس الحاد لدى الكثير من الناس.

الاقتصاد كمنظومة معقدة تتطور باستمرار

بما أن تلبية حاجاتنا المتنوعة خلال سعينا خلف غاياتنا الشخصية المتغيرة، تتحقق من خلال استخدام مدخلات من الموارد ذات التنوع المتزايد، فهذا يقتضي اعتمادنا على المساهمات الإنتاجية للمزيد والمزيد من الناس. وقد نتج عن هذا أن المنظومة الاقتصادية الحديثة أصبحت معقدة وتعتمد على بعضها بعضا؛ فهي لا تهدأ أبدا، ولا تكتفي أبدا بمجرد إنتاج ما تم إنتاجه من قبل، وإنما تتمحور معظم الحياة الاقتصادية حول الاحتياجات الجديدة، والاستخدامات المبتكرة للموارد، والتقنيات الجديدة، والطرق الأفضل لتنظيم المصانع والتجارة وتقديم الخدمات، واختبار سلع وخدمات جديدة. وبهذا الاعتبار، تكون المنظومة الاقتصادية ذات نهاية مفتوحة (أودريسكول 1977). وهي تتطور بطرق غير قابلة للتنبؤ، وإلا فمن كان قادرا على التنبؤ قبل جيل من الآن بما فعله الكومبيوتر والأنترنت من تغيير لحياتنا؟

لنتوقف قليلا من أجل إعطاء تعريف للمصطلحات: "المنظومة" و"المعقدة" و"المتطورة باستمرار"؛ فإدراك هذه التعريفات ضروري لفهم المشكلة الاقتصادية المعاصرة.

نقول عن أمر بأنه "منظومة" عندما تتفاعل العناصر المختلفة فيها وفق نمط منتظم تماما؛ وبهذا تكون ساعتي منظومة، وكذلك الكلية الجامعية. كذلك، فإن النظام الهاتفي العالمي،

وشبكة الأنترنت، والتجارة العالمية، وأسواق العملات العالمية ما هي إلا أمثلة أخرى عن هذه المجموعات من العناصر التي تتفاعل على نحو منتظم. ونقول عن المنظومة بأنها (بسيطة)، إذا كانت أجزاؤها تتفاعل بحسب شعيرة واحدة فحسب. وهذا ما تفعله بطارية ساعتي بتحريكها للعقارب. ونقول عن المنظومة بأنها (معقدة) إذا كانت أجزاؤها تتفاعل وفق أكثر من ميزة واحدة متغيرة، ومثال هذا الكلية الجامعية التي تتكون من شبكة معقدة من الترابطات والتزويد الراجع (Feedback)، وما يقوله زميلي (أ) ويعتقده يعتد على استجابة الزميلين (ب) و(ج)، وتصرفاتهما تعتمد بالتالي على ما قد يقوم به (أ) و(د). وهنالك منظومة معقدة أخرى نجدها في سوق العملات العالمية التي تحدث فيها تفاعلات واستجابات عصية على الاستيعاب بين الملايين من صناع القرار الذين لم يلتق أحدهم نظيره بصورة شخصية.

بعض المنظومات ساكنة، حيث تعيد التفاعلات نفسها خلال كل مدة زمنية، ومثال ذلك ما تمر به ساعتي إلى حين نفاد بطاريتها. ولكن الاقتصاد مثال عن منظومة متطورة باستمرار: فنحن نتعلم معارف جديدة ونقوم بتطبيقها، وقد يقبل الآخرون النتائج المتحققة أو يرفضونها. وبهذا، تكسب بعض المفاهيم والعناصر مكانة حاسمة وتصبح مقبولة على نحو واسع، كما تختفي المفاهيم والعناصر التي لا تتمتع بهذه المكانة. والتطور الاقتصادي يتبع مسارا يتأثر بالبنى القديمة، وكذلك بذكريات الماضي؛ أما وجهات المستقبل فتختلف باختلاف المخيلات المتنوعة، ولهذا لا يمكن تحديدها بدقة لكل مراقب على حدة. كما أن التطور الاقتصادي ربما يبدو واضحا للعيان بعد وقوعه، ولكن وجهته وتفاصيله لا يمكن التنبؤ بها بسهولة، إذ لا يمكن لأحد أن يعلم، قبل وقوعه، بالاختيارات التي سيقوم بها العديد من الأفراد عندما يواجهون تغير الظروف (راجع مصطلح "التطور" في مسرد المصطلحات الوارد في نهاية الكتاب).

ونقول عن منظومة بأنها "متطورة باستمرار"، إذا كانت الحالات المتتالية للمنظومة تتبع مسارا متغيرا. أما إذا تغير العديد من عناصر النظام سوية، فلن نتمكن حينها من تحليل ما يحدث وربما نقع فريسة التشويش. والصورة التلفزيونية مثال عن هذا، فعندما يتغير عدد محدود من النقاط البكسلية نتمكن من متابعة ما يحدث، أما إذا تغيرت جميع النقاط أو عدد كبير منها بطريقة عشوائية دائما، فسينهار الإدراك ولن نتمكن من معرفة ما نراه. وعلى نحو مشابه، فإن

التغييرات المفرطة في الحياة الاقتصادية تقود إلى خلل في التنسيق لأن الناس يصابون حينها بالتشوش؛ وهذا ما حدث فعلا بعد الثورة الروسية مع إلغاء الأسواق والملكية الفردية، حيث تمخضت هذه الإجراءات عن فوضى اقتصادية دفعت لينين إلى التراجع من خلال إعادة اقتصاد السوق في بعض الأماكن. كذلك، نجد إشارات إلى أن العديد من المواطنين في دول المعسكر السوفييتي قد أرهقتهم التغيرات العديدة التي حدثت بعد العام 1989، والتي نتجت عن تطبيق كم مفرط وهائل من الإصلاحات الاقتصادية. فلقد غابت المؤسسات الاقتصادية التوجيهية التي كان من شأنها أن تسهل مهمة الإدراك لدى الناس، وعانوا من الإرهاق الإدراكي، ومن هنا فإن من الطبيعي وفق مصلحة الجميع أن تتغير المنظومة على نحو تدريجي ووفق نمط محدد يمكن إدراكه.

في المنظومات البسيطة نسبيا يمكن لمن يتبوأ منصبا قياديا أن يفرض النظام، وذلك لأنه قادر على استيعاب كافة التفاعلات وتحديد الحاجات والعواقب التي تلي تصرفات بعينها. وهكذا، فإن قطع الأشجار في الغابة تعد عملية يمكن لقائد أن ينظمها ويشرف عليها. ولكن القدرة الاستيعابية لمن يرغب بفرض النظام لا تستطيع الصمود حتما عندما تكون المنظومة معقدة، ناهيك عن تطورها المستمر بمرور الوقت، كما هو الحال مثلا في المنظومة البيئية أو الاقتصاد الوطني، حتى أن عملية تنظيم صناعة الأخشاب في البلاد وما تحتويه من عمليات قطع ونشر ومعاملة كيميائية وتخزين وتوزيع لعشرات من أنواع الخشب إنما هي عملية تفوق طاقة القائد أو المخطط المركزي، وينبغي وجود الكثير من المشغلين الذين يتفاعلون عبر الأسواق لاستثمار الخشب على الوجه الأمثل. وحتى عندما تتطور المنظومات المعقدة وفق أنماط قابلة للتنبؤ على نحو واسع وتؤدي إلى نتائج محددة، فإنها ربما لا تكون قابلة للتنبؤ وعصية على الإنجاز بسهولة. وإذا تدخلت "يد منظِّمة" غير خفية في مثل هذه المنظومات المعقدة المتطورة باستمرار، فمن المرجح أن يؤدي ذلك إلى عواقب غير متوقعة ضارة على الأغلب (هايك مثلا 1974/1984 و1988؛ باركر – ستاسي 1995).

لقد توصل العلماء في العقود القليلة الماضية إلى استيعاب أفضل للمنظومات المعقدة المتطورة باستمرار (أندرسون وزملاؤه 1988؛ باركر – ستاسي 1995). فلقد علمنا، مثلا، أن

المنظومات البيئية معقدة ومتطورة باستمرار. ولهذا، فإن تدخل الإنسان فيها يؤدي غالبا إلى أضرار جانبية غير متوقعة. ولهذا، فإن علماء البيئة محقون في تنبيهنا إلى ضرورة الحذر عند التعامل مع الطبيعة. كما إن الأبحاث الطبية أظهرت مؤخرا كم أن الجسم البشري منظومة معقدة تتطور باستمرار، حيث تبيَّن أن بعض الأدوية تؤدي إلى أضرار أشد من المرض التي تعالجه. كذلك، وفي ما يخص الاقتصاد، فإن من الطبيعي أن لا نمتلك المعرفة الكافية حين التدخل، فهنا أيضا يكون من الحكمة دائما أن نتصرف بحذر عند التعامل مع منظومة معقدة تتطور باستمرار.[10]

لكن، ومع الأسف، تعمد الكثير من جهات التخطيط إلى تجاهل هذا الدرس الأساسي عندما تتعامل مع شبكة الحياة الاقتصادية. ففي نهاية المطاف، يعج الاقتصاد الوطني بالملايين من الأفراد الذين يتفاعلون مع بعضهم بعضا عبر طرق معقدة، باعتبارهم منتجين ومزودين أو مشترين لسلع وخدمات، أو كمالكين أو مستخدمين للأملاك، وما يحدث في جزء ناء من الاقتصاد العالمي قد يكون له آثار بالغة السوء على مصنع أو مزرعة قريبة منك. وعلى سبيل المثال، فإن إيقاف إمدادات النفط في بدايات سبعينيات القرن الماضي ولاحقا في بدايات ثمانينياته، أو رفع الصين للطلب على النفط في أوائل العقد الأول من القرن الحالي، أدى إلى تأثير كاد يشمل سكان القارات الخمس كافة؛ وأرسلت زيادة أسعار النفط رسالة مشفرة إلى ملايين البشر فهموا منها أن يستعملوا سياراتهم بوتيرة أقل، وأن يقتنوا سيارات موفرة للوقود، وأن يوفروا في استخدام الطاقة لتدفئة المنازل أو تكييف الهواء، وفي الصناعة والمواصلات، وأن يستعيضوا عن مشتقات النفط بمصادر أخرى للطاقة، وأن يبنوا محطات نووية وحقول الرياح لتوليد الكهرباء، وأن ينقبوا عن مناطق جديدة لاستخراج النفط، وأن يستخدموا طرقا مختلفة لتكرير النفط في المصافي، وأن يعيدوا النظر في تصاميم التكنولوجيا والمصانع، وما إلى ذلك من الإجراءات. وكان للعديد من هذه التغيرات عواقب أصابت منتجين آخرين، ومنها ما أدى إلى تعزيز الآثار الأصلية لزيادة أسعار النفط، ومنها ما أدى إلى تخفيفها. وهكذا بدأ المستهلك الأوروبي يفضل

---

[10] ليس من الغريب أن نرى علماء البيئة، وهم الذين يحذروننا من التدخل في شؤون الطبيعة، كثيرا ما يأتون بمقترحات للسياسة البيئية تصل إلى حد التدخل الفاضح، وكأن الاقتصاد منظمة بسيطة يمكن توجيهها عبر سلطة مركزية كلية القدرة وكلية المعرفة؟

لحم البقر القادم من الأرجنتين وأستراليا بسبب ارتفاع تكاليف التقطيع والتجفيف وتخزين العلف في الشتاء، ولكن السياسيين الأوروبيين عمدوا إلى إقامة معوقات جديدة ضد الاستيراد وتحدثوا عن "الأميال الجوية" التي ينبغي أن لا يتجاوزها اللحم المسافر، وغيرها الكثير من الإجراءات المتتالية.

وعندما تستعصي تحديات التغيير على المقاومة، يميل بعض المراقبين إلى التمادي إلى حد التنبؤ بنهاية الحضارة البشرية. وحيثما تتدخل اليد المنظّمة المرئية (سلطة الحكومة) في هذه المنظومة المعقدة، كأن يكون ذلك بتثبيت أسعار الوقود، فسينتج عن ذلك الطوابير والانقطاعات والخصومات السياسية والفوضى والفساد، وعواقب أخرى غير متوقعة. ومع ذلك، فإن هنالك الكثير من إجراءات الإصلاح غير المركزية التلقائية المرنة الخلاقة التي من خلالها يمكن التغلب على هذه الأزمات دائما. وهكذا، نجا العالم من أزمات وقود متتابعة، ولا شك في أن هذا يتطلب الجهد والتضحيات، ولكن البشرية استطاعت أن تواصل السير على درب الازدهار.

لا يزال الكثير من الأكاديميين والمحللين يؤمنون إيمانا راسخا باليد التنسيقية المرئية للحكومة، وكأن فن الحكم بسيط لا يحتاج إلا إلى ضغط بعض الأزرار لتطبيق سياسة ما! وما حدث في الماضي من تجارب مخيبة للآمال مع التدخلات الساذجة لا يبدو أنه ترك درسا كبيرا ليتعلم الكثير منه بأن سياسة "ضغط الأزرار" غير قابلة للتطبيق العملي في الاقتصاد الحديث المعقد؛ فالعديد من الأكاديميين والمعلقين الإعلاميين يصرون على تفضيلهم لسياسة تعرضت للانتقاد طويلا باعتبارها "هندسة اجتماعية" قائمة على "تظاهر بالمعرفة" بعيد عن الواقع (هايك 1988). وفي العادة، يعمل الأكاديميون والمستشارون في مجال السياسة الحكومية وفق نماذج اقتصادية قياسية منفصلة عن التطور المستقبلي، وهي تقوم على أساس افتراضات تستثني الأحداث المستقبلية غير المتوقعة، بالافتراض أن التفاعلات التي سادت في الماضي ستستمر على سنتها السابقة.[11] ولا تزال الثقافة الشعبية في العديد من الدول لم تتشرب بعد وعلى نحو

[11] لا يمكن التعامل مع النماذج الاقتصادية القياسية عندما تكتنفها الكثير من المجهولات، وهذا يفسر لجوء من يبني هذه النماذج إلى الافتراض بعدم حدوث تغير في المستقبل أو استخدام "متحولات مقلدة" لما يعجزون عن قياسه. إن عملية النمذجة هذه غالبا ما تخلق شعورا زائفا بالثقة بينما تبرر أحداث الواقع اللجوء إلى أقصى درجات الحذر (كاسبر 2010). فعلى سبيل المثال، لم تؤد النماذج المالية الكثيرة لأسواق المال في الدول الآسيوية إلى تفادي الدهشة التي شعر بها الاقتصاديون حين فاجأتهم "الأزمة المالية الآسيوية" عام 1998؛ ولو كانوا ركزوا اهتمامهم على مؤسسات الأسواق المالية الماهرة، وما يصيبها من فساد في عدد من الدول الآسيوية، لأمكنهم توقع حدوث الأزمة وتفادي بعض آثارها.

واسع النظرة التطورية ("البيئية" إذا صح التعبير) الأكثر واقعية في التعامل مع الحياة الاقتصادية.

الجهل والاكتشاف والمعرفة

تحتل المعرفة مكانة مركزية في المنظومات المعقدة المتطورة باستمرار. ولكن، من بإمكانه أن يتقن هذه المعرفة أو تلك؟ وكيف يمكن التنسيق بين المعارف المحدودة لأشخاص مختلفي المشارب واستغلالها بشكل مشترك؟ وكيف يمكن للناس أن يكتشفوا معارف جديدة ويستوعبوها ضمن الوعاء المتماسك للمعرفة النافعة؟ وكيف يمكن اختبار المعرفة ورفضها في سياق التغير التطوري؟ وما هي الأدوات الأفضل التي يراها الآخرون مفيدة في اكتشاف المعرفة واختبارها؟ هذه بعض من الأسئلة التي استكشفها الفلاسفة تحت يافطة "الابستيمولوجيا": علم المعرفة (كاسبر 1998أ).

عند مناقشة موضوع (المعرفة) يجب على المرء أن يبدأ من حكمة جوهرية تقول: لكل امرئ حدود في إدراكه؛ فالحواس الخمس لا تسمح لنا بقراءة العالم المعقد المحيط بنا بشكل كامل ودقيق، وباختلاف الناس تختلف الأوجه التي يلاحظونها من الواقع المعقد، ويضاف إلى هذا أننا نمتلك قدرة ذهنية محدودة على التفكر في المعلومات الجديدة التي تلتقطها حواسنا واستيعابها على شكل كتلة معرفية متماسكة ونافعة. ولهذا، تجدنا نعاني بسهولة من تراكم المعلومات الزائدة إلى حد يجعلنا عاجزين عن فهم البيئات التي لا نألفها ولا نملك تصورا لبنيتها.

وبسبب هذه المشكلة المعرفية الشاملة يصبح من العبث بناء نماذج للنشاط البشري والسياسة العامة على افتراض أن الناس، أو جهات التخطيط، تمتلك "المعرفة الكاملة"! فببساطة، ليس لأحد شرعية الافتراض بأن المشكلة المعرفية المزعجة لم تصبه ويشرع بتفسير القضايا الاقتصادية الواقعية؛ فالمشكلة المعرفية (متأصلة) في المشكلة الاقتصادية (أي: مركزية فيها بالإطلاق). ولو كنا كلنا عالمين بكل شيء، لما كان للعالم أن يصاب بالندرة! وكما أشار هايك من قبل، فإن النماذج التي تبدأ بافتراض امتلاك المعرفة الكاملة "لأغراض التبسيط" تؤدي إلى أجوبة لا معنى لها (هايك 1948، ص94؛ وراجع أيضا أودريسكول – ريزو 1958، الفصل6؛ كاسبر 1998أ؛ 2010).

يمكننا أن نصور هذه النقطة الجوهرية بمثال غير اقتصادي: إذ لا معنى أبدا للبدء في تحليل مسار رصاصة على افتراض أن الجاذبية غير موجودة، وذلك لأن الجاذبية عنصر من الصف الأول (متأصل) في الموضوع الذي يراد تحليله، ولا ريب في أن المرء قد يبدأ باستبعاد عناصر الصف الثاني كالرطوبة والحرارة وسرعة الرياح عند تحليل مسار هذه الرصاصة. كذلك، فإن الاقتصاديين الذين يدعون امتلاكهم للمعرفة الكاملة، إنما يفترضون بجهل استبعادهم لعناصر الصف الأول في المشكلة الاقتصادية الأساسية، وهي: كيفية تحصيل واستثمار المعرفة المعقدة المتطورة باستمرار! فهم بذلك يختصرون الاقتصاد إلى قضايا تافهة تتعلق بتخصيص الموارد (المحددة المعروفة) لاحتياجات (محددة) بمساعدة تقنيات (معروفة). (ويمكن للقارئ أن يستزيد من هذا الطرح بالملاحظة الإضافية الواردة في نهاية هذا الفصل حول الاقتصاد النيوكلاسيكي). ففي مثل هذا العالم المصطنع الراكد، لا توجد حاجة للربح أو المستثمرين الرياديين أو إدارة الأعمال. وعندما يكون كل شيء معروفا، يصبح الاقتصاد مجرد عملية حسابية، ولا حاجة عندها لقانون أعمال أو تقرير خطورة، وعندما يفترض الاقتصاديون أن كل ما يحتاجونه من معارف متاح بالفعل، فإن رجال الأعمال والمحامين ومديري الأزمات وغيرهم من ممارسي الأعمال المماثلة محقون في توقفهم عن العمل، وذلك لأنهم يعلمون أن حقيقة الأمر، ببساطة، ليست كذلك.

يمكن الوصول إلى الفهم الأفضل للمعرفة إذا اعتبرناها لانهائية، وتراكما متطورا باستمرار من الأفكار المجردة، أي: المعلومات والمفاهيم المتفرقة بين ملايين الأذهان البشرية، إذ لا يمكن لها أن تتركز في مكان واحد أو ذهن بشري بعينه. ولا يمر وقت دون أن تكتشف فيه حقائق جديدة كليا على يد أحدهم، وتنبثق أفكار جديدة، ثم تكتمل المعلومات عبر إيجادها واختبارها سواء بالبحث الهادف أو الاكتشاف بالصدفة. ومع تغير الظروف، قد تفقد الأفكار التي كانت نافعة في يوم من الأيام منزلتها بين كثير أو قليل من الناس، لتتبوأ منزلتها أفكار جديدة يتم اختيارها وتبنيها. وعلى نحو شبيه بالتطور البيولوجي، يتطور هيكل المعرفة البشرية تحت تأثير

الملايين من الاختيارات غير المركزية،[12] وهكذا تكون التنمية الاقتصادية نتيجة للملايين من "الثورات المعرفية الصغيرة".

يجب علينا أن نميز في هذا السياق بين الاكتشافات الأصيلة وبين المعلومات التكميلية الجديدة (كيرزنر 1997)؛ فالاكتشاف هو أمر يصبح معروفا بعد أن كان مجتمع ما أو شخص ما جاهلا تماما بوجوده قبل ذلك. والحقائق المكتشفة تصبح واضحة بعد اكتشافها، فمثلا: نتحدث عن "اكتشاف" أمريكا لأن الأوروبيين لم يكونوا مدركين لوجود هذه القارة قبل ذلك، وكذلك عن اكتشاف ماثيو فليندرز أن تسمانيا ليست جزء من الأراضي الأسترالية. وهنالك جهل أخف من المرتبة الثانية يوجد عندما تكون الخطوط العريضة العامة للحقائق معروفة، ولكن ينبغي تلافي نقص التفاصيل بواسطة المعلومات التكميلية. وهذا ما يدعى "بالبحث عن المعلومات"، وبهذا فإن المستكشفين الذين سعوا إلى تقصي الخطوط الساحلية ليسوا إلا باحثين عن المعلومات، وكذلك المهندسون الذين استثمروا الطاقة النووية لتوليد الكهرباء، ومطورو البرمجيات الذين يختبرون تراكيب برمجية جديدة لتطوير برامج جديدة للكومبيوتر، ومحللو حركة السوق الذين يسعون إلى معرفة أين ينبغي تفريغ تضخم المبيعات؛ فهؤلاء لا يسعون إلى فتوحات معرفية. وعندما نتعامل مع قضية البحث عن المعلومات، فعندها ينبغي علينا أن نكون على دراية بما يلزم لتحديد الطريقة الأنسب للخروج بنتائج. وعلى العكس، فمن العبث أن نتكلم عن كفاءة (الكلفة والربح) في القيام باكتشاف، وذلك لأن المادة التي يعمل عليها المكتشف تكون مجهولة له كليا؛ وهكذا لا يمكن القول بأن كريستوفر كولومبس "مكتشف كفوء"، وذلك لأنه لم يفاضل بين الكلفة (المجهولة) والربح (المجهول)، وإنما عثر على أمريكا بالصدفة، وجل ما يمكن أن نقوله هو أنه تحلى بصفات الفضول والإصرار التي جعلته مؤهلا أكثر من غيره لاكتشاف معرفة جديدة كليا وأنه كان مستعدا لحشد الموارد اللازمة للاستكشاف.

وتتفاقم المشكلة المعرفية في الاقتصاد بفعل حقيقة مفادها أن كل شخص يمتلك معرفة تختلف عن غيره، وأن كل شخص من الكتلة البشرية المتنوعة يسعى إلى تحقيق أهدافه الذاتية

---

[12] يختلف تطور المعرفة البشرية عن التطور البيولوجي الداروني في واحد من الاعتبارات المهمة؛ فالتنوعات البيولوجيا عشوائية وعملية الاختيار فيها لا تستند إلى قرارات إرادة واعية، أما المعرفة البشرية فغالبا ما تتعرض للاختلاف والاختبار على يد الإرادة البشرية العقلانية.

الخاصة المختلفة عن أهداف الآخرين. فكل شخص يقيّم الخيارات المتاحة بصورة ذاتية ومنظور شخصي وفقا للكلفة الذاتية للفرصة في لحظة التقييم، وما يختاره زيد ليس بالضرورة مطابقا لما اختاره عمرو أو أقدم على فعله في العام الماضي. ذلك، لأن كلفة الفرصة تستند إلى التفضيلات الذاتية المتغيرة لكل شخص. وهذا يزيد بالطبع من وطأة المشكلة المعرفية في الحياة الاقتصادية، كما إنه يعني أن الخيارات الجماعية تؤثر على معيشة كل فرد بطرق مختلفة، فمنهج "القياس الواحد المناسب للجميع" ربما يلائم زيدا، ولكنه عاجز تماما عن تلبية متطلبات عمرو. ولذلك، فإن الغايات الجماعية التعميمية يجب أن لا تفرض على مجتمعات بأكملها إلا إذا قبلنا بما تتسبب به من خسائر عظيمة على صعيد الرضى الفردي؛ وهذا هو جوهر ما يدعى "الذاتية"، وهو مفهوم ذو عواقب كبرى على الفلسفة الأساسية للمرء وعلى الكيفية التي يرغب بأن تدار السياسة العامة وفقها (راجع الملحق).

---ملحق

حول الذاتية

بما أننا عاجزون عن امتلاك المعرفة الكاملة لما يحسه الآخرون أو يعلمونه أو يريدونه، وبما أنه ينبغي علينا أن نقبل بأنهم سيرغبون بالسعي خلف غاياتهم الشخصية، فمن الواجب علينا أن نحترم اختلافات التقييم الذاتية. وهذا هو جوهر "الذاتية".

وعادة ما يتم تجاهل اختباء الأفراد خلف الجماعة، أو تجاهل الافتراض بطريقة ما أن الجماعة تتصرف وتسعى إلى أهداف منفصلة عن أهداف مختلف الأفراد الذين يكونون المجتمع، أو تعلو عليها. إن الأفراد يقومون دائما بالتقييم واتخاذ القرارات، وفي بعض الأحيان يستشيرون الآخرين ويتصرفون وفق دوافع إيثارية، ولكنهم غالبا ما يسعون لتحقيق غاياتهم الخاصة مع التظاهر الدائم بأن قراراتهم تنبع من حرصهم على الصالح العام. كما إن من أساسيات فن السياسة أن يعمل السياسي على تمويه القرارات باعتبارها "تخدم المصلحة العامة"، بينما يسعى في الحقيقة إلى الإعلاء من مركزه أو تعزيز المكانة السياسية لحزبه.

وإذا حللنا الأمور جيدا، نصل إلى نتيجة نهائية مفادها أن الفرد لوحده هو القادر على امتلاك المعرفة واتخاذ القرارات. ولهذا، فإن علينا أن نركز أولا على طموحات الفرد وكيفية تفكيره

وتصرفاته ولكي نفهم التفاعلات الاجتماعية. وهذه ركيزة أساسية في "المدرسة الاقتصادية النمساوية"، بل إنها تمثل في الواقع ركيزة أساسية لكافة مفاهيم الفرد عن المجتمع. إن هذا الفهم يقود المرء إلى الحذر من الجماعة باعتبارها عنصرا مزيفا، ويجبره على أن يركز دائما على العوامل الحقيقية، وهي الأفراد. وعندما يتم التغاضي عن المحفزات الجماعية المفترضة (مثلا: "تريد الحكومة أن تبقي على الرسوم المفروضة رعاية للمصلحة الوطنية")، يمكن التوصل إلى فهم أفضل بكثير للسياسة العامة. وعندها يكون الرد على المقولة السابقة: "وزير الصناعة يتمسك بالرسوم التي تضر بالمستهلك وتصب في صالح شركة زيد وشركة عمرو وشركة فؤاد المستعدة لتقاسم أرباحها مع الوزير وحزبه السياسي"!

والقارئ مدعو إلى الاحتراز من عبارات تتضمن عوامل جماعية مزيفة من أمثال: "المجتمع الدولي سيقضي على الفقر في العام 2010" و"الرأي العام الأفريقي يفضل كذا وكذا" و"الإرادة الوطنية تقضي بمساندة كوبا" و"من الشائع الاعتقاد بأن..."، وأن يترجمها إلى مصطلحات فردية ذاتية، وهذه التمارين في الترجمة يمكن اعتبارها من أدوات البحث عن الحقيقة!---

الأنواع الثلاثة للعقلانية

عندما يتصرف الأفراد ضمن بيئة معقدة متطورة باستمرار، فإنهم يقومون في العادة بضبط طموحاتهم على ضوء الإنجازات والإخفاقات السابقة (العقلانية التكيفية أو الارتباطية)؛ ولكنهم يعمدون في بعض الأحيان إلى الانقضاض فجأة على ضوابط تم تحملها طويلا، في محاولة منهم للتغلب عليها (العقلانية الخلاقة أو الريادية). وفي الظروف البسيطة المتكررة

وحدها يتمسك الناس بأهداف ثابتة يقومون بتضخيمها من خلال موارد متاحة معروفة (عقلانية الغاية والوسيلة). وبعبارة أخرى، لا يتبع التحفيز والسلوك العقلاني الأنماط نفسها دائما.

وعندما يواجه صانع القرار مشكلة عدم اكتمال المعرفة، فإنه لن يبقى يعمل إلى الأبد سعيا نحو معرفة إضافية حتى تصبح معرفته "كاملة"؛ ففي نهاية المطاف، يتطلب امتلاك المعرفة تكاليف من الموارد والوقت والجهد، وينجم عنها ما يسميه الاقتصاديون "تكاليف الصفقات". وهذا عدا عن أن العالم لا ينتظر أحدا كي يتغير. وعوضا عن ذلك، فإن الخبرة تحدد لصانع القرار نقطة نهاية البحث عن المعلومات وتدفعه إلى اتخاذ القرار بناء على آخر ما تمكن من تحصيله؛ الفاعل المنشط لا يسمح لنفسه أن يبقى أسير "شلل التحليل". وعندما يظهر لصانع القرار بواسطة خبرته السابقة أنه قصّر تماما (أو بالغ) في تحقيق طموحاته، فإنه يعمد إلى ضبط هذه الطموحات نزولا (أو صعودا). (سيمون 1982؛ ستريت – فاغنر 1992).

إن هذا السلوك البراغماتي شديد الاختلاف عن (عقلانية الغاية والوسيلة) التي تشكل دعامة معظم اقتصاد الجامعات المعاصرة؛ فالكائن الاقتصادي (Homo oeconomicus) يفترض به أن يعرف كافة الغايات والوسائل وأن يقوم بتعظيم انتفاعه منها إلى أقصى حد ممكن. ولهذا، فإن علم الاقتصاد السائد يستند إلى افتراض مفاده أن الناس يستخدمون كميات ثابتة من الموارد لتحقيق غاية ما (كالربح أو شيء من الرضى المادي)، ثم يقومون بتعظيم مكاسبهم إلى أقصى حد ممكن، على أساس المعلومات المكتملة حول كافة البدائل الممكنة. لكن لا يمكن تحقيق هذا التوسيع في إنجاز غاية ما إلا عندما يكون الوضع بسيطا، مما يجعله قابلا لتحصيل معلومات كاملة عنه. وهكذا فإن العوائل الريفية القديمة المستقلة ذاتيا كان بإمكانها أن تخطط لمعيشتها بعد الحصاد والى الربيع القادم بواسطة "الاقتصاد"، أي: جهود توزيع الموارد النادرة، وهو ما كان الإغريق القدماء يدعوه "أويكوس oikos"، ومنه جاء الاقتصاد "ايكونومي economy"). وهكذا، ربما يقوم المهندس "بتوسيع" أداء آلة ما، أو نطمح نحن لتوسيع المسافة التي نخطوها في ثلاثين دقيقة. لكن الأمر مختلف في البنى الأكثر تعقيدا، حيث من الطبيعي أن لا نعلم حينها ما يكفي وأن لا نستطيع التحكم بما يجري، وذلك للعمل على هذا السعي "العقلاني" لتحقيق غاية معينة. هنا يجب على عقلانية (الغاية والوسيلة) الضيقة أن تفسح المجال للعقلانية

الارتباطية. هذه النقطة المهمة، يمكن توضيحها أكثر بمناقشة مثال من الحياة اليومية: حيث يمكنني أن أقوم باختيار عقلاني حول القميص الذي يناسب لون بدلتي أكثر، ولكنني عاجز عن القيام باختيار عقلاني حول أفضل مكان على الأرض أمضي فيه باقي حياتي! فالعقلانية الضيقة للاقتصاد النيوكلاسيكي غير مناسبة إطلاقا للبث في مثل هذا الخيار المكاني. وعقلانية (الغاية والوسيلة) لا توفر دليلا مناسبا لتحليل البنى المعقدة المتطورة باستمرار، كما هو الحال في تحديد هدف السياسة العامة، ناهيك عن التنمية الاقتصادية على المدى البعيد.

لا يقوم الناس دائما بتكييف طموحاتهم بحسب ما يرون بأنه قابل للتطبيق العملي. ففي بعض الأحيان تجدهم يقررون الانقضاض فورا على قيود تقبلوها من قبل: فيعمدون إلى "قفزة خلاقة" ويتصرفون على نحو ريادي. وهكذا، قد يجرب المرء التغلب على المعوقات المواردية والتقنية والاجتماعية والمؤسساتية عبر انطلاقه في مغامرة مبتكرة. صحيح أن هذا التصرف ينطوي على المخاطرة، ولكنه يعد بأرباح مستقبلية. أضف إلى ذلك أن سلوك المستثمر الريادي عقلاني تماما.

أما العقلانية الخلاقة الريادية فتتميز بصفتين: التنبه للفرص والتهيؤ لتحمل ما يلزم من تكاليف البحث (شومبيتر 1961؛ كيرزنر 1997؛ كاسبر – ستريت 1998). والسلوك الريادي يظهر بكثرة عندما يمتلك الناس الثقة ويشعرون بأنهم يسيطرون على مسار الأمور، حتى وإن كانوا عاجزين تماما عن امتلاك الثقة الكاملة بنتائج قراراتهم المحفوفة بالمخاطر. وعندما يكون الناس أحرارا في استخدام أموالهم ومهاراتهم، دون أخذ الإذن من أحد، فعندها سيبحثون عن غايات جديدة (تلبية الاحتياجات) ووسائل إضافية (الموارد). ولا ريب في أن الاستثمار الريادي والتنمية الديناميكية يقفان على الضد من عقلانية (الغاية والوسيلة) الكائن الاقتصادي (Homo oeconomicus). وكما سنرى لاحقا، فإن حس الاكتشاف واستخدام المعرفة، وهو أمر بالغ الأهمية للتنمية الاقتصادية والازدهار وخلق الوظائف، يعتمد كثيرا على شيوع الروح الريادية للتغلب على كل من نوعي السلوك العقلاني: (الغاية والوسيلة)، والنوع التكيفي.

عندما يفسح المرء المجال للسلوك التكيفي الخلاق، عوضا عن الاكتفاء بتوسيع الغايات بواسطة وسائل معروفة، فإنه يبدأ بتقدير أهمية الأدوات التي تقتصد بالحاجة إلى المعرفة، أي:

مؤسسات صناعة الثقة. والاقتصاديون الذين يقاربون ما هو عملية مفتوحة مستمرة في الحياة الاقتصادية وفق الافتراض المألوف (ثبات العوامل الأخرى ceteris paribus: أي أن كافة الأشياء الأخرى معروفة ولم تتغير) والذين يعملون وفق البنية المصطنعة للكائن الاقتصادي (Homo oeconomicus)، فإنهم عاجزون عن رؤية هذه الأنواع المختلفة من العقلانية في أرض الواقع. إنهم يقعون في فخ النوع الضيق غير الواقع "للعقلنة الاقتصادية"، وهم يستحقون ما يوجه إليهم من نقد بأن هذا المفهوم أثار جدلا عاما قبل أمد غير بعيد. لقد ظل الاقتصاديون النيوكلاسيكيون عاجزين عن صياغة حجج مقنعة للدفاع عن الحرية الاقتصادية، وقد أسهم هذا في عودة الروح في الأعوام القليلة الماضية إلى دعوات فرض الضوابط مرة أخرى، والادعاء بأن السياسة ينبغي أن تكون السيادة على الحياة الاقتصادية (انظر الملحق التالي بالإضافة إلى الملاحظة الواردة في نهاية هذا الفصل).

---ملحق

الإصلاحات الاقتصادية والدعوات المحافظة إلى "صدارة السياسة"

أعطيت معان كثيرة متناقضة لمصطلح "العقلانية الاقتصادية" في الوقت الراهن، إلى حد جعله خاليا من المعنى. وفي الجدل السياسي في بعض الدول، نجد توجيه الاتهام للناس بأنهم "اقتصاديون عقلانيون" باعتبارها تهمة عندما يدعون إلى إصلاحات تجعل السياسة الاقتصادية أقل جماعية ودولاتية والى إعادة خصخصة المسؤوليات بهدف الرفاه الاقتصادي الشخصي. فالبعض، ومنهم الكاتب، دعوا إلى حرية اقتصادية أكبر ومسؤولية ذاتية أعظم، وذلك لأنهم اعتبروا الحياة الاقتصادية كظاهرة غير نهائية معقدة وتطورية، وجاء هؤلاء بشكل نمطي من الفلسفة الليبرالية الكلاسيكية والمدرسة المؤسساتية النمساوية في الاقتصاد (كاسبر 2010). أما الآخرون، وبالأخص موظفو المنظمات الدولية والوكالات الحكومية المؤيدة لاقتصاد السوق وبناة النماذج الاقتصادية، فقد عملوا على نماذج منحصرة بأحداث مستقبلية لا يمكن توقعها، جنبا إلى جنب مع افتراضات الاقتصاد النيوكلاسيكي الأنغلوساكسوني. كما دعوا إلى قدر أقل من التنظيم وحكومة أصغر (في الغالب). وكلا المدرستين الفكريتين دعتا إلى التحرير الاقتصادي، ولكن هذه الدعوة افتقرت إلى التماسك بسبب التناقضات الميثودولوجية الأساسية، وأوضحها

الافتراضات بشأن ما يحفز الناس. ونتج عن ذلك أن الإصلاحات في الأعوام القليلة الماضية عانت من الانتكاسات، كما حدث مثلا في الدول التي خلفت الامبراطورية السوفييتية. وبعد موجة التحرير الاقتصادي العالمية في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، نجد اليوم بعض الدول أسيرة في قبضة "النمط المحافظ" في صياغة السياسة الاقتصادية، وبالأخص ما نشاهده من إعادة إحياء الحمائية، وزيادة التعرفة الجمركية وغيرها من الامتيازات التي تفيد النافذين في داخل هذه الدول، واختيار متلقين صناعيين لصدقات التمويل الحكومي، وإعاقة تحرير الأسواق.

وتم تبرير هذه الإجراءات المحافظة بادعاءات "صدارة السياسة" (وهو مفهوم ظهر لأول مرة على ألسنة المتطرفين اليعقوبيين إبان الثورة الفرنسية). إن القوميين، والسياسيين (الخضر)، والمسؤولين الحكوميين الذين فقدوا السلطة بسبب سيطرة العولمة، يحاولون اليوم أن يستعيدوا نفوذهم عبر إبطال التحرير في العديد من الدول. ونتج عن هذا أن الإصلاح الاقتصادي في العديد من الدول قد سلك مسارا سياسيا متعرجا ومبهما، كما أصبح المستثمر والمستهلك والشباب أقل ثقة بالمؤسسات والإصلاحات بعيدة الأمد التي أصبحت مكلفة بشكل باهظ للمواطن العادي.---

ما الذي يحفز الإنسان؟

يعتبر التحفيز عاملا مهما آخر في مناقشة المشكلة الاقتصادية؛ فالأفراد يتم تحفيزهم أحيانا بالحب (الإيثار، الولاء، الرغبة بتلقي الإعجاب) والإجبار، ولكن الناس يحفزون عادة عبر المصلحة الخاصة، في المجتمعات الحديثة الضخمة التي يتفاعل فيها ملايين البشر (بولدينغ 1956/1977).

لقد خبر معظمنا التحفيز لفعل شيء للآخرين لأول مرة على مستوى الإيثار والتضامن والحب ضمن النطاق الضيق للأسرة؛ حيث كنا نعرف أعضاء هذه المجموعة بشكل شديد الحميمية، وكان بإمكاننا أن نؤثر في ردود أفعالهم، والإيثار طريقة شديدة الفعالية للتعاون في مثل هذه المجتمعات الصغيرة (هايك 1977 ص133-152، بولدينغ م ن، غيرش 1996).

ولكن، حتى في المجتمعات الصغيرة، ورغم أن هذا الكلام صعب على أصحاب القلوب الطيبة، كثيرا ما يحتاج الحب والتضامن فيها إلى أن تدعمهما السلطة والإجبار؛ فالوالدان (أو كبار القبيلة) يلجآن أحيانا إلى تهديد أو إجبار الأعضاء الآخرين في المجموعة. وهذا الإجراء تخف حدته بتأثير التعاطف والمعرفة الحميمة بالآخرين. أما في المجتمعات الحديثة الكبيرة غير المشخصنة، فنقوم بالتفاعل مع ملايين الغرباء ونعتمد على محفزات أخرى تستند إلى أن الناس سينجزون وعودهم لنا، فلا يمكننا هنا الاعتماد على الحب لوحده بالطبع، لأننا نجهل حتى من هم الأشخاص الذين نتفاعل معهم. كما أن التضامن وحب عمل الخير يتلاشى بشكل طبيعي عند ما يكون هنالك تباعد اجتماعي، ولهذا نحتاج إلى آليات تحفيزية أخرى: سواء أكانت بالإكراه والترهيب، أم بالمصلحة الخاصة.

والمصلحة الخاصة هي المحفز الأساسي الذي يوجه التعاون البشري في اقتصاد السوق الرأسمالي؛ فالناس يسعون خلف أهدافهم الخاصة، ويتولد عن سعيهم هذا منتجات ثانوية يستقبلها الآخرون. فعلى سبيل المثال، يقوم المزارع بإنتاج الجزر ليحصل على المردود، والناتج الثانوي لهذا الجهد يتمثل في أن ربات البيوت في المناطق البعيدة يمكنهن إيجاد الجزر في السوق المحلي. وإن كان هذا يصدم بعض القراء، فلا شك أن الخباز الذي يوفر لك حاجتك اليومية من الخبز، والطبيب الذي يلبي استغاثتك به في منتصف الليل، ورب العمل الذي يوظفك عنده، إنما يقومون بذلك لأنهم يسعون إلى تحقيق عائد مادي، وليس لأنهم يحبونك؛ ذلك أن الخبز اليومي والرعاية الصحية والوظائف ليست غير نتائج ثانوية لما يشعرون به من أثرة! وهذا النظام يعتمد في عمله ضمن النظام المؤسساتي على وجود نسق موسع يعمل على تنسيق التصرفات البشرية التلقائية، وكأن هنالك يد خفية تقوم على ذلك (بحسب تعبير آدم سميث)، وهذا ما أشار إليه العديد من الكتاب بدءا من ديفيد هيوم وآدم سميث إلى فريدريك هايك (1989 ص6-47).

أما من يرفض كون المصلحة الذاتية حافزا جديرا بالاعتبار، كالاشتراكيين البوليفاريين والقادة الدينيين المثاليين، فإن عليه أن يشرح لنا كيف يمكن للملايين دونها أن تؤمن السلع والخدمات لبعضها البعض دون اللجوء إلى الإكراه؛ فهذا يتطلب من القادة أن يعلموا:

- ماذا يريد الناس وما هي قدراتهم على تحقيقه؟

– ماذا يفعل وكلاؤهم؟

– أنهم قادرون على حث الناس على القيام باستكشافات خطرة.

وبحسب علمنا، لا يمكن لهذه الشروط أن تتحقق إلا نادرا، ولا شك في أنها لم تتحقق في الاقتصاد السوفييتي، أو في ظل السلطة القمعية لماو تسي تونغ في الصين، أو مع الشيوعية التي تحكم اليوم في كوبا وفنزويلا. ففي ظل هذه البدائل المطروحة عوضا، تتعرض معايير الجودة والاختيار إلى وضع مريع، ويمر الابتكار بحالة سيئة جدا إلى حد يجعل المنظومة على شفا الانهيار، ولا تتمكن المتاجر من ملء رفوفها، ويصطف المستهلكون في طوابير طلبا للبضائع القليلة المتوفرة. (أسعفني الحظ بأن أكون من أوائل الأجانب الذين سمح لهم بالدخول إلى أقاصي شرق الصين، حيث تم الاستعاضة بالأسواق عن منظومة الإنتاج والتوزيع الإجبارية التي تديرها الحكومة. فكان الرجال والنساء، بخاصة، مبتهجين للتخلص من ألبسة ماو الخاكي ذات المقاس الموحد والاستعاضة عنها بألبسة من اختيارهم الخاص. كما كان المزارعون سعداء جدا لبيع منتوجهم مباشرة إلى المستهلك والحصول على زيادة صغيرة في الثمن لقاء النوعية الأفضل. ولن أنسى أبدا منظر ذلك الفلاح الذي كان يبيع الخوخ الطازج والمشترين الذين لم يشاهدوا منظر الخوخ منذ "انطلاق الثورة"، وذلك لأن التخطيط المركزي والضوابط التفصيلية لم تكن لتتلاءم مع هذه الفاكهة سريعة التلف. وعندما سألت ذلك الفلاح عما كان يفعله بالخوخ قبل السماح بالأسواق الحرة، أجابني بأن المزارع كان يصنع منه النبيذ أو يلقيه طعاما للخنازير "ولكن كسب المال أفضل حاليا، ونستطيع أن نشتري به الكثير من الأشياء الأخرى").

وكما لاحظنا سابقا، فإن التنسيق الطوعي ما بين أصحاب المصالح الخاصة والشركات في قطاع الأعمال، يتطلب قواعد مشتركة تحترمها جميع الأطراف؛ فلا يمكن للناس أن يتفاعلوا على نحو مؤثر إلا في ظل أنماط سلوكية معترف بها وقابلة للتنبؤ، وذلك بسبب حدود الإدراك لديهم؛ فهم يعتمدون على "نسق للسلوك البشري" يتطلب في العادة أيضا فرض عقوبات على السلوك الاعتباطي الانتهازي. وبعبارة أخرى، لا يمكن أن يوجد تقسيم العمل إلا إذا كانت المؤسسات تؤدي إلى تفاعل تلقائي مستدام بين الأفراد الأحرار الذين يتحفزون ذاتيا. وتكون القواعد أكثر تأثيرا في استقرار السلوك إذا كانت هي نفسها مستقرة وتتطور ضمن مسارات قابلة

للتنبؤ. ويصح هذا بالأخص عند الناس الذين ترعرعوا في ظل تقاليد للتنسيق على نطاق ضيق (القرية مثلا)، ثم نزحوا فجأة إلى المدينة ليعملوا في المصانع التي يصب إنتاجها في الأسواق العالمية. حيث سيجدون تحديا هائلا في تغير القواعد التي يحيون بموجبها، كأن يتوجب عليهم تعلم لغة جديدة. وقد يصعب عليهم أن يكتشفوا بأن الاستقرار والتنسيق لا يمكن أن ينتج عن استقراء تجاربهم الماضية. وفي هذه الحالة، يكون للقواعد البسيطة المستقرة أهمية قصوى في تحقيق التقدم المادي والتناغم الاجتماعي (انظر الفصل الرابع).

ولذلك، فإن التفاعل البشري في المجتمعات الحديثة الضخمة، كما هو حال الاقتصاد الوطني، لا يمكن تنسيقه ككل إلا بالاعتماد على استجابات تلقائية لدوافع السوق عبر التعاون الطوعي (العقود)، وعندها يتم تنسيق التصرفات البشرية عبر قواعد أدائية مشتركة مفروضة (المؤسسات). وهذا يفضل في العادة على الخطة الاقتصادية الإجبارية الجماعية الهرمية، وذلك لأن المخططين والقادة يعانون كغيرهم من محدودية الإدراك ونقص التحفيز، وهذا عدا عن أن المقاربة الإجبارية تتطلب تكاليف عالية للإشراف والمراقبة والفرض، وهذا إن كانت قابلة للتطبيق أصلا. وعلى سبيل المثال: عندما ألغيت العبودية في أمريكا، اكتشف الأمريكيون أنها كانت مكلفة وتفتقر إلى الكفاءة بشدة، وذلك لأن العبيد لم يتم تحفيزهم بعوائد العمل بل بالإجبار فقط، أما عندما حل محلهم العمال الأحرار المأجورون فقد أظهروا إنتاجية أكبر وحاجة أقل للمراقبة والإشراف.

مشكلات المالك والوكيل

إن ما ورد مسبقا عن المعرفة والتحفيز، يشكل مصدرا لمشكلة منتشرة أخرى للتفاعل البشري، وهو ما أصبح يعرف باسم "مشكلة المالك والوكيل" (راجع مسرد المصطلحات). فكلما اعتمد شخص (المالك) على خدمات شخص آخر (وكيل ينجز العمل)، تبرز إمكانية تفوق الوكيل على المالك في المعلومات المتعلقة بالمهمة المناطة به، وبما يمكن إنجازه، وما إذا كان استغلال الفرص المتاحة يتم على الوجه الأمثل. ولكن الوكيل كثيرا ما يكون مدفوعا بتحفيز تحقيق أهدافه الخاصة، وهي أهداف قد لا تتطابق بالضرورة مع أهداف المالك (الجاهل). وقد أوليت هذه المشكلة قدرا من الأهمية في الأدبيات الاقتصادية لثلاثينيات القرن العشرين عندما

قيل بأن شركات المساهمة الحديثة كان يمتلكها في العادة ملاّك (أصحاب أسهم) على قدر ضئيل من المعلومات، بينما كانت تدار من قبل مدراء (وكلاء) على اطلاع كبير وذوي مصالح خاصة وقريبون من ساحة العمل. ولهذا، كان هؤلاء (الوكلاء) يميلون إلى تجنب المخاطر ويفضلون الاستهلاك المهني العالي ويدفعون لأنفسهم مرتبات مفرطة على حساب أرباح المسؤولين عنهم (بيرل – مينس 1932). كما تبين في تلك الفترة أن من الطبيعي أن تتفوق شركات المساهمة في أدائها على الأنماط الأخرى من منظومات الأعمال، كالجمعيات التعاونية والشركات العائلية، وذلك، لأن الأسواق التنافسية، وهي المحيط الذي تشتغل فيه بشركة المساهمة، تنتج معلومات لصالح مالكي الأسهم. فالأسواق التنافسية تمارس التحكم بانتهازية الوكيل، وذلك لأن المالك ما أن يحصل على المعلومات اللازمة حتى يتصرف وفق ما يخدم مصالحه؛ والطبيعة التنافسية التي تهمنا هنا لا تنشأ من السوق الذي تطرح فيه منتجات هذه الشركات فحسب، وإنما من أسواق الأسهم التنافسية النشيطة والاستيلاءات (وهي تعكس سوقا تسوده السيطرة المشتركة) وأسواق المهارات الإدارية (جينسين – ميكلينغ 1976؛ جينسين 1983؛ جينسين – روباك 1983).

لقد ثبت بأن (مشكلة المالك والوكيل) تمثل عائقا خطيرا أمام تحفيز الوكيل في المجالات غير التنافسية، وبالأخص في الوكالات الحكومية. ويمكننا أن نلاحظ نقصا خطيرا في التحفيز لدى كل اقتصاد يخطط له بصورة مركزية، حيث تكون معظم الموارد تحت سيطرة الحكومة. وقد يصل هذا الأمر إلى نقطة يؤدي فيها غياب التحفيز إلى مجاعة واسعة، كما حدث في الصين إبان الحقبة الماركسية، وفي أثيوبيا، وفي كمبوديا إبان حقبة الخمير الحمر، وفي كوريا الشمالية إبان عقد التسعينيات من القرن العشرين.

إن مشكلة المالك والوكيل متفشية في كافة المنظمات الحكومية على امتداد العالم: فمن الطبيعي أن يكون السياسي والموظف المنصّب (الوكيل) الذي يعمل عند المواطن (المالك) أكثر معرفة بالمهمة الموكلة إليه، وغالبا ما يكون لديه درجة من التمسك بالمنصب واستغلاله بما يخدم غاياته الخاصة، ولكن على حساب المواطنين. وحتى في الدول الديمقراطية الحقيقية، فإن المواطن يواجه مشكلة الكلفة العالية للمعلومات، مما يجعل الوكلاء (البرلمانيين، والموظفين،

والقضاة) متمكنين حقا من إدارة الحكومة وفق ما يلائم غاياتهم الخاصة، حتى وإن كان ذلك على حساب المواطن. وتتفاقم هذه المشكلات في الدول الديكتاتورية على نحو أسوأ بكثير، ولهذا يعاني التقدم الاقتصادي جراء الآثار السيئة الناجمة عنها.

استنتاج أولي

يمكننا أن نلخص ما عرضناه حتى الآن بما يلي: يجب النظر إلى المشكلة الاقتصادية في سياق ديناميكي غير نهائي؛ فالمعرفة البشرية المتنامية يمكنها أن تساعد في تلبية الاحتياجات الراهنة، ولكن الناس يمتلكون قدرة أكبر لاكتشاف طموحات واحتياجات جديدة. وهذا يجعل مشكلة الندرة متواصلة. وبما أن المعرفة الضرورية لمعالجة المشكلة الاقتصادية تتطور باستمرار، وأن التنسيق المعقد ضروري لتلبية كافة الاحتياجات البشرية المتنوعة، فإن هذا التنسيق يمكن تحفيزه عبر التعاطف والحب في المجموعات الصغيرة الحميمة. وبما أن هذا لا يكفي في المجتمعات الضخمة المعقدة الحديثة، وينبغي الاعتماد إما على الإجبار والترهيب، وإما على المصلحة الخاصة في إطار مؤسسات السوق. ولقد أظهرت التجارب أنه في المجتمعات الكبيرة يكون للتفاعل الطوعي المقرون بالقواعد من خلال الأسواق والذي يتلقى تحفيزه من المصلحة الذاتية إنما هو النظام الأفضل للتعامل مع المشكلات الجوهرية المتمثلة في انتشار الجهل والخمول.

ولكي نعرف ما هو الضروري للاقتصاد السليم واكتشاف طرق أفضل لتلبية الحاجات البشرية، فإننا نحتاج إلى استكشاف المؤسسات التي تسهل التفاعل البشري واكتشاف ما الذي يقيّمه الناس أكثر من غيره.

مشكلة المعرفة، والاقتصاد بين المدرستين النمساوية والنيوكلاسيكية، وشيء من التأثيرات البديهية

تشكل حدود الإدراك جزءا بنيويا من الإدراك البشري. ولهذا، لا يمكننا أن نفترض ببساطة امتلاكنا "المعرفة الكاملة" كما دأبت على فعله الكتب الاقتصادية التقليدية في الجامعات.

ومعظم النشاطات البشرية ترتبط في الواقع بالبحث عن المعرفة، والتمكن من النظر عبر "ضباب الجهل". وهذا شرط ضروري جوهري يجب أن لا نتركه مقابل أجوبة عبثية.

إذا تعاملنا مع مشكلة المعرفة بجدية، كما فعل اقتصاديو المدرسة النمساوية (هايك 1945، بويتكة 1994، كاسبر 1998أ)، فهذا يقتضي أن نتقبل مجموعة من العواقب المهمة؛ فعندها لا يمكن الاعتقاد على أرض الواقع بتأكيدات مقبولة على نحو واسع رشحت من الاقتصاد النيوكلاسيكي "الذي يعرف كل شيء" إلى ثنايا السياسة والثقافة الشعبية؛ ومنها على سبيل المثال:

أ. السعي إلى "الكفاءة" يتطلب معرفة كاملة بالمخرجات والمدخلات والعمليات التي تحول المدخلات إلى مخرجات. ففي السياقات البسيطة، يعتبر هذا الافتراض واقعيا، حيث يمكن القول بأن "زيد يركض بكفاءة تفوق كفاءة عمرو في الركض" أو أن "مسحوق الغسيل (أ) ذو تأثير مبيض يفوق تأثير المسحوق (ب)". لكن الوضع مختلف في الحالات الأكثر تعقيدا وتطورا حيث يكون لمختلف الأشخاص تقييمات مختلفة للمدخلات والمخرجات المتاحة (تكاليف الفرصة الذاتية!)، إذ ليس هنالك من حكم واضح جاهز بتحديد ما هو الأكثر كفاءة؛ فعندما يسألك سائل: "ما هو الكتاب الأفضل"، ستتردد وتبحث عن المعيار الذي يجب أن يتأسس عليه اختيارك. ولهذا، نجد في الحالات المعقدة المتطورة باستمرار، كما هو نمط الاقتصادات الوطنية، أنه من غير المشروع الادعاء بتوسيع الكفاءة أو الافتراض بأن جهات التخطيط يمكنها القيام باختيارات عقلانية، فهي، ببساطة، لا تمتلك القدر الكافي من المعرفة. كما لا يمكن الافتراض بأن تقييماتها هي تقييمات زيد أو عمرو، فعقلانية (الغاية والوسيلة) التبسيطية للكائن الاقتصادي (homo oeconomicus)، والتي غالبا ما تهيمن على الجدل السياسي، لا يمكن تطبيقها إلا حين تكون الغايات والوسائل معروفة.

ب. في الحالات المعقدة، لا يكون الخيار العقلاني في الغالب ما بين الحدين الأقصى والأدنى (وهو ما لا يمكن معرفته)، بل يتأسس على المعرفة المحدودة المتاحة. إن الافتراضات الطوباوية حول ما يعرفه الاقتصاديون أدت بسهولة إلى تضليلهم ودفعهم إلى إعلان تقييمات حاسمة حول حد أقصى مفترض ينبغي أن تحققه الأسواق دون أن تنجح في ذلك. فالتقييمات

"السامية" حول "فشل السوق" كثيرا ما تؤدي إلى تدخل في السياسات المتبعة، مما ينتج عنه في النهاية "فشل إداري". إن أصحاب المعرفة الكاملة ربما يتمكنون من الخروج بمحصلة كاملة عندما يتفاعلون في السوق. لكن هذه المحصلة غير ممكنة على أرض الواقع، لأننا نتعامل مع أشخاص حقيقيين جاهلين جزئيا، يسعون خلف المعلومات ويتصرفون على أساس معلومات محدودة، ومن أراد القول عن محصلة مثل هذا السلوك العقلاني بأنه "فشل السوق" فهو يكشف عن غرور الادعاء بامتلاك المعرفة الكاملة.

ج. ومن عواقب الجهل البشري، أن كل التفاعلات البشرية تتطلب البحث عن المعلومات، والذي دائما ما يكون مكلفا وخطيرا؛ فالأسواق لا تعمل دون كلفة، حيث تتطلب وجود البائع والمشتري اللذين يتحملان ما يدعوه الاقتصاديون "تكاليف التعاملات"، ومعظم هذه التكاليف تذهب للبحث عن المعلومات أو التغلب على مخاطر المعرفة الناقصة (التعاقد، الرقابة، الفرض)؛ وهذه المشكلة تتصدى لها معظم النشاطات الاقتصادية على أرض الواقع، حيث تشكل "تكاليف التعاملات" أكثر من نصف تكاليف إنتاج وتوزيع الناتج الوطني في الاقتصادات الحديثة (كاسبر - ستريت 1998 ص125-127). وفي الواقع، فإن أسرع الاقتصادات الحديثة، نموا هو قطاع خدمات التعاملات والاتصالات: كالاتصالات والتجارة والاستشارات والمحاسبة والتمويل وخدمات الأعمال وما أشبه ذلك. أما الاقتصادات التقليدية الشائعة فقد انبثقت من الأمثلة الزراعية لحقبة طويلة من الماضي، أو من الإنتاج الصناعي الهائل، فلا تعبأ كثيرا بقطاع الخدمات، لأنها تفترض معرفتها لكل شيء، وأن تعاملات السوق مجانية.

إذا افترضنا جدلا بأن المشكلة المعرفية غير موجودة وأغلقنا نموذجا هو في الواقع عملية تطورية لا نهاية لها، فعندها يمكننا الخروج بحلول تخطيطية مقنعة ودقيقة؛ ولكن التجارب علمتنا أن الحلول والتنبؤات الدقيقة دائما ما تكون مخطئة تماما، لأننا افترضنا من البداية عدم وجود العديد من المضاعفات والعواقب.

وعلى مستوى أكثر تفلسفا، يمكن العثور على نقاط تشابه ما بين النموذج التطوري المفتوح لليبرالية الكلاسيكية والمدرسة الاقتصادية النمساوية وما بين النظرية الاحتمالية الداروينية من جهة، ونقاط تشابه أخرى ما بين النموذج النيوكلاسيكي المغلق لاقتصاديي القرن العشرين

ومناصري النظرية القياسية في الاقتصاد وما بين النظرية الحتمية الديكارتية؛ فهاتان المقاربتان لا يمكن تطبيقهما سوية ويقود كل منهما إلى وصفات تخطيطية تختلف عما ينتج عن الأخرى تماما.

ولا يمكن لأي قدر من الأرقام أو حجج التهرب لدى مناصري النظرية القياسية في الاقتصاد أن تموه ما يقوم به الافتراض النيوكلاسيكي بادعائه المعرفة الكاملة من وضع حدود لفوائد ما يمكن أن يدعيه الاقتصاديون ومناصرو النظرية القياسية في الاقتصاد. ولهذا، انخفض الطلب على النماذج الاقتصادية واهتزت مصداقية الاقتصاديين، ونجد الآن أن الناس وجهات التخطيط يتزايد وعيهم بما للحياة الاقتصادية من طبيعة تطورية عصية على التنبؤات. ولهذا ينبغي أن يتركز الانتباه على دراسة كيف يكون بالإمكان تحسين المستوى المعرفي لدى الناس، وهو أمر يرتجل الاقتصاديون النيوكلاسيكيون الافتراض بأنه متحقق فعلا.

هنالك مصطلح آخر يتعلق بمشكلة المعرفة ويحتاج إلى توضيح أيضا، وهو "علم الاقتصاد النيوكلاسيكي (أو النيوليبرالي)" ؛ حيث أصبح من الرائج في الاقتصاد الأنغلوسكسوني إبان القرنين التاسع العشر والعشرين أن نسمع افتراضات وبشأن بناء النماذج. حيث أدت نظرية (ثبات العوامل الأخرى) إلى تجارب ذهنية يمكن وفقها لقيم أحد المتحولات أن تنتج عن تغيرات في المتحولات الأخرى؛ إن مثل هذا النموذج لا يمكن له أن يصمد منطقيا إلا إذا افترضنا أن العناصر الاقتصادية الأخرى على اطلاع بالمعلومات الكاملة. ولقد مكن هذا الطرح علم الاقتصاد من أن يكون أكثر صرامة، وأسهل تعليما، وأكثر "علمية"، أي: ملئا بالمعادلات الرياضية، ولكنه أيضا أقل ارتباطا بالواقع البشري. كان هذا نقطة البداية لتطور فرع من المعرفة الاقتصادية عرف باسم "الأصولية الاقتصادية النيوكلاسيكية" في مجال التحليل سواء أكان ذلك من منظور صغائري أم من منظور شامل؛ حيث ركز على القرارات والعواقب قصيرة المدى وكان له تطبيقاته في الاقتصادات المتطورة جيدا التي اختلفت بناها ومؤسساتها على نحو ضئيل عبر الزمن. وأدى هذا التحليل إلى توصيات بسياسة لتدخل الجماعة فأصبحت تعرف بتسببها للتوسع البيروقراطي، وملاءمتها للمنظمات الدولية، ورفقتها للسياسيين والموظفين المولعين بالتسلط (كاسبر 2010).

ومنذ ثلاثينيات القرن العشرين، طرحت توصيات بسياسات اقتصادية شاملة من أجل تثبيت توسع الطلب المتراكم (من قبل المستهلك العام والخاص، والمستثمرين، والأجانب، وهو ما انعكس في الصادرات) للمحافظة على قدرة أكبر من توفير العرض المتنامي بثبات (إدارة الطلب الكينزية، والتي سميت بذلك نسبة إلى أكبر داعية لأمثال هذه التدخلات، وهو الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز (1883–1946). وفي بلد تلو بلد، ظهر بأن الانتهازية السياسية أدت إلى توسع كبير بسبب السياسة المالية السهلة، والإنفاق الحكومي، والاقتطاعات الضريبية، واستدانة القطاع العام، ولكن السياسات المالية والنقدية المقيدة لم يتم تبنيها في أوقات التضخم إلا بعد تردد. ونتيجة لذلك، استمر نمو الدين العام (وأعباء سعر الفائدة على دافعي الضرائب). علاوة على هذا، لم تتم ملاحظة حالات الركود والفقاعات بالسرعة الكافية (التقصير في الإدراك)، ولم يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة بالسرعة الكافية (التقصير في اتخاذ القرار)، وأخذت الإجراءات المالية والنقدية وقتا طويلا حتى ظهرت فعاليتها. لقد أدت هذه التقصيرات غالبا إلى جعل الاقتصاد أقل ثباتا، وتسبب انفتاح الاقتصادات الوطنية على التجارة والمشاكل المالية بمشكلات إضافية. لقد دفعت هذه المشكلات وغيرها العديد من الاقتصاديين إلى الاستنتاج بأن السياسة النقدية والمالية الثابتة مفضلة على اختلافات الرؤى، وأن دورة الأعمال المعتادة في جانب الطلب ما هي إلا ظاهرة طبيعية، وذلك ما دمنا بحاجة إلى "أزمات التطهير" من وقت لآخر للتخلص من الاستثمارات الهزيلة. وقد ثبت بالدليل القاطع أن الدول النامية عاجز عن كسب الكثير من إدارة الطلب بطريقة غير دورية.

لقد ظلت المقاربة النيوكلاسيكية دائما محط انتقاد علماء "المدرسة النمساوية"؛ وهو انتقاد يقوم على أسس ذاتية، فكانوا يوجهون نقدهم لفرضيات (ثبات العوامل الأخرى) وتجاوزوا بنظرهم آثار الجولة الأولى للصدمة الناجمة عن التدخل الحكومي، وتبنوا مقاربة أكثر تطورية، لأنهم لاحظوا أن علم الاقتصاد لا يمكن التعامل معه على نحو ملائم عند اعتناق افتراض غير واقعي يزعم امتلاك المعرفة الكاملة؛ بل إنهم، وعلى العكس، اعتبروا البحث عن المزيد من المعرفة هو الجوهر الحقيقي لعلم الاقتصاد. كما أدركوا أن تشكيل الحياة الاقتصادية والتطور يعتمد بشكل حاسم على منظومة (القواعد المتطورة باستمرار) التي لم يعبأ بها الاقتصاديون النيوكلاسيكيون على الإطلاق. وهذا هو السبب في أن الاقتصاد النمساوي يدعى أحيانا "علم الاقتصاد

المؤسساتي (أو البنيوي)" أو "علم الاقتصاد التطوري"، على الرغم من أن هذين الفرعين قد يتخصصان في مجالات مختلفة نوعا ما، إلا أنهما يختلفان اختلافا جذريا عن الاقتصاد النيوكلاسيكي.

وخلال حقبة طويلة من القرن العشرين، تم التعتيم على المدرسة النمساوية في التعليم والبحث الأكاديميين، وكذلك في حلقات النقاش العام من قبل طرق التفكير النيوكلاسيكية، ومن بينها المفهوم الكينزي الذي يفترض أن التدخل الحكومي يمكنه ويجب عليه أن يحاول بث الاستقرار في الطلب المتزايد وسوق التوظيف. ولم تطبق السياسات الاقتصادية القريبة من النظرية النمساوية إلا في القليل من الدول كألمانيا الغربية بعد خروجها من الحرب، وكانت نتائج هذا النمط من السياسات تخضع لتفسيرات الاقتصاديين النيوكلاسيكيين ويتم تقديمها للصحفيين على نحو هزيل باعتبارها "معجزات اقتصادية"، أي: أنها غير قابلة للتفسير؛ ولهذا لم يستفد من هذه التجربة إلا قليلا ، واستمر الاقتصاد النيوكلاسيكي مسيطرا.

ولكن إصرار النقاد النمساويين وظهور تناقضات وإخفاقات السياسة النيوكلاسيكية أدى إلى انبعاث الاقتصاد النمساوي منذ سبعينيات القرن العشرين؛ فقد اعترف النيوكلاسيكيون بأنهم لم يعد لهم الكثير من التأثير في تدريس الاقتصاد العام والمنشورات الأكاديمية، ما عدا الاختصاصات القريبة التي أسقطت مبادئ الاقتصاد من خططها الدراسية، كفقه القانون والهندسة وإدارة الأعمال وعلم الاجتماع. ومع ذلك، فقد حظي المستشارون ذوو التوجهات النمساوية، والذين ينادون بالمزيد من الحرية الاقتصادية الفردية، بآذان صاغية لدى جيل جديد من المستثمرين الرياديين في حقل السياسة (من أمثال ثاتشر في بريطانيا، وريغان في الولايات المتحدة). وهكذا، عادت إلى الأجندة السياسية أفكار حول التغير التنظيمي المؤسساتي (الإصلاح الاقتصادي)، ومنها: رفع يد الحكومة عن الاقتصاد، وتحرير التجارة وتنقلات رأس المال، وخصخصة المصانع المملوكة للدولة؛ وذلك غالبا في خضم تشوش الوسط الأكاديمي الأصولي، فغالبا ما رأى الأساتذة الجامعيون وبناة النماذج أن المقاربة الجديدة لا تتوافق مع نموذجهم النيوكلاسيكي، وهو ما كان عليه واقع الحال. كما تم قبول الطروحات النمساوية المؤسساتية في عدد من الدول النامية، التي أدركت أن التحديث يتطلب أيضا وجود مؤسسات

رسمية، وبالأخص: فتح الاقتصاد الوطني أمام التجارة والمدفوعات العالمية. كان هذا واقع الحال بالأخص في شرق آسيا، حيث تمت محاكاة تجربة "نمور الاقتصاد" الرائدة ونجاحاتها الاقتصادية بشكل أو بآخر. ونتيجة لذلك، انتشرت الحرية الاقتصادية والمؤسسات الراعية لها. أما العناصر المهمة التي عملت على حقن عملية صنع القرار بالمفاهيم المؤسساتية النمساوية فلم تكن الكليات

التي أنشئت في الجامعات، وإنما مراكز الأبحاث المستقلة. أما العناصر التي عملت على التطبيق العملي، والتي كانت قلقة من الانحطاط المتنامي في الحرية الفردية والملكية الخاصة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فقد بدأت بإنشاء المنظمات التي اعتنقت الطريقة النمساوية في التفكير وتصدت لقضايا الحياة الواقعية بأدوات علم «الاقتصاد المؤسساتي التطوري».

هنالك ظرف آخر نجده اليوم يعزز القبول الأوسع للمفاهيم التطورية والمؤسساتية النمساوية، وهو يأتي من النمو السريع نسبيا لقطاع الخدمات؛ فالمفاهيم النيوكلاسيكية، كالوظيفة الإنتاجية المفروضة لمنتَج قياسي، ليست له إلا القليل من الأهمية في اقتصاد يحتل فيه قطاع الخدمات ثلثي الإنتاج أو ثلاثة أرباعه، ويمر بتغير ديناميكي مستمر (كما يحدث في قطاع إنتاج برامج الكومبيوتر مثلا)، وتكون الحصيلة الإنتاجية متقنة ومتنوعة. وفي اقتصاد المعرفة للقرن الحادي والعشرين، نجد أن المفاهيم من أمثال: حقوق الملكية، والتنافس، والتمايز الإنتاجي، والسيطرة على الفساد تحظى بأهمية تعلو على أهمية التبادل الثابت ما بين المدخلات والمخرجات، والذي اشتق من الواقع الزراعي (ولا يزال يُدرَّس إلى يومنا هذا ضمن هذه الشروط).

إن مصطلحي "النيوليبرالية" أو "النيوكلاسيكية" يطلقان اليوم خطأ على الاقتصاديين والمستشارين الذين ألهمتهم المدرسة النمساوية، والذين كانت لهم اليد الطولى في السياسات الإصلاحية الناجحة التي اتبعتها بعض الحكومات منذ ثمانينيات القرن العشرين. إن الواقع يشير إلى أن المستشارين من أتباع (الطرح المؤسساتي النمساوي) وقفوا موقفا معارضا لمنهجية الطرح النيوكلاسيكي المهيمن وردوا على حججه بافتراضات أكثر واقعية بكثير. وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال عن أسباب عدم اختفاء الاقتصاد النيوكلاسيكي حتى يومنا هذا أمام ما تحقق من نجاح ونفوذ حقيقيين في مجال السياسات. الجواب عن هذا اللغز له جانبان؛ يتمثل الأول منهما في أن

اقتصاديي النمط القديم استثمروا رأسمال فكري هائل في دراسة الطرح النيوكلاسيكي وإنتاج نماذج (ثبات العوامل الأخرى)، وهم يجدون حرجا في الاستخفاف بهذه المعرفة والتخلي عنها. كما إن الموظفين والسياسيين (ومالكي وسائل الإعلام الكبرى) ليسوا متحمسين غالبا لرؤية الأسواق وهي

تحل المشكلات تلقائيا، وبشكل خفي تقريبا، بينما يستطيعون أن يلعبوا دورا أهم في المجتمع عبر حل المشكلات بأيديهم المرئية (وما بها من أموال كثيرة).

يبدو أن الاقتصاد التطوري النمساوي يشق طريقه قدما في مناهج الإدارة أو الهندسة أو القانون، كما يركز المؤرخون الاقتصاديون على التغيير المؤسساتي وآثاره، وربما يمكننا قول الأمر نفسه عن تدريس اقتصاد التنمية في العديد من الدول.

الفصل الثالث: المؤسسات والنظام

"الكائنات الذكية لها قوانين من صنعها الخاص، ولكنها أيضا لها قوانين لم يكن لها دور في نشوئها".

شارل دي منتسيكيو (1689-1755)

مشكلة المعرفة (مرة أخرى) وإنشاء النظام

بما أن مشكلة المعرفة منتشرة في كل مكان تقريبا، فلا بد، في سبيل التنسيق الفعال بين الناس، أن يقتصدوا في المطلوب من المعلومات. وحيثما يكون ذلك مناسبا، ينبغي عليهم أن يكونوا قادرين على الخروج بتخمينات ذكية بناء على جزيئات معينة من المعلومات. فالإشارات البسيطة التي يمكن للناس ملاحظتها بسرعة، ستكون في الغالب منطوية على أنماط معقدة من المعلومات المفيدة. ويجب على الناس أيضا أن يكونوا قادرين على الثقة بأن نماذجهم المتوقعة لن يتم إسقاطها بطرائق اعتباطية.

إن النماذج القابلة للتنبؤ والتخلص من التشويش الاعتباطي تخلق النظام في مقابل الفوضى (راجع مسرد المصطلحات). فالنظام يعني أن عناصر المنظومة تبقى في حالة من العلاقة المتبادلة القابلة للإدراك والتنبؤ، ودون أن يعني ذلك ثبات النظام بالضرورة. وعندما تتغير المنظومة، فإن التغيير ينبغي أن يتبع نمطا عاما تمكن ملاحظته، وذلك تجنبا للمفاجأة الكلية والتخبط وفرط المعلومات الواردة للإدراك. إن النظام ضروري لفعالية تصرفاتنا، فكم هو من الصعب نزول سلالم مختلفة في العرض والارتفاع، وكم من السهل استخدام المنتظم منها.

هنا يبرز السؤال التالي: كيف يمكن إنشاء النظام وحمايته في الحياة الاقتصادية؟

من منظور جوهري، يمكن القول أن هنالك طريقين لتنسيق الأداء البشري وتنظيم التصرفات (هايك 1973 ص35-54):

1. نشوء النظام عبر التصميم والفرض: يمكن للنموذج الذي كان نتاج تصميم هذا العقل أو ذاك أن يطبق على أرض الواقع؛ ومثال هذا تصميم المهندسين لدرجات السلم على نحو منتظم أو وضعهم لمخططات تشييد الأبنية، أو ما أقوم به حين أرتب الكتب على الرفوف على نحو معين يمكنني من إيجاد الكتاب الذي أريده في كل مرة على الفور. لكن انتقال مكتبي إلى مكان آخر بث الفوضى فيه وجعل من حياتي جحيما، وذلك لأنني لم أقدم بعد على فرض نظام جديد ولم أتمكن من إيجاد مراجعي وملفاتي التي أحتاجها كثيرا. لهذا عانيت من فرط المعلومات الواردة للإدراك ومن سوء استخدام الموارد والوقت. وكثيرا ما يكون من الفعّال التنسيق ما بين الناس عبر خطة أو أوامر هرمية، كما يحدث في الحقل أو فريق العمل، حيث يضع القائد خطة للعمل أو يمارس درجة من السيطرة على مساعديه؛ فالنظام يعتمد طبعا على اليد الآمرة المرئية لمن يمتلك المعرفة والسيطرة.

2. نشوء النظام بشكل تلقائي: عندما نشاهد أسراب الطيور وهي تتجمع في السماء، نلاحظ أنها تقوم بذلك وفق نمط منتظم واضح للعيان دون أن تصطدم ببعضها البعض، ودون أن يكون هنالك قيادة "للطائر الأعلى". كما أن السيارات تسير في شوارع المدن وفق أنماط قابلة للتنبؤ وتطيع قواعد المرور والإشارات الضوئية. أما الفوضى (الحوادث) فنادرة الوقوع. وقد كتب الفيلسوف الاسكتلندي آدم سميث عام 1776 أن الكائن البشري ينتج ويبيع ويشتري ما يريده الآخرون وكأن ذلك منتظم بإرادة "يد خفية". إن الأنماط القابلة للملاحظة تبرز في هذه الأمثلة، لأن كافة المشاركين يحترمون القواعد نفسها؛ حيث يجد المشاركون أن من السهل التفاعل على نحو بنّاء مع الآخرين لأن بإمكانهم الاستناد إلى أنماط مألوفة.

يستند النظام التلقائي إلى قواعد واضحة تطورت بفعل التجارب والتقاليد؛ ودون أن يستند إلى التصميم والسيطرة البشرية. وعندما يتوجه الناس وفق أمثال هذه القواعد، فإنهم يتمكنون من تشارك معارفهم ويتعاونون في مستوى من الثقة حتى في الظروف المعقدة المتغيرة.

من الواجب في هذه النقطة من البحث أن نعمد إلى توفير نظرة أقرب إلى القواعد أو المؤسسات: تعريفها الدقيق، والأنماط المختلفة للمؤسسات، والخصائص التي تتمخض عن نظام تلقائي فعال، ومنافع المؤسسات الملائمة لذلك.

المؤسسات

قلنا سابقا بأن المؤسسات قواعد للأداء البشري يترتب على انتهاكها عقوبات معينة؛ وهي تقوم بجعل التصرفات المتكررة والتفاعلات البشرية أكثر قابلية للتنبؤ. أما القواعد التي لا يترتب على انتهاكها عقوبات فلها القليل من الأهمية القياسية وذلك على أساس جعل سلوك الآخرين أكثر قابلية للتنبؤ، وبهذا تفقد فاعليتها. والمؤسسات الفاعلة تحدد مدى المخرجات التي يمكن توقعها على نحو طبيعي، ولكن دون التأكيد على مقدار محدد ضمن هذا المدى. وفي الغالب يكفي لنا أن نستند إلى أنماط سلوكية واسعة توفر علينا عناء البحث المعرفي وتكاليف التعاملات الأخرى. وهذه التكاليف من شأنها أن تكون في غياب المؤسسات على قدر من الارتفاع أحيانا إلى حد يصبح معه الإنتاج والتبادل صعبا للغاية إن لم يكن مستحيلا، كما تكاد لا تظهر أية علامة للابتكار في هذا الظرف.

إن للمؤسسات تأثير شامل على الاقتصاد والحياة الاجتماعية، فكفاءتها تحتل أهمية محورية للمستوى المعيشي؛ والناس يرتبطون بمجتمعاتهم، حيث يتشاطرون المؤسسات لأن بإمكانهم العمل ضمن إطارها دون بذل جهود مكلفة للحصول على المعلومات. إننا نشعر بالاسترخاء، عندما تكون تكاليف التعاملات منخفضة، وعندما تتوفر الحماية للنظام والثقة المتبادلة بين الناس، وإلا فإننا كثيرا ما نكون على جهل تام بالمؤسسات التي تنظم سلوكنا وسلوك الآخرين. وهذا أمر مدهش، لأن التركيبات المؤسساتية المختلفة يمكن أن يكون لها تأثير هائل على ازدهارنا، وعلى المدى الذي يمكن أن يصل إليه إنجازنا لغاياتنا الخاصة. ولا تتضح أهمية المؤسسات في الغالب إلا عندما تختفي. ولهذا، فإن من يهاجر من قرية عادية إلى ضاحية فقيرة ينعدم فيها القانون، أو من يضطر فجأة إلى العمل في بلد ذي ثقافة مختلفة، يبدأ بتقدير أهمية قواعد الثقة المتبادلة. وعندما لاحظ كارل ماركس الظروف التي كان يمر بها العمال المهاجرون في البلدات الصناعية الجديدة في انكلترا التي كانت تمر بثورة صناعية، تحدث عن المنبوذين ولاقت دعوته آذانا صاغية لدى هؤلاء العمال الصناعيين الجدد. ومع تراكم الخبرة، قام هؤلاء العمال بتشكيل مجموعات من ذوي التوجهات المشابهة وطوّروا قواعدهم الجديدة الخاصة بهم. وكلما زاد عدد المتنقلين ما بين المجتمعات، كلما كان من السهل القيام بمقارنات على

صعيد العالم، كلما كان بمقدورنا اليوم أن نلاحظ أهمية القوانين الجديرة بالثقة وقواعد الأداء المدني. ومع تسليط المزيد من الضوء على المقارنات العالمية، ونقل أرباب الأعمال لرأس المال والمشاريع بين الثقافات المختلفة، فقد أصبح من الواجب الإيضاح الدقيق ما يحدث في المؤسسات من اختلافات وتعديلات.

وعلى نحو مشابه، يمكن القول بأن انتشار نموذج دولة الرعاية الاجتماعية في الغرب خلال النصف الثاني من القرن العشرين أدى تدريجيا إلى الحط من قيمة المواقف والمؤسسات التي أثبت الزمان صوابها والتي تقف خلف الازدهار الغربي. لقد أدى هذا الانحسار في القواعد الأساسية إلى إضعاف الأداء الاقتصادي والتكامل مع المجتمع تدريجيا، وبالتالي: الحط من استقرار الحياة الاجتماعية. وجراء هذا، عانى التناغم والسلوك الاجتماعي. ولتصحيح هذا الوضع، أجرت الحكومات الغربية إصلاحات اقتصادية صغائرية منذ ثمانينيات القرن الماضي في محاولة منها لإعادة تعريف القواعد الأساسية للأداء الاقتصادي؛ فتم التعامل بصرامة في الإشراف على إجراءات الرعاية الاجتماعية، وتم التأكيد مجددا على الاعتماد على الذات. ولا يمكن استيعاب الإصلاحات الواسعة الانتشار التي جرت في العقود القليلة الماضية إلا من خلال تحليل صريح لدور المؤسسات في التنسيق الاجتماعي والاقتصادي.

وكما أشرنا في ما سبق، ينبغي عدم الخلط ما بين المؤسسات والمنظمات (كما هو الحال كثيرا في اللغة المتداولة)؛ فالمنظمات هي إلى حد ما تركيبات مستمرة من عوامل الإنتاج التي ينظمها شخص ما في سبيل ما يسعى إليه من غايات بعينها. وهكذا، فإن الشركات منظمات لتراكم رأس المال والتكنولوجيا والمعرفة المتعلقة بالأسواق ويتم توجيهها نحو أهداف معينة (كالربح مثلا).

أما المؤسسات، فهي تتلقى غالبا الدعم والإسناد من المنظمات. وبهذا، فإن سوق الأسهم تعتمد على قواعد معينة كي تعمل بفعالية، وبعض هذه القواعد تتم المحافظة عليها عبر تبادل الأسهم، وعبر المنظمة. ولم تتمكن الكثير من قواعد التفاعل الاقتصادي أن تستمر خارج إطار المنظمات: كشركات المحاسبة، وسجلات ملكية الأراضي والمهن القانونية. والكثير من

المؤسسات هي في الواقع ضمنية (أو مضمنة) في المنظمات، وهنالك غيرها ليست مضمنة فيها ولا تحتاج إلى إسناد رسمي من المنظمات، وذلك كما سنلاحظ لاحقا.

ويمكن تصنيف المؤسسات اعتمادا على معايير مختلفة:

– ما إذا كانت إطاعة القانون فيها اختيارية، أم إجبارية؛

– ما إذا كانت القوانين قد نشأت بواسطة التفاعل الاجتماعي التلقائي (المؤسسات الداخلية)، أم مصممة ومفروضة بواسطة وكلاء سياسيين (مؤسسات خارجية)؛

– ما إذا كانت العقوبة تطبق تلقائيا من خلال التقييم الاجتماعي، كما يحدث في تأنيب أو استبعاد منتهك القانون من دائرة الأصدقاء (المؤسسات غير الرسمية)، أم أنها تطبق بواسطة مجموعة معينة، كما هو حال المحاكم (المؤسسات الرسمية، راجع الشكل 4).

(الشكل 4)

تصنيف المؤسسات

النشأة				
التصميم والفرض عبر سلطة خارجية (سياسية)	التطور التلقائي غير المركزي ضمن المجتمع			
المؤسسات الخارجية	المؤسسات الداخلية			
الأمثلة قليلة. في بعض الأحيان تتم معاقبة خرق القواعد الهرمية بالإقناع الأخلاقي أو النقد المعلن (كما هو حال فرض "التصحيح السياسي").	الأمثلة: العادات والتقاليد الحسنة التي يفرضها التقييم الاجتماعي، أو العين بالعين والسن بالسن، أو الاستبعاد.	مؤسسات غير رسمية	التقييم التلقائي غير المركزي	الفرض
مثال: قوانين تفرض عبر المحاكم وإجراءات الشرطة.	الأمثلة: قانون للسلوكيات المهنية يشرف عليه جهاز إداري محترف، قوانين النوادي الاجتماعية.	مؤسسات رسمية	إجراءات عقابية مصممة رسميا	

عندما نتكلم عن "القانون"، فنحن لا نعني التشريعات والضوابط الرسمية التي تنبثق من البرلمانات والإدارات وقرارات المحاكم فحسب، وإنما يضاف إليها مجموعة الأعراف الناتجة عن التقاليد والتطور الداخلي للأعراف الاجتماعية. ففي تقليد "القانون العام" السائد في بريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا، نجد مكانة عالية نسبيا للقواعد التي مرت بمراحل من التطور؛ فالقواعد الداخلية والقوانين غير المكتوبة تشكل جزءا مهما من منظومة المؤسسات التي نعيش في ظلها. وفي الواقع، فإن القانون الطبيعي، ككتلة من المؤسسات الداخلية، يتمتع بمكانة عالية جدا في العديد من الدول، وربما يتعدى نفوذه حتى القانون الدستوري والقانون البرلماني.

تطور المؤسسات الداخلية ضمن المجتمع

نلاحظ في (الشكل 4) أعلاه تمييز المؤسسات تبعا لمنشئها وطريقة التي تطبق بها العقوبات بحق من ينتهك القواعد. ومعظم القواعد التي توجه السلوك البشري نشأت أساسا ضمن مجتمعات (مؤسسات داخلية) ويتم فرضها بطرق تلقائية غير رسمية، والانسياق لهذه المؤسسات أمر اختياري، ولكن الانتهاكات لها عواقبها؛ حيث أثبتت التجارب، مثلا، أن الكذب يتسبب بالضرر للتفاعل الاجتماعي الفعال. ومن هنا فقد حازت قاعدة "إياكم والكذب" الرضى الاختياري الشامل في المجتمع. ومن ينتهك هذه القاعدة يتسبب لنفسه بعقوبات تلقائية، كتحاشي الناس له، أو سوء السمعة.

وهنالك أمثلة أخرى على القواعد الداخلية، ومنها:

* قواعد نتبعها لتلبية المصلحة الخاصة (فأنا أتكلم بلغة واضحة عندما أخاطب جمعا من الناس، لأنني أرغب بأن يفهموني).

* قواعد أصبحت تشكل جزءا من الذات بسبب التعليم، والتطبيع مع ثقافة المجتمع، والممارسة (كالسلوك الأخلاقي، والفضائل الحضارية كتقدير الوقت والأمانة). وهنا، ينبغي على الكبير أن يعلم الصغير هذه القواعد، وإلا تراجعت المسيرة الحضارية.

* العادات والتقاليد التي تطاع بشكل طبيعي للمساعدة على مرونة التفاعل، وتفرض عبر استجابات تلقائية (كما يحدث في المجتمع اللبق، حين يلقى المعارضون آذانا صاغية،

ويوفر التجار خدمات موثوقة تحول دون خسارتهم لسمعتهم الجيدة، ويلتزم العاملون ضمن فرق العمل بتقاليد عمل محددة، كي لا يتعرض هؤلاء لصدود زملائهم).

* قواعد أثبتت فائدتها لتفاعل المجموعة ويتم العقاب على انتهاكها رسميا، أي بطرق منظمة، وبواسطة أفراد مختارين من الجماعة نفسها (كالمعايير المهنية التي تعاقب على انتهاكها هيئات يتم تعيينها من ممارسي المهن الطبية أو المحامين أو الصحافيين أو المتداولين في سوق الأسهم).

إن الأنواع الثلاثة الأولى من القواعد الداخلية تعد غير رسمية على أساس أن انتهاكها يقتضي عقوبات غير مركزية وتلقائية وذاتية الفرض. وهكذا، فإننا نتحكم بنزواتنا مراعاة لمصلحتنا الخاصة في الغالب، حيث نتحاشى التعرض للنبذ الاجتماعي. وعندما نكتب شيئا بخط اليد، فإننا نراعي قواعد متفقا عليها في الكتابة، لأن الآخرين، ببساطة، لن يكونوا قادرين على فهم ما نود قوله. وغالبا ما تؤدي انتهاكات القواعد الأخلاقية إلى عقوبات شبه آلية تتمثل في تأنيب الضمير، ونجد في المجتمعات المحترمة أن الفرض التلقائي غير الرسمي هو المؤثر في معظم الحالات. وبهذا، فإن المؤسسات الداخلية هي الرابط الذي يشد مكونات المجتمع المتحضر بعضها ببعض.

ويمكن للآليات ذاتية الفرض أن تكون شديدة الفعالية إلى حد هائل؛ فمن يرغب بأن تكون طباعه سيئة ينبغي عليه العيش وحيدا ومنعزلا عن الآخرين. وإذا ارتدت شركة ما رداء الانتهازية، فسيلحق بها ضرر كبير يهدد عملها. ولنا في آلية عمل أسواق العملات العالمية مثال مدهش يرينا الحد الذي يمكن أن تصل إليه كفاءة (الفرض الذاتي): فالمتاجرون بالعملات الأجنبية، والذين يحولون مليارات الدولارات في اليوم الواحد، ينجزون صفقاتهم بسرعة كبيرة مع بعضهم البعض وإن كانوا يعيشون في دول ذات ثقافات وسلطات مختلفة، دون الاعتماد مباشرة على السلطات في دولة ما لفض الخصومات المتعلقة بتنفيذ عقودهم. ومع ذلك فإنك تجد هؤلاء يلتزمون بتنفيذ عقودهم بحسب ما تنص عليه، حتى وإن كان ذلك يتسبب لهم بالخسارة؛ والسبب في ذلك أن عدم الالتزام بالعقود يعني خسارة السمعة. وإذا أقدمت شركة انتهازية على انتهاك عقد

ما وخسرت سمعتها جراء ذلك، فلن تجد بعدها من يطلب خدماتها، وهذا يؤدي إلى انتهاء عملها سريعا.

إن معظم الأداء البشري توجهه أمثال هذه القواعد الداخلية (المتطورة) التي يتم فرضها بشكل غير رسمي؛ وهي قواعد تدخل في قوامها حكمة الأجيال السابقة. ففي البداية، ربما تمت تجربة هذه القواعد بالصدفة أو كمبادرة من بعض الأشخاص. وعندما اعتبرت هذه القواعد ذات فائدة، حاكاها الآخرون وتلقت القواعد قبولا أوسع ودفعا كافيا ضروريا لتصبح معيارا اجتماعيا. وفي بعض الأحيان، تعرضت القواعد الداخلية المقرة إلى رفض البعض ممن لم تتفق ظروفهم معها، فقرر البعض قبول العقوبات بحق منتهكي القواعد أو الأمل بإمكانية شرح عدم إمكانية تطبيق العقوبات عليهم بسبب ظروفهم الخاصة. ومن ثم، أصبحت أمثال هذه التنوعات ناجحة أحيانا، وربما حصلت على الدفع الضروري كي تصبح مؤسسة جديدة، وإلا كان من الممكن أن يرفضها الناس. وبهذا، يكون جهاز القواعد الداخلية نتيجة لعمليات التعديل والاختيار والتكيف التطوري التي لا يمكن أن يتحكم بها أحد، وبعبارة أخرى: إنها تتطور نتيجة للتأثير المتبادل ما بين عدد هائل من البشر، دون أن نتمكن حتى من التوصل إلى فهم كامل لأصولها أو تأصيلها. (هايك، 1976أ و1979).

ونجد في مجتمعات المهاجرين، وهو الحال الذي تؤول إليه الدول الغنية على نحو متسارع، أن منظومة القواعد الداخلية تصبح عرضة لتحديات معينة جراء الوافدين الجدد؛ فهؤلاء المهاجرون من جنوب الحدود ربما يقدرون نتائج الحياة الاجتماعية المنظمة الآمنة ولكنهم يتحدون بعض القواعد، سواء أكان ذلك عبر إدراك التقاليد السائدة أو الجهل بها. وهذا يرفع تكاليف التنسيق الاجتماعي ويؤدي إلى استفزاز السكان الأصليين الذين اعتمدوا بصورة آلية على المؤسسات المألوفة. ولتجنب حصول رهاب الأجانب، يجهد المهاجرون لتعلم واحترام قواعد البلد المضيف الجديد. وعلى سبيل المثال، لوحظ في أستراليا أن الشباب من المهاجرين الفيتناميين بدؤوا بالسرقة والاتجار بالمخدرات، فما كان بالكبار من الجالية الفيتنامية إلا أن أسرعوا بالتدخل لكبح السلوك الخارج عن القانون لدى شبابهم، وهذا حدا بالجالية إلى الاندماج السريع في النسيج الأسترالي على نحو جيد. وعلى العكس من ذلك، فإن شباب مهاجري الشرق الأوسط لا يكفون

عن توجيه الإهانات للشابات من البيض، ولكن كبارهم يشجعونهم على الاعتقاد بأن المرأة لا تستحق الاحترام الذي يستحقه الرجل. فما كان من باقي الأستراليين إلا أن يستجيبوا بعداوة مغلفة برهاب الأجانب لأنهم شعروا في أعماقهم بالاستياء من انتهاك قواعد رسّخها الزمن في الاستحقاق المتساوي للاحترام عند الرجل والمرأة. إن هذا يؤدي إلى تكاليف للتكيف يخسرها الجميع، ولكن هذه التغييرات قد تلاقي أيضا الترحيب من عدد كاف من السكان الأصليين. وهكذا، فإن انحدار "أخلاقيات تسديد الديون" (غياب موثوقية رد الدين) وتدني معايير الأمانة لدى فئة من المهاجرين قد يؤدي إلى دفع الجميع للتسبب بتكاليف أكبر تنفق على الرقابة والفرض. وليس من الصدفة أن نجد السجون في العديد دول المهاجرين ممتلئة بأعداد غير متناسبة من سجناء ينتمون إلى مجموعات محددة من المهاجرين (وهذه تكلفة كبيرة يدفعها مجتمع أصبح أقل خضوعا للقانون). ومن الجهة الأخرى، يمكن للممارسات المهنية التي تتبعها فئة معينة من المهاجرين أن تؤدي إلى إنتاجية أفضل مما تقدمه الطرائق التقليدية في إدارة العمل، وهذا من شأنه في النهاية أن يدفع المزيد والمزيد من المهاجرين إلى اتباع أخلاقيات عمل مختلفة.

وكما أوردنا سابقا، فإن بعض المؤسسات الداخلية المتطورة تترافق مع عقوبات رسمية. وهكذا فإن جمعيات المهن القانونية أو الصحافية أو الطبية تتجه إلى تنظيم آليات رسمية للتعامل مع سوء الأداء المهني، كأن يكون ذلك بتأنيب المسيء أو فصله من الجمعية. وهذه الجمعيات تعمد إلى فعل ذلك، إما لتعزيز التفاعل المثمر ضمن أفرادها أو لضمان عدم تأثر سمعة المهنة بالسلوك الانتهازي للبعض. وتقوم جمعية المهنة باختيار أفراد مميزين من المجموعة لتطبيق قواعد داخلية للتعامل مع كل انتهاك مزعوم للقواعد. وهؤلاء الحكام يقومون بتطبيق معارفهم الاختصاصية ويعملون غالبا وفق هاجس استمرار فعاليات المهنة؛ فيضبطون الانتهاكات التي تضر بسمعتهم المشتركة؛ ولكن لهذا التنظيم الذاتي تكاليفه، ولكنها في الغالب تكاليف متواضعة ما دام الحكَم لا ينجر إلى مصلحته الشخصية في استجرار تكاليف هائلة للقيام بدوره.

المؤسسات الخارجية تتطلب إجراءات سياسية، وتحتاج إلى تكاليف عالية

النوع الأساسي الثاني من المؤسسات هو المؤسسات الخارجية (الشكل 4)؛ وقد صممت هذه القواعد المؤسساتية و فُرضت من طرف السلطات التي تمتلك الشرعية السياسية التي تجعلها تسمو عن المجتمع. وبهذا تتطلب المؤسسات الخارجية دائما بعض النشاط الجماعي المتمثل بعملية سياسية لتعيين الوكلاء الذين قد تكون لهم مصالحهم الخاصة. إن من يصمم القواعد الخارجية، ومن يشرف على تطبيقها، هم وكلاء سياسيون، سواء أكانت شرعيتهم مستمدة من مكرمة ربانية، أم من النمو التلقائي، أم من الاستيلاء، أم من الانتخاب الديمقراطي. ومن الأمثلة على المؤسسات الخارجية: الدساتير، التشريعات، والضوابط، والممارسات الإدارية. وتكاد جميع المؤسسات الخارجية تتصف بالرسمية في مجال تطبيق العقوبات الصريحة، وهي عملية تجري بطرائق منظمة وبيد سلطات خارجية (أي: القضاء، الشرطة، الجهات الإدارية) تحتكر مهمة استخدام القوة.

إن الوكلاء المسؤولين عن المؤسسات الخارجية يتطلبون نفقات وكالية (تكاليف الحكومة)، فهم يحتاجون إلى التمويل الذي يأتي بصورة طبيعية من دافعي الضرائب أو جباية الرسوم. إن تكاليف تطبيق المؤسسات الخارجية لا تتضمن تكاليف وكالية فحسب، وإنما يضاف إليها تكاليف تقيد ينبغي أن يتحملها من يتأثر بذلك كالمواطن والصناعات. فالمواطن، على سبيل المثال، ملزم بوضع سجلات وإرسالها (كسجلات الضرائب مثلا) أو أن يمارس عمله بطريقة محددة (كأن لا ينخرط في أعمال معينة). وتكاليف تطبيق المؤسسات الخارجية تكون في الغالب أكثر بكثير من تكاليف تطبيق المؤسسات الداخلية، وذلك لأن وكلاء الحكومة لا يعلمون بكثير من الانتهاكات. وبهذا، يؤدي فرض القانون إلى تكاليف عالية للحصول على المعلومات، وبخاصة إذا كان التشريع المنتهك في خلاف مع المؤسسات غير الرسمية للمجتمع. ومن جهة أخرى، قد يعمل وكلاء الحكومة في خدمة مصالحهم الشخصية، ففي النهاية، يكسب الوكلاء الاختصاصيون معيشتهم من تصميم وتطبيق المؤسسات الخارجية. ولهذا، يمكن استيعاب المصلحة الشخصية البيروقراطية في إيجاد منظومة قواعد خارجية معقدة ومكلفة التطبيق (كما يوجد في بعض الدولة المتقدمة من قواعد ضرائب عصية على الفهم). فهذا يوفر فرص العمل والدخل والنفوذ للوكلاء. كما إنه ليس من الغريب أن نجد الفساد يصل إلى القضاة وأفراد الشرطة، حيث يطلبون أجورا من العامة مقابل خدماتهم. ونجد في هذه الحالة مثالا على مشكلة

المالك والوكيل. ومن هنا فإن المجتمع الذي يدار على نحو جيد يتطلب رقابة مشددة على تكاليف المؤسسات الخارجية العاملة وعلى نزاهة وإنصاف سلوك وكلاء الحكومة.

وبالرغم من ذلك، فإن المؤسسات الخارجية غالبا ما تكون ضرورية لفرض النظام؛ ففي المجتمعات الحديثة الضخمة تعرف القواعد على نحو أوسع إذا ما تم تقنينها وإعلانها رسميا. ومن الطبيعي أن تطاع أكثر على نحو غير رسمي عندما تفرض رسميا. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار ارتفاع تكاليف المراقبة والفرض التي تتطلبها المؤسسات الخارجية، فينبغي عليها أن تكون مؤسسات داعمة للمؤسسات الداخلية. أما ما قامت به الثورات الاشتراكية في مطلع القرن العشرين من محاولات للاستعاضة عن جميع المؤسسات التقليدية في المجتمع بقواعد "مصممة علميا"، مفروضة بتشريعات حكومية فقد شكلت فشلا ذريعا؛ فمنظومة القواعد المقننة الجديدة أدت إلى تكاليف عالية تتطلبها المراقبة والفرض، وعاش الكثير منها في عزلة عن الحياة الاجتماعية على نحو يثير السخرية. وكثيرا ما حدث أن القواعد في الاتحاد السوفييتي وألمانيا النازية والصين وكوبا لم يتمكن الناس من مجرد العلم بها وتطبيقها إلا بعد اضطهادها للحوافز التلقائية والقواعد الداخلية التقليدية. ولهذا، لم يتمكن الفلاحون الصينيون أو الفيتناميون بعد فرض نظام المزارع الجماعية عليهم (عام 1950 في الصين وعام 1975 في فيتنام) وإجبارهم على اتباع أوامر الجهات العليا من إنتاج الغذاء اللازم لتغذية السكان، وذلك بعد أن كان فائض الإنتاج المحلي يزيد عن حاجة كل من البلدين سابقا. وفي الواقع، لم تتمكن خطط الاشتراكيين والإجبار التعسفي حتى من مجرد منع الفلاحين "المحررين" حديثا من تدمير الأرز عندما يعلمون بأن وكلاء الحكومة قادمون لمصادرته، ولم تتخلص الصين وفيتنام من مشكلاتها الغذائية إلا بتغيير القواعد مرة أخرى، من خلال الإصلاحات الاقتصادية في ثمانينات القرن الماضي. وهكذا، أصبحت فيتنام مجددا تتمتع بفائض من الأرز جعلها من الدول الأكثر تصديرا لهذه السلعة. وقد تكررت هذه التجربة في حالات متعددة أدت فيها المؤسسات المفروضة "المصممة علميا" إلى مجاعات كبرى علقت على مشجب الطقس السيئ. ومثال ذلك، ما حدث في الاتحاد السوفييتي في عشرينات القرن الماضي، وفي اثيوبيا إبان حكم منغيستو هيلا مريم، وفي كوريا الشمالية منذ تسعينيات القرن الماضي، وكأن المحاصيل الفائضة عن الحاجة في كوريا الجنوبية لم تعان الطقس السيئ نفسه!

وخلاصة التجارب مع المؤسسات الخارجية المفروضة، وبالمقارنة مع المؤسسات الداخلية المقبولة تلقائيا، يمكن إيجازها في أن القواعد الخارجية ينبغي استخدامها على نحو ضئيل، وبالتناغم –إن أمكن– مع مجموعات القواعد الداخلية. أما من يتصرف على العكس من ذلك، فهو يتجاهل التكاليف العالية للتنسيق الخارجي المرئي مما يؤدي إلى تدمير الازدهار والأمان والتناغم في المجتمع.

لقد كانت أساليب التنسيق في المجتمعات الحديثة الضخمة، وبالأخص في مجال حياتها الاقتصادية، القضية التي دارت حولها أعنف المعارك الفكرية خلال القرن الماضي؛ حيث أدى فرض النظام الاشتراكي الهرمي في الدول الاشتراكية سابقا إلى خسارة أكثر من مئة مليون شخص لحياتهم في القرن الماضي. ومن بين هؤلاء: قرابة 20 مليون مزارع لفرض النظام الجديد في الاتحاد السوفييتي، و65 مليون في الجمهورية الشعبية الصينية، ومليونان في كل من كوريا الشمالية وكمبوديا، ومليون واحد في فيتنام (كورتوا وزملاؤه 1999). ولنا في محاولات نظام موغابي في زيمبابوي والنظام الدموي للكولونيل منغيستو في اثيوبيا مثالان أفريقيان حديثان عن العبثية وخسائر تدمير التقاليد الزراعية لمزارعين يخدمون مصالحهم الشخصية وإحلال نظام مركزي هرمي مكانها.

سمات المؤسسات الفعالة

ليست كافة المؤسسات متساوية في فعاليتها تجاه خلق النظام، وعندها يكون السؤال: ما هي المعايير الأساسية التي تجعل المؤسسات، الخارجية والداخلية على حد سواء، فعالة في تنظيم السلوك البشري ورعاية جو من الثقة والعدالة والازدهار والسلام؟

إذا ما أخذنا بعين الاعتبار محدودية الإدراك البشري، فإن أهم سمة للقواعد التي تضمن فعالية تنظيم الأفعال البشرية تكمن في أنها ينبغي أن تتصف بالشمول. وهذا الشمول يعرفه الفيلسوف القانوني الإيطالي العظيم برونو ليوني (1913–1967) بأنه مركب من ثلاثة خصائص (ليوني 1991/1961؛ وراجع أيضا هايك 1973 وووكر 1988)، وهي:

1. العمومية والتجريد: فلا تكون خاصة بحالة ما، وبتعبير فريدريك هايك، فالقواعد المجردة "قابلة للتطبيق على عدد غير معلوم وغير قابل للتحديد من الناس والظروف" (هايك 1973 ص50). وهذا المعيار لا يتحقق، مثلا، عندما يأمر رئيس دولة ما بأن تحظى شركة تجميع السيارات التي يملكها ابنه بتفضيلات خاصة في السوق المحلية، أو عندما تمنح الحكومة تخفيضات في بعض الرسوم لمصنع ما على أساس المحسوبية، أو عندما يحصل أعضاء الحزب الحاكم على رخص مربحة لتطوير الأراضي؛ فالقواعد في هذه الحالات تفشل في امتحان الشمول (والعدالة)، لأنها ميزت بين المواطنين.

2. الثبات: أي أن الكل ينبغي أن يتمتعوا بفرصة مقبولة في أن يكونوا قادرين على معرفة وفهم القواعد والعقوبات المترتبة على انتهاكها. ولا يتحقق هذا المعيار، مثلا، في روسيا المعاصرة التي لا تتوقف عن سن قوانين متنوعة لا تنسجم مع بعضها البعض، أو عندما يدلي الفقهاء في الدول الإسلامية بفتاوى ملزمة ومتضاربة في تفسير الشريعة، أو عندما لا يتوقف البرلمانيون عن تعديل قوانين الضرائب في الدول ذات الاقتصادات الناضجة. ونجد في الكثير من الدول، أن الغلاة من أنصار البيئة نجحوا في دفع الحكومات إلى إعادة تعريف واختصار القواعد التي تحمي الملكية الخاصة، وهذا يعد مصدرا هائلا لبث القلق والتهديد في أوصال الازدهار المستقبلي. وقد رأينا في هذا القرن أن حجم التشريعات والضوابط التي أفرزتها الدول الاقتصادية المتقدمة قد تورمت إلى درجة لم يعد أحد معها قادرا على معرفة كافة المؤسسات المفروضة والامتثال لها؛ فتكاثر القواعد وتشعب تفاصيلها، وهي التي تصاغ في الغالب بايعاز المزاج وليس كنتيجة لعملية منظمة، يؤدي إلى انتهاك مبدأ (الثبات). كذلك، فإن صفة الثبات يجب أن تمتد إلى العقوبات المترتبة على انتهاك القواعد، وهي جزء لا يتجزأ من أي مؤسسة فعالة؛ حيث يجب أن تفرض القواعد على الجميع من دون استثناء، دون ترهيب أو ترغيب؛ فحينما تصبح القواعد وعقوبات انتهاكها قابلة للتفاوض ينهار التنسيق بين الناس. وتخيل معي ما ستكون عليه حركة المرور إذا كانت الإشارات عرضة للمساومة والاعتباطية والشكوك، وإذا كانت انتهاكات قواعد المرور تستلزم عقوبات يمكن التفاوض عليها! إن القانون إذا فقد وضوحه وأنيابه أدى ذلك إلى اضمحلال قدرة المجتمع على توليد النظام والنمو التلقائي، وإلى تدهور مستوى العدالة فيه.

3. الانفتاح: وذلك للسماح للجهات الفاعلة بالاستجابة تلقائيا للظروف الجديدة. وبعبارة أخرى، يجب أن تصمم القواعد بطريقة ترشد الناس إلى تجارب جديدة. ويغيب معيار الانفتاح عندما تكون التشريعات إيعازية ومحدودة بحالة معينة، فلا مفر عندها لصانع القرار من محصلة محددة حتى وإن تغيرت الظروف. وهكذا، فإن حقوق الملكية التي تتمتع بصفة الشمول وقانون المسؤولية المحدودة الحالي يوفر دليلا للناس إذا رغبوا بتسويق منتجاتهم على شبكة الانترنت، على الرغم من حقيقة مفادها أن هذه القواعد تم ابتكارها قبل ظهور الانترنت. وعلى العكس، لا توفر القواعد المعقدة المحددة إلا القليل من هذا الإرشاد المعياري، وهكذا فإن تشريع استخدام الهيروين في بعض الظروف، والتسامح مع استخدامه في ظروف أخرى، والتعرض إلى المحاكمة بسبب استخدامه في ظروف مغايرة هو أمر فاشل مؤسساتيا ولن يكون له تأثير يذكر على إدمان الهيروين.

إن الشمول معيار يمكن حمايته بشكل سهل نسبيا، عندما تكون المؤسسات حضرية، أي عندما تلغي أصنافا من التصرفات باعتبارها مؤذية على نطاق واسع؛ فلقد سن النبي موسى قوانين حظرية تحريمية مثل "لا تسرق ولا تكذب". وهذا فتح مجالا كبيرا أمام المبادرات الخاصة للجميع في كيفية التقيد التام بهذه القواعد. كذلك، فإن قاعدة (لا أحد فوق القانون) مثال جيد على قاعدة شاملة يمكن للجميع أن يفهمها. وعلى العكس، فإن القواعد الإيعازية، والتي تهدف إلى إنجاز نتائج بعينها، أقل قدرة بكثير على توفير الثبات والانفتاح. وكما قلنا سابقا، فإن الإعلاء من شأن نشاطات صناعية معينة عبر توجيهات الحكومة وتمويلها ينتهك مبدأ الشمول. ولهذا، فإنها تنتهي غالبا إلى الفشل. وما أن تتكاثر المؤسسات الإيعازية حتى يشل نظام القواعد بأجمعه، لأن الناس سيعانون حينها من فرط إجهاد في الاستيعاب. ومن يطبق القواعد سيعاني من فرط الضرائب، لأنه يفتقر إلى ما يلزم من المعرفة والموارد. وهكذا، تتعرض القواعد إلى الانتهاك في العادة، ودون أن يهتم أحد بذلك. وهذا يفسر لنا لماذا يكون نظام القواعد الفعال عاجزا عن إصدار إيعازات تستهدف تحقيق نتائج معينة.

وبينما تنظم القواعد التي تتصف بالشمول تصرفات البشر، يجب أن يوجد نظام بين هذه القواعد المتنوعة نفسها، ولا يكون ذلك، مثلا، عندما تتمتع أسواق الإنتاج بالحرية وتنوء أسواق

العمل تحت وطأة الضوابط المرهقة. إن هنالك حاجة للتنسيق بين هذه القواعد لتتمكن من تشكيل منظومة يمكن استيعابها، وفيها تقوم المؤسسات المتنوعة بالدعم المتبادل بين بعضها البعض. وفعالية المؤسسة تتطلب أيضا تحقيقها قدرا مقبولا من الاستقرار على مدى الوقت، وذلك لأن تغير القاعدة تترتب عنه تكاليف تعديل وتهدد التنسيق بالخطر. إن القول المحافظي المأثور "القواعد القديمة قواعد جيدة" لديه الكثير مما يدعم النصح به في وجه محدودية قدراتنا الاستيعابية، ولكن هذا لا يعني أن مجرد المحافظة على كافة القواعد الموجودة أمر مرغوب فيه على الدوام؛ ففي النهاية، تتغير الظروف دون شك، وتتطور الأنظمة الاجتماعية، ولهذا يجب أن تتطور منظومات القواعد أيضا، إذا أراد الناس استثمار الظروف الجديدة على النحو الأمثل. ولقد أشار هايك في مقالته الشهيرة "لماذا لست محافظيا" (1960/1992) أنه ينبغي علينا دائما البحث عن أفضل ما يخدم غايتنا، وأن القواعد الجديدة قادرة على تحسين الحال.

ويكون تغير القواعد أكثر قابلية للتنبؤ (أقل تشويشا للنظام)، في الحالتين التاليتين:

– إذا تكوّن النظام المؤسساتي من قواعد هرمية ذات إطار مستقر من قواعد أكثر عمومية وأهمية تحدد مدى التغيير الذي تخضع له مؤسسات بعينها؛

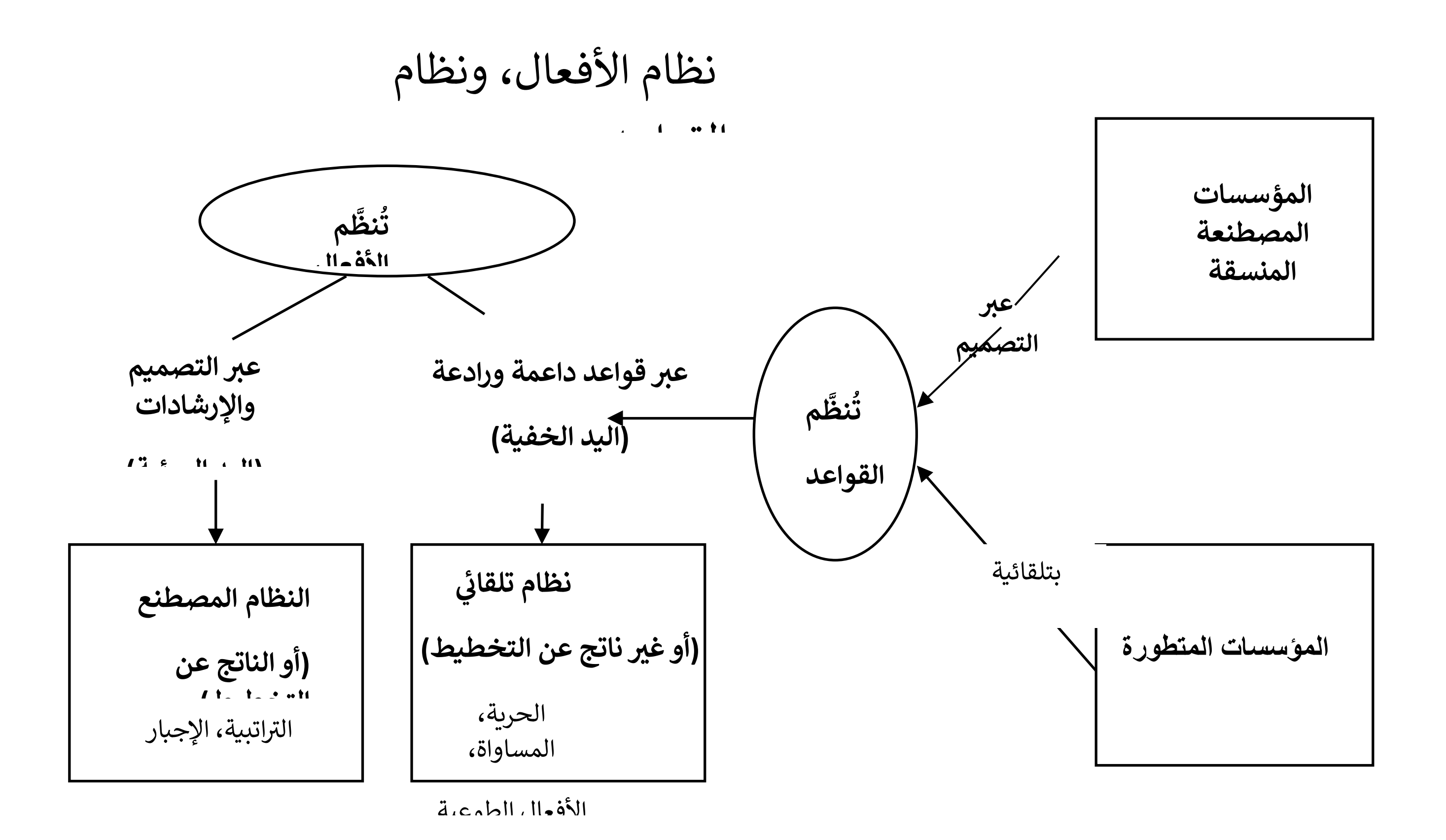
– إذا كان هنالك ما يعبر عنه بقواعد "فوقية" تضع طرائق قابلة للتنبؤ وذلك لتغيير القواعد؛ فعلى سبيل المثال: القاعدة الدستورية التي تنص على أن أي تشريع جديد ينبغي إقراره بغالبية أعضاء البرلمان، وأن البرلمان المنتخب هو الجهة الوحيدة التي يحق لها تغيير تشريع ما، وليست المحكمة العليا أو الوزراء. وعندما يكون للحكومة سلطة سن المراسيم، فإن ذلك يؤدي إلى خطر إهمال مبدأ (الشمول) وشلل منظومة القواعد.

إن هذه القواعد الفوقية عادة ما تحتل الاهتمام الأكبر في نصوص الدساتير، فالدستور الفعال هو الذي يبث روح التلاحم والقابلية للتنبؤ في منظومة القواعد. وينبغي أن لا يتغير الدستور إلا في ما ندر، والدول التي تتبنى دساتير جديدة بعد كل ثورة تدار عجلة الحكم فيها عادة بشكل سيئ.

النظام بين القواعد

دعونا نشدد هنا على ضرورة عدم وجود تناقضات ما بين المؤسسات المختلفة. وهذا يعني، مثلا، أن من غير المؤثر أن يكون لدينا قواعد متحررة تحكم الاقتصاد وقواعد مقيدة تحكم الحياة السياسية. وبهذا الاعتبار، تقدم جمهورية الصين الشعبية حالة مثيرة للاهتمام: إذ تحتوي على قدر كبير من رأسمالية السوق، ولكن الجهاز السياسي الحاكم قمعي يقدس الحزب الحاكم ولا يعبأ بالكثير من الحريات المدنية والسياسية. السؤال الذي يطرح نفسها هنا: كم من الزمن يمكن لنظام اقتصادي حر أن يتعايش مع نظام الحكم السياسي الديكتاتوري القمعي؟ والسؤال الأقرب إلى السياق: ما هي التكاليف التي يتحملها الشعب الصيني جراء هذه التناقضات الأساسية؟ إن التجارب التاريخية على امتداد العالم ترينا أن الحقوق الفردية في الحياة الاقتصادية تتسم بتطور أكبر وتحظى بحماية أقوى، عندما يتمتع كل فرد بحقوقه السياسية الفردية. وبعبارة أخرى: عندما يترافق اقتصاد السوق مع الديمقراطية. إن الأنظمة الفرعية المتوافقة مع بعضها البعض تميل إلى تعزيز بعضها بعضا، والى خلق أنظمة حكم أكثر فعالية وإلهاما بالثقة. كما إن التجارب التاريخية الطويلة ترينا أيضا أن حرية الامتلاك والتبادل الحر في السوق يعد في الغالب مؤشرا على قرب ظهور حرية مدنية وسياسية أعظم (فريدمان 1962). إن هذا الطرح يتأكد تماما بما حصل في اقتصادات السوق الصغيرة في شرق آسيا، حيث ازدهر الجيل الأول بفضل الحرية الاقتصادية، ولكن أبناءهم وبناتهم قاتلوا من أجل الديمقراطية مكررين نمطا شهدته العديد من الدول الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وبشكل مشابه، فإن الاضطهاد الاقتصادي والمصادرات تعد مؤشرا على قرب ظهور الديكتاتورية (لاحظ ما حدث في الاتحاد السوفييتي، وأوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية، وكوبا، وفنزويلا).

(الشكل **5**)



نظام الأفعال، ونظام
المؤسسات
المصطنعة
المنسقة
عبر
التصميم
تُنظَّم
القواعد
بتلقائية
المؤسسات المتطورة
عبر قواعد داعمة ورادعة
(اليد الخفية)
تُنظَّم
عبر التصميم
والإرشادات
النظام المصطنع
(أو الناتج عن
التراتبية، الإجبار
نظام تلقائي
(أو غير ناتج عن التخطيط)
الحرية،
المساواة،

يمكن تحقيق تلاحم النظام ضمن المنظومة القواعدية الكاملة بطريقتين مختلفتين (الشكل 5): تنظيم القواعد الفردية بالقبول أو الرفض التلقائي لقواعد بعينها (وهذا شائع في منظومات القواعد الداخلية)، أو تحقيق التوافقية بطرق مصممة بآليات رسمية، كما هو حال الدستور أو الإجراءات المقبولة للمراجعة القضائية. فأي تشريع جديد، مثلا، ينبغي أن يتوافق مع دستور البلاد، وعند الضرورة يمكن التأكد من هذه النقطة بوضعه أمام اختبار المحكمة العليا في البلاد. غير أن النشاط التشريعي والقضائي من شأنه أن يدمر النظام المستقر للقواعد المعمول بها، ويتسبب بتناقضات ضمن القواعد المتنوعة بمرور الوقت. وعندها يستاء الناس من الفوضى بين القواعد ويفقدون ثقتهم بها. إن هذه الظاهرة تشيع أكثر وأكثر في مفاصل الحياة العامة للديمقراطيات الناضجة، ونرى مثال ذلك عندما تقوم الضوابط الحكومية المتراكمة المرهقة بتعديل حقوق الملكية التقليدية. وهنا يمكننا القول أن تكاثر التشريعات يؤدي إلى تدمير القانون، وبالأخص: مجموعة القواعد الأساسية التي تبناها الناس واستوعبوها. كذلك، فإن الناس يستاؤون من غياب التوافق ما بين القواعد المصطنعة والمؤسسات الداخلية الخاصة بهم. ولا شك في أننا نرى استياء بين الناس تجاه التشريعات، عندما تتضارب مع المعايير الراسخة في المجتمع، حتى أن من الشائع جدا أن نلاحظ بعض التشريعات والقوانين الرسمية، والتي تختزنها الكتب القانونية الأرشيفية، وقد ذهبت طي الإهمال أو النسيان التام. وفي المجتمع الذي يتولى فيه المواطنون دور الحكم النهائي على المؤسسات، فإن القوانين يجب إلغاؤها عندما تنتهك على نطاق واسع ويصبح واضحا للعيان أن "الإمبراطور المشرع عارٍ من الملابس". ولقد لاحظت بنفسي حالة من الحس التنظيمي الديمقراطي المتين في البرازيل، عندما تخلت السلطات عن منع السيارات من الدخول إلى الطرق المختصرة، وعمدت عوضا عن ذلك إلى تعبيد هذه الطرق.

إن ميل الأحزاب السياسية الانتهازية والقضاة المتحمسين إلى خلق قواعد محددة الهيئة والنتيجة، سعيا منهم لإرضاء مجموعات تنادي بقضية محددة أو جماعات ضغط منظمة، تؤدي بالتدريج إلى التسبب بالفوضى لمنظومة القواعد، ومن العواقب المترتبة عن ذلك: الفوضى، وانعدام الثقة، والتشاؤم المستمر إزاء الحكومة، وضعف في منظومة البنية التحتية المؤسساتية للمجتمع. ذلك أن أي قانون فاشل يؤدي في الغالب إلى توليد آثار جانبية غير متوقعة. وهذا يحتاج إلى التصحيح بقواعد محددة إضافية، مما يؤدي إلى الانزلاق في فوضى القواعد، وتدمير

"الرأسمال الاجتماعي" النفيس. ولنا في تطور دولة الرعاية الاشتراكية في العديد من الديمقراطيات الناضجة الكثير من الأمثلة التي تؤشر على غياب التوافقية وما تؤدي إليه من انعدام كفاءة المؤسسات على طول المنظومة وعرضها (راجع الفصل السابع).

ويتعزز النظام المؤسساتي أيضا من خلال الالتزام بقواعد (فوقية) إجرائية خاصة غير مكتوبة؛ فمعظم الناس يطيعون في حياتهم اليومية مثل هذه القواعد (الفوقية) غير الرسمية. ومثال ذلك: ما نوليه من أولوية للفطرة السليمة، والقيمة العظمى التي نوليها لدرجة التسامح إزاء أفكار وتطلعات الآخرين، ولبرودة الأعصاب، ولحس الفكاهة، وللنقاش الصريح وإفساح المجال أمام المعارضين للتعبير عن آرائهم. وفي المجتمع الغربي والصيني، يحترم الناس الآخرين الذين ينصحون غيرهم بعقلية منفتحة، ويتحاشون أصحاب العقليات التي تدعي معرفة كل شيء وتتشبث بمبادئ متحجرة مثيرة للنزاع (كما هي سمة المجتمعات القبلية). ومن ينتهك هذه القواعد الإجرائية (الفوقية) سيجد نفسه عاجلا أم آجلا في خانة التهميش أو التأنيب، فالتسامح قاعدة إجرائية (فوقية) تعلي من شأن السلام الداخلي والحرية، لكنها ليست هدفا بحد ذاته، كما هو شأن الحرية أو العدل.

منافع المؤسسات الفعالة

إن المؤسسات، التي تحقق معيار الشمول وتشكل منظومة مرتبة من شأنها أن تتمخض عن منافع هائلة لمن يتشاركها، ومنها:

1. كما لاحظنا قبل قليل، فإن المؤسسات المحترمة تقتصد في الحاجة إلى البحث عن المعلومات، وبالتالي يمكن للناس أن تتفاعل مع بعضها البعض على نحو تسوده الثقة والمرونة. والمؤسسات الجيدة من شأنها تسريع الأعمال وتعزيز التفاعل الاجتماعي؛ فهي تسمح لنا بجني منافع التقسيم الواسع للعمل والمعرفة المتخصصة، وهذا هو السبب الرئيسي الأهم في انتشار الازدهار والنمو.

إن التفاعل البشري يتسبب دائما بتكاليف تعامل، والمؤسسات الشاملة تساعد على الاقتصاد في هذه التكاليف. وثمة مشكلات خاصة تنشأ عندما يرغب الناس بتجربة أفكار جديدة

والبحث عن معارف جديدة؛ فعندما نتعامل مع قضية مجهولة لا يمكننا ببساطة أن نقوم بخيارات عقلانية حول الحد الذي يمكن أن تصل إليه تكاليف البحث. ومن الواضح أننا عاجزون تماما عن معرفة وتقدير نتائج البحث قبل أن تتمخض العملية البحثية عن المعرفة الضرورية المطلوبة (وهذه هي "مفارقة المعرفة" الشهيرة)! وإذا أخذنا بعين الاعتبار أخطار وتكاليف البحث المعرفي وأهميته بالنسبة إلى مجتمع ينعم بالحرية والازدهار، فمن الضروري رعاية المؤسسات التي تشجع على البحث الواسع واختبار المعارف. فإن المؤسسات الشاملة من شأنها تخفيض كلفة معرفة الأمور التي يوليها الناس المنزلة الأعلى، بينما تؤدي منظومات القواعد غير الشاملة والمعقدة والمتغيرة إلى إعاقة البحث المعرفي والابتكار.

إن التوفير في تكاليف التفاعل البشري يحظى بأهمية شديدة لدى المجتمعات الحديثة، والتي لا يمكن الحيلولة دون اعتمادهاعلى تقسيم معقد للعمل والابتكار المستمر. وربما يتفاجأ البعض إذا علم بأن ما يقرب من أكثر من نصف تكاليف توليد وتوزيع الناتج الوطني للدول المتقدمة، كالولايات المتحدة، تذهب إلى تكاليف التنسيق البشري، وليس الإنتاج المادي المباشر (كاسبر – ستريت 1998 ص126).

وفي العقود الراهنة، رأينا كيف نما قطاع خدمات دعم التعامل إلى حد تجاوز معظم باقي القطاعات في الاقتصادات المتقدمة. وهذا تعكسه الحصة المتنامية التي يحتلها قطاع الخدمات من إجمالي الناتج الوطني (الاستشارات في قطاع الأعمال، الاتصالات، التخطيط، التمويل، التجارة، الدعم اللوجستي، البحوث، التطوير، تبادل المعلومات،...). وعلى المستوى العالمي، نجد أن المؤسسات الوطنية المتخصصة في تخفيض النفقات تشكل موردا هاما للتنافس العالمي.

إن القواعد الشاملة تحتل أيضا مكانة حاسمة، حينما يكون الكثير من الناس قادرون على الانتفاع من (ما بعد) الابتكار (مفهوم تقني أو منظماتي جديد يمكنهم من تطوير تطبيقات ابتكارية نافعة). وقد أسلفنا القول حول (ما بعد الابتكار) في الانترنت، والذي أدى إلى تنوع يفوق الخيال من الابتكارات: تشارك المكتبات عن بعد، والتسهيلات التجارية كما في موقع (eBay)، الحكومات المحلية الافتراضية التي تمارس معظم أعمالها عبر الانترنت، والتعاون العالمي في التشخيص الطبي، وموسوعة (Wikipedia)، وموقع (Wikileaks)، وانتشار المراسلات

اللاورقية، وغيرها من التطبيقات التي لا تنتهي. وبشكل دوري، تظهر هذه التطويرات الكبرى ثم تنتج دورات من النمو السريع، وإن كان ذلك مقتصرا على المجتمعات التي تتصف فيها القواعد بما يكفي من الشمول. وهكذا، فإن انتشار التجارة الالكترونية كان أسرع بكثير في الدول الأنغلوساكسونية منه في أوروبا القارية، وذلك ببساطة لأن الناس هناك يمكنهم الاعتماد على قواعد وعادات أكثر وضوحا في التبادل.

2. للمؤسسات الشاملة منافع غير مادية أيضا، حيث تخلق إحساسا بالأمان وتعزز التواصل الاجتماعي. ففي النهاية، ليس الناس أفرادا انعزاليين، وهم يحققون نتائج أفضل في سعيهم وأدائهم عندما يكونون برفقة الآخرين. والسعي إلى السعادة ما هو إلا تجربة جماعية؛ فالمؤسسات المناسبة تساعدنا على بناء جسور مع الآخر، وبالتالي فهي ضرورية لكل ما يندرج في خانة "الاجتماعي".

3. ومن الوظائف المهمة للمؤسسات الشاملة: حماية الحرية على المستوى المستقل؛ فالمؤسسات الفعالة تحول دون الاستخدام الانتهازي للسلطة من قبل البعض على حساب الآخرين. كما تحول دون القيام بأي إكراه غير مبرر وترسم الحدود التي يقف عندها السعي المستقل لتحقيق الأهداف الذاتية منعا لانتهاك حرية الآخرين. ومن دون القيود المؤسساتية الملائمة، يتحول التحرر إلى رخصة للعبث وتنهار الحرية، وذلك بحسب رؤية الخطيب والقانوني الروماني شيشرون (106-34 ق.م) الذي قال بكل وضوح: "إننا خدم للقانون، فبهذا يمكننا أن نكون أحرارا". ولا بديل عن الحرية في تحفيزنا لنكون مستثمرين رياديين خلاقين، وهذا بدوره يعزز مسيرة التقدم المادي. وإذا قرأنا تاريخ المدن الأوروبية، يتضح لنا أن بعضها تمتع بالحرية وأنشأ قواعد تتصف بالبساطة والشمول مما أدى لاحقا إلى ازدهارها السريع، بينما تحكم الزعماء الإقطاعيون بالفلاحين عبر ضوابط إيعازية، مما أدى إلى الركود.

4. ينتج عن المؤسسات الشاملة السلام والتناغم في المجتمع؛ فعندما يقوم الناس المختلفين في الطموحات والموارد بالسعي إلى أهدافهم الخاصة التي اختطوها لأنفسهم، لا يمكن عندها الحيلولة دون اشتعال الصراعات العرضية، وحينها يقومون بالمساعدة على تجنب

الصراعات. وهذا ما نلاحظه، مثلا، في قواعد السير التي وضعت للوقاية من الازدحامات والحوادث المرورية.

ومع ذلك، فإن أفضل المؤسسات عاجزة عن منع وقوع الحوادث نهائيا؛ ولكنها تخبرنا بكيفية حل الصراعات قبل وقوعها. فعلى سبيل المثال: تتم تسوية حوادث السير عبر إجراءات معروفة وبالتعويض المادي الذي يدفعه من تقع عليه المسؤولية إلى الطرف المتضرر. وبهذا، يتم تلافي استخدام العنف الجسدي المكلف وكافة الأشكال العبثية الأخرى لتسوية الصراعات. وفي الواقع، يقابل الناس السائقين الغاضبين برفض شعبي قوي، وهذه عقوبة تلقائية غير رسمية تهدف إلى الحفاظ على السلام والتناغم الاجتماعي اللذين يعتبرهما معظم الناس من القيم الأساسية. ويمكننا مقارنة هذا الوضع بالظروف التي تعيشها المافيات وعصابات المخدرات التي تظل تدور في حلقات من المعارك والثأر. أما إذا قبلت المافيا بهدنة، والتزمت بقواعد محددة يحترمها الجميع، فسيحصل الجميع حينها على الأمان. وبوجيز العبارة: إن المؤسسات تخفض تكاليف التعاملات عبر تجنب الصراعات وإنشاء العمليات القابلة للتنبؤ لفض الصراعات. وهذا يؤدي بدوره إلى النمو الاقتصادي، ناهيك عن المكسب الأمني الذي يعد قيمة أساسية بنفسه.

5. أخيرا وليس آخرا: يمكن للمؤسسات المناسبة التي تتصف بالشمول أن تلعب دورا في تشجيع الناس على الحفاظ على الموارد النادرة. فعندما تمنح المؤسسات للمالكين حق الحيازة لملكية ما (كأن يكون ذلك على أساس المؤسسات الضامنة لحقوق الملكية الخاصة)، فمن المرجح أن هؤلاء سيتعاملون مع ملكياتهم وفق رؤية تضمن رفاهيتهم المستقبلية. إن الناس لا يقتصرون في تفكيرهم على مستقبلهم الخاص وحسب، وإنما يتجاوزونه إلى مستقبل الخلف والذرية. وعندما تهتز الحماية المؤسساتية، يعمد أصحاب الأملاك إلى استنزاف أملاكهم. أما المؤسسات الجيدة فتؤدي إلى قيمومة جيدة. وبعبارة أخرى، يمكن القول أنه لا يمكن للناس أن يراكموا رأس المال البشري والمادي والثقة بأنهم قادرون على حصاد الثمار في هذا السياق، إلا إذا قامت المؤسسات المستقرة القابلة للتنبؤ بتوفير ثبات طويل الأمد. أما المنظومات المؤسساتية العاجزة، التي لا تتصف بالشمول فهي، وعلى خلاف ذلك، تتميز بقصر مدتها وسرعة أرباحها

من خلال اعتصار الموارد والالتزام الضئيل بتكوين المهارات ومراكمة رأس المال على المدى البعيد (غوارتني 1991؛ أندرسون – ليل 1997).

إن ما سبق لا يعني أننا ندعي بأن المؤسسات الشاملة المستقرة المنسجمة توفر الدواء الناجع لكل مشكلات البشر، وإنما هي مجرد أداة يمكنها مساعدة أو إعاقة التفاعل المنتج المسالم وتوفير حس الرضى الذي نستمده من هذا التفاعل. ففي ظل الأوضاع المتغيرة بسرعة والمتأثرة بالعالم والتي لا محيد عن العمل في خضمها، تمثل المؤسسات المناسبة، وكذلك النظام الذي تساعد على إيجاده، مصدرا مهما للثقة. وإذا ما لاحظنا غيابا مستمرا للثقة، فهذا يعني أن مهمة البحث عن مؤسسات أكثر شمولا، وما يدعمها من بنى سياسية واقتصادية، مهمة ذات أولوية كي يتمكن المجتمع من العودة إلى تجربة الثقة التي ربما كانت ميزة العصر الماضي.

القيم الأساسية المشتركة أساس عملية تنظيم القواعد والأداء

إن انسجام وفعالية منظومة القواعد في المجتمع تستند إلى قيم أساسية مشتركة، أي: أولويات شديدة الأهمية تؤثر على التصرفات اليومية للأفراد، كالحرية والعدل والأمن والمساواة والازدهار.[13]

وتميل القيم الأساسية المشتركة إلى التجريد؛ فهذه القيم النخبوية تحظى برغبة الأغلبية العظمى في المجتمع، حتى وإن كان هنالك خلاف حول آلية بلوغها. إنها نقاط ارتساء معيارية لمنظومة القواعد، و"نقاط توقف" معيارية في جدل الجيد والرديء، وما يمكن فعله وما لا يمكن. كما إنها تستخدم طرقا خفية، ولكنها قوية، تؤثر على تصرفاتنا اليومية بطرق جوهرية شاملة، على نحو مشابه لما تفعله معلومات الدنا (DNA) التي تسيّر العمليات والخصائص البيولوجية، لكنها تختلف عنها بأن القيم الأساسية تتشكل وفق ذكاء الإنسان وإرادته.

[13] عندما نستخدم كلمة "العدل" هنا فنحن نعني بها العدل الرسمي أو الإجرائي، أي: تطبيق القواعد نفسها على جميع الأقران. ونعني "بالأمن": البعد الزمني الداخلي للحرية، أي: الأمن المستقبلي في القيام باختيارات لا إكراه فيها. أما عندما يجتمع الأمن والعدل مع صفة "الاجتماعي" فيتحول معناهما على نحو مغاير تماما، أي: التساوي في النتائج دون النظر إلى دور الجهد أو الحظ. وكما سنفصل لاحقا، فإن هذين المبدأين للعدل والأمن يميلان إلى تدمير الحرية والسلام والأمان الذي عرفناه في ما سبق (هايك 1988 ص112-119).

وتتمثل إحدى نتائج منظومة القيم المشتركة في المجتمع بكونها تعزز نظام القواعد ونظام التصرفات؛ فالنسبية الأخلاقية القيمية وإنكار ما بعد الحداثة لوجود معايير مطلقة للخير والشر يمكنه أن يتسبب دون عناء بتوقف عمل منظومة القواعد في المجتمع. ويتجسد هذا الأمر بوضوح على أرض الواقع بالمجتمعات الفوضوية العبثية العاجزة في روسيا ما بعد الاشتراكية وأجزاء من أوروبا الغربية التي تؤمن بما بعد الحداثة، على سبيل المثال. إن فقدان نقاط الارتساء المشتركة والقيم المشتركة بين الناس والنخب الحاكمة والالتزام المشترك بالتسامح وبرودة الأعصاب والتفكير على الأمد الطويل، يبدو واضحا في الكثير من المجتمعات الإسلامية. أما الميزات الثقافية الأخرى التي تعد مهمة للحداثة فهي: الفضول، والاستعداد للتجربة العملية والاعتقاد بإمكانية تحسين الحياة على هذه الأرض. وإذا كانت الجبرية فضيلة في البيئات الطبيعية ذات الحياة القاسية، فإنها ليست كذلك في خضم تحديات التحديث. ولهذا، تشكل القيم الأساسية، وكذلك المؤسسات، ملكية قيمة وتستحق العناء، حتى أن أهميتها تتجاوز أهمية البنية التحتية المادية للمجتمع؛ فهي جزء من أثمن ما يمتلكه المجتمع... إنها رأسماله المؤسساتي البشري!

إن إقامة المؤسسات على أرضية من القيم الأساسية يوضح لنا نقطة مهمة حول المؤسسات: أنها ليست خالية من القيمة؛ حيث يمكننا أن نقوم بتحليل موضوعي لآثار قواعد معينة أو منظومات قواعد بعينها، ولكن عندما نطبق تبصراتنا لتشكيل قواعد متينة، فلا يمكننا حينها أن نتلافى التقييمات القيمية (التحليل المعياري)، بل يجب علينا أن لا نتلافاها. ومن يريد إلغاء تفضيل الحرية باعتباره "غير علمي"، فهذا يعني أنه يرغب بقمع عامل مهم في التحليل الاقتصادي والاجتماعي. وما على المراقبين العلميين أن يفعلوه عند قيامهم بتقييمات معيارية، هو أن يكشفوا عن تفضيلاتهم ويعترفوا بأن الآخرين قد يصنفون القيم الأساسية المتنوعة بشكل مختلف.[14]

[14] حتى منظمات الأعمال الحديثة تبنت أنماط إدارة تعتمد على "الإدارة التشاركية"، أي: التعاون التلقائي على شكل فرق تتقيد بالقواعد المشتركة. وشيئا فشيئا يقل اعتماد منظمات العمل على مقاربة (القيادة والتحكم) التي تعد من مميزات حقبة ماضية أبسط وأقل ديناميكية صناعية (باركر - ستاسي 1995). وللتوسع أكثر في هذه القضايا يمكن الحصول على تغطية متنوعة لها في (رادنيتزكي - بوليون 1995-1997).

من عواقب السياسات العامة

يمكننا أن نلاحظ وجود ميل لدى البرلمانيين والسياسيين والنقابيين وأرباب الأعمال إلى الاعتماد على تدخلات خاصة بكل حالة للحصول على نتائج اقتصادية محددة مسبقا، وذلك من خلال ترتيب الأمور بأوامر من الأعلى بما يناسب مصالحهم الخاصة. ويبدو أن الكثيرين يعتقدون أن الاقتصاد الوطني ليس إلا منظمة، كأي فرقة عسكرية أو شركة تجارية، تؤدي إلى النتائج المطلوبة عبر أوامر بسيطة. غير أن المجتمعات ليست منظمات، واتباع أسلوب "ضغط الأزرار" كمنهج للتخطيط السياسي يؤدي إلى الكثير من الأضرار الجانبية الهدامة. وإليك مثالا عن ذلك: عندما عانت أوروبا وأمريكا من أزمة وقود بعد قفزة أسعار النفط في العامين 1973 و1981 حاولت بعض الحكومة أن تضع حدا لارتفاع أسعار الوقود، فتفاقمت الأزمة واضطر الناس للوقوف في طوابير للحصول على الوقود، فسقطت الحكومات المولعة بفرض الضوابط ومنها إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر. وحينها، أزيلت الضوابط المفروضة على الأسعار فقفزت مرة أخرى، ولكن الناس بدؤوا حينها بالتقليل من قيادة السيارات، واشتروا الأدوات التي توفر في استعمال الوقود، واستخدموا تجهيزات أكثر كفاءة في تدفئة وتكييف بيوتهم، وغيرها من الاستجابات التلقائية تجاه ارتفاع الأسعار. لقد أدت هذه التصرفات الطوعية، وإن لم تكن موضع ترحيب بالضرورة، إلى تخفيف الأزمة وانخفاض أسعار الوقود مرة أخرى. لقد بدأت الحكومة الفرنسية وحكومات أوروبية أخرى بطرح مقترحات منذ العام 2011 لتنظيم أسواق المواد الخام العالمية للحيلولة دون "التزعزع" في وجه الارتفاعات الهائلة في الأسعار. والتنظيم له معنى واحد، وهو تدخل الحكومات التي تشتري وتبيع المواد الخام بأموال دافعي الضرائب في الدول المستوردة للمواد الخام. ونحن نعلم جيدا من التجارب الماضية ماذا يعني هذا على صعيد الممارسة: حيث قامت الحكومة الماليزية بتحقيق الاستقرار في أسعار المطاط الطبيعي لمواجهة التنافس مع المطاط الصناعي وانتهى بها الأمر إلى كساد كمية هائلة من المطاط المتحلل، وذلك لأن الحكومة فضلت منتجي المطاط الوطني عبر الحيلولة دون هبوط الأسعار (مما أدى إلى تراكم المطاط) ودعم زيادة الأسعار (عبر شراء المطاط مرة أخرى). كما أخذت الحكومة الأسترالية

على عاتقها أن تحقق الاستقرار في الأسعار العالمية للصوف، وانتهى بها الأمر إلى تكدس أكوام هائلة من الصوف الكاسد للأسباب نفسها التي أدت إلى كساد المطاط الماليزي. إن الدولة الغنية، إذا حاولت المبادرة لإبقاء أسعار المواد الخام منخفضة في وجه الطلب المتسارع من الصين والهند، فماذا يمكننا أن نتوقع غير تدخلات تجعل المواد الخام أقل مردودا مما يؤدي إلى زيادات إضافية في السعر؟ وعلاوة على ذلك، فإن الأوروبيين إذا تدخلوا لمصلحة مستهلكيهم الراغبين بالمواد الخام، فعندها سيسلبون فرص المزودين في الدول الفقيرة المصدرة للمواد الخام بأن يحصلوا على مردود يتفق مع مبادئ السوق الحر، فهل يسهم هذا في التضامن العالمي؟ حتى أن السياسيين الشعبويين في الدول النامية قد تعلموا مع الزمن بأن من الخطير على المدى المتوسط أن يقوموا بتثبيت أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، فمنهم من فقد السلطة بسبب مظاهرات عامة احتجاجا على ارتفاع الأسعار، كما حدث مرة أخرى في تونس أوائل العام 2011.[15]

وما أن يفهم المرء الخصائص الأساسية للطبيعة البشرية وتعقيد الاقتصاد الوطني والعالمي والعلاقات الاجتماعية (الفصل الثاني)، تجده يندهش من وجود هذا العدد الكبير من الناس الذين يرغبون في الاعتماد على تصاميم ذرائعية تنظم الحياة الاقتصادية من الأعلى بالإكراه. وهنالك قلة من المراقبين يطرحون السؤال الآتي عندما يشهدون المخططات الذكية الجديدة في الدول المتطورة والنامية (لإنقاذ إحدى الصناعات أو تمويلها): "من أين للسياسيين والمستشارين هذه المعرفة؟ وهل لديهم بالفعل المعرفة الضرورية لهذه القضايا أساسا؟"، ولا عجب في أن الكثير من المخططات ذات التصميم الجيد تنتهي بالخيبة أمام الواقع!

وفي أيدينا اليوم دلائل كثيرة، ومن مختلف أنحاء العالم، تثبت أن أسلوب "التدخل كلي المعرفة" يؤدي إلى استنزاف المعرفة البشرية والقدرة على التحكم في العمليات الاجتماعية

---

[15] على الرغم من أننا لا نتناول في هذا البحث موضوع إدارة الأعمال، ينبغي أن نورد ملاحظة جانبية مفادها أن اتباع المدراء للتنظيم الهرمي يكون مناسبا في حالة ضخامة الإنتاج وبطء التغير التكنولوجي؛ وهذا الأسلوب كان مناسبا لصناعة الفولاذ وتجميع السيارات في ثلاثينيات القرن العشرين، ويشار إليه أحيانا بمصطلح "التايلورية". ولكن الأعمال التي تلت ذلك العصر تتكون من خدمات مطابقة للطلب وعملية إنتاجية تتسم بالتغير التكنولوجي السريع، كما إن جوهر الحياة الاقتصادية الحديثة يتمثل في التنوع الكبير في البضائع والخدمات المتاحة؛ وهذه الحال يمكن إدارتها على نحو أفضل باتباع (نموذج المنظمة) الذي يفسح مجالا كبيرا للبحث غير المركزي عن المعرفة، والمبادرة، والسيطرة. ولكنه ينبغي أن يتبع قواعد معينة، ولهذا فإن المنظمات الحديثة يقل الاعتماد فيها على التنسيق بواسطة السيطرة الإيعازية، والاستعاضة عنها بالسلوك المحكوم بالقواعد (كاسبر - ستريت 1998 الفصل التاسع).

بالوسائل السياسية والإدارية. ففي السياسات الاقتصادية الصغائرية، تعلمنا أن التدخل في الأسواق يؤدي حتما إلى آثار جانبية هدامة مباغتة في ظل استمرار تغير الظروف المحيطة. فعلى سبيل المثال: ارتأت مخططات تعزيز سعر المطاط في سبعينيات القرن الماضي أن تتبع سبيل تكديس المخزون في ماليزيا، وهذا لم يؤد إلى هدر مورد مهم فحسب، وإنما إلى الاستعاضة في النهاية عن المطاط الطبيعي ببديل صناعي والى انخفاض مديد في سعر المطاط. ونعلم أن وضع حد أدنى للدخل يعيق ذوي المهارات المهنية الذين يعوزهم التمرين من وضع أرجلهم في "سلم التمرين والدخل"، وهي تؤدي ببساطة إلى بطالة على الأمد البعيد. كما إن الضوابط الحكومية التي تحظر طرد الأجير (قاعدة إيعازية لا تتصف بالشمول) لا تزال أمرا شائعا تماما في العديد من الدول الأقل تقدما، وهي تترجم على أرض الواقع إلى توظيف عدد أقل من الناس. وحقائق الواقع تشير إلى أن استمرار البطالة ما هو إلا نتيجة للخيارات الجماعية المتخذة على أساس افتراضات غير حقيقية. وقد يدافع وزراء الصناعة عن الوسائل الساذجة المتمثلة في الحماية بالتعرفة الجمركية أو الامتيازات المقدمة إلى بعض المنتجين أو الصناعات، ولكنهم عاجزون عن التحكم في التطورات العالمية، وتغيرات الأسعار والتكاليف، وتذبذب أسعار الصرف، والعديد من العوامل الأخرى، وبالنتيجة؛ فإن مثل هذه التدخلات في السياسة الصناعية لا تلبث أن تنتهي إلى الفشل لأنها شديدة الجمود وجاهلة بالتأثيرات الجانبية. وقد يشجع رؤساء الحكومات على مشاريع تنموية جريئة يلفها الكثير من الحماس وتلقي عبئا كبيرا على الميزانية، ولكننا لا نسمع لاحقا إلا القليل عما تتمخض عنه من فشل. وعلى هذا المنوال، أقدمت الكثير من الدول النامية على أن "تشتري لنفسها" استثمارات صناعية جريئة بأموال حكومية؛ وتم إغلاق هذه الاستثمارات بمجرد "جني" التمويل اللازم (عادة ما يكون ذلك لحساب شركات متعددة الجنسيات). وهنالك قصة تقول أن إحدى آلات صناعة الملابس تجولت بين تايلاند والصين وموريشيوس وبنغلادش؛ إذ لم تكد تجني التمويل الحكومي في إحدى هذه البلدان حتى انتقلت لتجني التمويل الحكومي في البلد التالي، وهنالك مصنع لإنتاج الأسلاك جاء على سفينة إلى السواحل الماليزية "لحصد" التمويل الحكومي المتاح، وما أن حاولت السلطات الحصول على الرشوة والضرائب الباهظة مقابل تفضيل هذا المصنع على غيره، كانت السفينة قد رحلت. وعلى الرغم من التجارب الكثيرة المماثلة، فإن من عادة السياسيين في الدول النامية أن ينخرطوا في

تدخلات تمييزية غير شاملة، ولكنهم يظلون في النهاية مندهشين من خيبة الأمل التي تصل إليها مبادراتهم. ذلك لأنهم ربما يفكرون على الأمد القريب فيأملون بأن لا تظهر التأثيرات الجانبية لما عملوه إلا بعد مغادرتهم للمنصب، وربما يلجؤون إلى الاعتماد على الدعاية السياسية لإظهار جوانب النجاح السياسي مع إخفاء القصة الكاملة لما حدث من تدخل وما نجم عنه من تأثيرات جانبية سلبية.[16] لكنهم في النهاية يقعون في دائرة اللامبالاة والنبذ الذي لا يعبأ بدوافعهم (أما إذا كانوا محظوظين فسيكسبون ما يكفي من الرشى التي تهيئهم للتقاعد في المنتجعات الفرنسية أو الفنادق الفخمة في سويسرا أو لندن).

وعوضا عن تنسيق النشاط الاقتصادي بأمثال هذه التدخلات التي تفرضها "اليد المرئية" غير الشاملة، فإن الحكومة ينبغي عليها أن تتوقف عن ذلك وأن ترعى وتحمي نظام السوق عبر فرض قواعد شاملة كحماية الملكية الخاصة وحرية استخدامها وسرعة فض النزاعات في تنفيذ العقود. وفي الأساس، ينبغي على الحكومة أن تعزز النظام التلقائي (كاسبر – ستريت 1993؛ 1998 ص155-162) الذي يتطلب بشكل طبيعي الابتعاد عن مسائل من أمثال الهندسة الاجتماعية الموجهة بحسب الدخل.

إن الاقتصاديين لم يفعلوا إلا القليل للفت الانتباه إلى المشكلة المعرفية المنتشرة في عملية التخطيط الحكومي، لأن ما درسه القائمون عليها من نماذج تستند إلى الافتراض امتلاك "المعرفة الكاملة" ونظرية (ثبات العوامل الأخرى). لقد منحهم الادعاء بالمعرفة نفوذا هائلا لا يستحقونه (بويتكة 1997)، والجميع يعلم أن العوامل الأخرى لا تبقى متساوية أبدا.

وكما أسلفنا، فإن الكثيرين تخلوا عن الاعتقاد بجدوى التدخلات في كل حالة لوحدها، على مستوى الاقتصاد الصغائري على الأقل. وحتى أوان اندلاع "الأزمة الاقتصادية العالمية" في

[16] إن (عملة اليورو) من الأمثلة على "التشويش" السياسي الهائل الذي لا ينقل القصة الكاملة؛ فلا شك في ما حصل من إزالة تكاليف التحويل من الفرنك الفرنسي إلى البيزيتا الاسبانية مثلا، مما جعل العملة الجديدة تلقى رواجا بين العامة والمتداولين. ولكن ظهرت تأثيرات جانبية غير متعمدة تمثلت في أن دولا تختلف بشدة عن بعضها البعض في المؤسسات الداخلية والتقاليد المالية قد ارتبطت في اتحاد من الضمانات المشتركة للمديونيات الوطنية. وهذا الأمر يقود اليوم إلى توترات عميقة ما بين الأمم الأوروبية ويؤدي إلى بطالة مرتفعة ومستعصية على الحل في الدول التي تعاني من عجوزات مالية في دول اليورو. كما إن هذا الأمر يضفي صفة عاطفية على السلوكيات والسياسات المختلفة بين الأمم الأوروبية، مما يحتمل معه أن ينتهي الأمر إلى أن يكون لليورو أثر أكثر تقسيما وضررا "للمشروع الأوروبي" مما لو احتفظت الدول المنضبطة والدول المنفقة بعملاتها ومسؤوليتها المالية وخيار تغيير قيمة هذه العملات.

المدة (2007–2009) على الأقل، لم تعد الحكومات تعتقد بقدرتها على تثبيت الطلب المتراكم والعودة إلى معدلات التوظيف الكاملة، عبر سياسات سرية مضبوطة بدقة (الكينزية). وعندما أصابت البطالة الهائلة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مرة أخرى في منتصف سبعينات القرن الماضي، هرعت الدول والحكومات إلى التعامل مع المشكلة ببساطة من خلال توسيع الطلب عبر سياسات مالية، لكنهم اكتشفوا مع الأسف أن هذا الأسلوب انتهى بهم إلى تضخم مرتفع غير متوقع وعجز في الميزانية واهتزاز الاستقرار دون أن يكون له أي أثر على تخفيف البطالة. لقد تبنت اليابان في تسعينيات القرن الماضي أكبر سياسة إنفاق وتحفيز شهدها أي بلد على الإطلاق، ولكنها لم تحقق إلا القليل في مجال التحول الاقتصادي المستديم. وبالرغم من ذلك، ذهبت هذه الدروس سريعا إلى عالم النسيان في العام 2007 عندما أدت الاختلالات المالية الهائلة إلى تقلص مفاجئ في الطلب وارتفاع البطالة في الكثير من الدول. ومنذ ذلك الحين، نلاحظ تورما متزايدا في العجوزات المالية، وارتفاعا في المديونية الحكومية، واختلالا ماليا أكبر مما سبق، بالإضافة إلى تأجيل التصحيحات الضرورية في البنى الرأسمالية التي لا تعمل كما ينبغي. والزمان جدير بأن يكشف ما إذا كانت النخب السياسية ستعيد تعلم دروس سبعينيات القرن العشرين، والتي ترينا بأن التدخلات الاقتصادية الكبرى تلقي بأعبائها على ما يمكن للسياسيين والناس أن يفعلوه، وتتسبب بالمزيد والمزيد من التأثيرات الجانبية غير المرغوب فيها.

إننا لا نجد، إلا في ما ندر، توخيا للحذر عند الاعتماد على اليد المرئية الآمرة للحكومة في قضايا الاقتصاد الصغائري والسياسات الاجتماعية؛ فالاعتقاد الساذج بوجود نتائج عملية لتنظيم الاقتصاد من الأعلى لا يزال واسع الانتشار في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء. وكان ينبغي لهذا الاعتقاد أن يتعرض لضربة مدمرة جراء انهيار منهج التخطيط المركزي في الدول الشيوعية؛ حيث تم تقديم منهج "التخطيط المركزي العلمي" للتخلص من "فوضى الأسواق"، أي: التنسيق التلقائي بين البائع والمشتري؛ ولكن اليد المرئية التي استخدمتها الحكومات الاشتراكية للقيادة والتحكم أدت إلى ما كان متوقعا من ضعف التنسيق وهدر الموارد على مستوى هائل: فأصبحت الاكتشافات والاستخدامات الجديدة للمعرفة نادرة، وكانت منحرفة عن المسار الصحيح في أغلبها، وساءت الأحوال المعيشية والصحية والتعليمية والبيئية، وقل الاعتناء بكبار السن وارتفع معدل الوفيات إلى درجة نجد معها روسيا اليوم وهي تعاني نقصا في السكان بمعدل ثلاثة

أرباع المليون نسمة في العام. ويمكننا أن نلاحظ توجها مشابها في دول الرعاية الاجتماعية الاشتراكية الديمقراطية في "أوروبا القديمة"، حيث تخلت الحكومات عمليا عن التمسك بحقوق الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية والمسؤولية الذاتية، وكانت النتيجة خيبة أمل كبيرة بين المواطنين، وركودا اقتصاديا، وبطالة عنيدة. وهكذا، يتضح لنا أن النظام المصطنع تمخض عن نتائج متدنية. أما الصين فقد أدركت هذه الحقيقة، فقامت بالرجوع التدريجي عن سياسة التخطيط المركزي منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، حيث نرى الآن أن (60%) من الناتج الوطني الصيني يتوقف على قرارات منتجين وبائعين يعملون لصالحهم الخاص. ويمكن القول أن ما تبقى من قطاع التخطيط في دول العالم يتقلص ويغوص في مستنقع أزمة عميقة ومكلفة.

إن تجربة الاقتصادات الموجهة السابقة تؤكد على نقطة حرجة أخرى؛ فالتنسيق التلقائي بواسطة العمليات الاجتماعية لا يحدث بسهولة في الفراغ، إذ لا يمكن أن نفترض بأن الأسواق ستعمل بفعالية قبل ظهور منظومة قواعد أساسية شاملة، فانهيار النظام العاجز القديم في الاتحاد السوفييتي وعدم الظهور السريع لقواعد جديرة بالثقة والاعتماد للتنسيق البشري أدى إلى هبوط شديد في مستوى معيشة الشعب الروسي. ذلك، أن النظام السابق لا يزال مستمرا بسبب سعي بيروقراطيي الأمس نحو تحقيق مصالح شخصية ضيقة بوسائل إجبارية، بشكل يشبه سلوك العصابات الإجرامية، فلا يمكن للقواعد الاقتصادية الجديدة أن تنبثق أو تفرض إلا بالتدريج. ولا يوجد الآن غير الحد الأدنى من البنية التحتية المؤسساتية في بعض دول أوروبا الشرقية كبولندا والتشيك وهنغاريا واستونيا، وهذا إضافة إلى أن المؤسسات الداخلية في مجتمعات هذه الدول، والتي تعرضت للقمع طويلا، تمر الآن بحالة إعادة ظهور. وبالنتيجة، فإن هذه الاقتصادات تبدي الآن علامات واضحة للتنمية وإن كانت عملية الإصلاح المؤسساتي بعيدة عن الاكتمال (كاسبر – ستريت 1998 الفصل 14).

إلى متى سيظل قادة السياسة وأرباب المصالح يدعون بكل غرور أنهم يملكون المعرفة الكافية للقيام بتدخلات مصممة خصيصا لصالح الشركات والصناعات، على الرغم من كل الأدلة المضادة؟ ومتى سيكون هنالك إدراك واسع بأن هؤلاء يجرون خلف مصالح أنانية لهم ولجماعاتهم على حساب الصالح العام؟

إن ظهور نظام قواعد بسيط جدير بالاعتماد يقوم برعاية جو من الثقة بإمكانية استثمار الرأسمال المادي أو البشري، لهو أمر غير ممكن في ظل انتشار الاعتباطية والتدخلات الخاصة بإحدى الصناعات أو المنتجات، مما يولد آثارا جانبية عصية على التنبؤ ويؤدي إلى التشويش. وفي الدول الغربية، حيث أصبحت القواعد الموروثة التي أثبت الزمن متانتها من الأمور البديهية، لا يبذل اهتمام يذكر في الوقت الرهن في مجال الحاجة إلى رعاية المنظومة المؤسساتية الداعمة باعتبارها قضية ذات أولوية في رسم السياسات. وليس هنالك قبول واسع للرأي القائل بأن النظام ثروة ثمينة، وأن دعم النظام يتطلب استيعاب مميزات المؤسسات.

الفصل الرابع: حول تطور المؤسسات

"دوام الحال من المحال"

مثل قديم

من القبلية إلى المجتمع الرأسمالي

لا شك في أن فعالية المؤسسات تستفيد من ثبات الاستقرار لفترة من الزمن، ولكن من حسن الحظ أن المؤسسات يمكن تعلمها وتبنيها. وهذا لا يتضارب مع حقيقة مفادها أن تغيير "الجانب البرمجي للتفاعل الاقتصادي" أصعب في الغالب من تغيير "الجانب المادي" للتنمية، كما يحدث مثلا في استقدام زراعات وتقنيات جديدة. والسبب في ذلك، أن المؤسسات التي توجه التفاعلات الاجتماعية تتمتع برسوخ عميق الجذور، وهي تعتبر في العادة جزءا من هويتنا نفسها، وتتصف بإحجام طبيعي عن تغيير القواعد. بل إن تعديل المؤسسات يؤدي أيضا إلى تأثيرات على البنى الراهنة لمراكز القوة. وحسب ذلك، يتوجب على البعض من علية القوم أن يواجه التحدي، ويتعين على أصحاب السلطة والثروة أن يواجهوا التنافس الجديد. وهذا يؤدي إلى التسبب بحالات التباس لدى أرباب الثروة والقوة، والذين يقومون غالبا باستخدام نفوذهم لمقاومة التغيير وتشويه سمعة الإصلاحات "تحركهم أو تضللهم توجهات ايديولوجية". وعلاوة على ذلك، فإن أغلب الناس يميلون إلى دعم الموقف المحافظ. وفي النهاية، ليس من السهل على الأغلب أن تتعرض المجتمعات والتسلسلات الهرمية إلى المنافسة الجديدة والآليات المتحدية المربكة للمجتمع المنفتح المتغير باستمرار.

ومع ذلك، نحتاج إلى "قواعد سير" مختلفة لأنماط مختلفة من السير في ظروف مختلفة؛ فحركة سير العربات التي تجرها الخيول في القرية تتطلب قواعد غير رسمية بسيطة جدا. أما سير المركبات في الطرق السريعة ما بين أنحاء البلاد، فتتطلب ترتيبات مؤسساتية أكثر تفصيلا ودعما منظماتيا. ويمكن التعبير بالطريقة نفسها عن الأنماط المختلفة للمجتمع؛ فمع تطور المجتمعات من روابط قبلية بسيطة، كما في قبائل الصيد ذات العدد القليل من الأفراد، إلى اقتصادات زراعية أو رعوية يربط بينها شيء من التبادل، كما هو حال بعض القبائل في آسيا الوسطى أو المكسيك القديمة، إلى الاقتصادات الوطنية، وما نشهده اليوم من اقتصاد عالمي منفتح، ينبغي أن يتم تكييف منظومات القواعد وتزويدها بطبقات جديدة من القواعد. وكل خطوة من خطوات التطور السياسي والاقتصادي تتطلب منا أن نتعلم مجموعات قواعد إضافية وأن نسوي حالة التنافر ما بين المؤسسات الحديثة والمؤسسات المألوفة. وهكذا، فإننا قد نتفاعل مع الآخرين في اقتصاد السوق العالمي باتباع مجموعة واحدة من القواعد، ولكن عندما نتعامل مع مجتمعاتنا، يمكننا أن نتمتع بالعودة إلى العادات القبلية المألوفة في التفاعل ضمن جماعة صغيرة، وذلك لتستمر القواعد التي طورها أسلافنا القدماء منذ العصر الحجري.

ونجد في (الشكل 6) توضيحا للمراحل المختلفة للتنمية الاقتصادية وطبقات المؤسسات الإضافية الضرورية للتعامل معها. وأحداث التاريخ تخبرنا بأن رفض تبني منظومات القواعد الجديدة من شأنه إعاقة التنمية الاقتصادية، أو حتى إيقافها؛ بل إن التصلب المؤسساتي يمكنه أن يحبس المجتمعات في حالة مستمرة من الفقر. وهكذا، فإن منظومة التخطيط الدولاتي المركزية في الاتحاد السوفييتي أو كوبا أثبتت ملاءمتها فحسب للتنمية السريعة لصناعة خام أساسية على حساب كل شيء آخر؛ وكانت هذه الأنظمة عاجزة عن التنسيق ما بين الابتكار المتنوع و"اقتصاد المعرفة" الحديث، وهو أمر تأسست عليه الثروة التي يتمتع بها الغرب وشرق آسيا. وكانت النتيجة، انهيار المنظومة السوفييتية تحت وطأة الإخفاقات التي تسببت بها.

إن الجماعات الصغيرة من الصيادين والملتقطين الذين يستغلون البيئة، ولكنهم لا يصنعون ثروة خاصة بهم، يتم تنسيق نشاطهم نمطيا عبر قادة شخصيين قد يستخدمون القوة لتحقيق إرادتهم، ولكن هذه القسوة يتم تلطيفها بالمعرفة الشخصية بكافة أعضاء الجماعة

والتعاطف معهم وروابط القرابة (الشكل 6). إن جماعات الصيد واللقط في العصر الحجري ترتبط بصلات وثيقة مع الأرض بشكل طبيعي، ولكنها نادرا ما قامت بتطوير حقوق ملكية واضحة لديها. إن المجتمع ما أن ينتقل من اقتصاد العصر الحجري القائم على مجرد استغلال الطبيعة إلى اقتصاد العصر الحجري الحديث القائم على تكوين الثروة عبر الزراعة وتربية الماشية، عندها يصبح ذا بنية أكبر، ويحتاج إلى تعديل قواعده، وبالأخص: يظهر الحاكمون (الملوك) ويحظون باحترام واسع، وتتطور حقوق الملكية الجماعية أو الخاصة المفروضة والمحترمة على نطاق كبير. وبذلك يمكن حصاد المحصول وحماية الماشية دون تكاليف استبعاد عالية. فحين يكثر اللصوص في المجتمع لا يعود هنالك زراعة ولا حصاد ولا رعاية للماشية.[17] أما القواعد الجديدة، فتأتي معها أشكال للحكم أكثر بعدا عن الشخصنة، وهذا ما أشار إليه الاقتصادي المرموق المختص بشؤون التنمية اللورد بيتر باور (1915–2002) قبل مدة طويلة (باور 1972). إن القواعد الجديدة تسمح بالترابط الاجتماعي من خلال المقايضة والملكية المشتركة ضمن اقتصاد تبادلي، وهذه المرحلة تم الوصول إليها في العصر الحجري الحديث في العالم القديم والكثير من أجزاء مجتمعات الأمريكتين قبل الفتح الأوروبي، ومنها على سبيل المثال حضارتا الأزتيك والمايا (باور – سين 2004).

التنمية والتطور المؤسساتي

خلاصة رأي المدرسة التاريخية

[17] يشير علماء الانثروبولوجيا الى مجتمعات بعينها فشلت في الانتقال من استغلال الطبيعة الى تكوين الثروة (ما يصطلح عليه "ثورة العصر الحجري الحديث")، ويعبرون عن حيرتهم من عدم تقليد هذه المجتمعات لجيرانها الذين حققوا هذا الانتقال. ربما لا يكون هنالك أحيانا حاجة للتغيير، وربما يعتبر الصيد أكثر متعة، ولكن الفشل في تعلم قواعد المجتمع الزراعي يقدم تفسيرا أكثر إقناعا. وعلى نحو مشابه، يسبق الانحطاط الثقافي والاقتصادي عادةً تدهور في المنظومة المؤسساتية.

الشكل 6

انخفاض تكاليف النقل والاتصالات	طبقات التنمية الاجتماعية	الابتكارات المؤسساتية الملائمة	المنظمات والتمظهرات النمطية
تنامي المعرفة وتقسيم العمل ←	القبلية	قادة شخصيون، عقوبات تطبق بالقوة، ميل إلى الفوقية.	العائلة، الفرقة، التقاسم وفق التقاليد، توازن القوى، استغلال الطبيعة (الصيد، الالتقاط).
	التبادل المحلي (القروي)	المؤسسات الداخلية، السمعة، الاستبعاد.	الشبكات العائلية، "النوادي"، العامة، تكوين الثروة (الزراعة، الرعي)، المقايضة.
	التبادل المناطقي	المؤسسات الداخلية غير الرسمية، مع بعض الدعم الخارجي.	"شبكات الولاء"، التبادل والرصيد الشخصي، العملات المعدنية، التجار الموزعون، التجار الوسطاء، الصناعات الأولية، البازار، المدن التجارية، المعارض الدورية.
	التبادل بين مواقع بعيدة (الوطني)	المؤسسات الخارجية المركزية، حقوق الملكية المحمية،	الأسواق غير المشخصنة، شبكات التوزيع المتخصصة،

		العقود غير المشخصنة، السيطرة المباشرة.	الأمانات المالية، التوسط المالي غير المشخصن، الصناعة المتقدمة، الإنتاج التسلسلي الضخم، القوانين والمحاكم، جهات التخطيط والتنظيم.
	التجارة والاستثمار على نطاق عالمي	المؤسسات الرسمية وغير الرسمية غير المركزية، المنافسة الخارجية، الحوافز غير المباشرة، مرونة الحركة، الانفتاح.	الشبكات العالمية، التنافس ما بين الدول، التعددية، مجتمع المعرفة، التبادل غير النقدي، التبادل العالمي للسلع وأسواق الأسهم، الابتكار المستمر، الماركات العالمية، مرونة الإنتاج.

المصدر: ويلفغانغ كاسبر في ن. بيرغرين وزملاؤه (تحرير) (2002) ص221.

ما أن تقوم المجتمعات والاقتصادات بتطوير تبادلات مناطقية تجمع بلدات السوق، حتى يظهر في الغالب قادة سياسيون يعملون على تقنين وتنقية وفرض القواعد التقليدية للملكية والتبادل (بيرنهولز وزملاؤه 1998). وشريعة حمورابي مثال على منظومات القواعد التي جعلت الزراعة والتجارة ممكنة في العصر الحجري الحديث، حيث قامت هذه الشريعة بتقنين العديد من القواعد المفيدة في بلاد الرافدين، وربما هي أقدم ما وصل إلينا من مجموعات القوانين المكتوبة. كما إن شبكات التجارة الأوسع التي تتعامل مع غرباء من الحضارات الأخرى قد أدت إلى تعليم الناس بأن ينظروا إلى الغريب كشريك تجاري محتمل، لا كعدو (كما هي طبيعة الحال في الثقافات الأكثر بدائية). وعلى سبيل المثال، كان من عادة ربان السفينة والتاجر الإغريقي في

العصور القديمة أن يتعاقد مع الغرباء بشكل مسالم عندما ترسو سفنهم في الموانئ الأجنبية، ويحاولوا اكتشاف الفرص التجارية المتوافرة والبدء بمزاولة الأعمال هناك. وكانت هذه الفعالية تعتبر من الفضائل وتدعى "كاتالاتين" (تحويل عدو محتمل إلى صديق عبر التجارة). ومن هنا، جاء مصطلح (كاتلاكسي=الإيلاف) حديثا ليصف جوهر النشاط الاقتصادي: التبادل واكتشاف المعرفة النافعة.

وعندما تنمو شبكات التبادل خارج مناطقها، حينها تظهر الحكومات التي تطور مؤسسات خارجية أكثر مركزية، كما حصل في ظهور الأمراء ثم الملوك ثم الأباطرة في الصين القديمة، والذين عملوا على تحقيق التبادل الاقتصادي ما بين مناطق متباعدة. ونظرا لقيام هؤلاء الحاكمين بفرض المؤسسات التي ساعدت على الازدهار، فقد تم اعتبار هؤلاء "منتدبين من السماء". وعلى نحو مشابه، نمت الامبراطورية الرومانية على أساس القانون الروماني، وبالأخص ما تعلق منه بشؤون الملكية، كما قام الأمراء والسلاطين والبلاطات والقضاة في العالم الإسلامي بتهيئة قانون تجارة تفصيلي في غرب آسيا وشمال افريقيا بعد انتشار الإسلام. لقد أدى ذلك إلى تعزيز التجارة ورفع مستوى التنمية. ومع ذلك، مال الحاكمون ذوو السلطات المطلقة إلى ادعاء امتيازات كبيرة، وهذا ما حصل، مثلا، في المنطقة العربية والهند وأوروبا الإقطاعية، حيث كانت السلطة السياسية الاعتباطية تتعارض مع الحرية الاقتصادية للناس العاديين.[18] ويبدو أن الجنس البشري عليه أن يعيش اليوم مع لعنة الحكومة المتعطشة للسلطة وإيجاد وسائل للسيطرة على السلطة الاعتباطية عند من يمتلك السلطة السياسية. إن هذا التحدي ليس له نهاية، ولكن بديله (الفوضى) وإن كان جذابا من الناحية الفكرية، إلا أن له على صعيد الممارسة تأثيرات هدامة ومجحفة.

ظهور مؤسسات الرأسمالية

حدث تطور أكبر على البنى المؤسساتية في أوائل العصر الأوروبي الحديث (من عصر النهضة فصاعدا)؛ فتحت تأثير التنافس داخل الدولة أقدم بعض الحاكمين على الحد من

[18] حول تطور حقوق الملكية الخاصة وتفاصيلها في العالم الإسلامي، راجع: ت. بيثيل (1998 الفصل 15) المُلكية في بلاد العرب.

سلطاتهم وانتهازيتهم عبر تقديم إجراءات ضابطة (كالسماح للبرلمان بمراجعة طلبات الضرائب الملكية) وضمان عدم انتهاك حقوق معينة للمواطنين (كالحرية أو المعتقد أو التجارة). ولم يكن هذا نابعا من أية رؤية فلسفية عميقة أو رغبة بالإحسان لدى الحاكمين، وإنما كانت محاولة منهم لاجتذاب التجار والصناعيين وذوي المهارات في سبيل تعزيز الاقتصاد والقاعدة الضريبية. وهكذا، اجتذب العديد من الحاكمين من يخالفهم في الاعتقاد من الجماعات اليهودية والمسيحية، والتي كانت تتعرض للاضطهاد في الأماكن الأخرى، وذلك لتحسين القاعدة التي تعود عليهم بالمردود. لقد أدى هذا بدوره إلى تقوية قدرتهم على شن الحروب، ولكنه تسبب أيضا بالنهضة (البطيئة!) للتسامح الديني.

كان الذي تطور في أوروبا الغربية من عصر النهضة وما بعده هو مؤسسات الرأسمالية: حقوق الملكية الخاصة المكفولة (إحياء لمفهوم روماني قديم)، وحرية التعاقد، وسلطة القانون. ومع هذه المؤسسات، تمكن النمو الاقتصادي الحديث من الانطلاق. إن أهمية المؤسسات الجديرة بالثقة كانت من الأمور التي فهمها أولئك الكتاب الاسبان الذين عرفوا في ما بعد باسم "مدرسة سالامنكا". لقد سبق هذا التطور المؤسساتي التدريجي الثورة الصناعية، وكان مرشدا في الطريق إلى الارتفاع المستدام الاستثنائي في مستوى المعيشة وانتشار ذلك إلى أعداد متزايدة من الناس منذ أواخر القرن الثامن عشر فصاعدا (راجع الفصل الأول من هذا الكتاب). وفي أوائل القرن العشرين، قام عالم الاقتصاد والاجتماع الألماني الشهير ماكس فيبر بلفت الانتباه إلى المؤسسات التي أتاحت الفرصة لمراكمة رأس المال والابتكار والاستثمار الصناعي في أوروبا بعد العصور الوسطى (فيبر 1927/1995). وفي أوان أقرب إلينا، سلط المؤرخون الاقتصاديون الأمريكيون والأستراليون والأوروبيون الضوء على العمليات التي تم بموجبها تأسيس المؤسسات الملائمة وآليات الفرض قبل أن يظهر أصحاب رؤوس الأموال الواثقون والمغامرون في استثماراتهم ليطلقوا شرارة ما عرف في ما بعد بالثورة الصناعية. أما معارضة مثل هذا التغير المؤسساتي فقد برزت قوية في الاقتصادات الكبيرة المغلقة ذات النخب الحاكمة القوية، كما هو الحال في اسبانيا تحت ظل أسرة هابسبورغ بوربون، وفي الصين تحت ظل أسرة مينغ تشينغ، وفي الدول العربية في القرن التاسع عشر والعصور القديمة؛ حيث وقفت هذه النخب العنيدة عائقا

في وجه مسيرة التحديث الصناعي (نورث – توماس 1973؛ بيرغر 1987؛ نورث 1990؛ جونز 2003/1982؛ روزينبرغ – بيردزيل 1986؛ ويدة 1996؛ بيثل 1998).

لقد كان الانفتاح أمرا ضروريا لتحفيز تطور المؤسسات الرأسمالية من قبل النخب الحاكمة، وذلك لأن من كانوا يملكون المعرفة ورأس المال والقدرة على الاستثمار أصبحوا قادرين حينها على الهجرة إلى مواقع أكثر ترحيبا بهم، مما شجع النخب السياسية وجعلها تعرف النتائج السلبية لتصرفاتا. وكان هذا الدرس يتضح أكثر فأكثر في أوروبا إبان العصر الوسيط وعصر النهضة. وإليك هذا الاقتباس من التاريخ الاقتصادي: "كانت جماعات السلطة الداخلية الميالة إلى الحمائية، عاجزة عن كسب اليد العليا في الأماكن التي كانت تتمتع فيها تجارة المسافات البعيدة بالأهمية الكبرى. وكان هذا واقع الحال المدن [الأوروبية] المعتمدة على التجارة البحرية، ويماثلها في ذلك مدن تجارية أخرى من أمثال نورمبيرغ وليون". (الاقتصادي الألماني السويسري هينريك سيفكينغ، وقد قمت بترجمة الاقتباس عن اللغة الألمانية).[19]

قبل أن تتمكن الثورة الصناعية من الانطلاق الفعلي في أوروبا الغربية، ربما كان لمن يراقب الأحداث حينها أن يتوقع انطلاقة هذه الثورة في الصين أولا؛ فالشروط التقنية للثورة الصناعية كانت متوفرة بامتياز في عهد أسرتي تانغ وسونغ الصينيتين في المدة ما بين القرنين السابع والثاني عشر بعد الميلاد. ولهذا، فإن النمو المستدام ربما كان متوقعا انطلاقه في الصين أو شبه القارة الهندية حيث كان للمفكرين والحرفيين مهارات ومعارف يتفوقون فيها على أقرانهم الأوروبيين. إذن: لماذا حدثت الثورة الصناعية في أوروبا على الرغم من ذلك؟

يمكن شرح ذلك بالإشارة إلى الدور المحوري للمؤسسات؛ فالحاكمون الأوروبيون والآسيويون ربما كانوا متساوين في اعتباطيتهم وانتهازيتهم وقلة اهتمامهم بالرفاهية المادية للعامة من رعاياهم؛ ولكن الممالك الإقطاعية الأوروبية كانت تختلف بصغرها وانفتاحها، مما مكن المصرفيين المستثمرين والتجار والحرفيين من "الاقتراع بأرجلهم"، أي: مغادرة مكان إقامتهم إذا أحسوا بسوء المعاملة من حاكم ما. ووجد بعض الحاكمين فائدة في تقليص سلطاتهم عبر

---

[19] يمكن الاطلاع على ترجم باللغة الاسبانية لهذا التاريخ الاقتصادي الممتاز (وإن كان قديما) على شبكة الانترنت:
http://www.eumed.net/cursecon/textos/Sieveking/index.htm

الانصياع إلى قواعد عامة. وهكذا تخلوا عن الاستخدام الاعتباطي للسلطة، وبدأ الأمر في البندقية وفلورنسا وجنوا وبرشلونة، ثم في أمستردام، وأخيرا في انكلترا وبروسيا؛ فأعلنوا وفرضوا قوانين حمت الملكية الخاصة واستقلالية الفرد في توقيع العقود بالإضافة إلى ضمان الحرية الدينية وغيرها من المعتقدات. كما حموا حرية اللاجئين الفارين من اضطهاد الريف الإقطاعي فاجتذبوا العناصر الذكية الريادية التي أسهمت في ما بعد بازدهار المدن.

وفي العصور الوسطى، أعطى القانون الإقطاعي كل طبقة من المواطنين امتيازات وواجبات خاصة بها. وفي بعض مجتمعات العالم الثالث، كانت هنالك تقسيمات وتكلسات اجتماعية راسخة تغلغلت حتى إلى الدين نفسه، حيث أدت منظومة (المنبوذين) في الهند مثلا إلى شبه استحالة الحراك والتنافس الاجتماعي. ولكن التجار الأوروبيين الذين عملوا ما بين الطبقات المختلفة وجدوا أن هذه المنظومة ذات الطبقات المحددة بدقة حسب الامتيازات الممنوحة لها تشكل بيئة غير ثابتة وعصية على التعامل. أما في أوروبا، فقد كان الحاكمون والقضاة الفاسدون الاعتباطيون الذين طبقوا قوانين خاصة بكل فئة يشكلون بيئة غير مجدية لتجارة هؤلاء بكل بساطة. لذا، تجنب التجار الأوروبيون حكم الأشخاص والقضاء الذي تسيطر عليه الحكومة، واتفقوا على بديل يعملون من خلاله في ظل المساواة أمام القانون، وعملوا على تطوير وفرض قواعدهم الخاصة بهم. أصبح هذا البديل يعرف في أوروبا إبان العصور الوسطى "بقانون التجّار (lex mercatoria)"، ودعم بعض الأمراء هذه القواعد البسيطة الشفافة الجديرة بالثقة، وأُحدثت في الكثير من أجزاء أوروبا القوانين والمحاكم المستقلة لحماية القواعد الأساسية التي أصبحت في النهاية مؤسسات الرأسمالية: حقوق الملكية المكفولة، ودرجة عالية من الاستقلالية في استخدام حقوق الملكية هذه في ظل حكم القانون. وتمت السيطرة على الغش والاستخدام الاعتباطي للعنف، ولم يعد هنالك تعامل مع الرعايا باعتبارهم أتباعا غير ناضجين: حيث أصبحوا (مواطنين). وهكذا بدأ حكم الأشخاص يتحول إلى حكم القانون.

إن من أفلح من الأمراء في حماية الملكية الخاصة والحريات اللازمة لاستخدامها تربعوا على عروش مجتمعات مزدهرة. وفي نهاية هذه المسيرة التطورية الطويلة، نهضت الحكومة الدستورية والقيود الرسمية على سلطات الحاكم، كما حدث مثلا في (الثورة المجيدة) في العام

1688 والتي رسخت حكم القانون في بريطانيا (ووكر 1988 الفصل الثالث). وعندها فقط، أصبح من الممكن المضي بثقة في تجميع رأس المال الخاص والمجازفة الاستثمارية الريادية، مما أدى إلى إطلاق شرارة ما عرف لاحقا بالثورة الصناعية. وبهذا كان إنشاء منظومة مؤسسات مؤيدة للمواطن والاستثمار منتجا جانبيا لحالة التنافس ما بين الدول الأوروبية الصغيرة المنفتحة. وعلى العكس، فإن النخب السياسية الإسبانية التي اعتمدت على ثروة العالم الجديد واتصفت بالتشدد الديني، فقدت الأيدي الماهرة وتمسكت بقوانين تنحاز إلى النبلاء. ونتيجة لذلك، تخلفت اسبانيا عن ركب التحديث الأوروبي الذي بدأ مؤسساتيا واستمر صناعيا (جونز 1981/2003).

بل إن الهوة ما بين أوروبا الغربية والصين في أوائل العصر الحديث كانت أوسع من ذلك: حيث عاش جميع الصينيين "تحت سماء واحدة" فلم يكن هنالك انفتاح، ولم يكد يواجه حاكمو الصين أي منافسة مع حاكمين آخرين، كما لم يتمكن التجار والمفكرون الصينيون من الهجرة بشكل طبيعي إلى أي مكان آخر. ومن القرن الثامن عشر فصاعدا، عندما انفتحت أوروبا وأطلقت الثورة الصناعية، تقوقعت الصين على نفسها أكثر وغاصت في مستنقع التدهور الاقتصادي (راجع الشكل 1). وهذا التقوقع، الذي حدث في ظل أباطرة أسرة مينغ، يحظى بأهمية خاصة لأنه تلا فترة من التوسع التجاري الصيني خلال القرن السابق (بالترافق مع قفزة في عدد السكان). لكن، في ظل إمبراطوريتي مينغ ومانتشو المتقوقعتين، لم يكن هنالك تنافس أكبر للسيطرة على السلطة المركزية، وبالتالي لم يكن هنالك إلا القليل من الابتكار في العمل المؤسساتي والإداري. ويصدق القول نفسه على باقي الامبراطوريات الأخرى في آسيا كالإمبراطورية المغولية في الهند، والإمبراطوريتين الفارسية والعثمانية (جونز 2003/1982). ولذلك، لم يكن هنالك ما يمنع السلطة من معاملة التجار والمنتجين بطريقة اعتباطية، أو الموظفين الرسميين من التمييز بين الناس واستجرار الرشى الهائلة، وكانت الدعاوى القانونية يقضى فيها دون إجراءات مرعية أو احترام لآليات التقاضي. وكانت الثروات الشخصية تتعرض للمصادرة متى ما رغب المسؤولون الانتهازيون بذلك. وكان ذلك يقع بالأخص على غير المرغوب بهم سياسيا. لقد أدى هذا الحال إلى أن يكون هنالك حافز أقل لتجميع الثروة واستعمالها بطرق استثمارية غير خفية، وبقي كم كبير من المعارف النافعة دون استغلال تجاري في آسيا، على الرغم من تقدمها على أوروبا علميا وتكنولوجيا.

إن هذا الاختلاف ما بين الدول الأوروبية الصغيرة والامبراطوريات الآسيوية المغلقة يتضح أكثر فأكثر عندما نناقش مصير اثنين من المستكشفين العظماء. ففي القرن الخامس عشر أبحر أميرال صيني خصي إلى بقاع بعيدة كجاوا والهند وشرق أفريقيا وأحضر معه أخبارا وبضائع عجيبة، حتى أنه تكبد عناء إحضار زرافة؛ ولكن كلمة واحدة من الامبراطور المينغي الجديد كانت كافية للتوقف عن أي استكشاف جديد. وعلى العكس من ذلك، فإن كريستوفر كولومبوس، والذي تعرضت خططه للإبحار شرقا عبر المحيط الأطلسي للرفض من قبل عدة جهات، تمكن من تسويق خططه على حاكمي أوروبا الغربية حتى حصل على الدعم المادي اللازم من ملوك اسبانيا، وبقية القصة ليست إلا سردا تاريخيا لا يهمنا.

من الرأسمالية المبكرة إلى الاقتصاد العالمي

على امتداد القرون المتعاقبة، تحركت مؤسسات الحكم الأوروبية تدريجيا ودون انتظام باتجاه الفرص دون تمييز بين الناس، حيث فرضت حقوق الأفراد تدريجيا بشكل أفضل وأكثر مصداقية. وكان الحاكمون المتحاربون إبان هذه المدة يتنافسون في ما بينهم على اجتذاب المنتجين والتجار الجوالين، وسعوا إلى تقليد ما ينجح من الأنظمة. وكان ما ظهر جراء ذلك هو أحد الابتكارات الضخمة، والذي أدى إلى تنشيط العديد من المستثمرين الرياديين الساعين إلى الربح. ذلك، أن التنمية المؤسساتية كثيرا ما تنشئ مظلة تنمو في ظلها الكثير من المشاريع الخاصة، وقد تحدث جوزيف شومبيتر (1883–1950)، وهو من كبار الخبراء في مجال المشاريع والابتكار، عن "أسراب المستثمرين الرياديين" في أيام الصيف الحارة عندما تتاح الأفكار الحرة الكبرى مجانا للاستثمار، مما يؤدي إلى موجات من الابتكار (شومبيتر 1961/2008). أما في باقي الأنحاء، وفي الهند البريطانية مثلا، كان الحاكمون المعينون للمستعمرات يفرضون مؤسساتهم الخاصة ويربطونها بالقانون المحلي، مما سمح لهم بتحقيق بعض التنمية الاقتصادية، ولكنهم عمدوا غالبا إلى فرض حدود على التنمية الطويلة الأمد.

ظهرت خلال القرن التاسع عشر دولة الأمة الكبيرة، ووقع عبء أكبر على كاهل السياسة العامة عبر الحكومات والمؤسسات الوطنية التي أيدت العقود غير المشخصنة ما بين غرباء في السوق، وابتكرت الحكومات ضوابط رسمية أكثر لفرض القواعد. أما في العالم الثالث،

فقد بدأت هذه العملية أيضا في أجزاء كثيرة منه تحت ظل النفوذ الاستعماري الأوروبي، وتقدم بعيدا عقب ذلك على يد الحكومات الوطنية المستقلة حديثا، وذلك على الرغم من أن هذه الحكومات كانت تفتقر إلى القدرات الإدارية التي يمكنها تفعيل القواعد التي سنتها. وفي مقاطع أخرى من الحياة الاقتصادية للعالم الثالث، نجد أن الاعتماد التقليدي على الدور الشخصي والعلاقات الشخصية لم يتم تخفيفه بما يكفي عن طريق دور القانون غير المشخصن. ولهذا، كانت البنى الشخصية للحكومة ممزوجة دائما بالتخطيط المركزي وبدائل الاستيراد والضوابط الصناعية الضخمة، كما حصل في الهند والباكستان ودول أمريكا اللاتينية منذ خمسينيات القرن الماضي وما تلاها. لقد أدت المركزية السياسية في هذه الدول إلى اقتصادات مغلقة (الاستعاضة عن الاستيراد) تسببت بتدمير الحرية الاقتصادية وأضاعت الكثير من فرص النمو، وخسر العديد من الموهوبين حوافزهم، وبقي النمو الاقتصادي في حالة يرثى لها.

ومنذ أوائل القرن الحادي والعشرين نمت التجارة والتبادل الاستثماري بشكل هائل على المستوى العالمي. حيث يتوجه المستثمر في يومنا هذا إلى المواقع ذات الإمكانيات الأفضل حول العالم. ومع نمو اقتصاد المعرفة بفضل التبادل عبر شبكة الانترنت، ظهرت الحاجة مجددا إلى مجموعات قواعد جديدة. إن العديد من المؤسسات المتصلبة غير الفعالة التي تديرها الحكومة، ينبغي الاستعاضة عنها اليوم بمؤسسات أكثر شفافية وبساطة ولا مركزية وأقل رسمية. أما من يصر على عقلية الاقتصاد المغلق ويحافظ على المنظمات الفاسدة فهم الخاسرون في الاقتصاد السائر إلى العولمة. إن الانفتاح وإنشاء المؤسسات الشاملة يتولد عنها اليوم فرص النمو الاقتصادي بشكل لم يسبق له مثيل، حتى وإن كان ذلك يتطلب بعض "التدمير الخلاّق" للعادات والقواعد القديمة، والأسواق العالمية تفيد تلك المجتمعات التي تمتلك مؤسسات بسيطة جديرة بالاعتماد لأنها تعزز التوافق السريع مع الفرص الجديدة. أما الأشخاص والجماعات التي لا تحترم القواعد وغير الجديرة بالاحترام، فهي خلافا لذلك تتبوأ اليوم موقع الخاسر بسرعة شديدة، مع انكشاف سمعتها السيئة على امتداد العالم، فلا يعود هنالك إلا القليل ممن يستثمر أو يتاجر فيها. إن الماركسيين يقولون بأنه في ظل العولمة "يصبح الغني أغنى والفقير أفقر"، ولكن الواقع يقول: من يتكيف ويصبح جديرا بالثقة هو الذي يصبح أغنى، أما من تسيطر عليهم الحكومات الفاسدة فهم الذين يصبحون أفقر.

إن المهمة التي يجب أن تسند لها الأولوية في المجتمعات والسياسة العامة حول العالم، تتمثل اليوم في اكتساب قواعد جديدة جديرة بالثقة تلائم التبادل العالمي ومناغمة هذه القواعد مع منظومات القواعد القديمة التي نشأت محليا. ففي بعض الأحيان، تصبح القواعد التقليدية مضادة للإنتاج فينبغي التخلص منها. ولهذا، فإن الملكية العامة الواسعة والضوابط التعسفية يجري في الوقت الراهن التخلي عنها تحت ضغط التنافس العالمي في الكثير من الدول، من الولايات المتحدة إلى الصين، ومن روسيا إلى جنوب أمريكا. كما إن البنى السلطوية القديمة، والتي لها مصلحة ثابتة في القواعد القديمة، لا شك في أنها تقوم غالبا بمحاربة أمثال هذه الإصلاحات (باور 1972، باور – سيواتيباو – كاسبر 1991، باور – سين 2004). فالقوي الذي يستفيد من الفساد المحيط بالقواعد القديمة، يكره التقاليد التي تفرضها الأسواق العالمية والعقوبة السريعة من المستثمرين المتحركين عالميا تجاه العناصر السياسية الفاسدة أو الانتهازية. ومع ذلك، فعندما تبدأ الإصلاحات، يدرك الناس العاديون سريعا أن السمعة الحسنة والموثوقية واحترام الوقت وحسن النية والمرونة وغيرها من الفضائل الحضارية تشكل ثروة ثمينة جدا، وأن أمثال هذه المؤسسات تستحق الرعاية في سبيل تحقيق الازدهار والحرية والعدل للجميع.

هيمنة شرق آسيا ليست معجزة

منذ أوائل القرن الحادي والعشرين، بدا أن دروس اقتصادات النمر الآسيوي (هونغ كونغ، تايوان، كوريا، سنغافورا، وتلتها: تايلاند، وماليزيا، واندونيسيا) والدروس المستقاة حديثا من الإصلاحات الاقتصادية الدراماتيكية في جمهورية الصين الشعبية، إنما هي دروس تستحق الدراسة من قبل جميع ذوي النوايا الحسنة على امتداد العالم الثالث (والأول أيضا). فبعد خمسينيات القرن العشرين، شهد شرق آسيا استنساخا للتجربة الأوروبية المثمرة المتمثلة في انفتاح الدولة وتنافسها؛ فأدى الانفتاح خلال الأعوام الخمسين الماضية إلى تطور المؤسسات، وإن لم يكن ذلك على نحو مثالي، إلى درجة أصبحت معها الآن تقيد السلطة السياسية وتقوي المواطن العادي في العديد من دول شرق آسيا. ونجد أول مثال على ذلك في اليابان؛ حيث أدى التدخل الأمريكي في نهاية القرن التاسع عشر إلى انفتاح الاقتصاد الياباني، ونتج عن ذلك انطلاق تغييرات داخلية دستورية ومؤسساتية عرفت بثورة (ميجي). وربما كان هنالك العديد من

المؤسسات القديمة التي عززت النمو الاقتصادي الياباني الحديث بطريقة ما، ولكنها تم تكييفها لدعم التنمية التكنولوجية والاقتصادية الحديثة (باولسون 1994 ص25-39؛ كاسبر 1994أ، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبحت الصين جمهورية شعبية شيوعية، ودخلت، وهي المركز المسيطر على منطقة شرق آسيا، في عزلة عدائية. وكنتيجة لهذا، توجّب على العديد من الدول الصغيرة في شرق آسيا أن تصارع قدرا عظيما من القلاقل والانكشاف على الخارج إبان خمسينيات وستينيات القرن الماضي، كما حصل في هونغ كونغ، وتايوان، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، وتايلاند، وماليزيا وغيرها. وبفضل الابتكارات السياسية لكل من: لي كوان يو في سنغافورة، وجيل جديد من القادة في تايوان، والجنرال بارك تشونغ هي في كوريا الجنوبية، وأعضاء الإدارة البريطانية المدنية في هونغ كونغ؛ تم إنشاء مؤسسات دعمت المشاريع الخاصة وشجعت الاستثمار الخارجي وعززت الصادرات إلى أسواق العالم. وكان هذا الجهد نقيضا للنمط السائد في ذلك الحين (كما يمارس في الهند والصين وافريقيا وبيروقراطية الأمم المتحدة مثلا). وعوضا عن التشجيع على إيجاد بدائل للاستيراد وعلى التدخلية الحمائية، وهو النمط الذي سار عليه حاكمو الدول المستقلة حديثا، اختار هؤلاء القادة التوجه إلى التصدير. ولا شك في أن أبطال السياسة من أمثال نكروما ونهرو، وقادة الجيش الباكستاني، وحكومتي بوتو وبندرنايكا، وسوكارنو وبيرون ومستشاريهم ومن شابههم لا يملكون فكرة عن أي الصناعات التي ينبغي اختيارها للتنمية التفضيلية، وكيفية القيام بذلك، فقد اكتشف نظراؤهم في شرق آسيا ما الذي يمكن أن يبيعوه في أسواق الدول الغنية. وعوضا عن رعاية زمرة من المحسوبين عليهم والساعين إلى مصالحهم الشخصية، والسعي إلى منافع سياسية على الأمد القصير، فكّر قادة شرق آسيا على نحو استراتيجي، وكانت النتيجة: هدرا هائلا للموارد وتخلفا في الصناعة في معظم أنحاء العالم الثالث، وتقدما غير متوقع في شرق آسيا.

إن السياسيين الإصلاحيين الرياديين الذين وضعوا أسس التنمية في شرق آسيا لم يفعلوا ذلك بناء على حكمة عميقة في تاريخ الاقتصاد أو طيبة قلب؛ وإنما طوروا المؤسسات الجيدة كوسيلة للحصول على السلطة وزيادة عائدات الضرائب، كما إنهم اعتبروا أن من المفيد إقامة علاقات وثيقة بالغرب درءا لأي هجوم قد تقوم به الصين. وكانت خمسينيات وستينيات القرن الماضي حقبة لم تكثر فيها القلاقل فحسب، وإنما انتشر فيها الفقر أيضا. وقد اتحد الانفتاح

الجديد مع الحاجة الماسة لتحسين مستوى المعيشة لإجبار شعوب تلك الدول بتعديل مؤسساتها الداخلية التقليدية بما يتلاءم مع الظروف الجديدة القلقة. وعلى الرغم من أن المثل الكونفوشيوسية ظلت تعتبر سابقا كعائق أمام التنمية الاقتصادية، فقد تطورت بسرعة من بنية تسلسلية جامدة إلى مجموعة من المؤسسات الفعالة التي تتطلع إلى المستقبل، وأظهرت بأنها ذات مؤسسات أكثر قدرة على التكيف بكثير من غيرها، كالنظام الاعتقادي في الإسلام مثلا. ومن دون هذه التغييرات المؤسساتية والثقافية في شرق آسيا، لم يكن من الممكن أن تحدث فيها الثورة الصناعية إبان المدة من ستينيات إلى تسعينيات القرن الماضي. وقد أدت الأزمة المالية والمصرفية في العام 1997 إلى تذكير العديد من الدول في شرق آسيا بأهمية منظومة القواعد المنفتحة غير التمييزية (كاسبر 1997)، والبعض يقوم حاليا بتحسين القواعد مرة أخرى. ومع حركة النضج التي تشهدها الاقتصادات واستمرار ارتفاع كلفة الأرض والعمل، فإن التطور المؤسساتي يصبح بالفعل عاملا حاسما للاستمرار في النمو السريع والتناغم الاجتماعي. أما القادة السياسيون الذين يعيثون فسادا بالقواعد في شرق آسيا للحصول على السلطة أو استغلالها (رأسمالية المحسوبية) فهم يكتشفون يوما بعد يوم أن هروب رؤوس الأموال وانخفاض قيمة العملة وتباطؤ النمو هو السعر الذي يتوجب على الناس أن يدفعوه بسبب هذه الممارسات.

لكن التحول المؤسساتي الأكثر بروزا حدث في الجمهورية الشعبية. حيث اكتشف الصينيون أن منظومة التخطيط المركزي المستوردة من الاتحاد السوفييتي ليست إلا فشلا ذريعا، وأن المخططات المجنونة لتغيير الطبيعة البشرية في "القفزة العظيمة إلى الأمام" (أواخر خمسينيات القرن العشرين) و"الثورة الثقافية" (ستينيات القرن العشرين) قد أدت إلى معاناة وجوع وتخلف لم يسبق له مثيل. لقد أدرك خلفاء ماو هذه الحقائق بعد سبعينيات القرن العشرين، فجربوا الرأسمالية ورحبوا بما نتج عن هذه التجربة. وكان نموذجا تايوان وكوريا، كما تعلم المؤلف بحكم تجربته الشخصية، لهما تأثير مهيمن على أذهان النخب السياسية في الصين، جنبا إلى جنب مع الزيارات التي كان يقوم بها إلى الصين خبراء أجانب في (السوق الحر). فتم تخليص الكثير من الأنشطة الزراعية والصناعية من قيود التخطيط المركزي، وحصل العامل على حق إدارة الإنتاج بنفسه والاحتفاظ بأرباح ما يحققه من نجاح في الأسواق (مقابل دفع الضرائب). وهكذا أصبحت الجمهورية الشعبية قبلة للاستثمار الأجنبي ومدرسة لتعليم أرقى التقنيات الصناعية والتجارية

المتقدمة. وهاهي الصين اليوم وقد تركت العالم الثالث خلفها لتلحق بركب العالم الأول (الشكل 1)، وذلك على الرغم من أن دخل الفرد فيها سيظل أقل بكثير من نظيره في الولايات المتحدة (مثلا) خلال السنوات الخمسين المقبلة.

إنشاء الرأسمال المؤسساتي (أو الاجتماعي)

شهدت العقود القليلة الماضية إدراكا متزايدا حول العالم لأهمية المؤسسات الملائمة كشرط جوهري لتحقيق الحرية والأمن والازدهار والنمو الاقتصادي (غوارتني – لوسون 2004). فمنظومات القواعد الشاملة تجهز قوى العمل المحلية لتحسين إنتاجيتها ودخلها بطريقة مشابهة لما يحدث عند امتلاك الأدوات الجديدة المناسبة وغيرها من السلع الإنتاجية (أولسون 1996). وللإشارة إلى هذا التأثير يستخدم بعض الكتاب مصطلح "الرأسمال المؤسساتي"، ومنهم من يستخدم "الرأسمال الاجتماعي" (كولمان 1990؛ ويدة 1996).

إن النظام الاقتصادي المنفتح التلقائي يؤدي إلى تنمية القيم والمواقف المتجذرة. وهذا ما يدعى "المتلازمة الاقتصادية" (جاكوبس 1992). ونتيجة لذلك، تميل هذه الصفات إلى تحسين عملية ظهور المؤسسات الداعمة للحرية. وعلى العكس من ذلك، فإن المجتمعات التقليدية، والتي تتصف بالانغلاق والتعرض للإرشادات التوجيهية الهرمية، تميل إلى إظهار أعراض ما يدعى "متلازمة أخلاق الحارس"، والتي تؤدي بالنتيجة إلى دعم ظهور نظام مخطط له وإضعاف ظهور ثقافة تعاون منفتح وتلقائي (الجدول 1). إننا نلاحظ في الشرق الأوسط أن هاتين المتلازمتين قد تعايشتا طويلا مع بعضهما البعض، حيث اعتنقت القبيلة الصحراوية "متلازمة أخلاق الحارس"، وسادت ثقافة تجارية في المدن والأسواق العامة التي رعت النظام التلقائي وشذبته. وإذا أخذنا مصلحة التحديث بعين الاعتبار، فيبدو أن هنالك حاجة إلى رعاية إضافية للتقاليد التجارية المنفتحة، وإلى تطبيقها في المجال السياسي أيضا. وبتعبير آخر: ينبغي اعتناق مُثُل الحرية الاقتصادية والسياسية والمدنية على نحو أكثر اكتمالا.

المتلازمات السلوكية النمطية الخاصة بكل من نوعي النظام الاجتماعي

النظام المغلق الناتج عن التخطيط: متلازمة أخلاق الحارس	
تفادي التبادل	إظهار القدرات
الالتزام بالطاعة والأدب	الالتزام بالتقاليد
احترام التراتبية	الموالاة
أخذ الثأر	الخداع من أجل إتمام المهمة
الاستخدام الكبير للراحة	التفاخر
التصرف بكرم	الحصرية
إظهار الصمود	القدَرية
الاعتزاز بالشرف	
النظام المنفتح الناتج عن التلقائية: متلازمة الأخلاق التجارية	
تفادي العنف	الدخول في اتفاقيات طوعية
النزاهة	التعاون بسهولة مع الغرباء
التنافس	احترام العقود
استخدام المبادرة والاستثمار	حس الابتكار والانفتاح على الجديد
المعارضة من أجل المهمة	تعزيز وسائل الراحة
الاجتهاد	الاستثمار لغايات مثمرة
التفاؤل	عدم التبذير

المصدر: ج. جاكوبز 1992

كما نجد في العديد من أنحاء العالم انتشارا لوعي متجدد حول الحاجة إلى مؤسسات فعالة (باور – سين 2003). ويبذل الآن جهد منهجي أوسع من قبل العديد من حكومات العالم الثالث لمعرفة كيفية إعادة تشكيل المؤسسات ورعايتها لتساعد على تحقيق القدر الأعلى من الحرية والأمن والعدل والسلام والازدهار. وفي بعض الدول، أدى السعي إلى إصلاح اقتصادي بطيء وصغائري إلى فسح المجال لظهور نقاش حول الشكل الإجمالي للبنى الاقتصادية والقضائية على نحو كامل؛ فبرزت أسئلة من أمثال: هل تفيدنا هذه القواعد في محاصرة الفساد والنزوات الاقتصادية والتمييز وسوء استعمال السلطة، أم لا؟ فقد بدأت نيوزيلندا وأستراليا، على سبيل المثال، بمهمات شاملة لإعادة تشكيل قواعد التنسيق في سبيل تبسيط المؤسسات وتعزيز العدل، ولم تكتمل هذه المهمة بعد. وقد شهدت العديد من أجزاء أوروبا الشرقية تطبيق إصلاحات دراماتيكية (غير مكتملة أيضا)، ولككنا نشهد أيضا ظهور جيل جديد يلتزم بقوة بالمنهج الرأسمالي الديمقراطي في إنجاز الأمور.

ولهذا، فمن المناسب تخطي قضية اقتصار التفكير في حدود مجموعة القواعد الدستورية العامة لبلد ما، واستكشاف منافع ومضار التصاميم الدستورية والمؤسساتية البديلة. فهل يمكن لجهد مؤسساتي يرعى الرأسمال المؤسساتي المشترك للأمة أن يتيح لنا "التقاط المال في الشوارع" بحسب تعبير مانكور أولسون الذي يشير بذلك إلى الأرباح الكبيرة التي يمكن أن تجنى عبر تحسين منظومة القواعد بأكملها (أولسون 1996)؟

من الاستجابات الطبيعية للمحافظيين تجاه أمثال هذه المحاولات الإصلاحية الشاملة الطموحة تتمثل في الادعاء بأن التغييرات الفاعلة غير ممكنة في ظل الدستور القائم. لكن عالمنا الذي يتغير بسرعة يفرض على هذا الموقف المحافظي أن يفسح المجال أمام مقاربة أكثر منهجية لإعادة صياغة منظومة القواعد التأسيسية. إن جهدا إصلاحيا كهذا ينبغي أن يتأسس على الرأي القائل بإمكانية تحقيق مكاسب ضخمة عبر إطار انسيابي شامل للقواعد التأسيسية وتطبيقها على نحو جدير بالثقة. إننا نلاحظ في عدد متزايد من الأماكن أن المؤسسات تحتل فيها منزلة مهمة، ولكنها مضى عليها وقت طويل وهي تعتبر كأمر مفروغ منه، أو تركت عرضة للنسيان. وهكذا، يمكن القول بأن مسيرة «الاقتصاد المؤسساتي» النمساوي تتقدم بكل قوة!

الفصل الخامس: حقوق الملكية الخاصة

ما يشترك الكثير في ملكيته يحظى بالرعاية الأقل، وذلك لأن الناس جميعهم يولون اعتبارا أكبر لما يمتلكونه بشكل خاص بالمقارنة مع يمتلكونه بالاشتراك مع الآخرين.

أرسطو (384–322 ق.م) (غوارتني 1991 ص67)

لا شك في أن الملكية حق حقيقي للبشرية كما هي الحرية، وفي اللحظة التي يتقبل فيها المجتمع أن احترام الملكية كالخشية من القوانين الإلهية، وأن ليست هنالك قوة قانونية أو عدالة شعبية لحمايتها، فعندها تبدأ الفوضى والاستبداد.

د. هيوم (1786/1965) الكتاب الثاني، 2، المقطع 2.

تعتبر الرأسمالية المنظومة المؤسساتية التي استطاعت، إلى يومنا هذا، أن تكون الأكثر نجاحا في التعامل مع الخصائص الأساسية للطبيعة البشرية (كما أشرنا إلى ذلك في الفصل الثاني)، وأن تحقق الارتفاع الأكثر ديمومة في مستوى المعيشة المادية وأعداد البشر، وساعدت على إنجاز أعلى درجات الحرية الفردية وإن كانت لم تبلغ الكمال في ذلك. والرأسمالية، في صورتها الأنقى، هي منظومة قواعد توزع الموارد الأكثر ندرة على مالكين محددين (أشخاص أو منظمات خاصة كالنوادي أو الشركات). وهي لا تؤدي دورها جيدا إلا في غياب التمييز، أي: عندما تستند إلى أساس حكم القانون.

حول حقوق الملكية الخاصة

الملكية الخاصة حق من الحقوق، وهذا أن يعني أن المالك الشرعي للحق يمكنه التصرف به دون الحاجة إلى موافقة خاصة من الآخرين، وذلك ما دام لا يتسبب بالأذى لهم. فإذا تعين عليك أن تطلب إذن أحدهم أو تطلب منه رخصة لاستخدام ما تمتلكه بشكل مشروع، فعندها لن تكون متمتعا بحق أصيل. وعندما تمارس أحد حقوقك في الملكية، لا شك في أن الآخرين قد يعترضون على ذلك أو يتهمونك بإيذائهم، والطرف المتضرر هو من يتحمل عبء

إثبات انتهاك حقوق الآخرين. ولا يجب على صاحب الملكية أن يثبت عدم تسببه بالأذى، ما لم يوجه إليه الاتهام من محكمة معترف بها. ولهذا الأمر أهمية خاصة، لأن عبء الإثبات يصل في الغالب إلى حد التسبب بنفقات تعامل عالية. وفي المنظومة الاقتصادية الحرة، يوجد عدد من القواعد المعروفة التي تمكّن المحكمة من إصدار قرار بشرعية الاتهام أو عدمها وما الذي ينبغي أن يتم جراء ذلك. فعلى سبيل المثال، هل يكون العلاج بالحظر أم بالتعويض المالي؟ (كاسبر 2004). ومن المهم، لتحقيق الثقة بهذه المنظومة والانتفاع بها، أن تتمتع المؤسسات التي تحمي حقوق الملكية الخاصة بصفات البساطة، والاستقرار، والانفتاح؛ وبعبارة أخرى، أن تتصف بالشمول.

لكن واقع الحال في الديمقراطيات الغربية الحديثة والكثير من الدول النامية، يشير إلى أن حماية الملكية الخاصة لا تتم بالسلاسة التي تطرقنا إليها. إذ كثيرا ما أقدمت البرلمانات على تحميل عبء الإثبات للطرف غير المتضرر. وعلى سبيل المثال، من يملك شجرة ينبغي عليه أن يستحصل إذنا حكوميا بقطعها، ويجب على المستثمر أن يثبت بأن مشروعه يصب في المصلحة الوطنية (وإن كان ذلك واضحا). ولقد شرح الاقتصادي البيروفي هيرناندو دي سوتو كيف أن من الصعب والمكلف للكثير من الفقراء وقليلي النفوذ، ممن يرغبون بإنشاء مشاريع صغيرة في الدول النامية، أن يمارسوا ما لهم من حقوق الملكية ويحصلوا على حماية الحكومة. وكذلك من الصعوبة بمكان أن يحصل صغار المستثمرين على استحقاقات الملكية من الحكومة، وكما يصعب عليهم جدا أن يحصلوا على رخص إدارة المشاريع لأنها تستنزف وقتهم وتفرض عليهم عبئا كبيرا جراء تكاليف التقييد (أو تكاليف رشى المسؤولين)، وهذا لا يتوافق مع ما تدره المشاريع الصغيرة من مردود. وما ينتج عن ذلك من اختلال في الاستقرار، يؤدي إلى الكثير من الإجحاف ويعيق تنمية اقتصادية كانت ستتحقق لولا ذلك (دي سوتو 1986/1989؛ 2001). إن ما تفرضه الحكومة من رخص وإجازات وما أشبه يؤدي إلى الانتقاص من شمول حقوق الملكية الخاصة.

تقدم لنا الملكية الخاصة حزمة لا تنتهي من حقوق امتلاك واستخدام واستهلاك ممتلكات نادرة متاحة والانتفاع منها، سواء أكان ذلك بشكل كلي أو جزئي (راجع مسرد المصطلحات).

وينبغي عدم الخلط بين هذه الحقوق والممتلكات المادية نفسها، فامتلاك الملكية أكبر بكثير من مجرد الحيازة المادية لشيء ما. كما ينبغي الانتباه إلى أن الحقوق تتعلق بالممتلكات عموما دون الاقتصار على المادية منها: كالأرض والمباني والآلات، فتشمل جسم المرء ومعارفه وعمله. وإذا حُرم الناس من الاستقلالية في استخدام أجسادهم أو عقولهم، سيصبحون عندها عبيدا، والعبيد ليسوا ماهرين جدا في الإنتاج. وإضافة إلى ذلك، قد تتعلق حقوق الملكية بالإبداعات الفكرية للمرء (حقوق الملكية الفكرية).

إن حقوق الملكية تؤسس لحقوق امتلاك مؤمنة، تحظى في العادة باحترام واسع في المجتمع؛ فهي تسمح أولا "بالاستخدام غير الفعال"، أي حق استبعاد الآخرين من النفاذ إلى الممتلكات وامتلاكها دون الحصول على موافقة المالك لمثل هذا النفاذ. وثانيا، تحصر حقوق "الاستخدام الفعال" المستقل، وذلك لجمع الممتلكات مع حقوق الملكية للآخرين لتحقيق مكاسب غير متوقعة (مردود) وتحصيل الحصة المتفق عليها من المكاسب المتحققة. ويتم هذا من خلال عقود خاصة طوعية يتم التوصل إليها في العادة عندما يتوقع كلا الطرفين تحقيق ربح مشترك من هذا التعامل. أما عندما ينعدم الاستقرار، فلا شك في أن لا تتحقق كل المكاسب المتوقعة، ربما تنقلب إلى خسائر تقلل من قيمة الملكية. ولهذا، فإن استقلالية الملكية الخاصة تتضمن مسؤولية تحمل خسائر استخدامها إذا حدثت، وهي تحول دون تسرب الخسائر إلى الآخرين أو المجتمع عموما. وأخيرا، فإن حقوق الملكية الخاصة تتضمن حق استهلاك الممتلكات، سواء أكان ذلك عن طريق عقد بيع مباشر، أم التخلي عن بعض الحقوق بعينها من "حزمة حقوق الملكية" إلى الآخرين مؤقتا وبموجب عقد طوعي. وهكذا، يمكننا أن نرهن شيئا من الممتلكات للآخرين لمدة محددة، أو أن نسمح باستعمال محدد لها، كحق استخدام الآلة من قبل شخص آخر للإنتاج، أو حق المرور في الأراضي الخاصة.

إن الحيازة غير الفعالة للملكية (مجرد الامتلاك) ليست خالية من التكاليف، إذا حتى في ظل أفضل معايير الحماية المؤسساتية، تتسبب الملكية غير الفعالة في الغالب بتكاليف استبعاد، أي ما يصرف على الآليات المساعدة على استبعاد الاستخدام غير الشرعي للملكية، كالأسوار والأقفال ومنظومات الإنذار وتشفير المعلومات. وبتحسن أداء آليات الحماية المؤسساتية

(الداخلية والخارجية) في المجتمع، تنخفض تكاليف الاستبعاد، وبالتالي ترتفع قيمة الملكية. وبهذا، يكون لأصحاب الملكية مصلحة مباشرة في وجود المؤسسات الفعالة، إلى درجة يمكن معها قلب المثل الأنغلوساكسوني القديم إلى صيغة أخرى يصبح معها "الجيران المطيعون للقانون يفصلنا عنهم سياج منخفض". أما إذا انخفض مستوى احترام الملكية الفردية، فعندها تبلغ تكاليف الإقصاء الخاصة حدا مرتفعا. وإذا ما لاحظت أن المنازل محاطة بالأسلاك الشائكة، أو حافلات النقل العمومي يحميها حراس مسلحون، أو أن الناس لا يحملون محفظاتهم في جيوبهم الخارجية، فهذا يعني أنني في دولة لا تتمتع فيه الملكية الشخصية إلا بحماية ضئيلة. وفي هذه الدول، يصبح من المنطقي أن يدفع أصحاب الأملاك أجرا لوكيل جماعي يساعدهم على استبعاد أي استخدام غير مرغوب فيه للملكية. وهذا الوكيل قد يكون وكالة حماية خاصة، أو منظمة حكومية تضع قواعد خارجية رسمية وتعمل على تطبيقها، كالشرطة والقضاء والسجون وما أشبه ذلك من أشكال القوة الشرعية. ويغلب اعتماد أصحاب الأملاك على الجهتين كليهما في معظم الدول المتقدمة، حيث نجد أن شركات الأمن الخاصة توظف عددا من الأشخاص يفوق بعدة أضعاف ما يوظفه جهاز الشرطة.

كذلك، فإن الاستخدام (الفعال) للملكية يستدعي تكاليف أخرى، حيث يحتاج أصحاب السلع المتنوعة من الملكية المادية والفكرية إلى التنسيق في تجارة الاستخدام المشترك للملكية. فأولا، يحتاجون إلى البحث عن شركاء مهيئين للتعاقد معهم في سبيل الاستثمار الأفضل لما بحوزتهم. وهذا يستدعي معرفة صفات هؤلاء الشركاء المحتملون، وربما يتوجب عليهم الاستعانة بـ(البحث والتطوير) لتحديد الملكيات الفكرية الجديدة التي يحتاجونها أو اكتشاف موارد إضافية. كما ينبغي عليهم أن يتفاوضوا على العقود وأن ينجزوها، وأن يراقبوا عملية الإنجاز ويفرضوها. وتدعى تكاليف التنسيق هذه "تكاليف التعامل"، عندما تستعمل الملكية عبر عقود السوق. كما تدعى "تكاليف التنظيم"، عندما تستعمل ضمن منظمة (شركة مثلا). ويتقرر مقدار تكاليف التنسيق هذه كثيرا على المؤسسات الداخلية للمجتمع (كالأمانة التلقائية ورفض انتهاك القواعد) وعلى المؤسسات الخارجية أيضا، وبالأخص المستوى الشامل للقانون، وموثوقية ونزاهة الشرطة والقضاء، ومستوى التشريعات. ومن هنا، فإن المؤسسات الفعالة، لا تقتصر على تحديد قيمة الملكية في المجتمع، وإنما تتعداها إلى سهولة أو صعوبة الاستخدام الفعال لها. وفي الاقتصادات

المنفتحة الحالية، نجد أن أصحاب الملكية ينتقلون غالبا إلى حيث تكون منظومة القواعد أكثر تسهيلا لاستخدام الملكية الخاصة، وحيث تنخفض تكاليف الاستبعاد والتنسيق. وبهذا، فإن منظومات القواعد المعقدة المشوشة تؤدي إلى حالة من التنافس الهزيل وهروب الملكية التمويلية والمادية والفكرية.[20]

تاريخيا، كان للحكومة دور مهم في حماية الملكية الخاصة، بل إن الحكومة ظهرت للوجود بعد ظهور حقوق ملكية أصيلة بكامل المعنى الحديث لها خلال "ثورة العصر الحجري الحديث" قبل ما يقرب من عشرة آلاف عام. وحينها، توجه البشر في بقاع مختلفة من العالم إلى الزراعة وتدجين الحيوانات إثر هذه الثورة التي حدثت في كثير من بقاع العالم، كالشرق الأوسط، وشمال تايلاند، وبابوا نيوغينيا، والأمريكيتين في ما بعد. ولا يمكن تخيل الإنتاج الزراعي دون توفر درجة من احترام حقوق الملكية؛ فمن سيحرث الأرض ويضع البذور فيها، ومن سيمسك الحيوانات ويعتني بها، إذا كانت حيازة الملكية واستخدامها أمرا يتعرض إلى التهديد المستمر، وإذا كانت ثمرة جهود المرء مسلوبة منه؟ إن تكاليف الاستبعاد قد ترتفع إلى درجة كبيرة، إن لم تكن هنالك منظومة محترمة لحقوق الملكية، وإلا توقف الإنتاج الزراعي ببساطة.

في هذا السياق، تجدر الإشارة مرة أخرى إلى أن مجرد حيازة ممتلكات نافعة (كأن تكون عظمة لكلب أو موزة لقرد مثلا) لا يتوافق مع المعنى الحقيقي للملكية، إذ الأساس هو الاعتراف الاجتماعي بحقوق الملكية واحترامها. ويمكن تشبيه الملكية بأنها شكل من أشكال الهدنة الاجتماعية، أي، اتفاقية يتعهد فيها عدد من الأطراف بعدم السرقة أو التعدي، لأن ذلك أفضل من الدخول في حرب بدائية يقاتل الجميع فيها بعضهم بعضا. عندما تم ابتكار حقوق الملكية، تحول قادة المجتمع القديم الذين يعرفون بالإنصاف إلى زعماء قبائل، وقضاة، وملوك، وقدموا التحكيم الخارجي في الصراعات التي تنشب على الملكية، فسنوا وفرضوا قواعد لحيازة الملكية. وبما أن هذه العملية تحتاج إلى موارد (تكاليف الوكالات)، فقد توجب على الحاكمين والقضاة أن يجمعوا الرسوم أو يفرضوا الضرائب (بينسون 1997، كاسبر 2004).

---

20 سنعود لمناقشة تكاليف التعامل الناتجة عن استخدام الملكية عبر الأسواق في الفصل القادم.

إن لابتكار الملكية الخاصة نتائج مهمة على تقدم البشرية، فما دام الشكل الغالب للنشاط الاقتصادي يمتثل في الاستثمار المجرد للطبيعة (قنص الطرائد، صيد السمك، الجمع والالتقاط)، فإن الممتلكات الناتجة لم تكن تستثمر معارف الإنسان ومهاراته لإنتاج بضائع وخدمات قيمة وتزويد الآخرين بها عبر التجارة أو الإعارة. كما لم يكن ممكنا إنتاج مجموعة شديدة التنوع من السلع والخدمات لكي يتمتع الآخرون بها، إلا بعد أن سمحت العقلية القبلية الاستثمارية بظهور جهود خلاقة تعاونية تعين على ذلك. ولم يكن ممكنا إلا حينها زوال (رهاب الغرباء) ليحل محله التبادل والفضول حول ما يمكن للغرباء أن يقدموه (جاكوب 1992). وعلى الرغم من أن معظم أسلافنا عاشوا مع الملكية الخاصة والاستثمار الخلاق لعدة أجيال، فإننا لا نزال نميل أحيانا إلى أن نتراجع غريزيا إلى العقلية القبلية الوراثية التي تعود إلى العصر الحجري القديم (هايك 1988 ص11–28، 48–65). وفي نهاية الأمر، عاش الإنسان العاقل طوال أكثر من ثمانية آلاف جيل كمجرد مستغل للطبيعة، وطوال (300–350) جيل أو أقل من ذلك متمتعا بحقوق ملكية أصيلة وبإنشاء الثروة.

ولكي نلخص ما وصلنا إليه، يمكننا أن نقول: إن الصفة المميزة لحقوق الملكية الخاصة تتمثل في الاستبعاد، وبالذات في أن فوائد وتكاليف ملكية معينة يجب أن تعود لشخص أو منظمة بالتحديد، وأن الآخرين بأجمعهم مستبعدون من ذلك. إن الملكية الخاصة، عندما تستثمر بفعالية، فإن كافة الفوائد والتكاليف المترتبة يجب أن تؤثر على المالك (أو "تُضمّن" بحسب تعبير الاقتصاديين)، وعندها فقط يمكن للأفراد أن يختاروا لأنفسهم، مما يؤدي إلى الأداء الأفضل في استخدام الموارد وتحقيق الازدهار. وعندها فقط، يمكن للأرباح والخسائر أن تكون دليلا جيدا في إيجاد الموارد واستخدامها. وعندما تنعدم إمكانية الربط ما بين حقوق الملكية الخاصة وبين الملكية (أي: حيث يوجد ما يدعوه الاقتصاديون "الجانب الخارجي")، فإن التدخلات السياسية الأكثر تعقيدا ربما ينبغي أخذها بعين الاعتبار. (راجع "الجانب الخارجي" في مسرد المصطلحات).

مصادرة حقوق الملكية الخاصة

يجب أن تتمتع الملكية الخاصة بالحماية ضد الاستيلاء عليها من قبل اللصوص والسلطات الحكومية، والاستثناء الشرعي الوحيد يحدث عندما يؤدي استخدام الحرية الخاصة إلى إلحاق الأذى بالآخرين. وهنالك استثناء آخر يطبق غالبا في دول بعينها، وهو يتمثل في أن الغايات العامة العليا تبرر الاستيلاء على حقوق الملكية (الاستملاك العام). لكن هذه النظرية تثير الجدل، لأن كثرة التذرع بالغايات العامة العليا من شأنها أن تشرع الباب على مصراعيه أمام الكثير من حالات المصادرة الاعتباطية. وهكذا، نجد السلطات العامة في بعض الولايات الأمريكية تتذرع بوجود مصلحة تجارية في تطوير تجارة محلية كسبب كاف للاستيلاء على أية ملكية خاصة تقريبا.

أما في أيامنا هذه، فمن النادر نسبيا أن نشهد استيلاء على الملكية الخاصة دفعة واحدة، كما كان عليه الحال في المصادرات التي حدثت في ظل الشيوعية أو تأميم فروع كاملة من الصناعة الأوروبية في ثلاثينيات وأربعينيات وخمسينيات القرن الماضي، أو ما لا يزال يحدث في بعض الدول المتخلفة. وتمثل فنزويلا في أيامنا هذه استثناء متأخرا وبارزا من ذلك، حيث يكثر استيلاء الدولة على حقوق بث البرامج الإعلامية وأداء بعض أنواع التجارة. إن الفشل الذريع للشيوعية والأداء الضعيف للصناعات المؤممة في الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء أدى إلى الحد من التأميم الكامل في معظم بقاع الأرض.

إن ما يشيع اليوم حدوثه، هو الاستيلاء على حقوق الملكية الفردية عبر فرض الضوابط الحكومية. ومن هنا، فإن الحق التقليدي بجمع مياه الأمطار أو قطاف الثمار من الحقل الخاص بالمرء يتم انتزاعه عبر التشريعات في الكثير من الدول الثرية، بسبب سياسات المحافظة على البيئة. ومثل هذا الاستيلاء على الحقوق الفردية له عواقب مادية تتمثل في أنه يخفض قيمة الأرض التي يملكها المرء. إن من يدقق في حال أصحاب المزارع التي تعتبر ضمن المحميات البيئية في أستراليا، ولا يمكنهم زراعتها بسبب الضوابط، والأطباء الألمان الذين فرضت عليهم الضوابط أن يبدؤوا باستخدام الآلات التشخيصية التي يملكونها في المستشفيات العامة حصرا، وأصحاب الأراضي الأمريكيين الذين يواجهون منذ العام 2005 خطر المصادرة، لأن المجالس

المحلية تعتبر التنمية التجارية سببا مشروعا للاستملاك العام، إنما يشترك هؤلاء في أمر واحد: أنهم عرضة للاستيلاء بفعل الضوابط، ولا يتم تعويضهم في العادة على الخسارة الناتجة عن حقوق الملكية التي يحوزونها منذ أمد بعيد. إن كلا من ربات البيوت في أوروبا ومربي المواشي في الأرجنتين يعانون من تعديات بيروقراطية الاتحاد الأوروبي التي تعمد إلى فرض رسوم جمركية عالية، قد تصل إلى حظر استيراد المنتجات البقرية. وحدث الأمر ذاته، عندما فرض الاتحاد الأوروبي الرسوم على ما يدعى بـ"موز الدولار" أي الموز الذي ينتج في أمريكا الوسطى ويتمتع بحقوق استيراد تفضيلية خاصة بالمنتجين الأفارقة. ويمكننا أن نلاحظ مثل هذه المصادرة عبر فرض الضوابط الشائع في الدول النامية، مثل ما يحدث عندما يتوجب على المستورد أن يحصل على رخصة للاستيراد، أو عندما تحتاج المشاريع المشتركة إلى الموافقة (وربما الرشوة)، أو عندما تحصر التجارة في مجال معين بزمرة من المحسوبين على الحكومة. كما نجد في العديد من الدول أن ممارسة المهارات تتكبل بالضوابط أكثر فأكثر، ولذلك فإن أصحاب العديد من الأشكال القيمة للرأسمال البشري يتعرضون إلى المصادرة الجزئية. فعندما يحرم المشرعون هؤلاء من حقوق الملكية الخاصة بهم، فإنهم يحملونهم عبء إثبات الاستخدامات التي كانت مجانية في السابق. وبهذا، يخسر المالك استقلاليته وحريته، وتتعرض كفالة حقوق الملكية إلى الاهتزاز، ويتردد المالك في البحث عن استكشاف استخدامات جديدة لما يملك، وبالتدريج يصاب الاقتصاد بالتخشب وتلحق المعاناة بعملية التنمية. وكما قال لودفيغ فون ميزس (1881-1973) قبل وقت طويل، فإن الآثار الاقتصادية "للمصادرات الضوابطية" لا تختلف إلا قليلا عن المصادرة الكاملة التي يقوم بها الاشتراكيون تحت شعار "الملكية سرقة".

أما في الدول التي تسودها أعراف تضمن حقوق الملكية، فإن السلطات الحكومية التي تسعى إلى الاستيلاء على حقوق الملكية، ينبغي عليها أولا أن تثبت تعرضها للأذى (أو إيراد حجج تبرر الاستملاك العام) في محكمة قانونية. وهنا، يجب أن يقع عبء الإثبات على عاتق الحكومة دوما إذا أرادت الاستيلاء على حق من حقوق الملكية بشكل جزئي أو كلي. ولكن العديد من المشرعين المعاصرين يقومون، مع الأسف، بتحميل عبء البرهنة على الطرف الآخر عبر اللجوء ببساطة إلى حظر ممارسة بعض حقوق الملكية أو جعلها مرهونة بموافقة الحكومة.

عندما ترشح ملكية خاصة لوضع اليد عليها، فينبغي أن يكون ذلك وفق قواعد راسخة للإثبات، وإجراءات مرعية، ودليل علمي. أما مجرد الشبهة أو الادعاء، ناهيك عن الإشاعة، بإمكانية تسبب هذه الملكية الخاصة بالأذى في المستقبل فليس سببا كافيا للتدخل،[21] إذ ليس من الممكن إثبات وجود الأذى ما لم يحدث أولا (كاسبر 2004).

إن تاريخ الاستيلاء الحكومي على الملكية يجعلنا نقترح ثلاثة شروط ينبغي تحققها لتوفير المشروعية لاستيلاء جهات التخطيط على حقوق الملكية:

– يجب أن يكون هنالك احتمالية معقولة لإمكانية تحقيق الضوابط هدفها السياسي المعترف به؛ فمجرد الاعتناق السياسي أو الطموح الوظيفي من جانب الجهة التنظيمية لا يكفي كمبرر لوضع اليد على الملكية.

– يجب أن يخلص التقدير الموضوعي للتكاليف والأرباح إلى خلاصة إيجابية؛ فمجرد الادعاء بوجود الفائدة، أو شمول فئة محددة بالفوائد دون غيرها وعلى حساب المجتمع ككل، لا يكفي كمبرر لوضع اليد على الملكية.

– التعويض الكامل والعادل لأصحاب الملكية عن الضياع المادي في حقهم أو حقوقهم. وهذا يعني أن انخفاض القيمة السوقية للملكية قبل إصدار الضوابط أمر متوقع، وأن انخفاضها بعده أمر ينبغي تعويضه، إذ لا يجوز أن تهدد السلطات بالاستملاك ثم تستخدم الأسعار الجديدة المنخفضة لتقييم مقدار التعويض (كاسبر 2004).

ولا نحتاج إلى إجراءات الحماية هذه لأسباب العدالة والإنصاف فحسب، وإنما لفرض انضباط محدد على عمل السلطات المتحمسة. والمبدأ الرئيسي للمساواة أمام القانون يتطلب عدم انحصار تطبيق الاستملاك على فئة معينة من أصحاب الأملاك، كما يتساوى في الأهمية مع ذلك ما يؤدي إليه التعويض العادل من حدود في الإنفاق على السلطات المتحمسة، حيث

---

[21] من الشائع في أيامنا هذه، وفي كثير من الدول، المطالبة بالاستيلاء على حقوق الملكية بدعوى مبدأ "الاحتياط": كالتدخل مخافة وقوع ضرر على البيئة. ولا نرى ضيرا في الاحتياط، لكن ينبغي على المحلل السياسي أن يهتم بالاحتياط انطلاقا من قيم أساسية أخرى، كأن يتساءل: هل من شأن هذا الإجراء السياسي أو ذاك أن يتهدد بالخطر وظائف وازدهار الناس؟ هل يؤدي هذا التدخل إلى خلق استقطابات بين الناس مما يهدد السلم الاجتماعي؟ إن السياسة الجيدة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار كافة الاحتياطات، أما "المبدأ الاحتياطي" الذي يدعيه الخضر فليس إلا طلبا منهم بتقويتهم على نحو خاص ومجحف.

سيترتب على جهات التخطيط أن تلجأ إلى خيارات محسوبة فتتحدد حريتها في وضع الضوابط بمقدار ما تسمح به حدود الميزانية فحسب. ولقد أصبح من الرائج في العديد من الدول أن تلجأ البرلمانات التي تعاني من عناد دافعي الضرائب وقيود الميزانية إلى اتباع سياسات لا تعتمد على الإنفاق وإنما على إصدار الضوابط. وبما أن الضوابط تؤدي إلى الإضرار بأصحاب ملكية بعينهم، فإن سياسة الضوابط تؤدي إلى الإضرار بالبعض لمصلحة جهات التخطيط والناس بشكل عام. ومن المفترض بالجهات الحكومية، إذا أرادت أن تحكم بالعدل، أن يأتي تمويل الضوابط التي تسعى إلى مصلحة المجتمع أساسا، عبر الضرائب المفروضة على عموم الناس. وعلى سبيل المثال، إذا أريد لإحدى ضواحي المدينة أن تصبح محمية و"رئة خضراء" لعموم الناس، فإن العدل لا يتحقق إلا بالتعويض الكامل لصاحب الأرض عن الخسارة الممكنة لأي إمكانية تنموية، وذلك من الضرائب العامة، وحينها سوف يتنافس السياسيون الرياديون مع بعضهم البعض على تقديم حلول ضريبية/ضوابطية بديلة لإرضاء الناخب الذي قد يختار التصويت لصالح زيادة الضرائب وتوسيع استملاك المساحات المفتوحة الخضراء، وربما لا يفعل ذلك.

إن مبادئ حماية حقوق الملكية التي استمرت عبر الزمن تتعرض اليوم إلى الخطر في العديد من الدول، بسبب السياسات "الخضراء" على الأخص. حيث نشهد تكاثر إجراءات تشريعية وإدارية تحد من حقوق الملكية الخاصة التقليدية دون إجراءات مرعية أو دليل أو وجود أذى، ودون تعويض مناسب. ولم تمض غير سنوات قليلة على انهيار الاشتراكية القديمة وفشلها الصريح في الامبراطورية السوفييتية، حتى بدأت تأخذ مكانها اشتراكية جديدة تتمثل في الضوابط "الخضراء"؛ فعوضا عن المصادرة بالأسلوب القديم، أصبحت حقوق الملكية تتعرض للمصادرة بأساليب خفية، وغالبا عبر ناشطين دخلوا في منظمات الحكومة ولا يزالون يؤمنون بأن "الملكية سرقة" وأن أصحاب الأملاك يجب أن لا يعاملوا بالتساوي. إن هؤلاء، ومن يتسامح معهم من عموم الناس، يفشلون في إدراك أن هذا المسعى يؤدي إلى تدمير ركيزة أساسية من ركائز الحضارة البشرية، بكل ما تحمله الكلمة من معنى (كاسبر 2011)!

سلع مجانية، سلع جماعية

عندما هام أوائل البشر في أنحاء الطبيعة، لم يكونوا بحاجة إلى حقوق ملكية؛ فالصيد والجمع واللقط اعتمد على سلع مجانية، أي سلع لم تكن نادرة لأن البشر الذين كانوا قليلي العدد في ذلك الوقت، نادرا ما تنافسوا مع بعضهم البعض على هذه الموارد. وفي جنة عدن، لم يكن هنالك حاجة للملكية الخاصة ما دامت كافة السلع تقوم الطبيعة بتوقيرها. ولا شك في أن جزءا كبيرا من مسببات انتشار الجنس البشري في أنحاء المعمورة يعود إلى البحث عن سلع مجانية جديدة. غير أن تزايد أعداد البشر أدخل عامل التنافس إلى الطلب على ممتلكات بعينها، حيث وصلت البشرية إلى مرحلة المواجهة مع الندرة أو "طردت من الجنة" بحسب تعبير الكتاب المقدس. فبدأت المجموعات والقبائل بالدفاع عن نطاقاتها الجغرافية ضد الغرباء. ومقابل هذا ضمنت لأفرادها حقوقا غير محدودة. وأدى هذا إلى نشوء ما يدعوه الاقتصاديون "المشاعات" أو "السلع الجماعية"، أي السلع التي يتحدد التزود بها عبر مجموعات صغيرة لمصلحة مجموعات صغيرة أو أعضاء النادي مع استبعاد غير الأعضاء. وعندما كانت تطرأ مشكلات الندرة في هذه التجمعات، كان يتم اللجوء إلى ابتكار أدوات تقنين تفصيلية رسمية وغير رسمية (الشكل 7).

(الشكل 7)

الملكية الخاصة وملكية (النادي) والملكية الجماعية

<table dir="rtl">
<tr><td colspan="3">التنافس على الطلب؟</td><td></td></tr>
<tr><td>نعم</td><td>لا</td><td></td><td rowspan="3">حصرية العرض؟</td></tr>
<tr><td colspan="2">الخيار الشخصي</td><td rowspan="2">نعم</td></tr>
<tr><td>السلع الشخصية:
الخبز، الحلاقة، الكهرباء، النقل</td><td>الاحتكارات الوطنية:
الإطفاء، تلفزيون الكابل، شبكة الكهرباء</td></tr>
</table>

بالقطار، ضرائب الطرق	الوطنية		
خيار (النادي) في العرض		لا بالنسبة للجماعة، ونعم للغرباء	
سلع النادي غير المحصصة: الدخول إلى ملاعب التنس في العطلات، القبول في المستشفيات المحلية، تخصيص الأراضي الزراعية في القرى التقليدية، المعرفة المشتركة	سلع النادي المحصصة: الدخول إلى ملاعب التنس في غير أيام العطلات، الامتيازات البيئية المحلية		
التزويد بواسطة الطبيعة		لا	
	السلع المجانية: اصطياد السمك من المحيط، الطعام المتوفر للصيد والجمع والالتقاط		
العرض بواسطة الخيار الجماعي			
السلع المشتركة: المستشفيات الحكومية المكتظة، الطرق	السلع العامة الصافية: إنارة الطرق، بعض المعلومات، الطرق		

العامة المزدحمة، بعض الامتيازات البيئية	العامة غير المزدحمة، المؤسسات المشتركة، القانون والنظام، الدفاع الوطني		
الحاجة إلى تحكم مالي مباشر			
لا	نعم		
التعاقد ومراقبة الجودة	تأميم الملكية		

كانت المجموعات الصغيرة التي امتلكت مثل هذه "المشاعات" تميل إلى تقنين الاستخدام الفردي لها عبر مؤسسات داخلية غير رسمية (الرقابة المشتركة وتحريم التبذير مثلا). وفي مجتمع يعرف فيه الناس بعضهم بعضا ويلتقون بكثرة، تعمل هذه الوسائل المؤسساتية غير الرسمية على نحو رخيص وفعال. وتشير كتابات علماء الانثروبولوجيا حول الحضارات المختلفة إلى أن الضبط غير الرسمي للموارد ذات الملكية العامة، كالحقول والغابات ومواقع صيد الأسماك وملاعب التنس يعمل بكفاءة معقولة عندما لا يتجاوز عدد أفراد الجماعة ستين أو سبعين مشتركا. وما أن تتعدى الجماعة هذا العدد حتى تبدأ الآليات المؤسساتية غير الرسمية بالانهيار، مما يؤدي إلى الإفراط في الاستخدام واندلاع صراعات داخلية. ولهذا، عندما تنمو الجماعة التي تتشاطر ملكية مشتركة، يجب فرض المؤسسات الداخلية على نحو أكثر رسمية، وربما تبرز الحاجة إلى دعم الجماعة بمؤسسات خارجية أيضا، أي ملك أو زعيم يخصص استخدامات الأرض أو حقوق الصيد، وفرض ذلك على نحو رسمي. وهكذا، فإن أعضاء نادي صيد السمك الواقع على إحدى البحيرات ربما يُسمح لهم بالصيد، ولكن كمية السمك محدودة بحسب القوانين المرعية في النادي.

حيثما لا توجد أو لا تفرض آليات التحصيص التي ذكرناها، فإن "المشاعات" تتدهور، حيث يستولي كل عضو على "الثروة المشتركة" دون قيود. وقد ذكر غاريت هاردين حادثة معبرة

عن أمثال هذه "المأساة التي تصيب العامة" (هندرسون 2008 ص497-499)؛ فحينما جاءت الصور الفضائية الأولى لمنطقة الساحل الأفريقية إبان قحط كارثي ضرب هذه المنطقة، كانت هنالك بقع خضراء في وسط أرض قاحلة أنهكها الرعي الجائر. وعندما أجري استكشاف على الأرض لهذه البقع، تكشفت العواقب التي تنتج عن المؤسسات الجيدة والسيئة حيث كانت الأراضي المعشبة في ملكية مجموعات صغيرة من المالكين الذين سيجوا أراضيهم وحفظوا مواردهم خلال الجفاف، بينما تعرضت الأراضي المشاع إلى الرعي الجائر من قبل الرعاة الذين كانوا قادرين على تحقيق المنافع عبر الرعي الجائر في هذه الأراضي. وهكذا، تمكنت المؤسسات التي حمت الملكية الخاصة وملكية (النادي) من الحد من أضرار الجفاف. وفي هذا مثال معبر يرسم صورة للتأثير الجوهري الذي تتمتع به المؤسسات الشاملة للحفاظ على الموارد والإشراف الجيد عليها. ومع العدد المتزايد للبشر على هذه الأرض، يمكن اللجوء غالبا إلى استخدام حقوق الملكية للتشجيع على الإدارة الحذرة للموارد الطبيعية (أندرسون – ليل 1997).

عندما لا يكون من الممكن ضبط استخدامات الملكية المشتركة بنجاعة، هنالك طريقة واحدة لحماية الاستخدامات الأكثر تقييما للموارد النادرة، وهي: تقديم قواعد تؤسس لاستحقاق ملكية خاصة حصرية لقطاعات محددة من عموم الناس. وهذه الاستحقاقات، يمكن تبادلها في الأسواق على أساس عقود طوعية ثنائية (الشكل 7). وهذا ما حدث في بريطانيا في حقبة ما بعد العصور الوسطى، عندما تم وضع الأسيجة على ممتلكات عموم الفلاحين، وما حدث في اسبانيا والعديد من أنحاء العالم، عندما تم توكيل مجموعة معينة من أصحاب الأملاك بتولي أمر البضائع المجانية أو سلع النادي ذات الحيازة المشتركة. إن عملية الخصخصة هذه لا تزال مستمرة، وليس ذلك في العالم الثالث فحسب، وإنما في الدول المتطورة أيضا. ومن ذلك، على سبيل المثال، فرض رسوم على إيقاف السيارات في المركز التجاري للمدينة، أو إجراء مزاد على حقوق النفاذ إلى مناطق صيد السمك التجارية (التي كانت مجانية) وحصرها على حاملي التراخيص. فهذه كلها خطوات على طريق أكثر فعالية وأقل إثارة للصراع في تخصيص السلع النادرة واستخدامها.

إن ما لاحظناه من مشكلات، بالإضافة إلى كارثة المشاعات والصراعات السياسية التي تنشأ داخل المجموعات الكبيرة من المالكين والمستخدمين معا، من الممكن توقع حدوثها بكثرة في هذه "نوادي الملكية" الكبيرة التي تم تأسيسها من أجل السكان الأصليين كالمحميات ومناطق السكان الأصليين في الولايات المتحدة وكندا واستراليا مثلا. وإذا ما كان للبشر من تجربة تاريخية، فهي تتلخص في أن الملكية المشتركة على عمومها، والمجموعات غير المميزة التي نادرا ما يلتقي أعضاؤها، تؤدي لا محالة إما إلى الإفراط في استخدام المنافع أو إلى توجيهها لمصلحة أعضاء أو وكلاء نافذين يتمتعون بسيطرة (فعلية) على الممتلكات. إن الترتيبات المؤسساتية الضرورية لضبط "ممتلكات النادي" الكبيرة ربما تكون أكثر تعقيدا وتتطلب سيطرة إدارية أكبر من البدائل المتمثلة في تخصيص أجزاء من الملكية للحيازة من قبل (الأفراد، العوائل، القبائل الصغيرة)؛ فالملكية الخاصة التي تديرها العائلة أو القبيلة تتمتع بميزة دفع بعض المالكين الفرديين للبحث عن استخدامات أكثر ابتكارا لأراضيهم. وهذا من شأنه أن يعطي العائلة خيار اختبار الأفكار البديلة المتعلقة بكيفية استخدام الملكية المخصصة حديثا لها بما يحقق غاياتها على النحو الأقصى.

وفي العديد من الحالات، نجد أن الانتقال من السلع المجانية وحيازة (النادي) غير الرسمية إلى الملكية الخاصة غالبا ما لا يمكن الحيلولة دونها في العالم الحديث. ولكن، كما سنرى في ما بعد، يمكن لملكية النادي المشتركة ذات العدد الصغير نسبيا من المشاركين أن تؤدي غالبا إلى الإسهام في تطوير استخدام الملكية في مواجهة التأميم الكامل لها. فعلى سبيل المثال تأمين الرعاية الصحية والتعليم كبديل لدولة الرعاية الاجتماعية الحديثة الفاشلة.

تلك الآثار الخارجية المزعجة

لقد ثبت بالممارسة أنه ليس من العملي دائما أن نستبعد غير المالكين من الاستمتاع ببعض المنافع المتأتية عن استخدامات معينة للملكية وتحمل بعض تكاليفها. وبعض استخدامات الملكية تؤدي إلى تأثيرات لا يمكن قياسها أو عزوها بشكل اقتصادي واضح إلى المالك. وعندما يتكلم الاقتصاديون عن "الآثار الخارجية"، فهم يشيرون إلى حالة تؤدي فيها استخدامات الملكية إلى تكاليف ومنافع لا يمكن حصر تأثيراتها على المالك، وأن هذا الأخير لا يمكن أن يدخل في

حسابه ما الذي يمكن أن يترتب عن ذلك من تأثير على المجتمع ككل (راجع مسرد المصطلحات).

إننا نتحدث عن "التكاليف الخارجية"، عندما يتوجب على غير مالكي حقوق الملكية المستخدمة أن يشعروا ويتحملوا تأثير التكلفة المترتبة على استخدامات معينة للملكية. فعلى سبيل المثال يؤثر انبعاث الضجيج أو التلوث من إحدى الفعاليات الاقتصادية على المجتمع ككل، ولا شك في أن هذه التكاليف يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار بشأن مقدار استخدام الملكية المعنية. ونتحدث عن "المنافع الخارجية"، عندما يحصل غير المالكين على منافع جانبية من استخدامات معينة للملكية، وذلك دون أن يعوضوا المالكين عنها، أو دون أن يكون بإمكانهم ذلك، مثل ما يحدث مثلا عندما ينشئ المرء حديقة أمامية جميلة أو إنارة للشارع، يستمتع الجيران بها (القدرة على الاستفادة مجانا).

إن مثل هذه الآثار الخارجية تستمد وجودها من حقيقة مفادها أنه ليست كل التكاليف والمنافع المترتبة على استخدام الملكية يمكن تخصيصها لجهة معينة، لأنها غير قابلة للقياس أو لأن هذا التخصيص من شأنه التسبب بتكاليف تعامل عالية جدا (كوز 1960). إن المرء عاجز ببساطة عن فرض فلس واحد على كل من يمر أمام منزله في الليل مستفيدا مما وضع فيه من مصابيح. لكن التقدم في تقنيات القياس والمعلومات (الكومبيوتر) سمحت غالبا بتحويل الآثار الخارجية إلى جوانب داخلية. وهكذا، أصبح بإمكاننا أن نعرف من يلوث الهواء ومن يتضرر من ذلك، وبالتالي تمكنا من إجبار الملوث على دفع التعويضات للمتضرر، وهو ما يحدث حاليا. وعلى سبيل المثال، في حالة التلوث الصوتي الذي ينشأ عن المطارات الكبرى، حيث يحصل المقيمون قرب هذه المطارات على التعويض مما يدفعه مستخدمو هذه المطارات. ولوقت طويل، ظل استخدام الطرق بواسطة السيارات أمرا عصيا على القياس بسهولة، مما أدى إلى تمويل إنشاء الطرق عبر الضرائب الحكومية، ولكن التطورات الحديثة في تقنيات الكومبيوتر واللاسلكي جعلت من الممكن لجهات الاستثمار الخاصة أن تنشئ طرقا متاحة للعموم (طرق متاحة للجميع مقابل رسم محدد) وتتقاضى الأجرة عنها بحسب مقدار الاستخدام.

وفي بعض الحالات التي لا يكون القياس فيها ممكنا أو مجديا من الناحية الاقتصادية على الإطلاق، فإن الإنتاج الخاص لبعض السلع والخدمات ربما لا يكون مربحا للأفراد، وإن كان هنالك طلب على هذه السلع والخدمات. وما دامت الآثار الخارجية الإيجابية تؤثر على نحو قريب من الآخرين، فإن بإمكان الجيران أن يشكلوا جمعية لتحويل منافع الآثار الخارجية إلى جوانب داخلية. وعادة ما يسود هذا النهج في المناطق التي تطورها الحكومات المحلية أو في المنظمات الاجتماعية المحلية. فما يحدث من تطوير للأراضي الخاصة في الولايات المتحدة، بتوفير أسباب الرفاهية، كالفعاليات الرياضية ودرجة عالية من الأمن، إنما يقوم على أساس جني المنافع الخارجية ضمن أمثال هذه الجمعيات ذاتية الإدارة. ونلاحظ حالة مشابهة في النوادي الرياضية، حيث لا يمكن لفرد لوحده أن يتمتع بالمزايا الكاملة لحقل من حقول الرياضة، كالمسبح أو المستوصف الطبي، ولكن ذلك ممكن لجمعية من سكان المنطقة. وحينها، يتوجب على الأعضاء أن يقرروا كيفية توزيع التكاليف والمنافع بين بعضهم بعضا (اوستروم 1990). ولقد أدت ظروف مشابهة إلى ظهور "المدارس الميثاقية" و"المستشفيات الميثاقية": حيث قام مستثمرون رياديون محليون، بعد أن شعروا بأن التعليم الحكومي والرعاية الصحية قد فشلت في تلبية المتطلبات الخاصة بكل منطقة، بتنظيم مدرسة أو مستشفى تلتزم بميثاق يعد بتقديم خدمات معينة لكل الطلبات (المحلية). وفي مقابل الوعد الذي ينص عليه العقد الملزم، يستلم هؤلاء تمويلات ضريبية من الحكومة كي يتمكنوا من تسديد التكاليف الثابتة والدورية. ولقد أدت هذه التجربة وأمثالها إلى ظهور انخراط محلي كبير (وتبرعات طوعية بالوقت والإدارة والخبرة والتمويل) وإلى الشعور القوي بترابط المجتمع.

وغالبا ما يمكن توزيع ما يدعى بـ"سلع النادي" بتكاليف تعامل وتوكيل منخفضة، لأن المعلومات المتعلقة بالاستخدام والسيطرة على فرط الاستخدام يمكن مراقبتها بشكل نسبي غير رسمي وبسهولة ضمن المجموعات الصغيرة. ولا شك في أن الغرباء مستبعدون من الولوج إلى "سلع النادي" هذه، أو ينبغي عليهم دفع التكاليف كاملة كضيوف. إن المؤسسات، التي تقنن الاستخدام والتخصيص وتكاليف التوفير تتخذ هيئتها وفق حقيقة مفادها أن أعضاء النادي غير الراضين عن أدائه يمكنهم الخروج من أمثال هذه الجمعيات، وهي جمعيات منفتحة وطوعية في نهاية الأمر. كما أن المؤسسات قد تتأثر بالتعاطف المشترك وحس الفخر المحلي، وعادة ما

تتصف أمثال هذه المشاريع الاجتماعية المحلية بأنها تؤدي إلى منافع غير مادية أيضا؛ فهي ترعى الروابط الاجتماعية، وتمنح الناس حس الانتماء، وهو أمر ذو أهمية نفسية لأن الناس ينشطون بشكل أفضل كأفراد من المجتمع مما لو كانوا "أفرادا انعزاليين". وفي الواقع، ربما تعتمد أمثال هذه المنظمات الاجتماعية على الكثير من التطوع بالعمل والمهارات والتمويل، الذي لا يأتي من دافع المصلحة الشخصية، وإنما من تعاطف المرء مع جيرانه. ويوجد في العديد من الثقافات غير الغربية تقاليد موغلة في القدم من المشاريع الاجتماعية أو النوادي، التي يتم تحديثها اليوم لتقدم سلعا وخدمات تعجز التجارة الخاصة أو الحكومة الكبيرة عن تقديمها. وبهذا، تكون القرارات المتعلقة بالعرض والطلب لسلع وخدمات النادي والجماعة مزيجا من الخيارات الجماعية والخاصة (الشكل 7).

عندما تكون الآثار الخارجية عصية على التحويل إلى جوانب داخلية، لأنها شديدة التشتت، أو عندما ترتفع تكاليف القياس أو التعويض، فإن الاعتماد على الملكية الخاصة لن ينجح في دفع المالكين إلى اتخاذ القرارات التخصيصية اللازمة لتحقيق الأمور التي يوليها المجتمع القيمة الأسمى. إن النشاطات التي يتمكن فيها أصحاب الملكية الخاصة من التقاعس عن تحمل جزء من إجمالي التكاليف، والتي تسببوا هم فيها، ربما تتوسع توسعا مفرطا، وتبدو هذه النشاطات لأصحاب الملكية الخاصة عناصر ربح أكثر من كونها عناصر يستفيد منها المجتمع ككل. أما استخدامات الملكية، حيث ليست كافة المنافع قابلة للجني والحيازة من قبل المالكين، فسيقل حجم التزود بها لضعف الحوافز المادية التي تؤثر على جهات التخطيط كأفراد. وبعبارة أخرى، ربما تؤدي الآثار الخارجية إلى أن يكون حافز الربح والخسارة مرشدا سيئا في تحديد السلع والخدمات التي ينبغي أن تولى القيمة الأعلى أو ينبغي توجيه العرض أو الطلب إليها. وهنا، يمكن تبرير تدخل القطاع العام، على الرغم من أن ذلك يؤدي إلى مضاعفات، بالمقارنة مع استخدامات الملكية الخاصة (كما سنرى في الفصل السادس).

وبينما تؤثر العديد من استخدامات الآثار الخارجية للملكية على الجيران، فإن هنالك جوانب خارجية تتجاوز حتى السلطات الوطنية. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي استخدام دول المنبع لمياه الري (كتركيا) إلى التسبب بتكاليف خارجية لدول المجرى (كسوريا والعراق). وفي ظل

غياب أية سلطة تعلو شرعيتها على الشرعية الوطنية وتضبط شؤون التشارك العادل لمياه الأنهار وتفرض قواعد ملائمة على مستوى عالمي، فإن هذا الأمر يضعنا أمام مشكلات صعبة في السياسة العالمية. وهنالك حالة تتعلق بانبعاث الغازات الدفيئة، التي يُزعم أنها تساهم في الاحتباس الحراري[22]، حيث يطمح الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة إلى إقرار معاهدة دولية ملزمة تنص على المركزية في تخصيص الانبعاثات والتحكم بها، وهو أمر ينطوي على قدر هائل جدا من مشكلات المعرفة و(المالك والوكيل). وبديل مقاربة "المقاس الواحد" هذه يتمثل في الاعتماد على «الاقتصاد المؤسساتي» والتفكير في حقوق انبعاث قابلة للتبادل عالميا. وسيكون من شأن ذلك، على الأقل، أن يضمن لأنظف المنتجين الحصول على منفعة عبر خلق حافز مادي للاقتصاد في النشاطات التي لا تؤذي الغلاف الجوي، والانتظار حتى يظهر ما إذا كان تعديل التغيرات المناخية المحتملة ليس هو الخيار الأرخص.[23]

السلع العامة

هنالك بعض الحالات التي يكون فيها الاستبعاد عبر أداة حقوق الملكية الخاصة غير ضروري، لأن المستخدمين الخواص لا يتنافسون مع بعضهم البعض. ونجد مثالا لذلك في إضاءة الشارع أو التقاط موجات الراديو، فالاستمتاع بإضاءة الشارع أو البث الإذاعي لن يقلل من نفاذ الآخرين إلى هذه المرافق التي يدعوها الاقتصاديون "السلع العامة الصافية" (راجع مسرد المصطلحات). والطلب في هذه الحالة غير تنافسي ويشابه الطلب في حالة السلع المجانية،

---

22 أقول "يُزعم" لأنه ليس هنالك إجماع علمي على العوامل المتسببة بتذبذب درجات حرارة الأرض. حيث يلاحظ بوضوح أن درجات الحرارة أعلى وأخفض في الوقت الحاضر مما كانت عليه قبل أن يبدأ الإنسان بمسيرة الطاقة بالاعتماد على مصادر الوقود الأحفوري. وعلاوة على ذلك، فإن العمل على تعديل متوسط درجة حرارة الأرض بمقدار درجتين مئويتين خلال مئة عام من الآن لا يعد استبدادا من قبل التخطيط الحكومي فحسب، وإنما يشكل أكبر خطر يتهدد الحرية الاقتصادية منذ انهيار الشيوعية العالمية (كاسبر 2005ب، كلاوس 2008).

23 إن التحليل الرائد والمقنع للجوانب الخارجية يعود فضله إلى رونالد كوز (1910-...). ثم أشار الاقتصادي الأمريكي هارولد ديمسيتز إلى أن الجوانب الخارجية ليست مجرد وظيفة لتكاليف التعامل فحسب، وإنما هي أيضا وظيفة "التكاليف الإدارة" (ندعوها هنا "تكاليف التنظيم")، وذلك لأن الجوانب الخارجية يمكن تحويلها إلى جوانب داخلية عبر دمج العناصر التي تتسبب بالجوانب الخارجية مع العناصر التي يجب عليها أن تتحملها. كما يشير ديمسيتز إلى أن الناشطين السياسيين يستثمرون أحيانا وجود الجوانب الخارجية للتدخل في الأسواق، مما يتسبب بتعقيدات أخرى (ديمستز 2003). وخدمة لأغراض الكتاب يكفينا أن نأخذ الاستنتاج الذي يرى بأن القضايا القانونية والاقتصادية ربما تصبح أحيانا معقدة جدا وأن جهات التخطيط يجب أن تحذر من التدخل في الأسواق (مكتشيزني 2005). وعلى صعيد الممارسة، يجب أن يتحلى الجميع بشيء من التسامح (وهو مؤسسة داخلية محمودة) مع التأثيرات الخارجية، فهو الحل الأمثل لمشكلات اقتصاد السوق الناجح.

ولكن التزود هنا، وبخلاف السلع المجانية التي توفرها الطبيعة، يتطلب بذل الموارد والجهود البشرية. وهكذا، فإن قرار توفير هذه السلع العامة وتنفيذه ينبغي أن يأتي من خيار جماعي (الشكل 7). ففي مثال إضاءة الشارع، سيكون من غير العملي أن نجمع الرسوم الضئيلة من السيارات المارة لتعويض مزود خدمة الإضاءة عن تكاليفها، كما إن تكاليف التوفير وتحصيل الرسوم ستكون عالية جدا بلا شك. وعوضا عن ذلك، ستقوم الحكومة بتمويل الإضاءة من الضرائب (تحويلات مفروضة بالإكراه إلى الخزينة العامة). ونجد أمثلة أكثر أهمية عن "السلع العامة الصافية" في توفير الدفاع ضد المعتدين الأجانب، وصيانة القانون وتوفير الحماية الداخلية ضد المجرمين من خلال توفير وفرض مؤسسات متفق عليها (القانون والنظام). إن هذه هي المهام الجوهرية للحكومة، التي يرفضها أتباع التوجه الرأسمالي الفوضوي الطوباوي، ومما يؤسف له أن الجوانب العملية تجعل من الضروري وجود حكومة صغيرة ومحدودة الصلاحيات، وذلك على الرغم من كل المشكلات التي تتسبب بها كل الحكومات. ومما يؤسف له أيضا، أن الرأسمالية الفوضوية ما هي إلا حاجز يمنع الاقتصاد الليبرالي من تحديد وإعادة تحديد الحجم المناسب من الحكومة وإيجاد الأدوات المؤسساتية التي تحدها.

إن من العملي للحكومة أن تمول ولوج العموم إلى هذه السلع العامة، وأن توفر هذا التمويل عبر ضريبة تحدد سياسيا. كما إن الحكومة قد تنخرط أيضا في توفير معلومات ذات قيمة واسعة النطاق لا يمكن للمواطن لوحده أن يحصل عليها إلا بتكلفة عالية جدا. وهكذا، فإن رسم الخرائط، ومراقبة الطقس، والمعلومات الصحية، وإجراء المسح الجيولوجي، والتشريعات المضادة للغش والخداع، تندرج ضمن تصنيف (السلع العامة). كما قد يبدو من المناسب للوكالات الحكومية أن توفر معلومات موثوقة حول تأثيرات الأدوية أو المواصفات الدنيا التي ينبغي أن يتمتع بها الجراح، لأن الأفراد الذين يحتاجون فجأة إلى دواء أو عملية جراحية سيكون من الصعوبة الفائقة عليهم أن يحصلوا على معلومات موثوقة حول أمثال هذه القضايا الحيوية. ومن جانب نظري، يمكن القول أن الوكالات الخاصة للمعلومات قد تكون قادرة على توفير كافة المعلومات الضرورية حول تأثيرات الأدوية، ولكن هل يرغب المرء بتحمل نفقات البحث بعد إصابته بنوبة قلبية؟ ويمكن طرح الفرضية ذاتها حول التوفير العام للمال؛ فأموال الحكومة تخفض تكاليف المعلومات على العامة بالمقارنة مع نظام الدفعات المؤسس على الأموال

الخاصة المتنوعة. إن كل هذه الحالات الأخيرة عرضة للواقع العملي والملاءمة ولا يمكن البت فيها على أساس نظري، من خلال الافتراض بانعدام تكاليف المعلومات.

إن التغير التكنولوجي يقوم أحيانا بإلغاء الافتراض العملي الذي تعامل فيه سلع بعينها على أنها "سلع عامة صافية"؛ فكما أسلفنا من قبل، فإن الرقابة والمحاسبة بطريقة الكترونية تتيح لنا اليوم التعامل مع الطرق كسلع خاصة يحاسب المستخدم عليها بصورة لاسلكية.

وعندما لا تتوفر الظروف المناسبة للسلع العامة الصافية، فهذا لا يمنع الحكومة من توفير السلع والخدمات وتمويل ذلك عبر الضرائب الإجبارية. وفي هذه الحالة، يتحدد العرض عبر خيار جماعي مع وجود تنافس بين المستخدمين. ولهذا، ينبغي أن تتخذ بعض القرارات الجماعية حيال تحصيص الطلب: فهل يتم بتقاضي رسم أو فرض سعر؟ أو بالطابور؟ أو بالتفضيلات السياسية؟ أو بالقرعة؟ وبخلاف حالة النوادي التي يمتلك الناس فيها حرية الانضمام أو الرحيل، فإن العضوية هنا إجبارية لا محالة، وكل الموجودين عليهم أن يمولوا توفير هذه السلع العامة، وكلهم معرضون لأشكال من التحصيص الذي يتقرر جماعيا، ومن لا يعجبه ذلك فإنه لا يتمتع بحرية الرحيل، وإنما يعطى خيار رفع صوته عبر التصويت والتظاهر وتشكيل التكتلات وما أشبه ذلك (هيرشمان 1980). إن توفير هذه السلع والخدمات عبر الخيار العام ينطوي دائما على الإشكاليات، وسنعود إلى هذه القضية في الفصل السابع.

الإنتاج الخاص لسلع النطاق العام

إن مصطلحي "السلع المشتركة" و"سلع النطاق العام" لا يعنيان بالضرورة أن وسائل إنتاج أمثال هذه السلع ينبغي أن تكون ملكية عامة، ولا أن العملية الإنتاجية ينبغي أن تدار بواسطة موظفين حكوميين (ديمسيتز 1970)؛ فما يهم هو الولوجية، أي توفير هذه السلع والخدمات للعموم، وبعبارة أخرى، أن كل أفراد المجتمع يمكنهم التمتع بإمكانية الولوج إليها في ظروف متساوية (الشكل 7). وهكذا، يمكن تبرير تمويل إضاءة الطرق وإنشاؤها من الضرائب، على أن يتم إنتاج هذه الخدمات عبر جهات إنتاجية خاصة، ويفضل أن تكون متنافسة. والكثير من خدمات العامة، كتوفير الطاقة الكهربائية، أو السكك الحديدية، أو الانترنت، أو التعليم المدرسي، من الممكن أن تتوفر للجميع دون أن يوجب ذلك إنتاجها عبر مشاريع مملوكة للدولة؛

فشركات القطارات الخاصة المتنافسة يمكن تسييرها على سكك تعود للملكية العامة، ويمكن تفكيك شركات الاتصالات وخصخصتها وتشارك شبكات الهاتف، والتسجيل في المدارس الخاصة ممكن عبر قسائم ممولة ضريبيا تكون متاحة للجميع أو للمحتاجين على الأقل. إن حالة التنافس ما بين مزودي الخدمات تقي المجتمع بشكل أفضل من أذى الاحتكار واعتباطية الموظفين الحكوميين. ذلك أن هذا التنافس من شأنه تقوية المواطن وإعلاء منزلة استخدام المعرفة على نحو أفضل (الابتكار) وتوفير تنوع أكثر من السلع والخدمات التي يختار بينها. لقد لعبت هذه الأفكار الذكية دورا رئيسيا في جعل الخصخصة ظاهرة عالمية خلال العقود الأخيرة.

وللحكومة دوران تلعبهما في توفير الخدمات العامة في إطار خاص وتنافسي بصورة خاصة وتنافسية؛ تتمثل الأولى في ضمان التقيد بمعايير النوعية، والثانية في ضمان ولوج المواطنين الأقل ثراء إلى هذه السلع (عبر القسائم مثلا). وبهذا، أعطي الخيار لأطفال الفقراء في بورتوريكو مؤخرا بالتسجيل في المدارس الخاصة باستخدام قسائم تدفعها الحكومة. كما تم إصلاح النظام التعليمي السويدي، الذي عانى طويلا، عبر توفير قسائم التعليم (التي أدت بدورها إلى ظهور عدد من المدارس الميثاقية الجديدة، أي: نوادي وجمعيات محلية تنشئ وتدير مدارس). وهنالك اليوم تجارب قسائم أخرى تدعم الفقراء نسبيا للولوج إلى خدمات صحية وضرورات أساسية أخرى تعتقد الأغلبية السياسية بأنها ضرورية للجميع. ولقد ساهمت هذه التجارب في حل المشكلات الداخلية لدى دول الرعاية الاجتماعية المتقدمة.

إن الدفاع عن الملكية العامة المباشرة لبعض الممتلكات يرتكز على اعتبار آخر مختلف كليا؛ ففي بعض الأحيان، تبرز الحاجة للتحكم المباشر في استخدامات الملكية، لأن المنافسة قد تكون شديدة التكلفة للمواطن أو لعدم إمكانية الثقة بالمنتجين في البحث عن مصلحة المواطن دائما. ومن هنا، فإن القوات المسلحة والشرطة وباقي "مهن الردع" تقع غالبا تحت الحيازة المباشرة والسيطرة السياسية للحكومة. إن السيطرة على الشؤون المالية عبر الحيازة المباشرة تمثل جزءا من ترتيب يتم من خلاله التحكم بمهن الردع عبر وسائل سلمية. وقد يكون البديل هو التنافس الخاص على استعمال القوة (أي: جيوش المرتزقة المتنافسة في ما بينها). وكما أظهرت لنا التجارب في وسط افريقيا (بالإضافة إلى التجارب التاريخية الدموية في أوروبا) أن من السهل

على الميليشيات الخاصة المسلحة أن تتحول إلى قوى احتلال ظالمة واعتباطية، وذلك يتسبب للناس بأضرار ثانوية كبيرة. والتنافس بين عصابات المرتزقة وبين جماعات الحماية من الشرطة لن يكون من أشكال الحماية المقبولة حتما! وعلى الصعيد ذاته، فإن معظم المحاكم في أيامنا هذه تدار حكوميا، لأن الحاكم والقاضي الخاصين قد ينجذبا لإغراءات النفوذ والرشوة.

ومع ذلك، فإن الدفاع عن السيطرة السياسية عبر الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ليس من الأمور السهلة دائما. فالوكلاء الإداريون للحكومة ربما يعمدون إلى استغلال المشكلة المعرفية لدى المشرفين السياسيين المنتخبين والإعلام والمواطنين، فيتصرفون بطريقة انتهازية (مشكلة المالك والوكيل). إن فساد الشرطة والقضاة، الذين يميلون إلى جماعات المصالح أو من يسعون إلى كسب اعتبار الناس لهم "سابقين لزمانهم" إنما هي أمثلة عن فشل السيطرة السياسية. ولهذا، فإن الدفاع عن هذه القضية ممكن في ظروف معينة من السيطرة الخاصة والتحكيم الخاص التنافسي.

في الاقتصادات الحديثة، توجد مشاريع مملوكة للعامة أكثر بكثير مما يمكن أن تبرره الآثار الخارجية أو الحاجة إلى التحكم الجماعي المباشر. لقد وسعت الحكومات تأميم الملكية كطريقة سهلة لجمع الأموال وإعادة توزيع الدخل وتوسيع النفوذ السياسي والاستجابة للانتقادات الايديولوجية التي تستهدف الملكية الخاصة. حتى أن الملكية العامة أصبحت أكثر جذبا لكثير من البرلمانيين والموظفين الحكوميين، وذلك عندما يمكن تحويل الشركات المملوكة للجهات العامة إلى احتكارات، وعندها تتجمع إيرادات هذه الاحتكارات في جيوب الحكومة ومن يعمل فيها. إن النظرية الاقتصادية تقول بأن الاحتكارات تقدم السعر الأعلى والكمية الأقل والنوعية الأدنى وتبتكر أقل بالمقارنة مع القطاعات الإنتاجية الخاصة المتنافسة. ومن هنا، فإن ما تربحه الدولة نمطيا جراء ذلك ليس إلا ما يتكبده المواطن كفرد من خسارة وما تتعرض له حركة الابتكار من عوائق على المدى البعيد. وقد تبين، من خلال تجارب العديد من دول العالم، أن هذا الكلام ليس مجرد ايديولوجيا بحسب رأي أنصار الملكية العامة في النقابات والجهات الحكومية؛ حيث تشير هذه التجارب إلى انخفاض التكلفة التي يتكبدها المستهلك، وتحسن نوعية الخدمات والابتكارات على نحو نمطي.

وعلى الرغم من صعوبة إعطاء مقدار محدد للحجم الضروري للحكومة في الاقتصاد الحديث، فإن المقارنات التاريخية والعالمية تبين لنا بأنه ينبغي أن لا تتجاوز سلطة القرار العمومي ربع مخرجات الدولة (أي الخيار السياسي الجماعي)، وما تبقى ينبغي أن يترك للخيار الخاص. وإذا استطاعت الإصلاحات أن تقلص دور الحكومة إلى هذه الحدود، فهذا يعني أن الفرد بكيانه الخاص سيدفع ضرائب أقل بكثير، وهذا يمكنه من امتلاك الوسائل المادية التي تعينه على تحقيق خيارات شخصية أكثر، ومن بينها التبرع الطوعي للمنظمات الخيرية (أي الإنفاق بدافع التضامن، لا المصلحة الشخصية). وسنرجع إلى هذه القضية مرة أخرى في الفصل السابع.

الفصل ما بين حقوق الملكية وبين اكتشاف حقوق جديدة يعزز التنمية الاقتصادية

تتلازم منظومة حقوق الملكية الخاصة مع قابلية الاستبعاد؛ ولكن هنالك جانبان مهمان آخران لحقوق الملكية الخاصة تبرز الحاجة إليهما كي تكون هذه الحقوق منتجة بالكامل: قابلية الانقسام، وقابلية التبادل.

إن حقوق الملكية المتعلقة بأملاك معينة ليست كتلة صلبة، وإنما هي حزمة لا نهاية لها من الحقوق المحددة الكامنة. وبالتالي، فإن قيمة الملكية سوف تتحسن كثيرا من خلال توفير المؤسسات للفصل بين الحقوق المختلفة. وبهذا، يمكن لمالك الأرض أن يؤجر أرضه لشخص يزرعها، ولشخص آخر يستثمر ما فيها من أشجار أو ثروات طبيعية، وآخر لصيد السمك في الجدول الذي يخترقها، وآخر لأغراض استجمامية أو أغراض أخرى. إن قابلية الانقسام هذه تعني إمكانية قيام أشخاص مختلفين يحملون معارف ودوافع مختلفة باستثمار الملكية نفسها، مما ينشأ عنه مداخيل أكثر قيمة بكثير مما ينتج عن استثمار مالك/مستثمر وحيد لها. وينبغي أن ترتكز قابلية الانقسام على المؤسسات المناسبة؛ فالرومان القدماء، مثلا، أصلحوا قوانين الملكية السائدة في أيامهم بما يسمح برهن الملكية والاستخدام الجزئي لها، مما يمنح العاجزين عن تحمل تكلفة الحيازة النمطية حق النفاذ إلى جوانب من الملكية ذات قيمة عالية بالنسبة لهم؛ فكفل الرومان العقود، وقلصوا حالات الالتباس فيها، وخفضوا تكاليف التعامل الناجمة عن قابلية الانقسام.

وكان ذلك من الأسس المهمة التي قامت عليها الامبراطورية الرومانية (بيثيل 1998 ص61-74). وقدم قانون الملكية الروماني أساسا للقانون الغربي الساري في أيامنا هذه.

لقد دعونا الملكية "حزمة مفتوحة" من الحقوق، لأن المالك ليس على علم دائما بكافة الاستخدامات والحقوق التي تنطوي عليها ملكيته؛ إذ من الممكن أن يكتشف مالك الأرض يوما أن ملكيته تعطيه الحق في تأجير الجانب المجاور للشارع من أرضه على هيئة دكاكين؛ وقد يكتشف آخر أنه قادر على جمع مياه الأمطار الهاطلة على أرضه واستخدامها للري، مما يرفع قيمة الأرض بشكل كبير. إننا نجد في خضم العملية التنموية الملايين من أصحاب الملكية الخاصة وهم لا يكفون عن اكتشاف استخدامات جديدة لأملاكهم. وهذه الاستخدامات الصغيرة تصب في صالح ما ندعوه "النمو الاقتصادي". وهذا ما يحدث، على الأقل، عندما تتمتع المؤسسات الساندة للملكية الخاصة بالحماية والفرض العادل. لكن، ومع الأسف، لا تحصل استحقاقات الملكية في العديد من الدول المتخلفة على تعريف كاف أو حماية مناسبة. كما إن الحقوق المتفرعة عنها تعاني من الضبابية (دي سوتو 2001). وهكذا، فإن سكان الضواحي الفقيرة لا يملكون استحقاقا واضحا لمنازلهم وأكواخهم، ويتهدد أصحاب الأكشاك في الشوارع خطر الطرد في أية لحظة، لأن الحكومة تعطيهم الرخصة ولا تعطيهم حق امتلاك الكشك. إن هذا يعني أن هؤلاء عاجزون عن استخدام ملكيتهم الوحيدة كضمانة للاقتراض لتحسين هذه المرافق. كما إنهم لا يملكون حافزا يدفعهم لتحصيل مهارات أفضل تمكنهم من استخدام ملكيتهم بطرق أكثر فعالية وإنتاجية. والصين تقدم لنا مثالا عن أهمية حماية الملكية الخاصة، حيث تمخضت الإصلاحات التي جرت في سبعينيات القرن الماضي عن أنواع مشوشة من حقوق الملكية "للوحدات الأسرية" (في العادة تكون هذه الأسر هي نفسها التي امتلكت الأرض قبل استيلاء الشيوعية عليها). لقد حاول المزارعون أن يكتشفوا بالتجربة ما إذا كان بالإمكان تقسيم أراضيهم أو بناؤها أو بيعها أو توريثها وما إلى ذلك من حقوق الملكية. وما أن شاع على الألسنة أن هذه الحقوق مقبولة، حتى بدأ الناس باستخدام أملاكهم على نحو أكثر كثافة وإبداعا (كاسبر 1981). وتلت ذلك حالات مشابهة من الاكتشاف (وإعادة الاكتشاف) لحقوق الملكية قام بها مالكو الأسهم الصناعية، وكان لذلك كله إسهام عظيم في النهضة الاقتصادية الصينية.

تبادل حقوق الملكية

قابلية التبادل من الخصائص المهمة لحقوق الملكية، وانعدامها (أي: عدم القدرة على نقل الملكية) يعني أن التصرف بالملكية منحصر في من صدف أنه يمتلكها، أما الآخرون الذين يتمتعون بحس استثماري أفضل، وربما بمهارات ومعارف أوسع، حول ما يمكن فعله بالممتلكات، فلا يمكنهم اكتسابها أو حيازة حقوق معينة متعلقة بها، مقابل المال أو ممتلكات أخرى. أما عند القدرة على تبادل الحقوق بحرية، فإن ذلك يؤدي إلى تحسن قيمتها الكامنة بشكل عظيم، وإلى التشجيع على ظهور معارف جديدة (الابتكار).

إذا غابت القدرة على نقل الملكية، كأن يكون ذلك بسبب شرط توريثي أو تقليد اجتماعي، فعندها تنخفض قيمتها، وهو أمر يثير الاستياء في العادة. ومن ذلك، على سبيل المثال، ما نلاحظه من ميل في كندا وأستراليا إلى تخصيص نسبة متزايدة من الأرض التي لا يمكن تبادلها للحدائق الوطنية ولأغراض حماية الطبيعة وللملكية الجماعية للسكان الأصليين. وفي عالم لا يكف عن التطور، تبرز دائما أفكار وفرص جديدة حول كيفية الحفاظ على الأنواع المهددة بالانقراض وإفساح المجال أمام السكان الأصليين للتقدم على المستوى المادي؛ ولكن الكثير من هذه الفرص تقف أمام حاجز عدم القدرة على تبادل ملكية الأرض. فلو تم بيع أو تبادل منطقة من الحدائق الوطنية لأسهم ذلك أكثر في المحافظة على الحيوانات المهددة بالانقراض، والبيع (الطوعي) لأرض ما أو بيع الحق في تنقيبها أو استثمارها على نحو معين من شأنه أن يحسن كثيرا من الفرص الحياتية لمالكي الأرض من السكان الأصليين. ولهذا، فمن الإجرام أن تحرم الفئات التي آذاها الفقر من حق استثمار ممتلكاتها على النحو الأفضل.

الفصل السادس: الأسواق و المنافسة: حق ومسؤولية

"السوق هي أفضل الحقول".

جورج هيربيرت، أمثال غريبة، 1640

"التنافس ضروري كعملية استكشاف يبحث فيها المستكشف عن فرص غير مستثمرة، وعندما يجدها يمكن استثمارها من قبل الآخرين أيضا".

فريدريك هايك، 1968، ص188.

يقوم المالك في العادة باستخدام حقوق الملكية الخاصة التي تتبع له منضمة إلى حقوق الملكية الخاصة التي تتبع غيره؛ وهذا الضم يمكن أن يتم:

أ. ضمن منظمة، أي عبر ترتيب متين نوعا ما، للسعي إلى غايات مشتركة تحت نوع من أنواع القيادة والتوجيه.

ب. عبر الأسواق. ويتمثل الغرض من هذا الفصل في توضيح آلية عمل الأسواق الفردية، ومنظومات السوق التكاملية ككل أيضا.[24]

عملية السوق

السوق مكان للالتقاء؛ فمن ينوي البيع والشراء، مع المعرفة المحدودة التي تفترضها هذه النية، يجد المعلومات التي يبحث عنها حول استخدامات الملكية التي يمكنها أن تعود بالنفع على الطرفين كليهما، البائع والشاري. ومن ينوي الشراء (جانب الطلب) ومن ينوي البيع (جانب العرض) ينخرطان في عمليات مستمرة وغير محدودة للبحث عن المعلومات وتبادلها، وفيها يتم

---

[24] يبحث علم التنظيم في كيفية استخدام الملكية (رأس المال، العمل، المهارات، المعرفة) ضمن المنظمات كشركات الأعمال مثلا. وعلى الرغم من أن هذا خارج عن إطار البحث، ينبغي أن نشير إشارة عابرة إلى أن التنسيق بواسطة السوق أو المنظمة هو في الغالب أساليب يمكن التبديل بينها بهدف ضم عوامل الإنتاج. وعلى سبيل المثال: تنتج بعض الشركات منتجات داخلية، ثم تأتي شركات مشابهة تأخذ هذه المنتجات إلى السوق بموجب عقود فرعية؛ كما تفعل الأم حين تطبخ الطعام (كمنتَج داخلي) ويقوم الأبناء ببيع هذا المنتج (عقود فرعية) باعتباره من الأطعمة السريعة. ولقد أدت تكنولوجيا المعلومات في العقود الأخيرة إلى تحول في التكاليف النسبية للمنظمة مقابل التعاملات في السوق، مما أفسح المجال أكثر أمام العقود الفرعية. ولتفاصيل أكثر راجع: (كاسبر - ستريت 1998، الفصل9).

اكتشاف واستكشاف احتياجات جديدة، والكشف عن موارد جديدة واستخدامات جديدة للموارد وتفحصها، والتوقف عن الاستخدامات غير المرغوبة، التي تميزها الأرباح المنخفضة أو الخسائر. إذن؛ فما يحدث في السوق يمثل جوهر المشكلة الاقتصادية: اكتشاف وتلبية الحاجات المتغيرة بموارد نادرة واكتشاف موارد جديدة في إطار عملية (الإيلاف Catallaxy)[25] (هايك 1948، 1978؛ ميزس 1949؛ وراجع هذه المصطلح أيضا في مسرد المصطلحات). والسوق ظاهرة ديناميكية، و"عملية اكتشاف"، بحسب تعبير هايك (هايك 1978). والأسواق تنجز وظيفتها في معالجة المشكلة الاقتصادية على نحو جيد إذا تمكنت من:

* تيسير الاكتشاف والاستكشاف أمام المستثمرين الرياديين؛

* نشر المعارف النافعة؛

* تحقيق التصحيح التلقائي للأخطاء؛

وهذه التأثيرات الثلاثة جميعها ضرورية للتنمية الاقتصادية المستدامة.

وتتحدد كفاءة التنافس السوقي في تعزيز المعرفة والمستويات المعيشة بالقواعد المحددة التي توجه سلوك المشاركين في السوق. وبعض مجموعات هذه القواعد تتفوق في التأثير بشكل واضح على غيرها. ولكن، ما يعنينا هنا لا ينحصر في ما يحدث في سوق واحدة بعينها، كسوق البطاطا في ليما مثلا، وإنما يشمل منظومة الأسواق المتكاملة بأجمعها، والتي تمثل شبكة متطورة هائلة التعقيد من العمليات المترابطة التي تشكل نسيج الحياة الاقتصادية العالمية.

تكاليف التعاملات في قطاع الأعمال

كيف يتم اكتشاف المعارف النافعة واختبارها وتنسيقها في الأسواق؟ للإجابة عن هذا السؤال، علينا أن نعترف أولا بأن هذه العملية ليست مجانية؛ حيث تمتص تعاملات السوق قدرا كبيرا من الموارد والجهود كنفقات للبحث عن منتجات جديدة وشركاء أعمال والتفاوض على

---

[25] يشتق هذا المصطلح من الكلمة الإغريقية "كاتالاتين katallatein" التي تعني: "التبادل على نحو يحول الأعداء إلى أصدقاء"، وهذا يوحي بصورة يأتي فيها بعض التجار إلى أحد الموانئ حيث يتحدثون ويتبادلون ويتقايضون للحصول على معلومات سوقية نافعة. وقد استخدم هذا المصطلح لأول مرة في علم التبادل بواسطة القس ريتشارد ويتلي في كتابه الصادر عام 1831 تحت عنوان (محاضرات في الاقتصاد السياسي).

الصفقات ومراقبتها. وقد أشرنا فيما سبق إلى أنه في ظل الاقتصاد الحديث الذي يسوده تقسيم تفصيلي للعمل ومعرفة متخصصة، فإن حوالي نصف الجهد الاقتصادي يذهب إلى البحث عن المعرفة وتحمل التكاليف الأخرى لتنسيق الأعمال والإنتاج. وهنا، نسوق حقيقة قد تدهش القارئ، مفادها أن معظم جهود العمل في الشركات تخصص لتنظيم الموارد وتنسيق أنشطة العناصر الفاعلة والشركاء في العقود الخارجية (العمال، جهات الإقراض، وجهات الاستدانة، والمستهلكين، ومزودي الموارد الأولية، وعملية البحث والتطوير، وغيرها من الفعاليات)، ولقد ظهرت صناعات خدمية كاملة لتسريع هذا التنسيق (التجارة، الاتصالات، التمويل، الخدمات الاستشارية في قطاع الأعمال، فرض القانون، الخ). وفي الاقتصادات الناضجة، تنمو هذه الخدمات التعاملية بشكل أسرع بالمقارنة مع معظم جوانب الاقتصاد؛ حيث وصلت حصة الخدمات التعاملية من إجمالي الناتج الوطني في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي إلى ضعفي ما كانت عليه في بداية القرن العشرين، حتى أنها تتجاوز في يومنا هذا نصف إجمالي النفقات اللازمة لإنتاج وتوزيع الناتج الوطني؛ وهي من العواقب التي لا محيد عنها للمعرفة وتقسيم العمل المعقد إلى حد كبير، ونتيجة طبيعية ملازمة لعملية النمو الاقتصادي.

تنقسم تكاليف التنسيق في السوق (وتدعى "تكاليف التعامل") إلى الفئات الفرعية الآتية:

– تكاليف الاستكشاف والمعلومات: تتعلق بمعرفة ما يريده المرء ويطمح إليه، وما هي الموارد المتاحة للعرض، بالإضافة إلى مكان توافر السلع والخدمات وأسعارها ونوعياتها، وما إذا كان شركاء العقود المحتملون جديرون بالثقة، وغيرها من المعلومات المحددة، بالإضافة إلى أمكنة وكيفيات بيع السلع والخدمات التي يرغب المرء في التزود بها؛

– تكاليف العقود: التفاوض والتوصل إلى اتفاقيات يتطلب الوقت والموارد، وذلك على الأقل لأن المرء يوجه تشوشا لا محالة دونه ويجب عليه أن يحول دون الوقوع في مطب الاحتمالية والانتهازية والمصادفة؛

– تكاليف المراقبة والتحكيم والفرض: البقاء على علم بسير تنفيذ العقد على النحو المتفق عليه، وفي حال وجود معوقات يتم فض الالتباسات والمنازعات بالتحكيم وفرض التقيد بالعقود، وربما يكون ذلك عبر الاستعانة بطرف ثالث، كالحكام والقضاة والشرطة.

ولقد أشرنا مسبقا إلى أن تكاليف استكشاف المفاهيم الجديدة والبحث عن المعلومات قبل التمكن من التوصل إلى صفقة ذات ميزة مهمة إضافية (الفصل 2). وقبل أن يتكبد المرء تكاليف كافية للاستكشاف، فإنه لا يكون قادرا على معرفة أو تقدير فائدة تحمل هذه الخسائر أساسا. وببساطة، ليس هنالك طريقة للتقدير العقلاني لعوائد الاستكشاف قبل أن يتم، ويتطلب الأمر مهارة المستثمر الريادي الحقيقية وحس تجشم المخاطر للانخراط في هذا الجزء الأساسي من فعاليات السوق. والكثير من الناس يشعرون بقلق هائل إزاء المخاطر التي تتخلل هذه العملية، وبالأخص: عندما يتضمن البحث عن المعرفة تكاليف كبيرة. تعتبر تكاليف الاستكشاف السبب الأهم لوجود حدود تقيد البحث عن المعارف الجديدة، وحدود لتقسيم العمل، واستمرار مشكلة (الندرة) الاقتصادية. ولهذا، فإن الظروف العامة المحيطة بالأسواق ينبغي أن تولد جوا من الثقة، إذا أردنا للتنمية الاقتصادية أن تتحقق.

إن الجو العام من الثقة، الذي يسهل على الناس إطلاق شرارة استكشاف معارف جديدة عن القيمة (وإن كانت غير محددة الملامح)، يتحدد على نحو واسع من خلال مؤسسات المجتمع وما لها من نوعية ومحتوى وموثوقية ومصداقية في الفرض. وعندما لا يمكن للرواد الذين يستكشفون فكرة جديدة أن يثقوا بأنهم سيكونون قادرين على الاحتفاظ بمنافع المعرفة المكتشفة حديثا، فإنهم سيتوقفون عن تحمل تكاليف المغامرات الجديدة. ولذلك، فإن من الضروري تطوير المؤسسات الملهمة للثقة التي تضمن للرواد الحصول على مكاسب ما عثروا عليه من معارف مفيدة. وبتعبير آخر، يجب أن تضمن المؤسسات الحقوق الشاملة للملكية؛ والفشل في هذا المسعى يعد السبب الرئيسي في التنوع الواسع للمجتمعات المختلفة في ديناميكيتها الابتكارية. وفي الواقع، فهو يعد أيضا السبب الرئيسي في الاختلاف الكبير في معدلات النمو الاقتصادي (دي سوتو 2001؛ رول – تالبوت 2001).

ونجد في صناعة المناجم مثالا جيدا يظهر لنا بأن هذه طريقة واقعية في النظر إلى استكشاف المعرفة وتجشم المخاطر: فصناعة المناجم تبقى متيقظة دائما اتجاه المعلومات الجديدة التي يتمخض عنها المسح الجيولوجي والموارد الشبيهة به. كما تعتمد على تملك معلومات ومهارات، إلى أن تتوصل إلى حكم بأنها تعلم ما يكفي لشق حفرة في الأرض، وهو

عمل مكلف؛ إذ قد تنفق ملايين الدولارات على عمليات الحفر المتتابعة قبل أن يتمكن المستكشف من معرفة ما إذا كانت الحفرة تؤدي إلى كتلة ذهبية أو مجرد مجموعة من الصخور. وهكذا، فإن حدس المستثمر الريادي يقود مراقبي عمليات الحفر إلى استثمار مواردهم سعيا إلى مكاسب غير مؤكدة. وما أن يتم العثور على المعدن المأمول، حتى تصبح نفقات الاستكشاف السابقة أمرا من الماضي؛ فلا يعود لها تماما أي تأثير على قرار تطوير المنجم أو بئر النفط من أجل استثماره، وإنما يتحدد هذا القرار بشكل جوهري على أساس ما يتوقع في المستقبل من تكاليف ومشترين.

روح المبادرة

نحتاج إلى روح المبادرة لدى المستثمر الريادي للبحث عن فرص جديدة في كافة مناحي الحياة. وهكذا، فإن المنعش العقاري قد يجد فرصة في موقع جديد؛ والصناعي قد يستجيب للفرص التقنية الجديدة ويستكشف الآفاق التجارية العملية (الربحية) لمنتج أو عملية جديدة؛ والشاب والشابة قد يكونان في يقظة دائمة تجاه الحاجة إلى مهارات جديدة وتحمل تكاليف عالية في سبيل اكتسابها؛ والمستهلك قد يكون في يقظة دائمة للمنتجات الجديدة ومستعدا لاستكشاف ما إذا كانت تؤدي إلى المنفعة المرجوة منها. والأسواق المبتكرة لا تحتاج إلى روحية المستثمر الريادي على مستوى العرض فحسب، وإنما على مستوى الطلب أيضا، عبر تنبيه المستهلك الذي يتحمل الخسائر في سبيل الحصول على معرفة جديدة. إن التطور السريع في حقل برمجيات الكومبيوتر ما كان له أن يحدث لو لم يكن مستخدمو الكومبيوتر مستعدين لشراء البرامج الجديدة وتجربتها وتشارك المعرفة الناتجة عن ذلك عبر المجلات ومواقع الأنترنت والتواصل الكثيف بين خبراتهم. وهذا كله يحتاج إلى فعاليات استهلاكية تتطلب تحمل النفقات والوقت. وهكذا، فإن اقتصاد السوق الديناميكي يشكل دعوة مستمرة للبائع والمشتري لتحمل تكاليف المعرفة والاستكشاف سعيا وراء مكاسب غير مؤكدة. وكلما اقترب المساهمون من العمل وفق روحية المستثمر الريادي، كلما أمكن اكتشاف المزيد من المعرفة النافعة واستخدامها للرقي بمستويات المعيشة وفرص الحياة.

تحريا للدقة، تتطلب روحية المستثمر الريادي توفر ميزتين اثنتين:

– التنبه إلى الفحص الكامل للأفق بحثا عن فرص جديدة، باستخدام ما للمرء من معرفة وإلهام للتنقيب عن هذه الفرص، مما يؤدي أحيانا إلى تحول الديون إلى أملاك عبر تطبيق عقلية خلاقة تستطيع تخيل ما لم يتمكن الآخرون من رؤيته (كيرزنر 1984؛ مالي وزملاؤه 1983)؛

– الاستعداد لتحمل تكاليف التعامل الضرورية، عبر تحقيق الريادة في النشاطات والمنتجات الجديدة، وهو عمل ينطوي على الخطورة دائما (ستريت – كاسبر 1998 الفصل8؛ هندرسون 2008 ص73–76).

عندما يصيب حدس المستثمر الريادي، فهذا يعني أنه سيجني الأرباح جراء ذلك. أما إذا لم يصب، فهذا يفرض عليه تحمل الخسائر، وقد ينتهي الأمر به إلى الإفلاس. ولهذا، فإن الأرباح ذات وظيفة اجتماعية مهمة، تتمثل في تحريك فاعلية المستثمر الريادي ومكافاءته عليها، والدفع إلى تجشم مخاطر البحث المكلف عن المعرفة. وعلى هذا الأساس، لا يكون الربح نتيجة للحظ المجرد (كما يريد منا أن نعتقد أولئك المدعون للمعرفة الكاملة) وإن كان الحظ يلعب أحيانا دورا في الربحية؛ وإنما هو نتيجة لليقظة الدائمة والاستعداد المستمر لتحمل نفقات التعامل الناتجة عن استكشاف المعرفة. وعندما يعاني الناس من الفقر ويستسلمون للقدر، وعندما تتعرض الأرباح للضرائب الباهظة أو الازدراء الاجتماعي أو لا تتمتع بالحماية الكافية عبر مؤسسات قديرة، فسيكون هنالك قدر أقل من "الفضول الخلاق" والابتكار، مما ينتج عنه بطء في التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل.

إن الخسائر تؤدي وظيفة اجتماعية مهمة: فهي تخبر أصحاب الفعاليات بالتفكير في التوقف عن الاستمرار بالفعاليات الخاسرة، حتى وإن كان أولئك يكرهون الاعتراف بخطأ تخميناتهم. أما خسائر المشاريع الممولة ضريبيا، فيمكن تغطيتها عبر الرشوة، وذلك لأن السياسيين والمسؤولين الحكوميين لا يرغبون في الاعتراف بالخطأ. وعلى العكس من ذلك، فإن خسائر القطاع الخاص تفعل فعلها عبر تنبيه "العصب الجيبي"، وهي قوة تحفيزية شديدة المباشرة والقوة.

كيف يتعامل المشاركون في سوق المشاريع مع هذه التكاليف الخطيرة لاستكشاف المعرفة؟ نمطيا، يمكن القول أن البعض يتبع فضوله و"غريزته الحيوانية" و لا يبالي بتكلفة "صيد

المعلومات"، ولو مرحليا على الأقل. وقد يستمد آخرون العون من الخبرة في اتخاذ قرار حول مقدار ما يستثمرونه من ممتلكاتهم في البحث عن المعرفة. وما أن يحس المستثمر الريادي بأنه حصل على ما يكفي من المعلومات، فحينها سيتخذ قرار البيع أو الشراء. وبعد ذلك، قد يجد بأنه أنفق الكثير أو القليل على السعي المعرفي، ويميز الأخطاء التي ينبغي أن تصحح. وخلال هذه العملية البراغماتية من التجربة والخطأ، قد تبرز الحاجة إلى تعديل بعض الطموحات (العقلانية المقيدة). وسيبدأ عمليات جديدة للبحث عن المعرفة في "فيلم" لا يتوقف من فعاليات السوق المنتجة للمعرفة، وهي عملية تطورية مفتوحة لاكتشاف الحاجات والموارد الجديدة.

ما هي الآلية الحقيقية لتأثير البحث عن المعارف النافعة واختبارها؟ يمكننا أن نجد مثالا مبسطا في تجربة شركة زيروكس يساعدنا على الإجابة عن هذا السؤال؛ حيث كانت هذه الشركة مزودا صغيرا في مجال المستلزمات المكتبية، وحينما اكتشفت في المنشورات التقنية معلومات ربط جزيئات الكربون بالورق بمساعدة الضوء، كان عليها أن تتكبد تكاليف هائلة على مستوى التعاملات والمعرفة قبل أن تتمكن من تسويق أول آلة لتصوير المستندات. لقد كان اتخاذ قرار بشأن الإمكانية التقنية (هل ستعمل الآلة حقا؟) أقل أهمية من باقي الجوانب الأخرى في عملية إنتاج هذه الآلة. أما الجانب التجاري (هل ستحقق الأرباح؟) فهو الذي تطلب القدر الأكبر من السعي المعرفي، وذلك للإجابة على أسئلة من قبيل:

- ما هي الموارد الأولية التي يتطلبها الإنتاج؟ ومن يزود بها؟

- كيف يمكن التنسيق مع مزودي المواد الأولية وتنظيم التزود بها؟

- من أين يمول الإنتاج؟

- كيف يمكن التدريب على كافة المهارات المطلوبة؟

- كيف يمكن إيجاد زبائن؟ (لم يكن في ذلك الحين سوق مستعدة لاستقبال الآلة الجديدة!)

- كيف وأين يتم نشر الآلات؟ وكيف يتم التعامل مع الأعطال المحتملة في هذه التقنية التي لم تختبر بعد؟

- ما هو السعر المناسب للآلة؟

إن أمثال هذه المشكلات المعرفية العملية تتطلب موقفا يتحلى بروحية المستثمر الريادي وأصحاب ملكية يتحملون التكاليف الكثيرة للبحث عن المعرفة.

في المنظومة التنافسية، يوجد حافز ربحي للبحث عن المعرفة النافعة واختبارها. ولهذا، فإن التنافس في السوق يخلق الظروف التي يكون الناس فيها أكثر قدرة على تعلم كيفية تطوير ما لهم وما لغيرهم من ممتلكات.

وأخيرا، فإن للأسواق الحرة دور اجتماعي مهم آخر، ذلك أن حقوق الملكية الخاصة والاستقلالية في الأسواق الحرة لا تؤدي إلى دعم الازدهار والحرية الاقتصادية فحسب، وإنما تمكننا من التمتع بنطاق أوسع من الحريات المدنية والسياسية (فريدمان 1962 ص7-21). والأسواق الحرة، كما قال جوزيف شومبيتر ذات مرة، تزودنا "بالكثير من القلاع الخاصة" التي يكون الناس فيها أحرارا، ويتمكنون من الدفاع عن مجالاتهم ضد إساءة استخدام السلطة من قبل الآخرين أو الدولة. وليس من الصدفة أن الطبقة الوسطى إبان القرن التاسع عشر في أوروبا وأمريكا هي التي خاضت النضال في سبيل الحريات المدنية والسياسية. وما تقوم به الطبقة الوسطى حاليا في شرق آسيا من المسعى ذاته. إن الهيمنة على الفقراء أمر هين، ولكن تطبيقها غير ممكن على المواطنين من أصحاب الأملاك.

الضرائب وتكاليف التقييد

ينبغي أن نشير إلى نمطين إضافيين لتكاليف تنسيق النشاطات الاقتصادية، وهما: الضرائب وتكاليف التقيد. فكما رأينا، تتطلب المؤسسات الداخلية، التي تنظم معظم نشاطاتنا، دعم الحكومة أحيانا عبر التشريعات والضوابط والمراقبة والفرض عبر الإجبار المشروع. وهذه العملية مكلفة، وتتسبب بما يدعوه الاقتصاديون "تكاليف الوكالة الحكومية"، التي ينبغي أن تمول من الضرائب والرسوم والمدفوعات الأخرى. وبالإضافة لما سبق، هنالك تكاليف التقيد التي تولد مع المواطن المحكوم والمراقب. ويعاني وكلاء الحكومة غالبا من مشكلات معرفية كبرى عند محاولتهم مراقبة ما يجري. ولهذا، تجدهم يفرضون تكاليف كبيرة على المواطنين الذين يلزمونهم

بالاحتفاظ بسجلات استهلاكهم وحساباتهم المصرفية، وتزويدهم بالإحصائيات، وإدارة أعمالهم بطرائق غير مجدية والتوقف عن نشاطات معينة قد تكون مربحة (تكاليف التقيد). أما إذا لم تبال الحكومة بفرض أمثال (تكاليف التقيد) هذه، فإن ذلك يؤدي إلى إعاقة كبيرة للاستخدام الفعال للملكية والمهارات.

لقد تعلمت بعض الدول كيف تبقي تكاليف التقيد في الحد الأدنى، حتى وإن أدى ذلك إلى إزعاج القائمين على الإدارة؛ فهي قد تفرض متطلبات تابعة لسياسة معينة، كالحفاظ على الصحة العامة أو حماية العامل أو البيئة، ولكنها تستمد من فن الإدارة ما يمكنها من التسبب بأقل ما يمكن من الإزعاج والتكاليف على من يتقيد بها من المواطنين. لكن أمثال هذه المقاربة لم تكن من أولويات الإدارة العامة لمعظم الدول النامية إلا نادرا. وعلى سبيل المثال، ليس من الغريب على الاستثمارات الجديدة في العالم الثالث أن تدخل في محنة بيروقراطية تفرض عليها الحصول على 20 رخصة أو أكثر من عدة جهات حكومية، وفي بعض الأحيان يتوجب فعل ذلك لمجرد البدء بالاستثمار. وعادة ما يتم إصدار هذه الرخص من إداريين يبدو عليهم الاعتقاد بأن الصناعة والإنتاج من الشرور المؤكدة، وأن من الواجب "تدجينها" عبر رقابة إدارية صارمة تؤمن بالفضيلة. والعديد من المسؤولين يستخدمون منظومة الرخصة هذه للحصول على الرشوة عبر تسريع الموافقات. ويمكننا أن نقارن ما يحدث هنا مع مفهوم "الشباك الوحيد" الذي يشجع على الاستثمار، حيث تحتاج الرخصة الاستثمارية إلى تقديم طلب واحد فقط، ويقوم المكتب الحكومي صاحب العلاقة باستحصال كافة الموافقات المطلوبة بدلا من صاحب الطلب. وربما يحدث ذلك ضمن مدة محددة ثابتة (كما هو الحال في بعض دول شرق آسيا). وفي هذا الترتيب المؤسساتي، تذهب معظم تكاليف التقييد المترتبة على إنشاء المشاريع الصناعية الجديدة إلى الوكالة الحكومية صاحبة العلاقة، وفي هذا فائدة إضافية تتمثل في أن وكالات الحكومة تصبح أكثر اطلاعا على وضع تكاليف التقييد والتباينات في الضوابط والمعوقات التي تعرقل تنمية قطاع الأعمال. وحينها، ربما تصبح قادرة على ترتيب العمليات على نحو انسيابي يؤدي إلى اجتذاب أكبر لما يخلق فرص العمل من رأس المال والمهارات. وعلى الرغم من أن أمثال هذا الأسلوب المشجع للمستثمر يغيب غالبا عن معظم التقاليد الإدارية في العالم الثالث، فإن الانتقال في نمط الإدارة يمكنه أن يسهم كثيرا في تحسين النمو وخلق فرص العمل والمردود الضريبي

(كاسبر 1997). وتتمثل الخطوة الأولى في هذا الطريق في الاعتراف بحقيقية مركزية مفادها أن التنسيق الهرمي للنشاطات الاقتصادية يفرض تكاليف كبيرة على الأعمال والمواطن، فتبرز الحاجة إلى إلغاء الضوابط لتصبح الأسواق المكان الأوسع لاتخاذ القرارات والتنسيق.

إن تكاليف الاستخدام المنفعل والفعال للملكية (تكاليف الاستبعاد والتنسيق) تختلف على نحو هائل من دولة إلى أخرى؛ فحيثما تضمن المؤسسات الداخلية والخارجية وجود القليل من اللصوص، تنخفض تكاليف الاستبعاد وترتفع قيمة الملكية؛ وحيثما يكون فرض حقوق الملكية متساهلا واعتباطيا (كما هو الحال في العديد من الدول الفقيرة)، فإن تكاليف الاستبعاد تقفز إلى مستويات غير مسبوقة وتفقد الملكية شيئا من قيمتها. ويبدو هذا الأمر واضحا في الدول التي تعاني من ارتفاع مستويات الجريمة الموجهة ضد الملكية بسبب الإدمان على المخدرات، وفي المناطق الريفية حيث تتأثر قيمة الأرض بقيود متكاثرة على استخدامها. وسواء أكانت هذه الضوابط مشروعة أم لا، ينبغي علينا أن نشير إلى أنها تؤدي إلى زيادة كبيرة في تكاليف الاستبعاد والتنسيق وتخفض قيمة الأرض (كاسبر 2004). إن من يكثر من إنشاء المؤسسات الخارجية أو تعديلها، يميل إلى إهمال تكاليف التعامل والتقيد التي تفرضها. وفي الواقع، فإن كثيرا من العاملين في سلك السياسة أو القضاء يزدرون فكرة ضرورة الاهتمام بتكاليف التقيد هذه عندما يسعون إلى تحقيق العدل أو ما أشبه من الغايات (ما يدعى "سيادة السياسة"). ولا شك في أن هذا الإهمال لتكاليف استخدام الملكية الخاصة يتسبب بالأذى لرفاهية الفرد والتنمية الاقتصادية.

إن الازدهار يدخل إلى المجتمع الذي تنخفض فيه تكاليف التعامل، ويتصف الناس فيه بالأمانة وتقدير قيمة الوقت والاستعداد لحل المنازعات، وتتمتع فيه القوانين بالشمول، وتعمل فيه المحاكم بصورة ملائمة. وحينها، يمكن استكشاف عدد أكثر من الفرص واختبارها، واكتشاف كم أكبر من المعارف النافعة واستغلالها. وإذا ما دققنا في الازدهار الذي نعمت به مراكز التجارة الكبرى، كفلورنسا والبندقية وامستردام سابقا، ونيويورك وزيورخ ولندن وهونغ كونغ وسنغافورا حاليا، نجد أنه يعود إلى المحافظة على انخفاض تكاليف التنسيق ما بين التجار والمبتكرين بفضل الثقافة الواعية للمؤسسات المشجعة على الاستثمار. وعلى العكس، فإن هنالك أماكن في الهند

وافريقيا والشرق الأوسط وروسيا استمرت على تخلفها وبدائيتها، لأن اليد الثقيلة المرئية للحكومة والبيروقراطية البيزنطية ومواقف سياسة الضوابط التدخلية تؤدي إلى إعاقة المنافسة الخلاقة.

تنافس المشاركين في السوق عبر تحمل تكاليف التعامل

إن هذه الظاهرة غير المريحة، المتعلقة بتحمل تكاليف غير محددة للبحث عن المعرفة، إنما يوجهها التنافس مع الآخرين على الجانب نفسه من السوق. وهكذا، فإن المزودين، وهم قلة في العادة، يمارسون تنافسا مستمرا مع بعضهم البعض على رضى المشتري. وللفوز بهذا الرضى، يتحمل المنتج تكاليف البحث والتطوير بهدف تحسين المنتجات أو تقديم سلع جديدة ذات جودة أعلى أو سعر أقل. كما يتحمل، بالإضافة إلى ذلك، تكاليف الإعلانات وما يعد به من خدمات ما بعد البيع. لقد أدى هذا التنافس مع المزودين الآخرين إلى حركة لا تتوقف من الابتكار في المنتجات. ففي مجال السيارات مثلا، كان التقدم مذهلا وانتقل بالآلة المتواضعة الصاخبة الأولى التي اخترعها السيد بنز إلى ما نشهده اليوم من سيارات الليموزين الأنيقة. وقد لا يرتاح المزودون لحالة التنافس المستمرة بينهم، ولكنها هي القوة المحركة التي تقف خلف التقدم التقني والمادي للصناعة الحديثة (راجع الملحق في ما يلي). وما على المرء إلا أن ينظر إلى حال الدول التي يتمتع فيها المزود بالحماية الحكومية من تحمل تكاليف الاستكشاف المعرفي؛ فعلى سبيل المثال: أنتجت صناعة السيارات الهندية الموديل المتواضع من سيارة موريس ماينور لعام 1948، في سبعينيات القرن الماضي، كما أنتجت ألمانيا الشرقية سيارة تاربانت السخيفة عاما بعد عام، رغم أنها أكثر الدول الاشتراكية تقدما في المجال الصناعي.

والتنافس في الأسواق محفوف دائما بالمخاطر والالتباس، إذ لا يمكن للمرء أن يعرف ما الذي سيفعله منافسوه تاليا وما إن كانت مبادراتهم ستقضم شيئا من حصته من السوق. وما دام المزود لا يمكنه التأكد من متانة موقعه في السوق فإنه سيسعى إلى التحكم في الأرباح عبر البحث عن ابتكارات في عملية الإنتاج. وبسبب الوضع المؤقت لموقعه في السوق وربحيته، فإن المزودين الآخرين سيستثمرون مواردهم في البحث عن المعرفة للعثور على ما يؤدي إلى تخفيض كلفة الإنتاج (راجع الملحق). ولهذا، فإن التنافس بين المنتجين ليس ضروريا لدفع أصحاب الأملاك من الأشخاص والشركات إلى تحمل تكاليف الابتكارات الإنتاجية فحسب، وإنما

لتحمل تكاليف الابتكارات المخفضة لتكاليف إنتاج السلعة وسعرها. إن الاحتكارات الخاصة والرعاية الحكومية التي تعفي هؤلاء المتنافسين من التنافس (بفرض الرسوم أو الضوابط على السوق مثلا) تؤدي بصورة آلية إلى تخفيف حدة التنافس الصناعي، ومعه العزم على تحمل تكاليف البحث، وإلى تعرض حركة الابتكار للخطر. وكنتيجة لهذا التدخل الحكومي، فإن الاقتصاد يبدي قدرا أقل مما يدعوه الاقتصاديون "الكفاءة الإيلافية أو الديناميكية"، وبتعبير آخر: يؤدي ذلك إلى شعور بالرضى الذاتي ويضمن خروج المشاركين في السوق بقدر أقل من الأفكار الجديدة.

وليس من المفاجئ أن نلاحظ بأن المنتجين الذين تمتعوا بالحماية طويلا في البلدان النامية التي تبنت سياسة بدائل الاستيراد (في أمريكا اللاتينية والهند بالأخص) وهم يعانون من ضعف حركة الابتكار وارتفاع مستوى التكاليف. فقد استمتعوا بيقينيات صنعتها الحكومة (كالحصة المضمونة من السوق المحلية)، فلم يعد من المتوجب عليهم أن يتحملوا "الارتباك الخلاق". إن الوجه الآخر لمثل هذه "السياسة الراعية للاستثمارات الكبيرة" يتمثل في اضطراب الصناعة وضعف النمو الاقتصادي ومحدودية التنافس. وما أن تتخلى الحكومة عن هذه الإجراءات الحمائية بتحرير التجارة والسماح لقوى العولمة بالنشاط، فلا مهرب من معاناة إجراءات التعديل. وكما يحدث للمريض الذي يغادر فراش المرض، فإن على المنتجين حينها أن يعيدوا تعلم كيفية التنافس وتحمل تكاليف البحث المعرفي. وعندما يؤدي الانفتاح إلى تغيير ثقافة الاستثمار الريادي بشكل كامل، يبدأ أرباب الأعمال بطرح منتجات أكثر نفعا أمام المشترين، وبأسعار أقل في الغالب؛ فالسيارات، مثلا، تصبح أكثر موثوقية وأفضل تصميما وأقل سعرا. ولا شك في أن الصناعة ينبغي عليها حينها أن تواجه الارتباك الناتج عن تكاليف البحث المعرفي الماكرة هذه، مما يؤدي بالعديد من المزودين (الشركات وعمالها الزائدين عن الحاجة سابقا) إلى أن يصبحوا ناشطين سياسيا لاسترجاع درجة من الحماية السياسية مقابل تقديم دعمهم السياسي والمادي للحكومة (راجع الملحق أدناه).

إن ما أوردناه حتى الآن عن التنافس بين المنتجين عبر تحمل تكاليف التعامل، ينطبق أيضا على جانب الطلب من السوق. فالمشترون يتنافسون مع بعضهم بعضا، عبر تحمل تكاليف

المعلومات التي تفيدهم في العثور على المنتج المفيد للشراء؛ حيث نجد ربات البيوت وهن يتسوقن بحثا عن صفقة ملائمة، ويتم تعويض ما ينفقنه من تكاليف الاستكشاف من خلال سعادة العثور على "الصيد" (البحث في السوق قد يكون مسليا!). وبالتصرف وفق روحية المستثمر الريادي، يقوم المستهلك بتحسين كفاءة ونوعية التنافس، والمشتري المميّز يعدّ من العناصر الحاسمة فعلا في صحة أي حقل من حقول الصناعة. فما تعوّده المستهلك الفرنسي من تمييز الجيد من الطعام والشكوى من سوء الخدمة في المطاعم، أدى إلى تمتع فرنسا بأفضل المطاعم على مستوى العالم. أما المستهلك البريطاني، المتساهل الخامل الذي يعتبر الشكوى المبررة من سوء الطباع، فيعاني من سوء نوعية الطعام وارتفاع أسعاره؛ فالمستهلك الذي يتقبل الخدمة السيئة لا يستحق أفضل منها غالبا.

إن الحقيقة القائلة بتنافس المشترين مع بعضهم البعض ربما لا تظهر بوضوح عند النظرة الأولى إلى الرفوف الممتلئة بالبضائع؛ لكن حاجتهم إلى استعمال بعض ممتلكاتهم لتحمل تكاليف التعامل واضح عندما يتنافسون على قطعة أرض أو عمل فني، ففي هذه الحالة قد يكون لنباهة المرء وجاهزيته لتحمل تكاليف البحث أثر في تقرير ما إذا كان المرء مزايدا ناجحا أم لا. وفي أسواق الموارد الصناعية يكون لتنافس المشترين دور كبير في توجيه حركة الابتكار وكفاءة الأداء؛ فشركات صناعة السيارات، مثلا، تستثمر الكثير في البحث والتطوير، بالإضافة إلى نفقات المعلومات والتعاقد، في سبيل الحصول على أفضل مكونات السيارات. كما إن سلاسل متاجر البيع بالجملة تتنافس في ما بينها للحصول على البضائع الطازجة الرخيصة.

×××ملحق

كيف يؤدي تنافس المنتجين إلى توجيه حركة ابتكار المنتجات والعمليات؟

لفهم كيفية تشجيع التنافس بين المنتجين على تحمل أعباء تكاليف التعامل، يمكننا أن نلقي نظرة على عملية تنافسية ديناميكية. فإذا ما أخذنا إحدى شركات صناعة السيارات كمثال، يمكننا أن نلاحظ بأن الإدارة فيها ستدرك عاجلا أم آجلا بأن الاختلافات الصغيرة في السعر لن تؤدي إلى تغيير كبير في عدد السيارات المتوقع بيعها، لأن هنالك ولاءات للعلامة التجارية

ومصادمات في السوق؛ بل إنها ستجد فائدة عظيمة في توسيع مجال السعر بما يجعل الطلب غير مرن سعريا بحسب تعبير الاقتصاديين، ونطاق اللامرونة في الطلب يدعى "التموقع السوقي". وهذا يعود بالفائدة على هذه الشركة، بحيث لا تؤدي الزيادات المفاجئة في التكاليف إلى الكثير من الخسائر. ولخلق مثل هذا التموقع، تلجأ هذه الشركة إلى تطوير موديلات جديدة من السيارات (الابتكار الإنتاجي)، والإعلان عن مزاياها وتقديم خدمات أفضل في فترة ما بعد البيع (مثلا: تأمين قطع الغيار، أو ضمان مجاني لأول مئة ألف كيلومتر، أو الخدمات المقدمة في الطرقات). إن هذه المنافسة غير السعرية مكلفة، ولكنها تضع منتج السيارة في موقع جيد من السوق؛ وسيتعين على منافسيه، وهم محدودو العدد نسبيا، أن يتكبدوا تكاليف مشابهة على أمل مزاحمته على تموقعه السوقي، في جهد تنافسي أشبه بلعبة شد الحبل (الشكل 8). وبهذا، يكون التموقع السوقي، وهو الذي لا يتمتع أبدا بالثبات والموثوقية، في حاجة دائمة إلى الرعاية التي يوفرها الاستثمار في تكاليف تعاملات جديدة.

إن انعدام الموثوقية في التموقع السوقي يبقي المنتجين في حالة من "القلق الخلاق"، وهذا يمنعهم من رفع الأسعار كثيرا أو التوقف عن النشاط، عبر الابتكار الإنتاجي والإعلانات وتحسين الخدمات. كما يحثهم هذا على التحكم في الأسعار أو حتى تخفيضها عبر الابتكار في العملية الإنتاجية (ينعكس ذلك في التحول الهابط لمسيرة العرض إلى النقطة S* في الشكل 8).

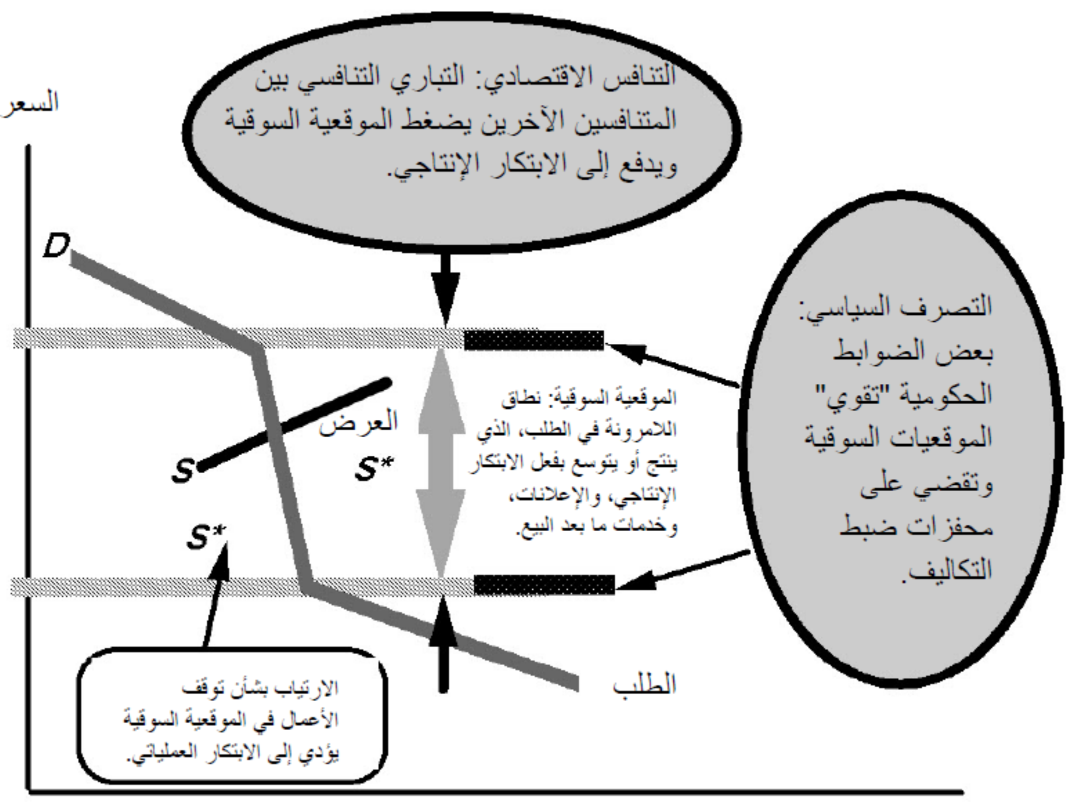
ولا شك في أن ابتكارات العملية الإنتاجية تفرز عن تكاليف تؤدي غالبا إلى إجبار المنتجين على ترك الآلات القديمة وتحديث أساليب الإنتاج ("التدمير الخلاق" لما يحويه رأس المال من خزين قديم لا يزال قادرا على الإنتاج). كما إن التنافس على حصص السوق يجبر الإداريين على تأمين الانسيابية في العملية الإنتاجية، وتجشم مخاطر الابتكار، والسيطرة على موظفيهم، وتلافي النفقات غير الضرورية، والحد من الاستهلاك الوظيفي، إذ التنافس يسيطر على انتهازية الوكيل. إن كل ما ذكرناه جيد لثروة الأمة، ولكنه لن يحظى بالقبول من الإداريين والعمال الذين يفضلون الاستراحات المديدة أو قضاء المساء في النوادي أو الترفيه في رحلات بحرية بعيدة (مشكلة المالك والوكيل).

إن هذا ما يجعلنا نفهم لماذا يقوم المنتجون غالبا بالمطالبة بالدعم السياسي "لتدعيم" تموقعهم السوقي. وهكذا، فإن شركة السيارات تلك ستستثمر وقتها ومواردها في حشد جماعات الضغط من السياسيين والموظفين والعامة طلبا للحماية من المنافسة الأجنبية. وسيخبر منتجو السيارات الآخرون وزير الصناعة والموظفين الآخرين بأن واجبهم يحتم عليهم إمداد الصناعة الوطنية بالدعم والضوابط. وعندها، سيغيب بسهولة عن ذهن السياسيين والموظفين إدراك حقيقة مفادها أنهم ليسوا وكلاء إلا للمواطنين كافة، وهؤلاء يريدون سيارات أرخص وأفضل، وأن ولاءهم للمواطنين وليس لجماعات ذات مصالح خاصة من أرباب الصناعات! كما إن جماعات الضغط ستدعي بأن حماية التموقع السوقي أمر ضروري لضمان الوظائف والاستثمار. وبذلك، يخلطون بسهولة ما بين حماية الوظائف والاستثمار على نطاق صناعة بعينها (ومن شأن الرسوم أن تسهل ذلك)، وما بين ضمان الوظائف ومستويات الاستثمار على نطاق الدولة، والتي تتعرض إلى التدمير بإجراءات موجهة للصناعة كفرض الرسوم.

الشكل 8

الموقعية السوقية للمنتج

لمحة من عملية ديناميكية



وكما تبين من أداء الصناعات المحمية في كل زمان ومكان، فإن المتنافسين الذين يتلقون رعاية الحكومة يميلون إلى تحمل تكاليف أقل لتطوير التقنيات الحديثة، كما إنهم يطبقون ابتكارات أقل على المدى الطويل. وتتمثل نتيجة ذلك في نشوء نظام اقتصادي أقل كفاءة في تحقيق الابتكار والنمو وضمان الوظائف ويعمل بتكلفة أعلى. وتكتسب الشركات المحمية عادة تجنب تكاليف البحث، وتشجعها الرعاية الحكومية على ذلك!×××

حماية الجانب الآخر من السوق جزء من تكاليف التعامل

إذا توصلنا إلى تحليل لحالة التنافس ما بين المزودين وقمنا بمقارنته مع تحليل مماثل للجانب الآخر من السوق، أي حالة التنافس ما بين المشترين، فسيبرز السؤال التالي: أي جانب من السوق ينبغي أن يتحمل تكاليف التعامل المحتومة؟ إن من صالح المتنافسين في أحد جوانب السوق أن يخفضوا تكاليف التعامل المترتبة على من هم في الجانب الآخر. وهكذا، فإن المزودين المتنافسين يتحملون غالبا تكاليف الترويج الإعلاني، وهذا يعود بمنفعة على المشتري تضمن له الحصول على المعرفة بشكل أفضل وأرخص.[26]

غالبا ما تتعقد مشكلة المعرفة في المجتمع الحديث بسبب التنوع الكبير في البدائل المتشابهة المعروضة، وتعقيدات المنتجات، وآليات التطور الاقتصادي. كما تبرز مشكلات المعرفة الإضافية، لأن الكثير من السلع والخدمات ليست مجرد "سلع بحث" تتحدد نوعيتها بسهولة عبر الفحص المسبق، ولكنها "سلع تجربة" لا يمكن تقييمها إلا باستهلاكها أولا (نيلسون 1970). وهنالك مثال تقليدي عن "سلع البحث" يتمثل في السمكة التي يمكن اختيارها وشمّها في السوق، بينما تعتبر علبة التونا المعدنية مثالا نمطيا عن سلع التجربة، حيث لا يمكن تقييمها إلا بفتح العلبة وأكل السمكة.

ومع مرور الوقت، تتزايد السلع والخدمات التي تندرج ضمن نطاق سلع التجربة، حتى أن الجديد من السيارات وعروض العطلات بات يعتبر من هذا القبيل. وفي هذه الحالة، يواجه

[26] يرى المنتقدون الاشتراكيون للترويج الإعلاني أنه ضياع للموارد، لأنهم يفترضون ضمنا بأنهم يمتلكون "المعرفة الكاملة".

المشتري مشكلة معرفية عالية التكاليف، ويلجأ البائعون إلى التنافس في ما بينهم على تخفيف هذا العبء عن كاهل المشتري باتباع عدد من الاستراتيجيات (المكلفة)، ومنها: الترويج الإعلاني، والنماذج المجانية، وطرح عروض اختبارية، كما يحصل في صناعة السيارات والآلات الجديدة والتعليم الجامعي والنوادي الليلية وسكن المتقاعدين. وهنالك استراتيجية مهمة أخرى لتخفيف عبء تكاليف البحث عن كاهل المشتري، وهي أن يقوم البائع ببناء سمعة له كمزود يقدم سلع ذات نوعية جيدة، وهذا يضمن له أن ما أنفقه في سبيل بناء السمعة لن يذهب هباء. وعندما تكون للبائع هذه السمعة، فإنه يقدم نفسه "رهينة" لتنفيذ ما يعد به. وهنالك استراتيجية أخرى للتنافس في هذا المجال تقضي بتقديم البائع للكفالات (كتمديد كفالات السيارات الجديدة أكثر فأكثر) أو ضمان إرجاع الأموال.

وهنالك أسلوب آخر لتخفيض تكاليف المعلومات، يتمثل في الدخول ضمن علاقات تعاقدية مفتوحة شبه دائمة، حيث يشترك المشتري بخدمات الكهرباء أو الهاتف أو الأنترنت بدلا عن التعاقد كل أسبوع للحصول على الخدمة. كما تقوم الشركات بالتوظيف على أساس تعاقدي مفتوح. وفي الواقع، يتمثل أحد أسباب تشكيل الصلات المنظماتية المستدامة في التوفير من نفقات التعامل. وهذا ما اكتشفه رونالد كوز، عندما تساءل عن سبب وجود الشركات من الأصل (كوز 1937/1952). وللتغلب على المشكلة المعرفية، يلجأ المشتري والبائع أيضا إلى تكوين علاقات تفضيلية غير حصرية شبه دائمة؛ فالشراء من المتجر نفسه يوفر تكاليف البحث على زوجتي، والتعامل مع تاجر الأسهم نفسه أو محاسب الضرائب نفسه يقدم لي معرفة تقتصد في التكاليف. إن ما ذكرناه من أمثلة واقعية، يشير بوضوح إلى أهمية المعلومات وغيرها من تكاليف التعامل في حياتنا اليومية؛ وبهذا تبتعد الأسواق عن أن تكون كيانا مجردا عديم الملامح، وهو ما يتحقق عادة في الصداقات القديمة وشراكات العمل التي تلتزم بمؤسسات مشتركة تتصف بالأمانة والتهذيب والموثوقية، باعتبارها استراتيجية تخفف من تكاليف التعامل من أجل الفوز في التنافس. ومع ذلك، فإن من الخطأ الادعاء بأن "قوى السوق غير المشخصنة" تحقق هذه النتيجة أو تلك، فالسوق ليس إلا تعبيرا عن إرادة البائعين والمشترين الذين يتفاعلون كبشر حقيقيين.

دور التاجر الوسيط

عندما تكون المؤسسات فاشلة على امتداد المجتمع ومع ارتفاع تكاليف التعامل، يبرز دور الوسطاء في الغالب. وفي ظل هذه الظروف قد يفضل المشترون التعامل مع تاجر يرتبطون معه بعلاقة عمل منتظمة وذو سمعة يخشى عليها من التلوث، عوضا عن التعامل مباشرة مع العديد من مختلف المنتجين لسلع بعينها. وفي بعض الأحيان، يحصر الوسطاء أنفسهم في نقل المعلومات، كما هو حالهم في سوق العقارات. وفي أحيان أخرى، يصبحون شركاء وسطاء في العقود، كما في تجارة التقسيط والخدمات المصرفية، حيث تعرض المصارف على المستدينين الذين يرغبون في شراء سلع إنتاجية قروضا مديدة مضمونة (وسيلة لتوفير نفقات البحث المعرفي). وفي الوقت نفسه نجد أن هذه المصارف تعرض على المودعين عقودا قصيرة الأجل وإمكانية سحب الودائع مبكرا، كما تعمد إلى ربط عروض الادخار الصغيرة بقروض كبيرة. وبهذا، ينتج الوسطاء الماليون معرفة قيّمة ويحلون الكثير من مشكلات المعلومات.

وفي الغالب، لا يحظى الوسطاء بالشعبية، ولا ينحصر هذا الشعور لدى من يفترض بأن تكاليف التعامل غير موجودة أو ينبغي أن لا توجد (وهم المعرفة الكاملة مرة أخرى!). ولقد شكل اليهود والصينيون والهنود، الذين كانوا يتاجرون في شرق افريقيا، جماعات من التجار الوسطاء يقومون بخدمة كبيرة للمجتمعات التي تستقبلهم؛ فهم يوصلون المعرفة ويتيحون الفرص، ولكنهم يعانون من الاضطهاد (ساويل 1990). ويمكن شرح هذه الظاهرة، دون أن نبررها، في أن هذه الجماعات تجعل نفسها حصرية (اتفاق الحصرية النقابية Closed Shop)، أو تمارس سلوكا احتكاريا يوحي للبائع والمشتري الرئيسيين بأنهم تحت رحمة التاجر الوسيط. ولكن حل هذه المشكلة لا يتأتى عبر الاضطهاد، لأنه يؤدي إلى انفراط عقد التجارة بأكمله، وتسوء أحوال المشتري والبائع. وإنما يكمن الحل في خلق مؤسسات عامة أفضل تساهم في البحث المعرفي وتكافؤ فرص الولوج إلى السوق للجميع، وعندها يصبح التاجر الوسيط زائدا عن الحاجة.

كيف يمكن بث المعرفة إلى الآخرين؟

كيف يتوصل المشترون والبائعون المتنافسون إلى صفقة في عالم الأعمال؟

لا يمكن لمن ينوي البيع أو الشراء أن يعقد صفقة مع طرف آخر في الجانب الآخر من السوق إلا بعد تحمله ما يكفي من تكاليف البحث، حيث سيدخل في عقد يختار فيه من بين

عروض البدائل المتوفرة ويتفق على السعر وغيره من بنود العقود. وهذه الصفقات تبث بدورها معلومات قيمة إلى المشاركين الآخرين في السوق؛ ذلك أنه حينما يوقع المشتري والبائع على العقد، فإن ذلك يكون بشكل طوعي وعلى أساس معارفهما المحدودة (حتما). وهنا، يكون السؤال: كيف تُبث المعرفة إلى من يستفيد منها، وكيف تُصحح الأخطاء التي لا مفر منها؟

من الطبيعي أن السعر هو أداة البث الرئيسية في السوق؛ حيث ينقل معرفة شديدة التعقيد على شكل إشارات مشفرة مكثفة: فإذا ارتفع السعر إلى درجة يصبح من المربح معها للمزودين أن يوفروا المزيد من سلعة معينة، فعندها تُبث إشارة للمزودين المحتملين تنبئهم بالقيمة المرتفعة لهذه السلعة (والطلب المتزايد عليها). وما دام من المسموح للمزود باستثمار ماله، فإن ذلك يعد حافزا لتوفير المزيد مما يرغب به المشتري. وإذا اكتشف المزود فكرة جديدة وذات قيمة عالية بشكل خاص فإن ذلك يعود عليه بما يدعى "مكسب الرائد"؛ وفي البدء، على الأقل، تكون عوائد هذا المكسب مرتفعة، ولكن السعر المرتفع سيحث المقلدين على اقتحام المجال وتوفير المزيد من السلع التي يتزايد الطلب عليها، أو توفير بدائل قريبة منها على الأقل، مما سينتج عنه هبوط في السعر وانتشار فوائد الفكرة الجديدة إلى المستهلك وعموم الناس.

وفي مثال سابق، ناقشنا متطلبات إطلاق أول آلة لتصوير المستندات؛ فما أن ارتفعت مبيعات شركة زيروكس بسبب ما وجده المشتري من فائدة كبيرة للمنتج الجديد، حتى ارتفعت أرباح الشركة وأصبحت أسهمها ذات موثوقية عالية في سوق الأسهم إبان ستينيات القرن العشرين. ولكن "مكسب الرائد" كان مؤقتا، لأن المتنافسين تلقوا الإشارة وحاولوا تقليد النجاح التجاري الذي حققته زيروكس، على الرغم مما لاقاهم من عقبات ومن حماية براءة الاختراع. وفي مسعاهم هذا، تمكنوا من اكتشاف وتطبيق معارف إضافية، مما أدى إلى تحسين الآلة وتخفيض سعرها. وتلا ذلك نمو خيالي في استخدامها. لقد كان لمهارات ومعارف الآلاف دور محوري في هذا المسعى. وبالمقابل، توسعت معارف الإنسان بهذه المساهمة الفريدة في النمو الاقتصادي.

وهكذا، كان للأرباح وظيفة مهمة ذات جانبين: بث المعرفة، والتحفيز على تحسين معارف بشرية قيمة.

لكن، ومع الأسف، غالبا ما يتوجب على المستثمر الريادي أن يواجه حقيقة عدم استقبال منتجه الجديد بالتمويل اللازم الذي يضمن تحقيق الربح. كذلك، قد يكتشف أن الابتكار الإنتاجي (مثل: التقنيات الإنتاجية الجديدة أو إعادة تنظيم الشركات) لا يؤدي إلى ما يكفي من التوفير في التكاليف. إن ما ينتج عن هذا من بث لإشارات الخسارة يجعل الأخطاء واضحة، مما يخفض من قيمة الملكية، ويخلق حافزا قويا إلى التخلي عن الخط الإنتاجي غير المرغوب به أو العملية الإنتاجية الفاشلة. وبهذا، لا يقتصر اقتصاد السوق على توفير الحوافز المشجعة على البحث عن المعرفة واستثمارها، وإنما يتعداها إلى استبعاد الأخطاء على نحو تلقائي؛ إذ المنتجات التي لا يقبل عليها المشتري بوتيرة تعوض عن تكاليفها تتعرض إلى الإلغاء والاختفاء. إن آلية (الربح والخسارة) ليست عديمة الوجه والملامح وبعيدة عن إرادة الناس كما يصورها البعض، وإنما تعكس ما للكثير من المشترين من خيارات خاصة حذرة ومطلعة (سيادة المستهلك)، وعملية مستمرة يستثمر فيها الكثيرون أموالهم. إن عملية السوق هي عملية ديمقراطية اقتصادية، تتصف بأنها أكثر تنظيما وتفصيلا من تلك العملية الدورية للتصويت السياسي الشعبي بهدف الاختيار بين البرامج السياسية المعقدة.

إن ما يصيب الأسعار من تغيرات (بالإضافة إلى ما يرافقها من أرباح وخسائر تؤثر على قيمة ملكية المرء) تشكل الإشارات التي تعمل على تنسيق اقتصاد السوق المعقد المتطور، وهذا التنسيق يشمل الآلاف من مختلف الأشخاص الذين لا يعرفون بعضهم بعضا في العادة، ولكن جهودهم المنسقة ضرورية لتلبية الاحتياجات المادية المتنوعة والمعقدة. وإذا تدخلت الحكومة في "إشارات البث" هذه عبر تثبيت الأسعار أو تنظيم العرض أو السماح لثبات التضخم بالتشويش على "إشارات السعر"، فإن ذلك يمهد الطريق لتدمير التنسيق؛ فلا يطبق إلا القليل من المعرفة، ولا يلبى إلا القليل من الاحتياجات، ولا يتوفر إلا القليل من الخيارات. كما إن التدخل في السوق قد يصبح أكثر تدميرا، عندما تؤدي الزيادة في الأسعار المحددة حكوميا أو تقنين الاستهلاك، مثلا، إلى أعمال شغب، كما يحصل في العديد من الدول النامية التي تتدخل حكوماتها في أسعار الغذاء أو الوقود.

ولتوضيح المدلول الواقعي للمنظومة التنافسية وفعاليتها العظيمة في إيصال المعرفة يمكننا أن نستعين بما حدث إبان "أزمات النفط" في المدة (1973-1974) وفي العام 1981. ففي تلك المدة، هبطت صادرات النفط بشكل غير متوقع إلى درجة عجزت فيها عن تلبية الطلب، إضافة إلى ما قامت به مجموعة احتكارية (منظمة الأوبك) من تقليص الصادرات، فارتفع سعر النفط ارتفاعا هائلا، مما أجبر الناس حول العالم إلى الإقلال من قيادة السيارات. وهذا أدى، على المدى البعيد إلى صناعة سيارات تستهلك قدرا أقل من الوقود، واستعاضت المصانع عن مشتقات النفط بالغاز الطبيعي والفحم والطاقة النووية مع ظهور خبراء يقررون الطريقة الأفضل، واستكشفت البحوث مصادر جديدة للطاقة تنوعت من الصخور النفطية ورمال القطران إلى الطاقة المستخرجة من الرياح أو الأمواج أو أشعة الشمس، وانطلقت شرارة الاستكشاف الجغرافي بحثا عن مواقع جديدة لاستخراج النفط، وعكف العلماء على البحث عن تقنيات جديدة لتصفية النفط والكثير من العمليات التقنية المكلفة الأخرى. لقد اطلقت هذه الجهود التي بذلها ملايين الناس في كافة أنحاء العالم شرارتها بتأثير إشارة واحدة فقط: السعر المرتفع للنفط. كما إن ارتفاع الأسعار لعب دورا تحفيزيا مهما. حيث أدى على المدى البعيد إلى الاستثمار في زيادة صادرات النفط وكبح الطلب المتزايد، ونتج عن هذا انخفاض أسعار النفط مرة أخرى (تعديل السعر بسبب التضخم). وبهذا، تبين خطأ التوقعات التي تنبأت بنهاية الحضارة الحديثة، والمحاولات الرامية إلى إيقاف ارتفاع الأسعار عبر التدخل المباشر، حيث أزال الناخب الأمريكي من البيت الأبيض الرئيس جيمي كارتر، الذي حاول حماية الشعب الأمريكي من ارتفاع أسعار النفط الخارجي عبر التدخل المباشر، فتسبب عوضا عن ذلك بأزمة جعلت الأمريكيين يصطفون في طوابير طويلة للحصول على الوقود. كما تبين صواب الاقتصاديين الذين أشاروا على الناس بوضع ثقتهم بقوة السوق!

إن ذلك يوضح لنا نقطة إضافية تتمثل في أن الناس الذين أدت جهودهم إلى حل المشكلة لم يتوجب عليهم أن يضيعوا الوقت في تحليل أسباب حدوث أزمة النفط: سواء أكانت الحرب في الشرق الأوسط، أم احتكار الأوبك، أم التوجهات التكنولوجية بعيدة المدى، أم صعود الصين، أم غير ذلك؛ فإشارة السعر التي يسهل فهمها هي التي تسببت بذلك، واستجاب لها السوق بالتوفير في النفقات التي يتكبدها الجميع من أجل البحث المعرفي.

ولتلخيص هذا الجزء من طرحنا، يمكن القول بأن التنافس المناسب في اقتصاد السوق يلبي ثلاث وظائف اجتماعية مهمة، فهو:

– يوفر الحافز لليقظة وتحمل تكاليف البحث عن المعرفة النافعة (وظيفة تحفيز الابتكار على مستويي المنتجات والعمليات الإنتاجية).

– يبث النجاح للآخرين، مما يؤدي إلى محاكاة التكنولوجيا الناجحة وانتشارها، وفي الوقت نفسه، إلى الحد من (مكاسب الرائد) الأولية وتخفيض الأسعار للمستهلك (وظيفة البث).

– يبث الفشل عبر الخسائر المالية ويحفز التخلي التلقائي الآلي عن استخدامات الملكية التي لا تتمتع بالقيمة الكافية (وظيفة التحكم).

التنافس كمسؤولية

مع أن هنالك ترددا طبيعيا لدى معظم الناس إزاء تحمل التكاليف الكبيرة للبحث المعرفي من أجل التنافس، فإن رخاء المجتمع ككل وتقدمه المادي يستفيد من ذلك. ومن المهم لتحقيق التنمية الاقتصادية أن يتم تشجيع الناس على استخدام حيز من وقتهم ومواردهم لاستكشاف الفرص وتجشم المخاطر. والمعوقات العقلانية كبيرة أمام التنافس الشديد وعمليات البحث على كل من جانبي السوق. فما الذي يمكن فعله لضمان استمرار التنافس؟ إن صاحب الملكية في المجتمع الحر يمتلك حرية عدم الانخراط في عمليات البحث المعرفي، ولكن ينبغي على من يرفض تحمل نفقات هذا البحث أن يتوقع خسارة ملكيته لشيء من قيمتها عندما يحصل منافسوه على حصتهم من السوق؛ فمن يرفض قبول تحدي المنافسة ينبغي عليه أن يتقبل عواقب هذا الرفض، التي قد تتمثل في تدني الموقع الاجتماعي والاقتصادي. وهنا لا بد لأصحاب الملكية في اقتصاد السوق التنافسي أن يرفعوا شعار "استخدمها أو افقدها".

إن من مسؤولية الحكومة، لتحقيق مصلحة الأسواق الناجحة والتنمية الاقتصادية، أن لا تقوم أبدا بدعم أصحاب الملكية الذين يحاولون تحاشي التكاليف والمخاطر التي يتطلبها التنافس. ففي الاقتصاد الديناميكي، لا تتمتع المواقع الاقتصادية القائمة بالثبات وتتصف بانفتاحها الدائم على تحديات التنافس، وينبغي أن لا تتوقف عملية إعادة تقييمها مرارا وتكرارا، ولهذا، فإن من

الضروري جدا، لتحقيق الازدهار وضمان عمل المنظومة الرأسمالية، أن لا تنطفئ شعلة حافز التنافس التي لا تحظى بالترحيب. وكما أوردنا في الفصل السابق، فإن حقوق الملكية لا تؤدي إلى ترسيخ المطالبة بالمنافع فحسب، وإنما إلى ترسيخ المسؤوليات أيضا. إن السياسيين والمسؤولين الحكوميين الذين يتدخلون لتفادي صدمة الخسائر وتكاليف البحث لمصلحة جماعات تفضيلية معينة من المتنافسين، إنما يقومون بتدمير آلية ضرورية من آليات التنسيق؛ فلو أقدم زعيم سياسي أو وزير أو ناشط مدني أو قاض من الانتهازيين على حماية أو تعويض من لا يرغب بالتنافس، فسيؤدي ذلك إلى تدمير بنية الرأسمالية والحط بشكل مباشر من منزلة ما نتمتع به من حرية وأمن وازدهار وعدل. ومن الجدير بالذكر أن معظم الاحتكارات لا تستمر لولا هذا الدعم الحكومي (فريدمان 1962).

إن أصحاب الملكية، بمن فيهم أرباب العمل، الذين يتفادون تكاليف البحث المعرفي، لا شك في أنهم لا يرغبون برؤية ما ينتج عن ذلك من خسارة في قيمة ملكياتهم، مما يدفعهم إلى محاولة الحصول على الرعاية الحكومية في مسعى يذكرنا بنقابات الحرف في العصر الوسيط، التي وجهت الحراك السياسي لضمان عدم وجود جهة خارجية تنافسها، وكانت النتيجة هي ركود وانحطاط مدن العصر الوسيط لا على الصعيد المادي فحسب، وإنما على الصعيد الفكري والاجتماعي والعسكري والاقتصادي أيضا. كذلك، يندرج في هذه الخانة (آليات الدفاع الضارة ضد تحديات التنافس): الوطنية الاقتصادية (بوسائل منها: حماية التجارة، والتحكم في الاستثمار الأجنبي)، حملات "المنتَج الوطني"، الضوابط الصحية المزيفة، التحسس من الاستثمار الأجنبي. وهنالك مثال آخر عن الرفض الانتهازي للتنافس، يتمثل في رفض نقابات العمال مواجهة التنافس المفتوح في سوق العمل بالدفاع عن نموذج (اتفاق الحصرية النقابية) والامتيازات التي لا يمكنها أن تصمد في سوق العمل التنافسي. إن الحرية الأساسية في التعاون (أو عدم التعاون) والتنافس يحرم منها العمال تماما في الكثير من أنحاء العالم، بسبب وقوع الحكومات في قبضة مجموعات ضغط قوية تتبع للعمالة المنظمة. أما في اقتصاد السوق، فالعمال أيضا يقع على عاتقهم واجب التنافس.

التنافس والإنصاف

إن مسؤولية أصحاب الأملاك بالتنافس، إن أرادوا الإبقاء على قيمة ما يملكون، لا شك في أنها تؤثر على توزيع الدخل والثروة. إن المواقع النسبية للدخل والثروة لا تكف عن التطور، وفي الاقتصاد التنافسي الحقيقي ليس هنالك شيء اسمه طبقة غنية إلى الأبد أو فقيرة إلى الأبد، إن لم تقم السلطة السياسية بمنع التنافس. وفي الاقتصادات التنافسية المفتوحة، كالاقتصاد الأمريكي، لا يحافظ أحد من أعضاء قائمة أغنى الأغنياء على موقعه في هرم الثروة طيلة أجيال إلا قلة منهم؛ فالمبتكرون لا يكفون عن التحدي، والأفكار الخلاقة التي رفعت بعض المتنافسين قد تصل إلى نقطة تنتهي فيها. ولذلك، فإن الأغنياء من أصحاب الأملاك الحاليين يميلون إلى القيام بعمل جماعي لتجميد مواقعهم الاجتماعية والاقتصادية. وإذا نجحوا في الحصول على حماية سياسية تمييزية، فإن ذلك سيغلق أبواب الفرص أمام القادمين الجدد والشباب والاستثمارات الريادية الجديدة والصناعات الجديدة والعاطلين عن العمل والدول الصناعية الجديدة. وهذا لا يؤدي إلى انتهاك مؤسسة مهمة هي "المساواة أمام القانون" فحسب، وإنما يطلق شرارة ثورات عنيفة.

إن الانتقادات الموجهة لمنظومة حقوق الملكية والتنافس الحر تعترف في الوقت نفسه بأن السوق الحر التنافسي أمر جيد لتحقيق الكفاية والنمو الاقتصادي، ولكنها تخاف من أنها قد تؤدي إلى توزيع الدخل على نحو يغيب عنه العدل والإنصاف. لقد تداولت الألسن شعار "الغني يزداد غنى والفقير يزداد فقرا" بصورة متكررة إلى الحد الذي أصبحت معه تلقى قبولا واسعا لا يقبل التشكيك، على الرغم من أن الحقائق ترينا بأن معظم الناس في الدول الثرية ينتمون إلى طبقة وسطى مرتاحة اقتصاديا، وأن هنالك تقلبات مستمرة بين صفوف الأغنياء.

إذن، فلا شك في أن هنالك أغنياء وفقراء في أي اقتصاد (تفاوت الدخل بسبب عمليات التنافس في السوق)، لكن هنالك أيضا اختلافات عظيمة في الفرص (الإجحاف في الفرص). إن من يزودنا بالمنتجات والأفكار ورأس المال والعمل لا يحصلون على عوائدهم بالتساوي؛ فالبعض ينجح في تلبية الطلبات المتنوعة والمتغيرة بشكل يفوق غيره، إما لنباهته كمستثمر ريادي واستعداده لتحمل أية تكاليف للتعامل أو بسبب الحظ الجيد. كما أن البعض، ربما لا يمتلك ما يمكنه من تحمل تكاليف التعامل فيبقى عالقا في موقع تنافسي أقل نفعا. وربما يعجز آخرون عن

امتلاك الإمكانات الكافية بسبب ظروف بطبيعتهم، فمؤلف الكتاب الذي بين يديك لا تؤهله قدراته لأن يكون من نجوم السينما.

لقد لاحظ الكثير من المراقبين أن "المظالم الاجتماعية" هي من العواقب التي تنتج عن التدخلات السياسية وتأثيراتها الجانبية غير المقصودة. وهكذا، فإن فرض الرسوم من قبل الحكومات المتعاقبة في أستراليا لحماية صناعة النسيج والألبسة قد أدت إلى تأثيرات سلبية على العائلات الفقيرة. كما أن الحفاظ على الوظائف لإرضاء أعضاء نقابات العمال (اتفاق الحصرية النقابية) أو تعديل الأجور، يميل إلى التسبب بسد باب الفرص أمام الأعضاء الضعفاء من القوة العاملة والحيلولة دون اكتسابهم للخبرات التي يقتضيها عملهم. كما أن فرض الرخص على التجار يؤدي إلى ظلم المستثمر الريادي ومنعه من فرص النجاح. وبهذا فإن الكثير مما نلاحظه من الإجحاف يمكن علاجه عبر إزالة التدخلات السياسية ومنح الجميع فرصا متساوية للتنافس.

ولهذا، يلاحظ كثيرا أن اختلاف توزيع الدخل عبر آليات السوق ما هي إلا نتيجة للمعوقات المصطنعة التي تواجهها المنافسة الحقيقية، ويصح هذا في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. فالأشخاص غير الأكفاء أو ذوي المهارات المتدنية أو المعوقين، لا يمكنهم أن يتنافسوا بسهولة في سوق العمل بما لديهم من إمكانيات محدودة، ولكنهم قد لا يملكون حرية التنافس بسبب قوانين الحد الأدنى للأجور؛ فهذه القوانين، و(اتفاق الحصرية النقابية)، والبنية المعقدة للعلاقات الصناعية، وتكتلات سوق العمل والممارسات الإدارية، ما هي إلا مصدر للكثير من حالات تفاوت الدخل (ساويل 2004 ص161-192). إن النفاذ السريع إلى الرعاية الاجتماعية وضريبة الدخل التصاعدية، يتآزران للحيلولة دون تمكن الكثير من الناس من فعل أفضل ما بوسعهم لمساعدة أنفسهم وحرمانهم من شعور الرضى الناتج عن الاعتماد على الذات، فيبقون عالقين بذلك في (فخ الفقر). إن العديد من التدخلات في أسواق المنتجات، من قوانين البناء والضوابط الصناعية إلى الرسوم المفروضة على ملابس الأطفال، تساهم في تفاوت مُخرَجات السوق. وبهذه الإجراءات، دأبت الحكومات على حرمان بعض المواطنين من تكافؤ الفرص، والقلة الذين نظموا أنفسهم بشكل أفضل، استطاعوا الحصول على حماية سياسية من انفتاح التنافس، على حساب الكثير من الآخرين الذين لا يتمتعون بمثل تنظيمهم.

ولهذا، لا يوجد أساس مشروع لانتقاد منظومة حقوق الملكية التنافسية كما ناقشناها، باستخدام أمثلة عن الإجحاف الذي يقع في منظومات اقتصادية شوهتها الضوابط بشكل كبير. فأية نظرة إلى منظومات السوق التنافسية الأصيلة ترينا كيف يمكن للتنافس المنفتح الأصيل وحماية الملكية الفردية أن تؤديا إلى درجة عالية من تكافؤ الدخل والتنمية الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، تتبوأ تايلاندا موقع القمة أو ما يدانيها في كافة القوائم العالمية لبيانات تكافؤ الدخل والثروة، على الرغم من الغياب شبه الكامل لنظام الرعاية الاجتماعية وإجراءات إعادة توزيع الدخل الإجبارية، وربما كان هذا سببا في ذلك الموقع المتقدم!. وبشكل مشابه، أدى تحرير الاقتصاد النيوزيلندي في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، إلى فتح أبواب العديد من الفرص الجديدة للمجموعات المتضررة سابقا، حيث لاحظنا انخفاضا هائلا في معدلات البطالة في أوساط السكان الأصليين (شعب الماوري) والنساء والفئات التي عانت طويلا من البطالة. وبشكل أكثر تعميما، يمكن القول أن المقارنات العالمية تشير إلى أن الشعوب الأفقر نسبيا، التي تعيش في ظل الاقتصادات الحرة التنافسية، تتمتع بدخل مطلق أعلى من نظرائهم في الاقتصادات التي تقيدها الضوابط (غوارتني – لوسون 2004).

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن تكافؤ الدخل على نحو كامل ليس هدفا يستحق الاهتمام؛ فأولا: من الطبيعي جدا أن تتفوق ملكية أصحاب الخبرات والمهارات على ملكية من هم أدنى منهم في سلم الرأسمال البشري؛ وإلا فسيتضاءل الحافز الذي يشجع على اكتساب المهارات والمعارف الجديدة. ويمكن القول ببساطة أنه من السلبي إنتاجيا أن نتوقع من المشاركين في السوق أن يستثمروا في تكاليف البحث، عندما يتعرض قسم كبير من عوائد جهودهم إلى المصادرة وإعادة التوزيع، إذ لا يمكن فصل جزء (البحث والاكتشاف والإنتاج) من السوق عن جزء التوزيع من المنظومة نفسها! ومن المستحيل منطقيا ضمان حقوق الملكية المكفولة واستخدامها بشكل حر، والقيام في الوقت نفسه باستخدام (اليد المرئية) للضرائب والتمويل الحكومي من أجل مصادرة الملكية بهدف إعادة توزيع الدخل، عبر أخذه ممن يبذل جهدا ويحقق النجاح وإعطائه إلى الفقراء واللامبالين. ثانيا: إن السوق عملية ديناميكية مستمرة، ولهذا، فإن "لقطات توزيع الدخل" في أية مرحلة زمنية لا تروي إلا جزءا من القصة. ومن الطبيعي أن يكون كبار السن من المواطنين، الذين يمتلكون مهارات وخبرات عالية في العمل والقريبين من سن

التقاعد أغنى من الشباب، والسبب في ارتفاع دخلهم هو أنهم كسبوا عائدا من رأس المال الذي جمعوه لتقاعدهم. وفي مقابل ذلك، فإن الشباب الذين بدؤوا بالعمل حديثا مع مهارات محدودة سيكسبون دخلا أقل نسبيا وسيراكمون ثروة أصغر نسبيا أيضا.

ولا شك أن هنالك في أي مجتمع أناس يعانون بشدة دون أن يكون لهم يد في هذه المعاناة (كالتشوه الخلقي مثلا)، ويحتاج هؤلاء إلى العون من الآخرين إذا أرادو العيش بكرامة. وإذا ما استعرضنا المسيرة التاريخية للأمم، سيظهر لنا أن حوالي (2–3%) من السكان البالغين عاجزون عن تأمين مستلزمات الحياة بأنفسهم، ويتلقى هؤلاء في بعض المجتمعات العون من الأقارب والجيران. أما في المجتمعات الثرية فيقدم الناس تبرعات تطوعية. ولا بأس في أن تدعى الحكومة إلى التدخل لمساعدة هؤلاء، ولكن (كما سنرى في الفصل التالي) توجد قوى اجتماعية تعمل على توسيع إعادة التوزيع عبر منظومة الرعاية الاجتماعية من العاجزين الحقيقيين (2–3%) إلى نصف عدد السكان تقريبا، كما هو الحال في دول الرعاية الاجتماعية القديمة في أوروبا الغربية.

وهنالك حالة أخرى ممكنة لتجاوز التوزيع عبر السوق من خلال العمل الخيري أو التصرفات الحكومية الإجبارية، وهي تتمثل في الكوارث الطبيعية الكبرى غير المتوقعة كالزلازل أو الفيضانات أو الأعاصير. فهنا أيضا، يمكن اللجوء إلى ذلك نوعا ما، لأن التساهل في المعونات قد يؤدي إلى الإهمال وقلة الاحتياط (أذى أخلاقي). وسنناقش مشكلات إعادة التوزيع بتفصيل أكثر في سياق موضوع الرعاية الاجتماعية الحكومية والإعانة الأجنبية.

كما يطرح موضوع إعاقة التنافس للأمان؛ فلا شك في أن الحكم التنظيمي الاستبدادي قد يجمد الاقتصاد والبنى الاجتماعية، في وقت لا تكف فيه الظروف المحيطة (كالبنى السكانية، والتقنيات، والظروف العالمية، والأسعار النسبية وغيرها الكثير) لا عن التطور. وما يفرض من ضوابط صارمة على المؤسسات الخارجية قد يوقف الإصلاحات لفترة من الزمن، ويؤدي إلى تراكم التوترات وانفجارها بقوة ثورية مكلفة. وهذا ما حدث مثلا في شمال افريقيا والشرق الأوسط في أوائل العام 2011، وفي العديد من الحالات التي سجلها التاريخ. إن الدرس الاقتصادي الذي نتعلمه من الثورات العالمية يتمثل في أنها مكلفة للناس العاديين على مستوى المعيشة المادية،

وأن الإصلاحات التدريجية التطورية المواكبة للظروف الجديدة تتيح للجميع الوقت اللازم لإيجاد طرق ناجعة لاجتياز صعوبات الثورة، وحتى الاستفادة منها، إذا بقيت منظومة القواعد لا تميز بين الناس وتتصف بالشمول.

وما أن يتمكن المرء تمثل عمليات السوق بطريقة تطورية ديناميكية، فمن المرجح أنه سيفضل المؤسسات والنمط الحكومي الذي يزيد الفرص المادية للمجتمع بأكمله، ويرفض تخصيص جزء بعينه لإعادة التوزيع. ولهذا، فإن الأهمية العظمى ينبغي أن تولى لرفع مستوى الدخل الوطني (النمو الاقتصادي)، بشكل يجعل "القوارب" جميعها تطفو عندما تأتي الموجة، إذا صح التشبيه. كما ينبغي أن تولى نفس الأهمية لتحسين المستوى القياسي لمعيشة الشرائح ذات القدرة المالية الأقل، وليس للموقعية النسبية ما بين الغني والفقير.

التنافس صالح عام

في التحليل الأخير، يذكرنا هذا الجدل بمفهوم (الاقتصاد الحديث) نفسه كما ناقشناها في الفصل الثاني من هذا الكتاب: فهل نتعامل مع التحصيص لتلافي الندرة (التقصّد) أم علينا أن ننخرط في مشروع الاكتشاف المستمر لاحتياجات وموارد جديدة (الإيلاف)؟

إن روح التنافس تشجع على الابتكار والحرية وتحقيق الذات، بالإضافة إلى خلق جو اجتماعي تعاوني غير مصاب بالانقسامات السياسية. كما إن هنالك بعدا نفسانيا يصعب إثباته لهذه القضية؛ حيث لاحظتُ في العديد من تجارب العمل حول العالم أن من يعيش في ظل ظروف الرأسمالية التنافسية يتطور لديه حس التفاؤل الإيجابي بالقدرة على الإنجاز؛ فهو يتعرض للخسائر لكنه قادر على هزيمتها بتجديد جهوده. كما إن الرابحين بفعل التنافس يفوقون الخاسرين. وعلى العكس، فالأشخاص المعرضون لانتهاك حقوق ملكيتهم من خلال مصادرة الحكومة يفقدون حافز الاعتماد على الذات وتنمو لديهم عقلية المطالب السلبية العنيفة، فيصبحون يائسين وقدَريين ومتشائمين، وتبرز المعوقات أمام المسؤولية الشخصية والانخراط الاجتماعي وحس المبادرة، وتنتشر الأنانية الضيقة.

ولهذا، فإن جو التنافس والاستثمار في كافة نواحي المجتمع يعد من الصالح العام النفيس، حيث تمتد فوائده إلى حيز يتجاوز الأطراف المباشرة التي تتنافس في السوق، وبعيدا عن مجرد تحقيق التأثيرات المادية. ولهذا، فإن المؤسسات التي تمهد الطريق لتنافس منفتح أصيل تستحق أن تنال الرعاية. وهذا يعني أن الفعل الجماعي ينبغي أن يحمي مؤسسات الملكية الخاصة التي تتصف بالشمول ومعها حماية حرية التعاقد لجميع المواطنين، وأن تتوقف جهات التخطيط عن التمييز بين مختلف المواطنين في إصدار الرخص والتمويل وجباية الضرائب الخاصة وغيرها من ضوابط التحكم بالحرية الاقتصادية التي تحبط عمليات السوق. كما يعني ذلك، التحكم بالاحتكارات المستمرة (هندرسون 2008 ص363-366).

وسنرى في الفصل القادم مقدار الأذى الكبير الذي يتسبب به الفعل الجماعي عبر التدخل في حقوق الملكية الخاصة وعمليات السوق، ومع ذلك فإن السياسيين لا يكفون عن القيام به. ولشرح هذه المفارقة الواضحة، يجب علينا أن نتجه للمقارنة بين الفعل الخاص في السوق وبين الفعل الجماعي عبر السياسة العامة.

الفصل السابع: حدود الخيارات العامة

"يتضمن دور الحكومة، تسهيل التبادل الطوعي عبر تبني قواعد عامة.. قواعد اللعبة الاقتصادية والاجتماعية التي يلعبها مواطنو المجتمع الحر".

ميلتون و ر. فريدمان، 1980، ص50.

"إن مجموعات المصالح الخاصة سوف تستخدم العملية السياسية الديمقراطية لامتصاص دماء دافع الضرائب والمستهلك، إن لم يتم تقييدها بقواعد دستورية".

ج. د. غوارتني – ر. ل. ستروب، 1993، ص79.

عيوب الخيارات الجماعية

بوصولنا إلى هذا المستوى من الكتاب، نكون قد ناقشنا بشكل أساسي الخيارات الخاصة في الأسواق، لتنسيق القرارات المتعلقة باستخدامات الملكية. وتبين أنه ليس من السهل دائما ربط حقوق الملكية الخاصة بالممتلكات، كما رأينا في الفصل الخامس. كما وجدنا أن هنالك ظروفا تهيئ لظهور آثار خارجية وسلع عامة وسلع مشتركة. وعندما لا يمكن أن يكون العرض أو الطلب المتعلق بملكية ما أمرا حصريا، يتم اللجوء إلى الخيارات الجماعية (أو العامة) لاستخدام هذه الملكية؛ وإلا فإن الأمور ستتعقد أكثر. وإذا تم تنسيق القرارات عبر الخيار الجماعي (أي: عبر السياسة العامة) عوضا عن التعاقد الثنائي الطوعي الذي ينضبط بتأثير التنافس في السوق، فسيؤدي ذلك إلى الآثار الآتية:

أ. عوضا عن اتفاق طرفين خاصين على عقد ما، يتطلب الخيار الجماعي اتفاق أطراف متعددة على قرارات الآخرين أو أن تتسامح معها على الأقل. وهذا يؤدي إلى تبادل معقد ما بين العطاء والأخذ. وبدلا من الطابع التبادلي المباشر للإعطاء والأخذ في العقود الطوعية في السوق، يتصف التبادل وفق الخيار العام بأنه متعدد الأطراف مما يجعل المرء يحاول تجنب الإسهام في الإعطاء والمطالبة بقدر أكبر عند الأخذ عندما يتعين عليه تحمل المسؤولية بشكل

مباشر. وهكذا فإن الناس يحاولون غالبا تجنب دفع الضرائب والمطالبة بأكثر ما يمكن المطالبة به من أموال الحكومة.

ب. بينما يمكن تصميم العقود الفردية لتلائم المتطلبات المتنوعة للطرفين المنخرطين في تعاملات السوق، تتصف الحلول الجماعية بأنها تعتمد شعار "المقاس الموحد"، وحينها لا يمكن تلبية الأذواق والطموحات المتنوعة لمعظم الناس كما يرغبون، حتى وإن ادعى البعض بأن تحقيق وحدة الهدف يلهم الناس. وبتعبير آخر: يقدم لك السوق وجبة تختارها من القائمة، بينما لا يقدم التزويد الجماعي إلا نوعا محددا من الطعام. ولك أن تتخيل البهجة التي انتشرت بين الصينيين عندما سمح لهم في نهايات سبعينيات وبداية ثمانينيات القرن العشرين بأن يلبسوا كما يشاؤون، بعد أن كان جيل من الصينيين مجبرين على ارتداء بدلات ماو تسي تونغ! فعندما يسود التماثل العام، تغيب إمكانيات الإبداع والتقدم.

ج. تحتاج الجهات الجماعية (كالحكومات) إلى تجميع تفضيلات الأفراد والخروج بمستوى متوسط منها. ولتحقيق ذلك، تجدها مضطرة عادة إلى الاعتماد على مسؤولين معينين أو منتخبين، وهؤلاء لا يعلمون في الغالب ما الذي يريده الناس فعلا ويتوجب عليهم أن يتكبدوا تكاليف هائلة للبحث المعرفي السياسي. وفي الكثير من الحالات، تجد أنهم لا يبالون حتى بمصالح الإنسان العادي. وبدلا من ذلك، تجد أنهم يُعيَّنون على أساس الولاء السياسي ولا يخلصون إلا قليلا للمواطن العادي، الذي ينبغي أن يعتنوا بتفضيلاته (وهنا نعود مجددا إلى مشكلة المالك والوكيل سيئة الصيت!). ومن هنا، جاءت قرارات الكادر السياسي في الصين الماوية بأن الفلاح يمكنه العيش بحصص غذاء لا تسد الرمق، كي تتمكن الصين من تصدير كميات كبيرة من الغذاء في خمسينيات وستينيات القرن الماضي. وفي كوبا وفنزويلا تقرر الحكومة مقدار الحصة التموينية التي يحصل الناس عليها. وفي حالات أخرى، قد يقرر المواطن العادي أنه ليس بحاجة إلى تعريف نفسه بالأمور التي تتعرض للخطر في ظل التصرف الجماعي، لأن الفرد لا يملك نفوذا على الخيارات الجماعية؛ فقد يقرر الناخب في الدول الديمقراطية أن من مضيعة الوقت والجهد البقاء على معرفة بالشؤون السياسية، وبتعبير آخر:

البقاء في "جهل معقول". ويمكن القول باختصار أن المقارنة مع ما يحدث في السوق من التبادل الثنائي الغني للمعلومات تبدو فيها الخيارات الجماعية مائلة إلى الفقر المعرفي.

وبما أن الخيارات الجماعية تتضمن عملية إعطاء وأخذ مشوشة غير متبادلة متعددة الأطراف، فإن إغراءات تجنب الإعطاء والإسراف في الأخذ كثيرة جدا. كما إن عدم التبادلية يدفع الناس إلى الاستسلام "للمجازفة الأخلاقية". وهذا يخلق الحاجة إلى الإجبار (ويترافق ذلك مع المراقبة المكلفة جدا). ولهذا، فإن الاعتماد الكبير على الخيارات الجماعية غالبا ما يؤدي إلى مشاعر العجز والاستسلام والحرمان من الامتيازات عند المواطن/المالك (دافع الضرائب). كما إن توزيع فوائد الفعل الجماعي يتم بحسب رغبة الوكيل السياسي، مما يعطيه سلطة عظيمة ويبعد سلوكه عن التعرض إلى التقييم الملائم.

وبما أن حافز إعادة الانتخاب يهيمن على الخيار الجماعي في الدول الديمقراطية، فمن المرجح أن الآفاق الزمنية أقصر مما هي عليه في حالة الخيارات الخاصة. فبينما تتخطى أنظار المواطن الفرد دورة حياته لتشمل حياة أطفاله وأحفاده، تجد أن السياسيين المنتخبين ينشغلون، ومنذ اليوم الأول لتسلمهم مناصبهم، بالتفكير بإعادة انتخابهم لمرتين أو ثلاث. وهذا يعني وجود قصر نظر سياسي متأصل.

د. إن الطبيعي في الديمقراطيات الحديثة أن يتم وضع حدود للخيارات العامة عبر الضوابط التي تفرضها الأحزاب السياسية على البرلمانيين، ومعظم القرارات السياسية لا يتخذها في الحقيقة غير لجان صغيرة في الكواليس، وليس عبر أغلبية السلطة التمثيلية المسؤولة مباشرة أمام المواطنين الذين انتخبوها. ومن الشائع جدا في عملية اتخاذ القرار السياسي، أن نجد ثلة من الأشخاص ذوي الاهتمام والتحمس هي التي تهيمن على كل لجنة من اللجان، فتقيمهم لاتجاهات القضايا المطروحة هو المهم من ثم يقوم الحزب بأكمله بالتصويت آليا ودون انتقاد بالموافقة على مقترحات اللجنة. ولهذا تحولت البرلمانات الحديثة إلى أداة لاستغلال الأغلبية من قبل أقليات متحمسة، منظمة وتبحث عن مصالحها.

وتتفاقم هذه المشكلة بسبب تضافر العناصر التالية: (1) جماعات المصالح الصغيرة المنظمة التي تنتظر ربح الكثير جراء التفضيل السياسي، و(2) ناخبون يواجهون تكاليف عالية

للحصول على المعلومات، مما يبقيهم في حالة "جهل معقول" بشؤون الحكومة، و(3) أحزاب سياسية منظمة ينخرط في عضويتها البرلمانيون الذين سيفعلون أي شيء تقريبا للحصول على الدعم والتبرعات المالية الضرورية لإعادة الانتخاب. ولهذا، فإن وجود المحتالين الانتهازيين من المأجورين والمستأجِرين الذين يعملون على حساب المواطن/المالك هي ظاهرة متأصلة في اتخاذ القرارات السياسية (راجع مصطلح "التربح" في مسرد المصطلحات).

ولهذه الأسباب، فإن الفعل الجماعي الإجباري يتبوأ المركز الثاني في الأفضلية بعد الفعل الخاص التطوعي وذلك في تنسيق النشاطات البشرية، باستثناء عدد محدود من الحالات. وهذا يقودنا إلى الاستنتاج بأن الحكومة يجب أن تكون محصورة بالعدد الأدنى من المجالات، وأن معظم جوانب النشاط الاقتصادي البشري ينبغي أن تتعرض للخصخصة (الشكل 9). ولا مفر أيضا من الاستنتاج أن وكلاء الحكومة ينبغي أن يبقوا تحت السيطرة ليلبوا طلبات المواطن/المالك بأفضل ما يمكن تحقيقه ويبتعدوا عن السعي إلى مصالحهم الشخصية الانتهازية الخاصة.

(الشكل 9)

الخيار الخاص والخيار العام

	الخيار الخاص	الخيار العام (الفعل الجماعي)
التبادل	مشترك، إعطاء وأخذ مباشر	متعدد الأطراف، غير مباشر
التهرب أو التملص	مراقَب، مقيد بالمؤسسات (العقود)	يتفادى المساهمة، ويطالب بالمنح
آلية التنسيق	طوعية	إجبارية
تحقيق الرغبات	التقاء الرغبات، التنوع، الإبداع، الإختيار...	أهداف موحدة اختيار واحد للجميع
مشكلة المالك والوكيل	التحكم الذاتي بين المتنافسين يؤدي إلى الاقتصاد في الحاجة إلى المعرفة (تقسيم المعرفة)	تسيطر عليه السلطات، يسود التعطش للأجرة، «الجهل المعقول»
المراقبة/ الفرض	تلقائية في العادة	مكلفة، مرهقة
الابتكار	الأسواق تنتج المعلومات عبر (الإيلاف)	استخدام السلطة السياسية لمقاومة التغيير

النتيجة:
الخصخصة حينما تكون ملائمة،
أي: حيث يمكن ربط حقوق الملكية وفوائد وتكاليف استخدامها
مع أصول مالية معينة.

وربما يبدو من السهل، على ضوء ما أسلفناه، أن نصل إلى استنتاج مفاده ضرورة التخلص من الحكومات وتنسيق كافة المساعي البشرية عبر التفاعل الحر في السوق، وهي رؤية الرأسمالية الفوضوية. لكن الحكومات، وكما سنرى في ما يلي، يقع على عاتقها عدد محدود من الوظائف المهمة في المجتمعات المتحضرة. وليس من الغريب أن نجد كافة المجتمعات الكبيرة وقد أنشأت لنفسها شكلا من أشكال الحكومة، وشكلا من أشكال تفويض الخيار العام بمهام معينة عبر ممثليها في البرلمان. ولهذا، فإن من الفشل والسخافة الفكرية أن يدعو البعض ببساطة إلى الإلغاء الكامل للحكومة بكافة أشكالها. وهي دعوة تتفادى المهمة الفكرية الحقيقية التي تتمثل في التفكير للخروج بالشكل المناسب من الحكومة وكيفية تطبيقه، والسبل اللازمة للتحكم في انتهازية الوكيل السياسي. ربما يبدو ذلك وكأنه لعنة ملازمة للبشرية، ولكنها لعنة

تستحق جهدا ويقظة إلى الأبد. ولمناقشة هذا التحدي الأبدي على نحو أدق، يجب علينا أن نلقي نظرة أولا على الوظائف التي يمكن للحكومة أن تقوم بها، أو بالأحرى الواجب القيام بها.

وظائف الحكومة

في عدة مواقع من هذا الكتاب، عرجنا على دورين اثنين للفعل الجماعي الذي تتولاه الحكومة؛ فعندما ناقشنا المؤسسات في الفصل الثالث، رأينا كيف أن هنالك دورا للحكومة في إسناد المؤسسات الداخلية للمجتمع عبر تصميم المؤسسات الخارجية وفرضها وترسيخها رسميا (الوظيفة الحمائية للحكومة). وعندما ناقشنا الأشكال المتنوعة للملكية في الفصل الخامس، رأينا كيف أنه لا يمكن إحالة كافة أنواع الملكية بشكل حصري إلى الخواص. وربما هنالك حالة تنخرط عبرها الحكومة في توفير بعض السلع العامة، وحتى في إنتاجها (الوظيفة الإنتاجية). ولهذا، فإن الحكومة ذات وظائف مشروعة في الحماية والإنتاج. وبالإضافة لذلك، فإن البرلمانات المنتخبة في الدول الغربية الثرية، ويماثلها في هذا المجال عدد من الدول الأقل تطورا، أضافت إلى هاتين الوظيفتين وظيفة ثالثة وتوسعت فيها، وهي: إعادة التوزيع عبر مصادرة حقوق الملكية من البعض وتخصيصها للآخرين.[27] ما زالت هذه الوظيفة هي السبب الأكبر لتوسع العمل الحكومي خلال الأعوام المئة الماضية (بوكانن 1975).

إن الوظيفة الحمائية للحكومة تتطلب التزام جهات التخطيط بحماية حياة وأجساد وملكيات (كل) المواطنين. وهذا يعني، أولا، أن الحماية الشخصية تتمتع بالحماية من الاعتداء الإجرامي. ولهذا، فإن معدلات الجريمة الشائعة في جنوب افريقيا والمكسيك والبرازيل وكولومبيا تشير إلى فشل حكومي ذريع في هذه المسؤولية الرئيسية. كما إن الوظيفة الحمائية للحكومية تعني أيضا ضرورة قيام السلطات بدعم قواعد شاملة مجردة دون ترهيب أو ترغيب. وهذا ربما يعني جيدا أن بعض نتائج تطبيق القواعد ربما لا تلقى الترحيب من البعض أو لا تحظى بشعبية سياسية؛ فإعطاء المؤسسات التي أثبت الزمن جدارتها والتي لا تتصف بالتمييز أولوية على

[27] قد يعين بعض الكتاب وظيفة أخرى للحكومة، وهي: العمل على استقرار الاقتصاد. ولكن يبدو من المناسب أكثر إدراج استقرار قيمة العملة في خانة (الوظيفة الحمائية)، والتشكيك في قدرة الحكومات على تحقيق الاستقرار في الطلب المتزايد، ناهيك عن الطلب في أسواق بعينها. ولا بد من الاعتراف بأن هذا الاستقرار قد يخدم مصالح بعينها، ولكنه يميل إلى تدمير الكفاءة التنسيقية لاقتصاد السوق.

السعي خلف غايات معينة يتطلب إما قيادة أصيلة بعيدة النظر، أو قيودا مشددة على الانتهازية السياسية. ونلاحظ اليوم، في الديمقراطيات الانتخابية الراهنة، أن السياسيين المنتخبين، بالإضافة إلى القضاة غير المنتخبين والموظفين، لا يكفون عن التعرض للضغط من جماعات الضغط المنظمة جيدا والمجموعات التي تؤازر قضايا معينة؛ فهذه الجهات تبذل كل الجهود في السعي خلف نتائج بعينها دون أي اعتبار لما إذا كان ذلك ينتهك القواعد الاجتماعية التي أثبت الزمن جدارتها أم لا. ومن السهل أن يقع السياسيون في شراك هذه المجموعات خلال سعيهم لجني الأصوات وتمويل الحملات الانتخابية، حتى أنهم قد يتخلون، في سبيل ذلك، عن القيم الأساسية في معتقداتهم السياسية المعلنة (داونز 1957؛ أولسون 1965؛ توليسون 1982؛ ساويل 1990). وهذه الممارسات من شأنها أن تقوض الوظيفة التقليدية الجوهرية للحكومة، وهي ضمان الحماية للقواعد الشاملة دون تمييز، والتي تسمح بتطور نظام تلقائي، كما إنهم يخونون مبدأ مهما وهو: الحرية الفردية.

وبالطبع، فإن الحكومات ينبغي عليها أن تضمن نتائج محددة، كما يحدث مثلا مع ما يتعلق بالصحة والبيئة وغيرها من المعايير التوجيهية المخصوصة. وهذا الأمر يلقى القبول في المجتمع باعتباره أمرا شرعيا، لأن أمثال هذه النشاطات الحكومية تساعد المواطنين على الشعور بالطمأنينة وعلى الاقتصاد في نفقات المعلومات. وعلى سبيل المثال، عندما تصدر الوكالات الحكومية رخصة لأدوية بعينها، فإنها توفر على المواطن تكاليف باهظة، إن لم تكن حيوية، لاكتشاف ما إذا كان أحد الأدوية فعالا في التعامل مع مشكلة طبية معينة. وهذا يعد بطريقة ما جزءا من الوظيفة الحمائية. ومع ذلك، فإن تكاثر الإجراءات الحمائية التوجيهية المخصوصة يؤدي بسهولة إلى تدمير المبادرات الخاصة والنظام التلقائي ككل. ومعظم التوجيهات التنظيمية تنتزع بعض حقوق الملكية المخصوصة من البعض. فعلى سبيل المثال، يؤدي حظر قطع الأشجار إلى إلغاء الحق التقليدي لصاحب الملكية في التصرف بما ينمو في الأرض التي يملكها، وهذا التوجيه التنظيمي لوحده قد لا يكون ذا أهمية تذكر للمنظومة الرأسمالية ككل، ولكن تكاثر وتراكم مثل هذه التوجيهات التنظيمية الانتزاعية تؤدي تدريجيا إلى تقويض النظام ككل وتدمير قدرة الاقتصاد على التطور والاستجابة بشكل بناء للجديد من المعلومات والتحديات. وقد أشار لودفيغ فون ميزس قبل أكثر من نصف قرن إلى أن كثرة التدخلات، وإن كان يفترض فيها

حسن النية فإنها تشوه نظام السوق التلقائي وتجعل الاقتصاد المنظم عديم الفعالية، كما هو حال الاقتصاد الذي يدار بصورة مركزية (ميزس 1949). ولهذا، ينبغي على البرلمانات أن تحذر عند اجتماعها من انتزاع الحرية ومصادرة الملكية، لأن ذلك يؤدي إلى تدمير نظام السوق الذي يشكل أساسا لما نتمتع به من ازدهار وحرية.

ويبدو أن من المفيد الدعوة إلى الحذر من المبالغة في تدخلات سياسية بعينها، لأن الوصفات المصممة لإحداث نتيجة معينة لا تتصف بالشمول وتميل إلى التسبب في آثار جانبية غير متوقعة، تتمثل في التراكم إلى درجة يفقد فيها المجتمع التنافسي ثباته ويتجنب أصحاب الأملاك عملية الاستكشاف المعرفي. وتضاف إلى هذه الآثار الجانبية تكاليف التقيد الهائلة؛ فالتوجيهات التنظيمية في مجال الصحة أو الأمان قد تجدي في إنقاذ أرواح البشر، ولكن كل روح يتم إنقاذها وفق ذلك قد تكلف عشرات ملايين الدولارات كنفقات تقيد (فيسكوزي 1996). وعندما تستطيع التوجيهات التنظيمية أن تحفظ روحا واحدة، عبر فرض الضوابط في مهن البناء بكلفة تصل إلى عدة آلاف من آلات غسيل الكلى، فعندها يجب على البرلمانيين أن يتوقفوا ليسألوا أنفسهم أين تتوقف عملية إصدار التوجيهات التنظيمية. ومهما كان عليه الأمر، ينبغي علينا التعامل مع هذه القضية بإدراك أن عملية التنظيم الجماعي عاجزة عن حماية الناس جميعهم من الأخطار جميعها وبشكل دائم!

إن الوظيفة الثانية للحكومة (الوظيفة الإنتاجية) يتم التنظير لها في العادة من قبل المحللين، عندما يناقشون قضية السلع العامة، فعندما لا تكون كافة المنافع والتكاليف المتعلقة بسلع وخدمات معينة قابلة للحيازة على نحو فردي، فإن حوافز الملكية الخاصة والتنافس لا تفعل فعلها بشكل جيد أحيانا، وربما تعجز عن الفعل تماما، وذلك في مجال تخصيص الموارد بشكل مرضٍ. ولكن هذا، كما أشرنا إليه، لا يقودنا بشكل آلي إلى تبرير إنتاج مثل هذه السلع والخدمات عبر مشاريع تملكها وتديرها الحكومة؛ فالإنتاج العام تخطى في معظم الدول توفير السلع العامة الصافية بكثير، وغالبا ما أدى إلى احتكارات إنتاجية عامة، أو صناعة مؤممة بأكملها، تتحكم في قوى الاحتكار الخاص، التي ولدت في الأساس من رحم التفضيل السياسي السابق. وقد ترغب الحكومات في جمع العائدات دون التعرض لما يسببه فرض الضرائب من انتقاد سياسي.

ولهذا لجأت الكثير من الحكومات إلى تأميم منظومات الاتصالات والطاقة والمواصلات في القرن الماضي، وإلى تولي مسؤولية إدارة مناجم الملح ومصانع السجائر في وقت أبكر، وشمول الملكية الجماعية (حاليا) للكثير من الطرق التي تتطلب دفع الرسوم لسلوكها.

في هذا السياق، ينبغي توخي الحذر من الوقوع في فخ الخلط اللغوي؛ "فالسلعة العامة" تعني "السلعة ذات النفاذ العام" أو "السلعة المتوفرة في النطاق العام"، وليست "السلعة التي تنتَج أو تدار عبر جهات عامة". وكل ما هو مطلوب في الغالب من الحكومة، يتمثل في ضمان النفاذ إليها لعامة الناس والتمسك بمعايير جودة معينة (ارجع إلى آراء وزير المالية النيوزيلندي السابق ر. ريتشاردسون الواردة في: كاسبر 1996)؛ فالخدمات العامة والنقل العام، مثلا، ينبغي أن تكون متاحة لكافة الناس، لما لها من فوائد على مستوى التواصل والمعلومات، ولكن هذا لا يعني الملكية والإدارة العمومية لمنظومات الطاقة والاتصالات والمواصلات بموجب القواعد المعقدة والعقبات التي تعيق الأداء والابتكار، التي تشيع في الإدارات العامة.

ونجد اليوم تقبلا متزايدا لفكرة وجود منفعة عامة في: (أ) الإنتاج التنافسي للسلع والخدمات (التحكم في التكلفة، ومحفزات الابتكار)، وذلك بالترافق مع (ب) الرقابة على الولوج إلى أمثال هذه السلع والخدمات، وهذا قد يتم عبر قسائم توفرها الحكومة أو غيرها من آليات التمويل. وهكذا، فإن خدمات الاتصالات والتعليم والصحة يمكن الحصول عليها طبيعيا وبشكل أكثر كفاءة عبر جهات خاصة متنافسة. وهذا لا يعني الاستغناء عن تمويلها، ولو جزئيا على الأقل، عبر قسائم تمولها الضرائب، وذلك إذا كان الهدف السياسي منها هو الإنصاف.

تنامى هذا التوجه منذ سبعينيات القرن العشرين، حيث تحول إلى موجة عالمية متسارعة من الخصخصة، حتى أن الفترة الممتدة (1985–1995) شهدت لوحدها ارتفاع الخصخصة إلى حوالي 535 مليار دولار حول العالم (أوليري 1995). وفي عام 1997، وحده، تمت خصخصة ما قيمته 157 مليار دولار من الممتلكات العامة. وكانت الدول ذات القطاعات الأكثر تأميما، كإيطاليا وأستراليا، من بين الدول الأكثر حماسا للخصخصة. ومنذ عام 1990، تم بيع ما قيمته حوالي 60 مليار دولار من المشاريع التجارية المملوكة للقطاع العام، فتم تعويم أكثر من خمسي الأملاك العامة لتصبح أسهما تباع وتشترى من قبل الطامحين، مما أفسح المجال يتملك بعض

الناس الأسهم للمرة الأولى في حياتهم. إن الدول النامية، التي تعاني من عجز في الإدارة الكفاءة وتشويش مؤسسات السيطرة السياسية، تمكنت بذلك من القفز إلى حالة أكثر ملاءمة لتقسيم العمل بين القطاع العام والمشاريع الخاصة، عبر السماح ببناء وتشغيل مشاريع البنى التحتية بواسطة جهات خاصة عبر عقود تمويل حكومية. وعندما تمنح الحكومة درجة من الاحتكارية لجهات خاصة من المستثمرين الرياديين وأصحاب رأس المال، فإن أداء القائمين على هذه البنى التحتية ينبغي أن يكون تحت المراقبة والسيطرة، وهذا يتطلب جهة تنظيمية تتمتع بالاستقلالية والخبرة.

واليوم نشاهد بأعيننا الأدلة على فوائد الملكية الخاصة والتنافس، أدلة تتمثل في السيطرة على التكاليف وتحفيز الابتكار الإنتاجي وتحمل تكاليف التعامل، مقارنة مع الاحتكارات العامة. ولكن هذا لا يعني أن الخصخصة تحظى بالشعبية، لأنها غالبا ما تؤدي إلى تخفيض المكاسب التي تحصل عليها القوة العاملة والإداريون في الشركات العامة. ولهذا، ينبغي أن لا نتفاجأ إذا رأينا نقابات العمال في القطاع العام وجماعات الضغط التابعة للخدمات العامة وبعض الإداريين في المشاريع المملوكة للحكومة يعارضون في العادة بيع المؤسسات المملوكة للدولة.

أما الوظيفة الثالثة للحكومة، وهي إعادة توزيع حقوق الملكية الخاصة، فقد توسعت بأسرع وتيرة لها خلال القرن الحالي، حيث نجد في معظم دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي أن قسما كبيرا جدا من الميزانية لم يعد ينفق على إجراءات الحماية والرقابة على الخدمات، وإنما هو عبارة عن مصادرة عبر الضرائب، تهدف إلى تسليم الناس أموالا عبر الإعانات. وفي الحقيقة، يستخدم معظم الإنتاج في القطاع العام لخدمة وظيفة إعادة التوزيع والرعاية التي تتولاها الحكومة، غير أن هذا الدور لا يتوقف عند هذه النقطة، إذ تقوم الحكومة أيضا بالتدخل بشكل مباشر في عمليات السوق بهدف إعادة تخصيص الدخل عن طريق تثبيت الحد الأدنى من الأسعار أو الترخيص لعدد محدود من الجهات المتنافسة، مثلا. ولنفهم التوسع الهائل لوظيفة إعادة التوزيع في الديمقراطيات البرلمانية الانتخابية الناضجة (بالإضافة إلى العديد من الدول الأقل تطورا)، ينبغي علينا نرجع إلى ظاهرة (التربح) السياسية.

لعبة التربيح والتربح

يواجه المواطنون كأفراد تكاليف عالية للمعلومات المتعلقة بما يحدث في المجال السياسي؛ كما إن لهم القليل من التأثير على القرارات الجماعية. ولهذا، فإن السياسيين المنتخبين والموظفين ينجذبون إلى العمل بحسب مصالحهم الخاصة، المتمثلة في إعادة الانتخاب أو الإثراء، عوضا عن التمثيل الأمين لإرادة الشعب التي غالبا ما لا يتم التعبير عنها بالشكل المناسب. ولهذا، فإن الخيار السياسي يؤدي إلى ظهور مشكلات هائلة من نمط (مشكلة المالك والوكيل) (داونز 1957، ستيغلر 1971، بوكانن 1987، بوكانن وزملاؤه [محررون] 1980).

إن حالة اللاتناظر هذه يمكن تصويرها عبر مثال فرض الرسوم؛ فالبرلمانيون والوزراء والموظفون لديهم المزيد ليربحوه عندما يستجيبون لمطالب الصناعة المنظمة أو المستثمرين الأجانب أو جماعات المصالح الاجتماعية، عبر التدخل في التجارة العالمية الحرة، وهم يتصرفون بنمطية زائدة في تمييزهم ضد المشترين الكثر للبضائع المستوردة ولصالح ثلة من المنتجين المحليين، سواء أكانوا أمرا واقعا أم ممكنا؛ فالتدخل عبر فرض الرسوم يعيق حرية السكان المحليين في شراء سيارة من المصدر الأفضل، كما إنه يعيق نفاذهم إلى المزود الأجنبي. إن هذا يتساوى مع مصادرة أحد حقوق الملكية، فالمصنعون المحليون للسيارات (وقد تكون شركاتهم مملوكة لجهات أجنبية) يمكنهم تقاضي أسعار أعلى وتوفير الكثير من تكاليف البحث المزعجة سعيا وراء الموديلات الجديدة وتخفيض الأسعار (قارن مع ما ورد في ملحق الفصل السادس). ولنفرض جدلا أن السوق المحلية في بلد ما تتطلب نصف مليون سيارة عادية كل عام، وأن كل سيارة ستباع بأكثر من سعرها المناسب بأربعة آلاف دولار، فهذا يعني أن كل شركة من الشركات المحلية الأربع لصناعة السيارات (مع عمالها) تربح بالمتوسط 500 مليون دولار سنويا كمكسب هائل مخصص لها سياسيا! وهذا يستحق بالتأكيد تشكيل جماعات الضغط ورشوة وزراء الحكومة وإكراه الناس. وعلى العكس، فإن الأسرة العادية قد تشتري سيارة واحدة كل عشرة أعوام، وبالأخص عندما تكون الأسعار مفرطة في الارتفاع والنوعية غير مميزة، وهما ميزتان تغلبان على السيارات التي تنتجها "المصانع المحمية بالرسوم". وهكذا، فإن كل أسرة ستتكبد خسارة مفروضة سياسيا تبلغ حوالي 400 دولار في العام، وهي لا تستحق الاهتمام الشخصي بمعرفة الأذى الذي يتسبب به السياسيون وجماعات الضغط، ولن يكون هنالك إلا

القليل ممن تبلغ فيهم الحماسة حدا يدفعهم إلى تشكيل جماعات مضادة لمثل هذه "السياسة الراعية لقطاع صناعة السيارات"!

وعلى المدى الأبعد، فإن خسارة "القلق الخلاق" في الصناعة يؤدي إلى ابتكار أقل (كما رأينا في الفصل السابق) وإلى تنافس عالمي أقل منزلة؛ وهذا هو السبب في ما أدت إليه السياسات الصناعية الحمائية الانتقائية من كارثة على مستوى العالم. ومع ذلك، فإن اللعبة المكلفة للتربيح والتربح لم تمت وهي تعم أرجاء الأرض (راجع الملحق). وهنالك مثال آخر عن التربيح يتمثل في تصنيف الأراضي؛ فإذا صنفت الحكومة بعض الأراضي على أساس أنها تجارية دون ما يجاورها من أراض أخرى، فهذا يعني أن قيمة هذه الأراضي سترتفع أضعافا مضاعفة، مما يطرح مبررات كافية للسعي خلف الرعاية السياسية أو شرائها، وبالأخص إذا كان المرء متمكنا وذا علاقات واسعة وقادرا على النفاذ بسهولة إلى السياسيين. ومع النمو السريع للمدن في العالم الثالث، عمد السياسيون أو الإداريون غالبا إلى تصنيف بعض الأراضي كأراض سكنية، ولكنهم صنفوا ما يجاورها كأراض استجمامية، مما أدى إلى تفاوت أسعار الأراضي بهوامش عريضة، بسبب عدم تعويض أصحاب الأراضي الاستجمامية لما خسروه من فرص اقتصادية، ومع المخاطر التي تتهدد هذه المصالح، فلا عجب من أن نرى عملية تصنيف الأراضي وتطويرها تعاني في جميع أنحاء العالم من الابتزاز وغيره من أشكال الانتهازية السياسية.

وهكذا، فإن البرلمانيين وغيرهم من الوكلاء السياسيين يسعون بشكل انتهازي إلى إنتاج وتسويق ابتكارات السوق، مما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل والثروة. وبعبارة أخرى، يقومون بتخصيص الأرباح (الدخل) والملكية التي لم يتم الحصول عليها عبر السوق. إنهم يثقون بأن ذلك لن يلاحظ أو سوف ينسى من قبل هؤلاء الذين جردوهم بالخداع من حقوق الملكية الثمينة وفرص الحياة، وهؤلاء الذين تخصَّص لهم امتيازات معينة (وهم قلة في العادة) فسيتشاطرون أرباحها بسعادة معهم بعدة طرق كالإسهام في ميزانية الحزب أيام الانتخابات، أو بمنحهم وظائف استشارية وإدارية ذات راتب كبير. إن هذه النهج التدخلي الرامي إلى إعادة التوزيع، نجده اليوم في كافة مناحي الحياة. وفي بعض الأحيان، يستمد المزودون النظاميون للعمل التفضيل

السياسي (مثلا: الاستثناء السياسي من القواعد الطبيعية لقانون التعاقد) في مقابل الدعم الانتخابي، وما إلى ذلك.

×××ملحق

السياسة الصناعية: كيف لهم أن يعرفوا؟

إن المشكلة المعرفية وما ينتج عنها من مشكلات (المالك والوكيل) في الحكومة تنفضح بوضوح في "السياسة الصناعية"، فالمسؤولون يحاولون تحديد الناجح صناعيا عوضا عن

الاعتماد على تنافس جهات الاستثمار الخاصة لمعرفة النشاطات الصناعية الرابحة. لقد أصبحت الوكالات الحكومية في الكثير من الدول النامية متورطة في التدخل في عمليات السوق والبنى الصناعية بهدف تعزيز النمو الإجمالي. أما الوسائل الأساسية المستخدمة في السياسة الحكومية فلم تتعد حتى الآن فرض الرسوم والمساعدات المالية والترخيص، وكل هذه تعتبر حاليا على نطاق واسع طريقة مكلفة "لالتقاط الفاشلين" (بيرتون 1983). وأحدث الأنماط السياسية الرائجة حاليا، يتمثل في تحديد ما يفترض أنها صناعات تحقق النمو وتمويلها. غير أن هذا النهج لم يتمخض عن نتائج أفضل، وبقيت الفكرة الأساسية راسخة: عندما تتدخل الحكومات لتخصيص حقوق الملكية الخاصة وإعادة النظر في الأسواق، فإنها تتسبب في إعاقة التنمية على المدى البعيد في (95%) من الحالات!

هل يمكن لصناع القرار أن يتفوقوا بأي شكل من الأشكال على المستثمرين الرياديين المتنافسين في معرفة خريطة جغرافية الصناعات المستقبلية التي ستحقق النمو، في ظل ما يتصف به الاقتصاد العالمي الحديث من تعقيد وتطور سريع؟ ربما يمكن الإجابة عن هذا السؤال بالإيجاب في الدول الصناعية الجديدة، حيث يكون الموظفون قادرون على تحديد من حقق النجاح من الدول ذات المنزلة العالية في سلم الدخل (مثلا: اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، أو كوريا الجنوبية بعد ستينيات القرن العشرين). لكن، حتى في هذه الحالة، نجد ارتكاب الكثير من الأخطاء الفادحة، كأن تعمد الحكومة اليابانية إلى إسداء النصح لشركة سوني بأن تكنولوجيا (ترانزستور الحالة الصلبة) ليس لها مستقبل، ولشركة هوندا بأن سوق السيارات مكتظة

بالمصنعين (وحينها كانت شركة هوندا متخصصة بإنتاج الدراجات النارية)، ولمصنعي الطائرات بأن عليهم إنتاج طائرة سفر يابانية. إن الزواج غير الشرعي ما بين السياسيين والموظفين والصناعيين المتربحين يؤدي دائما إلى تغلغل الفساد في أوصال الأحزاب السياسية ودفع الصناعيين إلى تحويل استخدامات طاقتهم الاستثمارية الرائدة من الابتكار إلى تشكيل جماعات الضغط.

إن التربح يؤدي إلى توترات اجتماعية. فعلى سبيل المثال، نجد أن مجموعة (تشايبول) التي تضم أكبر وأفضل 20 شركة في كوريا الجنوبية، يبدو أداؤها دون المستوى المطلوب

بالمقارنة مع شركات (S&P) الخمسمئة في الولايات المتحدة (المعدل في المدة 1990-1996: 4.7% مقابل 1.1% في كوريا الجنوبية[1]. ومن الجدير بالذكر أيضا، أن كوريا الجنوبية تستأثر بأسوأ أداء في العلاقات الصناعية، ولا يدعو ذلك للدهشة لأن السياسة الصناعية لا تهدف في النهاية إلى تحقيق عائد ربحي معين، وإنما إلى تحسين حياة الإداريين القائمين عليها.

ولهذا، طالما اتصفت السياسات الصناعية الانتقائية بسوء السمعة ما بين الاقتصاديين والمنظمات الاقتصادية العالمية كأداة فاشلة لتحقيق النمو الاقتصادي. فالمسؤولون الحكوميون، ببساطة، لا يمكنهم أن يعرفوا، وليس لديهم حافز الأداء نفسه الذي يحرك المزودين المتنافسين.

وتخف وطأة مشكلة السياسة الصناعية عندما تحصر الحكومة أداءها في المناداة بسياسات شاملة تركز على جانب العرض، أي: تحريك الموارد عبر التعليم والبحث وتعزيز الادخار وتوفير الفرص وإنشاء البنى التحتية المتينة، مع التأكيد على ترك المستثمر الريادي يختار الكيفية المناسبة لاستثمار الموارد المتاحة للجميع. وهذا النمط أصبحت تصطبغ به يوما بعد يوم السياسة الصناعية في دول شرق آسيا المتقدمة؛ حيث أدت التجارب الأخيرة مع سياسات اقتصادية بعينها إلى تعلمها دروسا مكلفة. حصل هذا في كوريا الجنوبية حيث تراكمت الديون الباهظة على كاهل تكتلات التشايبول التي ترعاها الحكومة، وفي ماليزيا مع الخسائر الكبيرة التي تكبدتها المشاريع التي ترعاها الحكومة بسبب الشركات القريبة من الحزب الحاكم، وفي

اندونيسيا، حيث أدت حلقة صغيرة من التفضيلات والمحسوبيات إلى التسبب في ما يدعى خطأ "الأزمة المالية"، بينما هي في الحقيقة أزمة مؤسساتية.

إن الإغراءات السياسية لتحقيق النفوذ عبر التربيح لا شك في أنها تقف بالضد أمثال هذه السياسات العامة لجانب العرض، وضد موقف الحكومة من السوق الحرة والذي يتمثل في التعامل مع البنى الصناعية بإهمال مقبول. ويجب على المسؤولين عن الخيارات الجماعية أن لا يتظاهروا أبدا بمعرفة أن بعض الفعاليات في صناعة السيارات، أو المشاريع السياحية، أو بعض

النشاطات البحثية المركزة ذات مستقبل أفضل، وذلك في مكان أو زمان ما، بالمقارنة مع كافة الاستعمالات الممكنة الأخرى للموارد النادرة (كاسبر 1998ب).

وإذا ما استندنا إلى التجارب العالمية الكثيرة، فسنلاحظ أن هنالك دائما خطرا حقيقيا من أن تؤدي السياسة الصناعية الانتقائية إلى تلويث نزاهة العمليات السياسية في المستقبل. إن الخط الفاصل ما بين الفساد والنزاهة يستعصي على الملاحظة عندما تلتزم الحكومة بتوفير الرعاية للجميع. وفي كل الأحوال، تؤدي مثل هذه السياسة التمييزية إلى انتهاك مبدأ المساواة أمام القانون، ومصادرة حقوق الملكية الخاصة من البعض، وبالتالي إلى تدمير مبدأ (الشمول) المؤسساتي. وفي نهاية تحليلنا هذا يمكن القول بأنه من الأسهل بكثير على السياسيين أن يلتزموا بالتواضع ويحترموا حقوق الملكية الفردية، وينحازوا إلى جهود البحث التنافسي الخاص، ويحققوا مساواة الجميع أمام القانون.×××

وعندما تكثر التدخلات الانتقائية، تفقد الملكية الخاصة معناها التقليدي، وتحبط قواعد السوق، أما الشدة الإجمالية للتنافس (الالتزام المزعج الخطر بإيجاد المعارف الجديدة واختبارها) فتتعرض للتآكل. وعندها، لا يمكن قراءة إشارات السوق بسهولة، وتفقد المنظومة الاقتصادية بعض كفاءتها الإيلافية في اكتشاف فرص النمو، وعندها يجد مناوئو الرأسمالية دليلا كبيرا يبرر معاقبتها ويشير إلى إخفاقها في تعزيز التنمية ونمو الدخل على نطاق واسع. ولهذا، يُنصح أنصار الرأسمالية بشدة بأن يدعوا إلى التنافس غير المقيد كي لا تنهار المنظومة بأكملها.

لا يمكن للمرء أن يبقى ساذجا، بعد بداية القرن الحادي والعشرين، حيال الثمن الكبير الذي يدفعه المواطن العادي بسبب ضخامة الحكومة. ونجد دليلا تجريبيا على ذلك في الامبراطورية السوفييتية السابقة، والدول النامية من أمثال كوبا وفنزويلا؛ حيث هيمن التخطيط المركزي والفعاليات التي توجهها الحكومة على استراتيجيات التنمية، وربما تكون عواقب الخيارات الجماعية المركزية في الصين الماوية أكثر الأمثلة فظاظة عما يحدث حين تحل الأوامر الهرمية محل معظم أوجه التنسيق في السوق التقليدية، بل إن أشد الأمثلة إرعابا في التاريخ حتى يومنا هذا قد نجدها في ما مرت به الصين في المدة (1950–1975)، عندما تآزر الحماس السياسي المطلق مع الجهل الاقتصادي ليشكلا دفة التوجيه للقيادة الصينية. ومن هذه الأمثلة، الخطة الصينية المعروفة بالقفزة الطويلة إلى الأمام للاستيلاء على صناعة الفولاذ البريطانية (خلال سنوات قليلة)، وهي حملة استمرت في المدة (1958–1961) والهدف منها هو اقتطاع حصة من المحصول الغذائي وتخصيصه للتصدير من أجل توفير نفقات الآلات السوفييتية المستوردة ومن تم تعزيز صناعة الفولاذ. وبتوجيه من (مركز بكين)، قامت الأفران بحرق الغابات المحلية لصهر الأسرّة والأدوات والمحاريث الحديدية، من أجل إنتاج الأسرّة والأدوات والمحاريث الحديدية! وأدت مصادرة الطعام وتأميم المزارع إلى حالات وفاة تقدر بـ(38 مليون نسمة) فقدوا حياتهم بسبب الجوع والعمل الشاق (تشانغ – هاليداي 2005 ص454–458). وهكذا، أدى التخطيط المركزي إلى أكبر مجاعة تسبب بها البشر في تاريخ الأرض. ولكن، عندما قام الحزب الحاكم بإعادة النظر في أوجه كثيرة للتخطيط الاقتصادي ليتم تفويتها إلى مؤسسات السوق، عاشت الصين في ظل تنمية اقتصادية هائلة (كاسبر – ستريت 1998 ص422–428).

وهنالك تجارب أخرى تفيدنا أيضا في المقارنة ما بين استراتيجيات التنمية التي يوجهها السوق وبين تلك التي يوجهها التخطيط المركزي. فبعد أربعين عاما من الاشتراكية، كانت إنتاجية ألمانيا الشرقية تقل عما تنعم به شقيقتها الغربية بحوالي (40%)، وذلك عندما انهار النظام الشيوعي في ألمانيا الشرقية في العام 1989. ومنذ العام 2009، بلغ متوسط دخل الفرد في كوريا الجنوبية، بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، 28,000 دولار مع أخذ القوة الشرائية للدولار بعين الاعتبار، بينما لم يتجاوز لدى أشقائهم في الشمال غير (1,800 دولار). ذلك أنه بعد خمسين عاما من التخطيط المركزي وحظر الملكية الخاصة، لا يزال شعب كوريا الشمالية

يعاني من الجوع. ونجد مثيل ذلك أيضا عند المقارنة ما بين كينيا التي تبنت اقتصاد السوق وتنزانيا الاشتراكية (كاسبر – ستريت 1998 ص414–415).

إخفاقات دولة الرعاية الاجتماعية

خلال السنوات الخمسين الماضية، هيمن أحد جوانب الخيار الجماعي على السياسة العامة في الديمقراطيات الناضجة، وهو: توسع الرعاية الاجتماعية التي تعتني بالفرد من المهد إلى اللحد. حيث شهد هذا المجال أكبر قدر من التأثير الذي فرضته الانتهازية السياسية للبرلمانيين والبيروقراطيين والقضاة في تفاعلها مع جماعات تأييد المسائل المخصوصة. ولكننا نلاحظ اليوم تعالي الأصوات المنتقدة بشأن ما إذا كانت دولة الرعاية الاجتماعية تمثل حالة فشل حكومي ذريع لا يمكن توفير نفقاتها. إنها تشكل اليوم عائقا مكلفا في وجه التوظيف الواسع والنمو والحرية والمسؤولية الذاتية، كما تقوم بتدمير الدولة الدستورية التي يقع على عاتقها الكثير (راتنبالا 1990، مينوغ 1997)، فقد أخفقت في العديد من المجالات، ومنها:

أ. لم تتمكن أضخم سياسات إعادة التوزيع من القضاء على الفقر واللامساواة. ومن أسباب ذلك، أن العديد من برامج الرعاية الاجتماعية لا تقوم إلا بإعادة توزيع الدخل والثروة من الطبقة الوسطى إلى الطبقة الوسطى نفسها (التمخيض). وفي الواقع، فإن الدولة نادرا ما تعيد التوزيع من الغني إلى الفقير، وإنما من الفئات سيئة التنظيم إلى الفئات جيدة التنظيم والتي تجاهر بالمطالبة بتحقيق مصالحها، ويسهل فهم هذا على أساس دافع إعادة الانتخاب.

ب. لقد دفع توفير الرعاية الاجتماعية على المدى البعيد بالكثير من الأفراد إلى التصرف بانتهازية (الأذى الأخلاقي)، حيث تخلى الكثيرون عن توفير نظام لرعاية شخصية معتمدة على الذات، ولم يعودوا يتحملون تكاليف اكتساب مهارات الحياة والعمل، أو تعديل طموحاتهم بما يتناسب مع الظروف السائدة في السوق. كما إن الضرائب التصاعدية تؤدي إلى تثبيط آخر، حيث نلاحظ تضخما في المطالب وتورما في ذهنية الاعتماد على الدولة، كما لو أن ذلك يحدث في ظل منظومة الخيارات الجماعية. لقد أسهمت كل من نظام الرعاية الاجتماعية الممول ضريبيا والضرائب الباهضة في انخفاض مستوى الأعمال الخيرية الخاصة، التي تعتبر من الأوجه النمطية للمجتمعات المدنية الناجحة. كما يشعر الأثرياء بالإقصاء، بسبب آلية الإعانات

المولة ضريبيا. وتحولت معظم منظمات الرعاية الاجتماعية الطوعية إلى وكلاء لجهاز الرعاية الاجتماعية التابع للحكومة؛ وإن كانت تدعو نفسها "منظمات غير حكومية" فإن ذلك لا يمنع من أن تكون في حقيقتها مرتبطة بعلاقة تعايش وثيقة مع الحكومة، فهي تشكل مجموعات ضغط تطالب بأموال الضرائب باسم المستفيدين من الرعاية، وذلك عوضا عن العمل لجمع الأموال اللازمة لعملها. وبينما كان المحسن يعطي السائل رداءه عن طيب خاطر في سالف الأزمان، باتت جهات العمل الخيري تطالب اليوم بالتوزيع الإجباري لثروات الآخرين.

ج. معظم إعانات الرعاية الاجتماعية العامة تقدم عبر جهات احتكارية في القطاع الخاص، وهو امتياز حصلت عليه مجموعات إنتاجية جيدة التنظيم، كالعاملين في مجالي الصحة والرعاية الاجتماعية المنظمين نقابيا. ونتج عن ذلك أن برامج الرعاية الاجتماعية العامة أصبحت تدار غالبا لصالح العمالة المنظمة، دون أن يكون من الضروري فيها أن تقدم أداء مناسبا في توفير الرعاية الاجتماعية.

د. الانتقال من المسؤولية الذاتية إلى الاعتماد على الحكومة أدى إلى إحداث تشوهات عبر التزييف والتظاهر وتشكيل جماعات الضغط، وانحل عقد التناغم الاجتماعي في خضم الصراع السياسي المتصاعد وتوجيه الاتهامات على أساس باطل يرى أن غياب المساواة يعني غياب العدل (فلو 1989). إن الاعتماد المتزايد على تقسيم الطلب على الإعانات عبر وسائل مجانية، كالوقوف في الطابور وقوائم الانتظار والتدخل السياسي والتأنيب العام يعد منبعا آخر من منابع الإحباط والعداء السياسي. والأسوأ من ذلك، أن نجد جزءا متعاظما من نظام الرعاية الاجتماعية يستطيع الإفلات من الرقابة القضائية والبرلمانية (راتنابالا 1990 ص8–18). وهذا يمهد الطريق لما يدعوه هايك "إجهاض المثل الديمقراطية" (هايك 1979 ص98–104).

هـ. إن العبء المتنامي للرعاية الاجتماعية على سكان دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، الذين يزداد متوسط الأعمار لديهم، سيؤدي إلى إحباط الجيل الشاب؛ حيث تتوقع الشريحة العمرية (20–30 عاما) تحملها لأعباء ضريبية باهظة وانحدارا تدريجيا في مستوى الخدمات العامة. وفي الواقع، فإن المطالب المكلفة التي لا تنتهي لجيل طفرة الولادات الذي بلغ سن الشيخوخة يشكل قنبلة سياسية تهدد المستقبل. فعلى الرغم من أنه كانت هنالك في البدء

مكاسب سياسية من سياسات إعادة التوزيع في ما يتعلق بالولاء السياسي والتضامن الوطني ودعم المساعدة الحكومية لمن هم أقل ثراء أو حظا، فإن هذه المكاسب السياسية لا تكاد تتضح خلف الغضب المتنامي على انعدام كفاءة القطاع الخاص وإعادة التوزيع الإجبارية. وبعد "الأزمة المالية العالمية" في (2008–2009) أجبرت حكومات بريطانيا واسبانيا وايرلندا على التخلي عن التزامات قطعتها على نفسها بشأن الرعاية الاجتماعية، لأن أي مستثمر أجنبي لن يستثمر أمواله في ظل أمثال هذه الحكومات غير المسؤولة. كما إن الكثيرين من الشباب الأوروبي لا يرغبون ببساطة بأن يكونوا مجرد مستلمين خاملين غير فاعلين لإعانات الحكومة، وإنما يرغبون بتولي المسؤولية عن حياتهم الخاصة.

و. إن شدة احتكار الدولة لشؤون الرعاية الاجتماعية تؤدي إلى ضعف الادخار الخاص، والرعاية الاجتماعية العامة تؤدي إلى أعباء تتمثل في ديون عامة مرتفعة وأسعار فائدة عالية، وأخّرت الاقتطاعات الضريبية المرتقبة وإعاقة الأولويات الأخرى، كالدفاع الوطني والتعليم ومراقبة البنى التحتية الحديثة. من أعباء الرعاية الاجتماعية العامة الباهضة من منظور الاقتصاد الصغائري، تؤدي إلى ضعف الادخار الخاص. ومن هنا، جاء اعتماد المستثمر الأمريكي، مثلا، على الادخار الأجنبي (وهذا ينعكس في العجوزات الحالية في الأرصدة)، ومنظر حشود دافعي الضرائب الغاضبين (كما في حركة حفلة الشاي)، والتنافس العالمي الضعيف، وأسعار الصرف المتهاوية.

ز. على مستوى أكثر جوهرية ينبغي الإشارة إلى أن الحكومات لا يمكنها القيام بوظيفتها التقليدية الحمائية (حماية حقوق الملكية الخاصة والاستقلال الفردي) في الوقت نفسه مع الاستمرار المكثف في مصادرة الملكية الخاصة وإعادة توزيعها عبر مراسيم سياسية إجبارية. ونجد اليوم في معظم دول الرعاية الاجتماعية أن الحاكمين يمرون بحالة انحسار للشرعية والسلطة السياسية، من كثر إفراطهم في إطلاق الوعود (ساويل 1990). إن دواعي الالتزام بالرعاية الاجتماعية تدفع الحكومة إلى حرمان الناس من فرص الحياة ومن الحرية، وتدمير ثقتهم عبر تهديم أسس الملكية الخاصة والاستقلالية، مما يؤدي في النهاية إلى إضعاف الحرية والتفاؤل الاجتماعي.

إن الكثير من الناس في العالم المتقدم لديهم التزام عاطفي قديم بتحقيق إعادة التوزيع والمساواة. غير أن الإخفاقات المتزايدة الواضحة لدولة الرعاية الاجتماعية دفعت الكثير منهم إلى التفكير في إعادة خصخصة الرعاية الاجتماعية عبر إصلاحات جذرية. ونجد اليوم قبولا متزايدا لضرورة تولي الناس مسؤولية أكبر في التمويل أو الضمان الخاص للصحة أو التعليم أو نفقات الشيخوخة، فالحكومة ليس لها من دور سوى خط الدفاع الأخير ضد الأزمات الشخصية. وسيكون من الأسهل تحقيق الاحتياطات الخاصة، عندما يتم تخفيض أعباء الضريبة الشخصية لتعكس انتقال الإنفاق على الرعاية الاجتماعية من كفة الجماعة إلى كفة الأسرة ككيان خاص.

والعولمة تقدم لنا سببا مهما آخر لإعادة التفكير في سياسات الرعاية الاجتماعية، حيث نجد أن العامل في الدول الثرية يفقد موقعه التنافسي باضطراد في مواجهة العامل في الدول الأقل تقدما، لأن تكاليف الأجر في الدول الغنية تحتوي جزءا ضخما تفرضه الحكومة لأغراض الرعاية الاجتماعية. ويعد هذا أحد الأسباب التي تدفع لهجرة الوظائف في مجالي الصناعة والخدمات إلى الدول النامية. وهكذا، فمن الطبيعي أن لا تلتزم حكومات شرق آسيا بأكثر من موارد هامشية في الميزانية لأغراض توفير الرعاية الاجتماعية. إن الرعاية الاجتماعية من مسؤولية الأسرة أو الشركة، وتوجد عدة دول آسيوية، بالإضافة إلى استراليا ونيوزيلندا، يفرض القانون فيها على أصحاب الدخل أن يدخروا لتقاعدهم. وهذا هو السبب في الانخفاض النسبي للأعباء الحكومية على المنتجين في دول شرق آسيا؛ ففي عام 1995 كانت حصة هذه الأعباء من إجمالي الناتج الوطني في الدول الصناعية الشرق آسيوية (27%)، مقارنة مع (33%) في الولايات المتحدة وأستراليا و(54%) في "أوروبا القديمة". ويلاحظ اليوم على نطاق واسع أن الرعاية الاجتماعية تشكل هذا العبء الثقيل المدمر للوظائف على كاهل المنتجين المتنافسين عالميا في الدول الثرية، فإن من المرجح أن ينتهي الأمر إلى القيام بإصلاحات هائلة في مجال الرعاية الاجتماعية.

من وجهة نظر عالمية، يمكن للمرء أن يفترض بالطبع أن عقبة الرعاية الاجتماعية التي تسببت بها الدول الثرية لنفسها تساعد على نقل رأس المال والمعرفة والمشاريع إلى الدول ذات الدخل الأقل، مما يؤدي إلى تقليص تفاوت الدخل ما بين الدول. وهذا ما يحدث حاليا مع انتقال

الصناعات العالمية إلى المواقع التي ينشط فيها السوق، من الصين إلى البرازيل، ومن الهند إلى اندونيسيا. وهنالك أثر آخر للرعاية الاجتماعية الواسعة في الدول الثرية، يتمثل في أن الكثير من فقراء العالم يهاجرون إلى دول الرعاية الاجتماعية بصورة شرعية أو غير شرعية، ووحدها التغيرات المؤسساتية التي تتخلص مما نشهده اليوم من التوفير الجماعي للرعاية الاجتماعية هي التي تستطيع تصحيح هذه المشكلا

الرعاية الاجتماعية العالمية: معونات التنمية

على الرغم من أضواء النقد التي تسلط اليوم على إخفاقات سياسات إعادة التوزيع على المستوى الوطني، فإن منطق إعادة التوزيع لا يزال حيا وفاعلا على المستوى العالمي، أي: معونات التنمية. وبالطبع، لم يخل الأمر من بعض الأصوات المنتقدة (باور 1972، باور وزملاؤه 1991)، ولكنها لم تشكل إلا أقلية تعرضت غالبا إلى الرفض باعتبارها تعكس عقلية اقتصادية قاسية القلب، ولم تظهر أصوات أخرى إلا في نهايات القرن العشرين، وكان ممن أطلقها مواطنو دول فقيرة. ومما تضمنته الانتقادات:

* شحنات المعونات الهائلة لم تثمر إلا القليل في القضاء على الفقر في العالم الثالث، بينما نلاحظ أن الدول التي تبنت تنويع التصدير ونظام السوق التنافسية (دول آسيا الشرقية بالخصوص) تنتقل تدريجيا من العالم الثالث إلى العالم الأول (بهالا 2002).

* ليست المعونات في الحقيقة، وكما عبر عنها اللورد بيتر باور، إلا "انتقال أموال مستحصلة بالإجبار من دافعي الضرائب الفقراء في الدول الغنية إلى النخب الغنية في الدول الفقيرة"؛ وفي الواقع، فإن التمويل الأجنبي لأنظمة في العالم الثالث لا تلتزم بالحرية ودور القانون والإنصاف ساعدت على ترسيخ زمر متعطشة للسلطة ومؤسسات لا تشجع على الإنتاج؛ وحيثما انقطعت المعونات ظهرت منظومات قواعد أكثر إنتاجا للتنمية الاقتصادية التلقائية.

* أدى تمويل ميزانيات الحكومات إلى أن لا يكون من الضروري للنخب السياسية أن تستكشف وترعى إرادة المواطنين، مما حول القادة السياسيين إلى متسولين كبار لدى الغرب.

* انحرف أكثر المعونات الأجنبية إلى مسارات الفساد، ولم يحدث هذا الأمر على مستوى نخب العالم الثالث فحسب، وإنما ضمن المجموعات المفضلة في دول التبرع والمنظمات الدولية أيضا، إضافة إلى المسؤولين ذوي الرواتب العالية في قطاع المعونات الأجنبية. وفي الواقع، سمح جزء كبير من الدعم بشراء الأسلحة وشن الحروب.

* لا تتعرقل التنمية الاقتصادية بسبب نقص رأس المال بقدر ما تتعرقل بفعل المؤسسات السيئة، إذ المعونات الكثيرة تنتج مؤسسات فاشلة؛ وفي الحقيقة، لا يمكن استخدام رأس المال الكبير المتوفر في أيدي مواطني العالم الثالث على الشكل الأمثل، بسبب اضطهاد مؤسسات الرأسمالية عبر الضوابط الكثيرة وتطبيقها المشوب بالفساد (دي سوتو 2001).

– إن فكرة استبدال الواردات (عبر الرسوم والتخصيصات التي تشوه السوق من أجل المنتجين المحليين) قد تسببت في ظهور صناعات باهظة التكاليف ذات منتجات سيئة النوعية، بالإضافة إلى ترسيخ المحسوبية التي تبث الفساد في أوصال الحياة السياسية والصناعية.

– لقد أدى التفضيل في المعونات والتجارة إلى تحويل شعوب العالم الثالث إلى متسولين يتصفون بعقلية استجداء مدمرة للذات تشبه ما يلاحظ عند الذين يستمرون طويلا في تلقيهم للرعاية الاجتماعية في الدول الغنية، وإلى السماح للدول الغنية الأنانية بأن تتمسك بعوائق تجارية غير عادلة ضد السلع التي يتفوق العالم الثالث في إنتاجها (مثلا: العوائق التجارية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي واليابان ضد المنتجات الزراعية للعالم الثالث).

إن ما حدث من تغيرات مدمرة تسببت بها دولة الرعاية الاجتماعية في الدول الغنية يمكن أن نلاحظها أيضا على المستوى العالمي في تلك الدول التي سقطت في فخ المعونات دون أن تستطيع الفكاك منه. لقد أصبحت المؤسسات التي تعمل ضد المساعدة الذاتية والتنافس والابتكار هي المهيمنة، بينما ضعفت مؤسسات السوق التي تعود إلى الحقبة الاستعمارية. ولكن انتقال رأس المال والأنواع الأخرى "لأدوات التنمية" ستكون مفيدة دائما في تحقيق التنمية في العالم الثالث، إذا كانت هذه الأدوات مترافقة مع البرمجيات المناسبة لها، أي: مؤسسات الملكية الخاصة الآمنة والأسواق الحرة وحكم القانون. ولكن، مع الأسف، تؤدي المعونات المقدمة إلى

هدم المؤسسات الجيدة. ولهذا فإنها لا تقوم إلا بتفاقم مشكلات الأغلبية الغالبة من المواطنين في الدول الفقيرة.

وعلى الرغم من منطقية «الاقتصاد المؤسساتي» والدليل التجريبي في نجاح الدول النامية، فإن دعاة التمادي في المعونات لا يزالون مستمرين في دعواهم. وبعد بداية القرن الحالي، أدى الفقر في العالم الثالث، وبالأخص في افريقيا والشرق الأوسط، إلى "مبادرات ألفية" متعددة قدمها مسؤولو منظمة الأمم المتحدة لضخ المزيد والمزيد من الدعم في الدول ذات الاقتصاد الفاشل سيئ التنظيم، وإطفاء الديون السيئة التي قدمها البنك الدولي وغيره من المنظمات التي تقدم الديون.[28] ويرى بعض مؤيدي هذه البرامج الجديدة أن الدعم المفرط سيكون علاجا لمشكلة الفقر المستعصية، وهنالك غيرهم (وفي مقدمتهم الحكومة الأمريكية) ممن يرون أن المعونات المستقبلية ينبغي أن تكون انتقائية ومرتبطة بوضع الإصلاحات المؤسساتية لتطبيق الديمقراطية واقتصاد السوق. وبالنظر إلى عدم وجود أية حكومة في العالم يمكنها إجبار الأنظمة الحاكمة في العالم الثالث على إطاعة الشروط وتغيير سبلها، وأن مانحي المعونات يعانون من مشكلات معرفية شديدة في ما يخص ما ينبغي فعله بما يقدمونه لدول العالم الثالث، فإن المرء ينبغي أن يبقى متشككا حيال الانتقائية والشرطية. واليوم نرى بالفعل بعض نخب العالم الثالث وهي تعترض على الشرطية، باعتبارها علامة على استعمار من نمط جديد، وهنالك آخرون يكرهون ما يشوب العملية من تمييز.

وعلاوة على ذلك، فإن المرء ينبغي عليه أن يعترف بأن العديد من العناصر الفاعلة في الدول الغنية ليسوا أبرياء من التورط في أوجه الاقتصاد السياسي لعملية إعادة التوزيع التي تمثلها المعونات العالمية؛ فهنالك العديد ممن لهم مصالح مادية في حصر المنتجين من الأفارقة أو الهنود أو شعوب أمريكا الوسطى في إطار صورة المتسول ومن يتلقى الإعانات دائما، عوضا عن أن يكونوا منافسين للمنتجين في الدول الغنية. إن العديد ممن يستفيدون من سياسات الرعاية الاجتماعية في الغرب، يعارضون الاقتصاد المنفتح والعولمة اللذين يدمران النشاط السياسي

[28] بالمناسبة، إن انتشار عملية إطفاء الديون ذات أثر جانبي يتمثل في أن البنك الدولي، وغيره من منظمات الديون وأجهزة الأمم المتحدة قادرة على الاستمرار في ما كانت تفعله، وأن العديد من الوظائف ذات المرتبات العالية في مجال المعونات العالمية ستنجو من عواقب تقديمها لديون غير مجدية.

المؤيد لهذه السياسات. والكثيرون لا يمكن لتفكيرهم أن يتعدى الخطوة الأولى "التبرعات المقدمة إلى الفقراء تخفف من بؤسهم"، ويتجاهلون تماما الآثار الجانبية الضارة للمنح على الرأسمال المؤسساتي والتوجهات العامة في الدول المتلقية للمعونات، وهما شرطان جوهريان للنمو الاقتصادي (راجع الفصل الأول). وقبل ذلك كله، فإن كثيرا ممن يدعون إلى مبادرات معونات جديدة يستفيدون منها بشكل كبير، من المصدرين الصناعيين الذين يمكنهم تفادي الكلفة العالية للآلات الثمينة عبر برامج الدعم، إلى الناشطين في "المنظمات غير الحكومية" الذين يتمتعون بمغامرات في العالم الثالث مدفوعة الثمن بسخاء، والخبراء الذين يقدمون استشارات في مجال المعونات ممن يقبضون مرتبات دولية عالية وحسابات ضخمة لتغطية نفقاتهم.

إن ما ورد في هذا القسم ينطبق على معونات التنمية المستدامة، مما يجعل من مواطني الدول الغنية رعاة لإخوانهم إلى الأبد، ولا ينطبق على معونات الطوارئ، كما يحدث في حالة الكوارث الطبيعية. فعلى سبيل المثال، استطاعت كارثة تسونامي التي ضربت المحيط الهندي عام 2004 أن تجتذب مساعدة عملية هائلة بالتأكيد، وكذلك الزلزالان اللذان ضربا تشيلي وهايتي في العام 2010. وهذا ما تحقق بفضل مواطني دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الذين أعطوا بتلقائية وسخاء ودعموا المعونات الكبيرة من الحكومات إلى الحكومات، على الرغم من أنهم يظهرون حاليا "تعبهم" الهائل من هذه المعونات. إننا نرى تزايدا في عدد المواطنين العاديين في الدول الغنية ممن ينتقدون المعونات العالمية، كما ينتقدون الرعاية الاجتماعية. وما ظهر من كرم بعد كارثة التسونامي، كشف أن إعادة التفكير الأولية هذه حول إعادة التوزيع على مستوى العالم لم تبرز لدواعي البخل وقلة التعاطف مع الفقراء، وإنما استنادا إلى دروس من الفشل المستمر في المعونات المقدمة من الحكومات إلى الحكومات، وقد يكون ذلك نتيجة لظهور إدراك بأن التنمية تحتاج إلى تغيير مؤسساتي منهجي يجب أن يتم من الداخل ولا يمكن فرضه من الخارج.

إن التغييرات المؤسساتية لا يمكن استيرادها أو فرضها من الأعلى، ناهيك عن استعمال القوة العسكرية، وذلك ما يحاول الغرب فعله في العراق وأفغانستان. فالمؤسسات ذات الأهمية الأكبر، وكما رأينا في الفصل الثالث، هي المؤسسات الداخلية للمجتمع والمستندة إلى القيم

الاجتماعية المشتركة. أما المؤسسات الخارجية، التي تقوم الحكومة بتشكيلها وفرضها، لا يمكنها أن تخالف المؤسسات الداخلية. وفي أحسن حالاتها، ليس للسياسة العامة في المعونات من تأثير مباشر إلا على القواعد الخارجية للدول المتخلفة. إن المؤسسات الداخلية والخارجية التي تدعم النجاح الاقتصادي في عصر العولمة ينبغي أن تنمّى داخليا، ولا يمكن أن تكون أبدا من المستوردات.

كيف يمكن السيطرة على انتهازية الوكيل السياسي؟

إن مشكلة انتهازية وكلاء الحكومة من المشكلات التي استمرت عبر العصور، وقد شغلت بال الكثير من المفكرين والمصلحين، ولم ينجحوا في معالجتها إلا بشكل محدود؛ حيث تمت تجربة عدد من المؤسسات وأدوات السيطرة، وربما سيعاد تجربتها مرارا؛ ذلك أن مشكلات المالك والوكيل في الحكومة لا يمكن احتواؤها إلا عبر الجهد الداخلي اليقظ المكثف المتشعب (أولسن 1965)، ومن أوجه ذلك:

أ. رأى الفلاسفة القدماء كأفلاطون وكونفوشيوس فائدة عظيمة في الاعتماد على التثقيف الأخلاقي لقادة المستقبل. أما في يومنا هذا، فلا نجد من يعبأ كثيرا بهذا الأمر. ولكن الحذر العام وعدم التسامح إزاء الانتهازية الأنانية قصيرة النظر في المناصب السياسية العليا يشكلان دعامة أساسية لنمو الحكومة الجيدة. حيث لا يزال هنالك في الحياة العامة من يؤمن بالمعايير الأخلاقية العالية، ووجوب فرض الرقابة من قبل الناس والصحافة على المسؤولين الكبار الذين يتساهلون مع خرق أحكام القانون والمعايير الأخلاقية. وفي العديد من حالات الفساد الرسمي نجد أن النزاهة الفطرية لدى عامة الناس تشكل خط الدفاع النهائي ضد انتهازية المسؤول وحاشيته.

ب. اقترح عدد من المفكرين السياسيين في العصور الماضية، من أمثال شارل دي مونتسيكيو (1689–1755) وواضعو دستور الولايات المتحدة، فصل السلطات بين جهات صياغة القانون (السلطة التشريعية) وتنفيذه (السلطة الإدارية والتنفيذية) والتحكيم فيه (السلطة

القضائية)؛ ولا تختلف البرلمانات الثنائية عن البرلمانات الأحادية في أداء وظيفتها، كما هو الحال في البرلمان الأمريكي الذي يتكون من مجلسي، النواب والشيوخ.

واليوم يمكننا أن ندرك فائدة فصل السلطات السياسية على نحو أوسع، ولكن أداء هذا الفصل أضعف من غيره في الطريقة البريطانية؛ إذ في الواقع، نجد في هذه الطريقة سيطرة للحزب الذي ينال الأغلبية البرلمانية (أو لنقل: المجموعة القيادية في البرلمان) على السلطتين التشريعية والتنفيذية معا. وعلى المدى البعيد، يحصل الحزب السياسي المنتخب على نفوذ كبير في اقتراح الأسماء التي ستعين في السلطة القضائية. وإذا لم تحصل أغلبية الحزب في مجلس النواب على أغلبية موازية في مجلس الشيوخ، فعندها فقط سيكون للسلطة التشريعية درجة من التأثير على السلطة التنفيذية. وحتى هذا التأثير قد يزول بسبب صفقة قد تعقد مع المعارضة في كواليس مجلس الشيوخ. واليوم نجد أن مجلسي البرلمان كليهما يميلان إلى اتخاذ القرار بما يرضي الحزب. وهذا يعرض السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى هجمة شديدة من جماعات الضغط ذات المصالح الخاصة بها، فتتخذ قرارات بإجراء تدخلات سياسية تمييزية دون أي رادع نسبيا.

ج. هنالك طريقة أخرى للسيطرة على انتهازية الوكيل في ميدان السياسة، وهي فصل السلطات على المستوى المحلي ومستوى الولاية ومستوى الحكومة المركزية (الفيدرالية). ولو أمكن تكليف كل من هذه المستويات الحكومية الثلاثة بمهام منفصلة وتمت تقويتها لزيادة الضرائب الضرورية لتنفيذها، وتعيين المهمات لأخفض مستوى ممكن من الحكومة (الثانوية)، فلن يكون هنالك حينها مجال أكبر للسيطرة الفعالة المشتركة فقط، وإنما حافز معقول لرعاية الازدهار وأساس متنامٍ لتحقيق الأرباح على المستوى المحلي. وعندها، ستميل المستويات الحكومية الثلاثة إلى تقديم حلول إدارية تنافسية للمشكلات الجماعية. إن الفيدرالية التنافسية تدفع الحكومة إلى تحمل تكاليف البحث المعرفي وتنشيط حركة الابتكار في المجال السياسي/الإداري المهم (كاسبر – ستريت 1998 ص404-406). ولا شك في أنه ينبغي الاعتراف بأن هنالك مهام حكومية بعينها من الأفضل تركها لوكالة مركزية (في المجالات التي يكون الاقتصاد فيها منسقا على نحو بارز، ومنها مجال الدفاع الذي يتمتع بتفاعل مكثف، كما في معايير قواعد حركة المرور، والذي

قد يؤدي تنافس المستويات الحكومية الثلاثة فيه إلى عواقب ضارة غير مرغوبة). إن ضمان ظروف المعيشة نفسها في منطقة بأكملها دون أي اعتبار للموقع أو توفر الموارد أو السلوك السياسي المحلي، لا يمكن أن يكون هدفا سياسيا، فهو يعادل الحديث عن إعادة التوزيع، والذي يصل إلى حد الحيلولة دون الاعتماد على الذات والتنافس.

وليس من الصدفة أن نجد معظم الدول الأغنى ذات المساحة الكبيرة تحكمها دساتير فيدرالية (الولايات المتحدة، استراليا، ألمانيا، سويسرا)، وأن الدول الأخرى المحكومة بشكل مركزي قد أقدمت في الأعوام الأخيرة على إعطاء سلطات لمستويات ترابية أدنى (كما في اسبانيا وبريطانيا وفرنسا). ولكننا نجد في مقابل هذا التوجه عزما من السياسيين المركزيين على إضعاف الدساتير الفيدرالية في الأساس، والحصول على سلطات أكثر، وهذا ما نلاحظه بوضوح شديد في الاتحاد الأوروبي، حيث تمكن مسؤولون غير منتخبين في بروكسل من الحصول على المزيد والمزيد من السلطات على حساب الدول التي كانت تتمتع بالسيادة سابقا. وهذه الظاهرة يقابلها استياء على نطاق واسع. كما نلاحظ في العالم الثالث أيضا أن الحكومات الوطنية دأبت على اختطاف القرارات الجماعية من يد الإدارات في المستويات الدنيا للحكومة بادعاءات أن الحكومة المحلية فاشلة في الغالب، ودون أن تصل إلى مستوى من الأداء ينفي أن الحكومة المركزية لا تقل عن الحكومات المحلية فشلا. إن تحول هذا العدد الكبير من الشؤون الحكومية إلى المركزية يعني أن الحكومات تصبح أكثر فأكثر بعيدة عن المواطن. وهذا يعزز نفوذ جماعات الضغط المنظمة والأحزاب السياسية، ويحد من السيطرة المباشرة للمواطن على الأفعال الجماعية.

د. في معرض مناقشته لإخفاقات القيود الفعالة على تركز السلطة في يد الأحزاب السياسية بسبب الحكومات المركزية، اقترح فريدريك هايك مجلسا ثالثا منفصلا في البرلمان (المجلس التشريعي)، يتولى وضع القواعد الأساسية المؤطرة التي تقيد أفعال السياسيين المنتخبين، وتكون ولاية هذا المجلس أطول أمدا ويتم انتخاب أعضائه من قبل فئات عمرية خاصة (كالمواطنين العشرينيين أو الثلاثينيين أو غيرهم)، وذلك لضمان، كما أمل هايك، لدرجة من الاستقلالية عن المنظومة الحزبية (هايك 1979 ص147-165). واقترح هايك أيضا أن يكون هنالك مجلس حكم منتخب على أساس حزبي، في مقابل المجلس السابق، يقوم بإقرار

تشريعات تختص بتمكين المواطنين من التصرف على نحو معين، كما يتولى تعيين أعضاء السلطة التنفيذية. وكان هايك يأمل أن يؤدي ذلك على الأقل إلى تحويل بعض البرلمانيين إلى حماة لحريات المواطن، وهو دور أنجزه البرلمانيون البريطانيون في القرن الثامن عشر قبل أن تترسخ الأحزاب السياسية. وهنا يجب أن يبقى السؤال مفتوحا: هل سينجو هذا الإجراء من الهيمنة الشاملة للأحزاب السياسية المنظمة على الحياة السياسية؟

هـ. هنالك أداة أخرى للسيطرة على انتهازية الوكيل في الحكومة، وهي بالطبع المراجعة الدورية بواسطة الانتخابات البرلمانية، وهذه الأداة قد تمتد أيضا إلى الانتخاب الشعبي لرئيسي الدولة والحكومة وغيرهما من المسؤولين، كالقضاة وقادة الشرطة والمدققين الماليين. حيث نجد في معظم دول العالم أن المرشحين للمناصب الانتخابية تدعمهم التنظيمات الحزبية، مع بعض الاستثناءات. وهذا يجعل بعض المناصب العامة على الأقل محل تنافس. ولكن المدى الذي ستذهب إليه هذه الأداة في السيطرة على انتهازية الوكيل في المنصب العام سيعتمد تحديده في النهاية على المواطن العارف والتزامه بالتمسك بقيمه الأساسية.

و. ومن أدوات السيطرة على انتهازية الوكيل، التي تمارس في بعض الدول: التحديد الزمني لولاية المسؤول في المنصب الحكومي، لضمان عدم فقدان الوكيل السياسي للتواصل مع المواطن (الذي يعتبر المسؤول في النهاية عن الحياة السياسية) وأن لا تحصره جماعات التربح في دوائرها. وفي بعض الدول، كالولايات المتحدة، نجد أن المواطن أيضا قادر على ممارسة حق استدعاء المسؤول واتهامه، وذلك للحد من الانتهاكات الصريحة على المستوى الرسمي. وللغاية نفسها، يمكن الاستعانة بالدستور لمقاضاة السياسيين أمام محاكم خاصة.

ز. عندما يكون المواطن هو المالك، حيث تكون حرية الإرادة هي المقرر النهائي للفعل الجماعي، وعندما يكون المسؤول المنتخب ديمقراطيا مجرد وكيل مؤقت للمواطن، عندها يبدو من المناسب للمواطن أن يدعي حرية الانتخاب، التي تتضمن حرية عدم الانتخاب بالطبع. إن طريقة الاقتراع الحر، وهي طريقة شائعة في كافة الديمقراطيات تقريبا (ما عدا استراليا وبعض الدول)، تفرض على المرشح أن يبذل جهدا لاجتذاب الأصوات، وهذا بحد ذاته يؤثر كعامل

تذكير جيد يكبح انتهازية الوكيل. أما الاقتراع الإجباري فهو قائم على الافتراض بأن وكلاء الجماعة لهم الحق في إجبار المواطنين وأنهم هم المسيطرون في نهاية المطاف.

ح. إن شفافية المعلومات المتعلقة بأداء الفعل الجماعي ذات أهمية لتمكين الناخب من معرفة ما إذا كان المسؤول قد مثله على النحو المناسب. ومثل هذه المعلومات يمكن الحصول عليها من الميزانيات السنوية والتقارير الرسمية حول حسابات الميزانية والرقابة على أداء المسؤولين بواسطة وسائل الإعلام وغيرها من جهات الرقابة الخارجية. وفي الأعوام الأخيرة، أصبح من الممكن أكثر، بفضل الأنترنت، أن يتم كشف الوكلاء العامين الفاسدين عبر "الفاضحين"، وهم أناس من الداخل صدموا بما يحصل هناك. وكثيرا ما يتمكن المسؤولون من إخفاء المعلومات المهمة أو تفادي الرقابة. كما إن الامتيازات البرلمانية، والقيود المفروضة على ولوج المعلومات، وقوانين معاقبة التشهير وغيرها تستعمل من قبل المسؤولين لتضييق مجالات الحصول على المعلومات المتعلقة بالأفعال الجماعية للحكومة.

ونذكر من الطرائق المفيدة لتعزيز شفافية المعلومات: مقترح ميثاق نزاهة الميزانية؛ وعلى حد علمي، برزت في هذا المجال التجربة النيوزيلندية الناجحة في قانون المسؤولية المالية (كاسبر 1996). فبموجب هذه الأدوات الرقابية، يتوجب على الحكومة أن لا تكتفي بالتبليغ عن تدفقات الإيرادات والنفقات، وإنما تضم إليها الميزانية العمومية للممتلكات والديون (وهي معلومات تطلبها الحكومة من الشركات الخاصة بشكل دوري). وبهذا، يتضح ما إذا قامت الحكومة بزيادة ممتلكات الأمة أو أن عملها أدى إلى "تدمير القيمة". ومن فوائد الإعلان عن الميزانية العمومية، أنها تكشف عن الآثار المؤقتة المتداخلة للخيارات الجماعية، مما يجعل من الصعب على السياسيين اتخاذ قرارات انتهازية ذات فوائد قبل الانتخابات، وذات مضار بعدها.

ط. كذلك، يمكن السيطرة على انتهازية الوكيل في المناصب العليا عبر قواعد أولوية القيمة الدستورية. حيث اقترح منتقدو الديمقراطية البرلمانية تقييد "مزادات البحث عن الأصوات" التي يقوم بها البرلمانيون (هايك 1960، بوكانن 1987، برينان – بوكانن 1985، ماكينزي 1984). وربما تأخذ هذه القواعد شكل قيود إجرائية، كوجوب توفر أغلبية الثلثين في البرلمان لزيادة الضرائب أو إعلان العجز في الميزانية. ويمكن فرض حدود صارمة على ما تطالب به

الحكومة من موارد، كالفقرات الإنهائية في برامج الحكومة، والحدود الرسمية للحجم الكلي للميزانية أو على نسب الضرائب. وهنالك تقييد آخر بهدف الوصول إلى هذه النتيجة، وهو إلزام الحكومة بتعديل نسب ضريبة الدخل بشكل آلي بحسب نسبة التضخم (وذلك للوقاية من منهج الزحف الضريبي الخطير الذي دفع بالعديد من أصحاب الدخل العادي إلى دفع ضرائب خاصة بأصحاب الدخل المرتفع). ولا شك في أن السياسيين يرفضون هذه الحدود الرسمية على سلطاتهم، استنادا إلى عقيدة تقول ببقاء السيادة المطلقة للبرلمان، وأنهم لا يمكن أن يستسلموا في المستقبل للانتهازية. ولكن كلمات اللورد آكتون الشهيرة تنطبق هنا أيضا، حيث يقول: "السلطة مفسدة، والسلطة المطلقة تفسد (البرلمان) بصورة مطلقة"، وربما يكون من المجدي في العديد من المجتمعات أن تستكشف استخدامات وحدود هذه القيود الدستورية الرسمية (ايبستاين 2005).

ي. بما أن الضوابط، وهي التي تتدخل في الممارسة الحرة المشروعة للحقوق، تترافق مع تأثيرات ضارة تراكمية على المنظومة المؤسساتية بأكملها، فقد طرح اقتراح مفاده أن كافة الضوابط الجديدة يجب مراقبة أثرها على كافة مجالات المنظومة الاقتصادية: حيث يجب أن يقوم خبراء حياديون بتقييم التكاليف والفوائد التي تنتج عن الضوابط المقترحة، وبالأخص تحديد ما إذا كانت قادرة على تحقيق الفوائد المرادة منها. وفي نيوزيلندا، يناقش البرلمان حاليا (مشروع قانون المسؤولية التنظيمية) الذي يراد منه تقييم الآثار التي قد تتسبب بها القوانين والضوابط الإدارية المقترحة على حقوق الملكية والحيلولة دون التدخلات الانتهازية الرامية إلى إعادة التوزيع. وعلى العموم، يجب علينا أن نفهم بأنه في عالمنا الحديث المعقد حتما، لا بد للقواعد أن تتسم بالبساطة والفعالية (ايبستاين 1995، 2005).

ك. وهنالك أداة مؤسساتية أخرى تتمثل في الاستفتاء الذي يتولاه المواطن (CIR)، وهو يتيح للمواطن أن يتخلص من الإجراءات الحكومية التي لا تعجبه عندما يلاحظ ما يعتقد فيه انتهاكا لإرادته (ووكر 1987). ومن تاريخ تجربة هذا الخيار في سويسرا، يظهر أن المواطن السويسري نادرا ما استخدمه لزيادة فعاليات الحكومة، بل درجت العادة على أن يستخدم صوته الانتخابي لتقليص مدى الفعل الحكومي والدفاع عن استقلاليته الخاصة. وفي معظم

الديمقراطيات، نلاحظ أنه لا يسمح بالاستفتاءات إلا للسياسيين، لأن الطبقة السياسية تخاف من تدخل المواطن في شؤونها.

ل. إذا أخذنا بعين الاعتبار الدور السياسي المتصاعد للمحاكم العليا في معظم الديمقراطيات الناضجة، يبدو من المناسب طرح سؤال عما إذا كان تعيين القضاة يجب أن لا يكون وفقا للمزيد من القواعد الدستورية. ومن هذه القواعد، أن ينال التعيين الموافقة في جلسة علنية، كما يحدث في الولايات المتحدة، أو تبادل حق تسمية المرشح بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، أو توفير إمكانية إبطال قرار التعيين شعبيا. وما دام القضاة يركزون على الجانب الإجرائي من العدل والحفاظ على المنظومة القضائية متماسكة وشاملة، فإن مثل هذه الضوابط لن تبدو ضرورية، ولكننا نلاحظ نموا في توجه المحاكم إلى العمل بما يخدم نتيجة بعينها، وهذا قد يتطلب اكتساب أساليب تتيح للناس نفوذا أكبر في تعيين القضاة.

م. يرى البعض أن الانفتاح على العالم في التجارة والتمويل هو أقوى أدوات السيطرة على الانتهازية السياسية والبيروقراطية. فعندما يختلف المواطن مع السياسة الضريبية للحكومة، أو نهجها في التعامل معه أو مع ملكيته، أو ما تلبيه من احتياجاته، يلجأ إلى مغادرة البلاد بأمواله ليستثمر في الخارج، أو يقضي بعض الوقت في بلد أجنبي، أو حتى أنه قد يقيم فيه بشكل دائم. وفي الاقتصادات المغلقة، لا يمكن السيطرة على مسؤولي الحكومة إلا "بالخيار الصوتي" (كالمظاهرات، والاضطرابات، والانتخابات). أما في الاقتصادات المنفتحة ، يمكن لبعض المواطنين أن يمارسوا بشكل طبيعي خيارا أكثر فعالية، وهو "خيار الخروج" (هيرشمان 1980).[29] وقد أدى تحدي الخروج في أوائل العصر الحديث في أوروبا إلى تمهيد الطريق لظهور ما نراه حاليا من حكومات دستورية وكفالة حقوق الملكية الخاصة وحكم القانون (راجع الفصل الرابع). واليوم، نرى قيودا اقتصادية عالمية جديدة تكبل القوى الاستبدادية الممسكة بالسلطة في شرق آسيا، مما يؤدي إلى المزيد من الديمقراطية في الحكم. وإن كانت القيود الاقتصادية التي جاءت بها العولمة مكروهة من قبل النخب السياسية، فإنها في النهاية شديدة الفعالية في السيطرة على السلطة السياسية. وعندما يتم تقييد شهوات السلطة لدى الحاكمين

[29] عندما يقمع القادة السياسيون هذين الخيارين، فلا يبقى أمام المواطن حينها غير خيار سحب الولاء واللجوء إلى نوع من الإضراب، وكما كان السوفييت يقولون: "يتظاهرون بالدفع، ونتظاهر بالعمل"، وعندها لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية.

بخيار الخروج، فإنهم يميلون بشكل طبيعي إلى تبني نموذج محدود ومقيد للحكومة بهدف اجتذاب الموارد (كالاستثمار الأجنبي)، وذلك على رغم أنوفهم.

وعندما يتم العمل على اجتذاب المستثمر العالمي والشركات متعددة الجنسيات بهدف إشراكهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، يصبح الانفتاح القوة الدافعة لإنشاء قيود مؤسساتية فاعلة تسيطر على الانتهازية الرسمية، وتزداد الفرص أمام النمو الاقتصادي وخلق الوظائف.

وكما أن عمل الأم لا ينتهي، فإن الكفاح في سبيل الحكومة التي تخدم المواطن لن ينتهي أبدا! ولن تنجح أية أداة مؤسساتية في السيطرة الكاملة على المشكلة المستشرية المتمثلة في انتهازية الوكيل في الحكومة. ويمكن احتواء هذا المشكلة عبر ترك أقل ما يمكن من التنسيق بيد الفعل الجماعي (الحكومة المحدودة) وتعريض وكلاء السياسة العامة إلى أكثر ما يمكن من وسائل السيطرة العليا. وفي مقدمة كل هذه الأدوات للحيلولة دون انتهازية الوكيل في المنصب الرسمي: الانفتاح، وذلك على مستوى التجارة الحرة، والتنقل، وانتقال الأفكار والاستثمارات والمشاريع، فهو حجر الأساس الذي ينبغي أن تتأسس عليه الحكومة الجيدة وحقوق الملكية الموثوقة والاستقلالية الفردية، وذلك في مواجهة الإغراءات السياسية التي لا تنتهي للتربح والتربيح.

إن هذه الحقيقة الأساسية لم تسقط بالكامل في معظم الدول سواء أكانت غنية أم فقيرة. وما أن يستيقظ الناس من غفلتهم حتى سيتعين عليهم أن يفكروا كثيرا حول كيفية إنشاء المؤسسات الجذابة التي تساعدهم على الانتصار في حلبة التنافس العالمي، وحتى الأنظمة الانعزالية في كوريا الشمالية وكوبا سوف تحتاج إلى إجراء بعض التعديلات، وعندها سيتعين على كافة النخب الحاكمة أن تفكر في إعادة تشكيل القواعد الأساسية للتعاون الاقتصادي وجعلها شاملة، وبتعبير آخر: ستكون البنية الرأسمالية حينها من أول بنود القائمة.

الخاتمة

رعاية الحرية الاقتصادية والبنية الرأسمالية في سبيل تحقيق التنمية

"الحرية هي القدرة التي توسع فائدة كل القدرات البشرية الأخرى".

ايمانويل كانت، محاضرة في كونيغزبيرغ، شرق بروسيا 1775.

إن منطق الآليات الاقتصادية المؤسساتية يعطينا تعريفا واضحا لحقوق الملكية الخاصة وكم أن حمايتها مفيدة، ويوضح حرية استخدام هذه الحقوق عبر العقود الطوعية، وحكم القانون على مستوى المواطن العادي. ويشار إلى هذه الميزات النوعية غالبا "بالحرية الاقتصادية"، وهي مكون أساسي في الحرية ككل؛ فالناس الذين يتمتعون بالحرية الاقتصادية والازدهار يميلون إلى الدفاع عن حرياتهم المدنية والسياسية، إذ يجب علينا أن ننظر إلى كافة أوجه الحرية باعتبارها كيانا مترابطا. ولا شك في أن الحرية الفردية قد تتداخل مع السلطة السياسية والتربح، ولكنها أكثر دعما لثروة الأمم من أية منظومة أخرى تم اكتشافها حتى الآن، وهذه الملاحظة تعيدنا إلى عنوان هذا الكتاب (الحرية الاقتصادية والتنمية). ولا شك في أنه ليس من السهل قياس أمر كالحرية الاقتصادية، ولكن الاقتصادي الأمريكي الداعي للسوق الحرة ميلتون فريدمان (1912-2006) وبعض أصدقائه حاولوا أن يوصلوا إلى الناس هذا المفهوم عبر إعطائه تعبيرا كميا؛ ومنذ العام 1986، قامت مجموعة من الباحثين ومراكز الأبحاث من أنحاء العالم بتقديم مؤشر للحرية الاقتصادية تحت مظلة مركز فريزر الكندي ومركز كاتو الأمريكي؛ حيث اشترك هذان المركزان في جمع بيانات كمية موضوعية (حول حجم الحكومة مثلا) وتقديرات ذاتية قيمة من استطلاعات عالمية محترمة (تقييم ضوابط سوق العمل مثلا) وذلك لتحديد الكيفية التي يتعامل بها الناس الأحرار مع سوق الإنتاج وأسواق المال (من أجل العمل ورأس المال) ومدى نجاح القانون في حماية الملكية الخاصة (غوارتني – لوسون 2004؛ www.freetheworld.com). وتم وضع مؤشرات للمقارنة العالمية بين أكثر من 140 دولة، تتفاوت من الاقتصادات الحرة جدا (كما في هونغ كونغ وسنغافورا وسويسرا ونيوزيلندا وتشيلي) إلى الدول التي لا توجد فيها حرية اقتصادية (كما في زيمبابوي وبورما وفنزويلا وعدد من الدول الأفريقية). ويتم نشر التقديرات

بشكل سنوي حيث توفر مؤشرا ثريا بالمعلومات، وإن لم يكن تاما، حول حجم الحكومة ونوعيتها، والبنية القضائية وحماية الملكية، وثبات المال، والانفتاح على أسواق المنتجات والمال، وأسواق العمل وتنظيم الأعمال.

إن كلا من المقارنة الزمانية والمكانية تدل بوضوح على أن الحرية الاقتصادية مرتبطة بشكل قوي ودائم مع الدخل الحقيقي للفرد ومعدل النمو على المدى المتوسط. و(الشكل 10) يقدم الدليل على ذلك في العام 2008، وهو آخر عام تتوفر بياناته للكاتب، حيث يمكننا أن نلاحظ بأن المواطن العادي في دول الحرية الاقتصادية الأوسع (20% من دول العالم) تمتع بدخل يصل إلى حوالي تسعة أضعاف دخل المواطن في دول الحرية الاقتصادية الأضيق (20% من دول العالم). كما نستنتج من الشكل أن الدخل الحقيقي في الاقتصادات غير الحرة ينمو بشكل أبطأ مما عليه الحال في الاقتصادات الأكثر حرية، وهكذا يشير الدليل إلى أن "الحر يصبح أغنى، وغير الحر يغوص في مستنقع الركود". والدرس السياسي الأساسي الذي يمكن أن نستقيه من ذلك يتسم بالبساطة، وهو: إذا أراد الناس والنخب السياسية تحقيق النمو الاقتصادي والوصول إلى مستوى معيشي مرتفع، فذلك يتطلب تطبيق إصلاحات تحريرية للاقتصاد. فحيثما تقوم الحكومة بتدمير الحرية الاقتصادية لأي سبب من الأسباب، فإنها تخاطر بما ينتج عن ذلك من فقر واضطرابات شعبية.

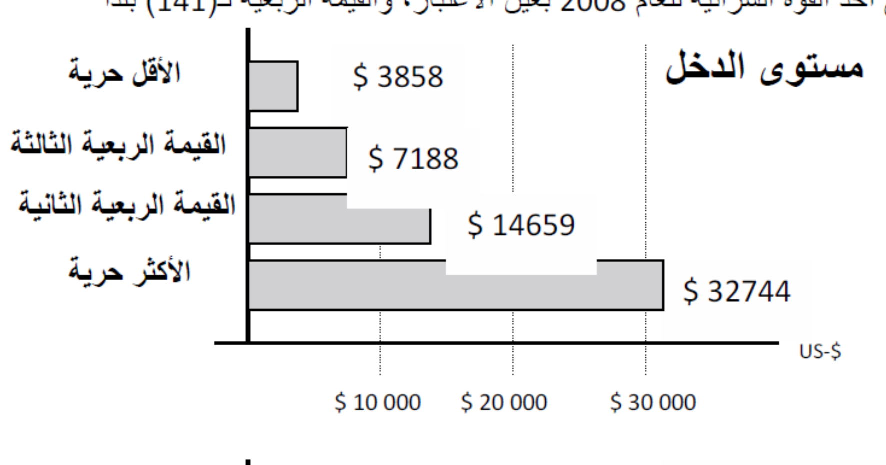
ولا شك في أن البعض قد يرى أن ذلك التلازم (بين مؤشرات الحرية ومستوى نمو الدخل الفردي) لا يدل على علاقة سببية، وأن الدول الغنية وحدها هي القادرة على تحمل كلفة رفاهية السوق الحرة وتأمين حقوق الملكية؛ ولكن منطق الآليات الاقتصادية المؤسساتية الذي انتشر على صفحات هذا الكتاب يخبرنا أن الحرية تؤدي إلى التنمية والازدهار.

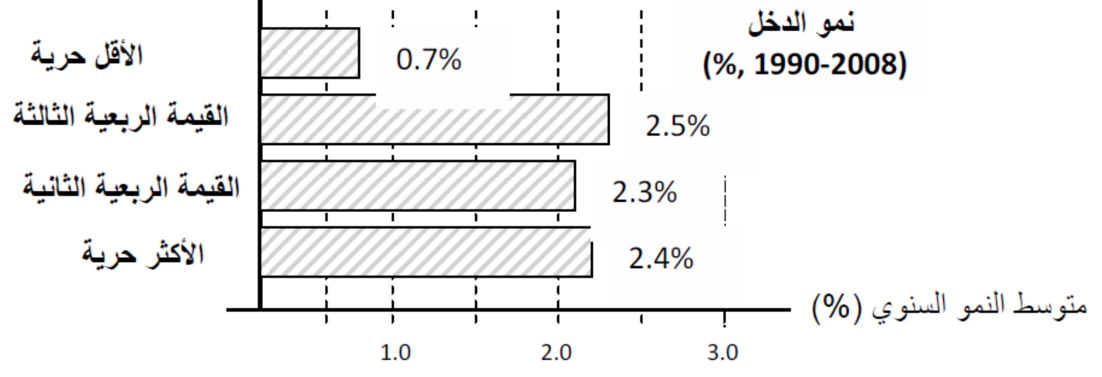
الشكل 10

الحرية الاقتصادية ومستويات المعيشة

الناتج المحلي الإجمالي (مقدرا لكل فرد)

مع أخذ القوة الشرائية للعام 2008 بعين الاعتبار، والقيمة الربعية لـ(141) بلدا





المصدر: غوارتني - لوسون 2010 ص17

إن المستويات العالية من الحرية الاقتصادية، في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، تميل إلى الترافق مع الكثير من الفوائد الأخرى: حيث تتجاوز أعمار مواطني الدول الأكثر حرية اقتصادية (20% من الدول) أعمار مواطني الدول الأقل حرية اقتصادية بحوالي 20 عاما. كما ينحدر مستوى الفقر المطلق مع تحرر الاقتصاد، ويحدث مثل ذلك للأمية، ووفيات الأطفال،

وعمالة الطفال، ومستوى الحريات السياسية والمدنية، وتقارير الرضى عن المعيشة (غوارتني–لوسون 2004). ومن الصعب جدا أن يجادل أحد عكس ذلك في ظل الدليل التجريبي القادم من العديد من الدول وعلى امتداد أعوام كثيرة.

ولا شك في أن هذه مقاربة عملية للحرية، ولكن هذا ينبغي أن لا يغطي المبدأ الأكثر جوهرية الذي يرى بأن الحرية قيمة بحد ذاتها سواء أكانت اقتصادية أم مدنية أم سياسية.

أخيرا، قد يكون من المفيد أن نلقي الضوء على كيفية تطور الحرية الاقتصادية بمرور الوقت؛ حيث يقدم (الشكل 11) صورة عن المعدلات العالمية لإجراءات الحرية الاقتصادية، وذلك بالإضافة لما وصلت إليه بعض دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا في هذا المجال. فعلى امتداد "العالم" ككل، تحسنت الحرية الاقتصادية في ثمانينيات القرن العشرين، وبالأخص في تسعينياته، ولكن هذا التقدم تعرض للتوقف عمليا منذ بداية الألفية الجديدة، وكان التقدم الحاصل في هذين العقدين يرجع في كثير من أسبابه إلى الإصلاحات الاقتصادية في الدول الانغلوساكسونية (بريطانيا إبان عهد ثاتشر، والولايات المتحدة إبان عهد ريغان، وأستراليا ونيوزيلندا)، وذلك بالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية الهائلة في الصين بعد وفاة ماو تسي تونغ في العام 1975، وتفكك التخطيط المركزي السوفييتي في أوروبا الشرقية وروسيا.

كما نلاحظ في (الشكل 11) أن الدول العربية الكبرى وإيران أقل حرية من المعدل العالمي، وهي صفة ترافقت مع النمو الاقتصادي المتواضع نسبيا الذي ينضم إليه أيضا انتشار الاضطهاد السياسي. والعراق يحتل مرتبة أدنى من الكثير غيره في القائمة، مع استحالة تقدير الحرية الاقتصادية فيه، مما يتسبب له بضعف النشاط الاقتصادي وعدم كفاية الوظائف الجديدة.[30] ومن جهة أخرى، استمرت دول الخليج الثرية في تبوؤ موقع أعلى في هذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العالمي، وذلك مع تقدم بطيء منذ العام 1990. ومع ذلك، لم تقترب أي

[30] أحد المراقبين للتطورات العراقية منذ سقوط نظام البعث أخبرني بالملاحظة التالية: "لو كان لدى العراقيين لودفيغ إيرهارت (الاقتصادي النشيط الذي قام بتحرير اقتصاد ألمانيا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية) لكان الاقتصاد العراقي قد تخلص من البطالة تماما ومن الكثير من المشكلات الأمنية". فبعد عشرة أعوام من نهاية الحرب العالمية الثانية تخلصت ألمانيا من البطالة، ولم يتحقق ما كان الحلفاء يخشونه من عودة الحزب النازي.

من الدول العربية من المرتبة التي أحرزها الاقتصاد الأمريكي، ناهيك عن مرتبات اقتصادات شرق آسيا الحرة والمنفتحة (غير واردة في الشكل)، والتي دأبت على تجاوز المعايير الأمريكية.

وعلى ضوء هذا الدليل، هل يبقى عجب من قرار أصحاب رؤوس الأموال المتحركة والمعارف والاستثمارات التكنولوجية بتحاشي العالم العربي وأخذ أصولهم المالية إلى مناطق أكثر حرية يخلقون فيها الوظائف والثروة؟ وهل يبقى عجب من امتلاء سماء الشرق الأوسط والمحيط الهادئ يوميا بمئات رحلات الشحن الجوي المحملة بالصادرات ذات القيمة العالية التي تتجه إلى أسواق أوروبا وآسيا، وذلك دون أن يكون هنالك إلا قلة من المصانع في العالم العربي؟ لا شك في أن ذلك يبقى من مسؤولية شعوب المنطقة في أن تتخذ قرارها بالمشاركة في التعاون العالمي المثير والمتوسع، ولكن عليهم أن يعلموا بأن هذا القرار سيؤثر على الأجيال المقبلة من ناحية المستوى المعيشي والأمان والسلام.

وكما أوردنا في المقدمة، فإن هذا القرار بسيط وواضح:

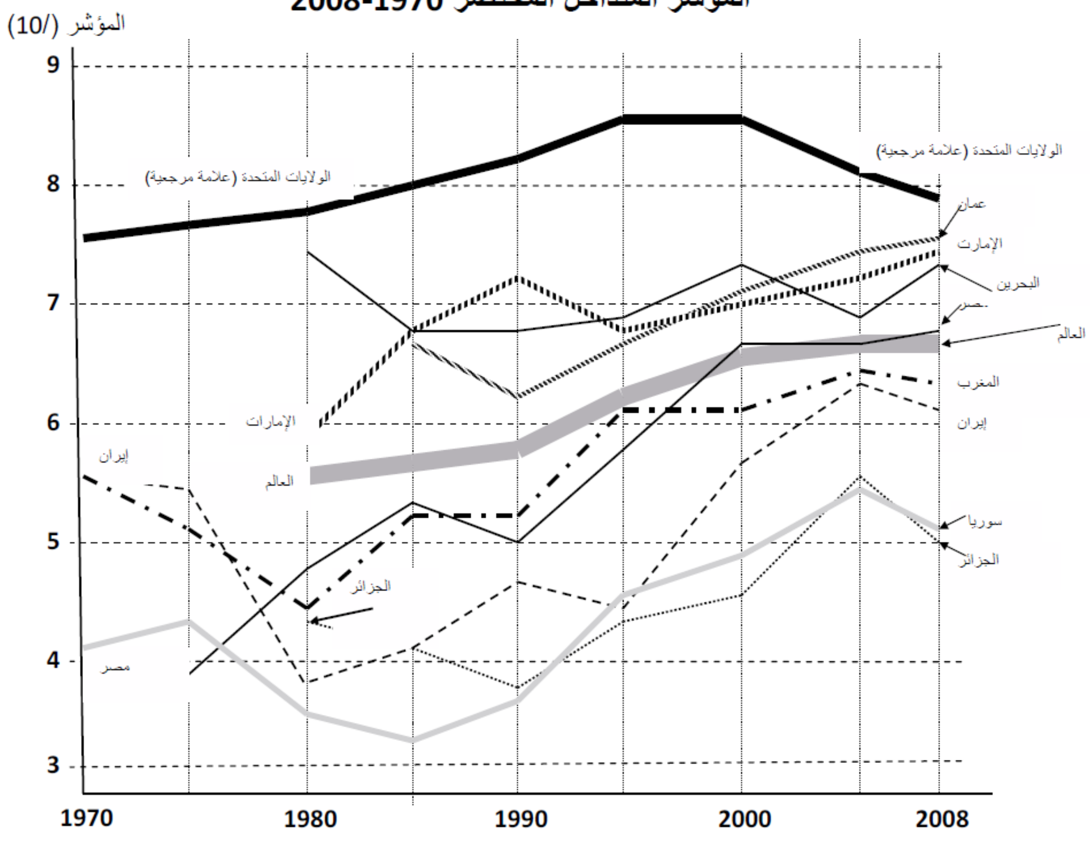
* إما تحرير أسواق الإنتاج ورأس المال والعمل (عبر إزالة الضوابط، وكفالة حقوق الملكية، وحكم القانون)، والمخاطرة بالدخول في تحرير المجالات المدنية والاقتصادية التي تظهر بعد ازدياد الحرية الاقتصادية، وحصاد النمو الاقتصادي بعد ذلك.

* أو السماح للنخب السياسية والاقتصادية بالاستمرار في التحكم بالحياة الاقتصادية عبر الضوابط الهرمية الاستنزافية، والمخاطرة بالدخول في نمو بطيء وبطالة مرتفعة وما يستتبع ذلك من اضطراب شعبي وسياسي.

إن الرسالة الأساسية التي نريد إيصالها إلى القارئ في هذا الكتاب هي: الحرية الاقتصادية مكون لا يستغنى عنه لا في التنمية الاقتصادية فحسب، وإنما في السعي إلى العدل والسلام الاجتماعي والسعادة الفردية أيضا.

الشكل 11

الحرية الاقتصادية في مجموعة مختارة من الدول
المؤشر المتداخل المختصر 1970-2008



المصدر: غوارتني - لوسون 2010

مسرد المصطلحات الهامة

مشكلة المالك والوكيل

قد تنشأ هذه المشكلة عندما يتصرف شخص ما (وكيل) بالنيابة عن شخص آخر (المالك)، فكثيرا ما يكون للوكيل معرفة أكبر بالمهمة ويحاول استغلال ذلك لمصلحته الخاصة، كأن يعمد مثلا إلى تفادي المخاطر أو الاستمتاع باستهلاك موارد أثناء الوظيفة وتحسين دخله على حساب المالك.

وهذه المشكلة يمكن تشخيصها في شركات الأعمال، والتي تمكنت من احتوائها بواسطة الأسواق التنافسية التي تحيط بقطاع الأعمال: فالمدير (الوكيل) لا يمكنه التصرف بانتهازية كبيرة على حساب صاحب الأسهم ذي المعلومات القليلة (المالك)، وذلك لأن انتهازية المدير قد تنكشف بفعل أسواق رأس المال، وأسواق المدراء، وأسواق السيطرة على الشركات (الاستيلاء). وهنالك ضوابط تنافسية أخرى، لا تملكها الحكومة بشكل عام، تجعل المواطن/المالك أقل تشكيكا بأن الوكيل (البرلماني، والموظف الحكومي) لن يتصرف بما يحقق مصلحته الخاصة وعلى حساب المواطن، كأن يعمد الوكيل إلى التربيح الذي يساعد على إعادة انتخابه أو يمنحه نفوذا سياسيا.

وليس من النادر أن نجد الوكيل يحاول التصرف وكأنه المالك أو السيد. ومن هذا القبيل ما نلاحظه عندما يبدأ السياسي المنتخب لمنصب مؤقت بالحديث عن "مواطنينا" و"بلادنا"، أو عندما يبدأ بالتعامل مع أموال الضرائب المودعة لديه وكأنها ملكه الخاص فيتصرف بها كما يشاء. ومن يقرأ التاريخ يجد أحداثا كثيرة استخدم فيها الوكيل معارفه الداخلية ليصبح السيد، كما حدث حينما أصبح المماليك، وهم عبيد وجنود في الوقت ذاته، سادة في مصر أيام العثمانيين، أو عندما استولى القادة العسكريون على السلطة المطلقة في دول العالم الثالث.

إن الفضائح الكثيرة التي أصابت إدارة الشركات، كما في انهيار شركة انرون في الولايات المتحدة الأمريكية، تشهد على حقيقة مفادها أن مكافحة مشكلات (المالك والوكيل) مهمة لا تنتهي حتى في قطاع الأعمال.

الرأسمالية

منظومة لتنسيق الفعاليات الاقتصادية البشرية، وهي تستند إلى مؤسسات تدعم حقوق الملكية الخاصة والاستقلالية الفردية (أو ضمن جماعة صغيرة) في استخدام حقوق هذه الملكية. وهي تسهل الاستجابة اللامركزية التلقائية للفرص المتغيرة وما يبرز من مشكلات.

الإيلاف

مصطلح يشير إلى عملية التبادل التي تولد وتختبر المعرفة الجديدة في ما يخص منفعتها للمشترين المحتملين. وعمليات السوق الإيلافية تسهل الاكتشاف المستمر للاحتياجات الجديدة وما يلزم لتلبيتها من موارد جديدة. إن هذا المفهوم الديناميكي التطوري مناسب "لاقتصاد المعرفة" المتنامي، وذلك بدلا عن "الاقتصاد"، أي: تقسيم الندرة باستخدام موارد معينة لتحقيق الحد الأعلى من غايات محددة مسبقا.

التنافس

يحدث التنافس الاقتصادي في السوق بين:

أ. مزودين متنافسين يتحملون تكاليف التعامل في السوق للتمكن من اجتذاب شركاء في عقود الشراء.

ب. مشترين متنافسين يتحملون تكاليف التعامل لكسب تفضيل البائع.

وبما أنه لا يمكن التأكد من العائد الذي يمكن تحصيله من تكبد تكاليف التعامل، فإن هذا يجعل التنافس فاقدا للشعبية غالبا؛ ولكن تحمل تكاليف التعامل ضروري لتحقيق الازدهار والسيطرة على القوى الاقتصادية، ولهذا يتعين على وكلاء السياسة العامة أن يرفضوا دعوات حماية البائع أو المزود من ضرورة تحمل تكاليف التعامل (راجع: التربح) ورعاية التنافس.

الآليات الاقتصادية الدستورية

نوع حديث جدا من التحقيقات تطور من (الآليات الاقتصادية للخيار العام). وهو يستند إلى فكرة تقول بأن المؤسسات فعالة، وأن التدابير المؤسساتية البديلة قادرة على إحداث اختلاف كبير في المحصلة الاقتصادية. وهي تركز بالأخص على المؤسسات ذات الطابع الدستوري، أي: القواعد شديدة التجريدة وذات الأولوية التي تعتبر دائمة التأثير وتتحكم بعملية التعديل في قواعد المستوى الأدنى. و"الدستورية" هنا لا تعني بالضرورة الدستور السياسي المكتوب أو غير المكتوب لدولة ما، فالاقتصاديون الدستوريون يسعون إلى تحديد المبادئ السياسية والاقتصادية والقواعد العليا المرغوبة (الآليات الاقتصادية المعيارية) وتحديد التعديلات الدستورية المطلوبة لتحقيق نتائج اقتصادية مخصوصة.

الحرية الاقتصادية

مختصر يشير إلى المؤسسات الجوهرية المسؤولة عن:

أ. كفالة حقوق الملكية.

ب. حرية استخدام حقوق الملكية.

ج. حكم القانون وتساوي الجميع أمام القانون في ممارسة حقوق الملكية الخاصة بهم.

فالملكية التي يتم امتلاكها دون اللجوء إلى القوة أو الغش أو السرقة تتمتع بالحماية من استيلاء الآخرين عليها؛ كما إن استخدامات الملكية غير محدودة ما لم تتعارض مع حرية الآخرين. وتشير معطيات الملاحظة التجريبية إلى أن المناطق ذات الحكومة الصغيرة المقيدة بالقواعد والاقتصاد غير المقيد بقواعد كثيرة والحدود المفتوحة تميل إلى توفير حرية اقتصادية أعظم من غيرها من المناطق المضطهدة اقتصاديا، وأن الدول التي تتمتع بالحرية الاقتصادية تبدي قدرا أقل من الفساد. والحرية الاقتصادية جزء لا غنى عنه في الحرية العامة، وذلك لأنها تمكن المواطن من الحصول على الموارد واستخدامها في الدفاع عن الأوجه الأخرى للحرية.

النمو الاقتصادي

يحدث النمو الاقتصادي في المجتمع عندما يرتفع الدخل الحقيقي للفرد (أي: من دون آثار التضخم) والإنتاجية بطريقة مستدامة. وهي تتعلق بشكل أساسي بجانب العرض من المجتمع، أي: قدرة الاقتصاد على توفير السلع والخدمات عبر العمالة والمهارات، ورأس المال والتكنولوجيا، والمعارف والمعلومات التقنية والتنظيمية، وذلك بالإضافة إلى الموارد الطبيعية. وتتآزر عوامل الإنتاج هذه للخروج بمحصلة عندما يتوفر الاستثمار الريادي، وهو من المدخلات التي تعمل كمحفز يمكّن التفاعل الاقتصادي من الانطلاق. وعادة ما يتم استعمال (التنمية الاقتصادية) كمرادف لمصطلح (النمو الاقتصادي)، ولكن هنالك من الكتّاب من يشدد على الحاجة إلى البنى الاقتصادية لحدوث التغيير، وإلى الظروف المؤسساتية للتطور بهدف التوازي مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المراحل المختلفة للتنمية.

التطور

كان ينظر إليه باعتباره الظاهرة الرئيسية للحياة الاقتصادية من قبل الليبراليين الكلاسيكيين في القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر. ومنذ ذلك الحين، استمر اقتصاد المدرسة النمساوية والاقتصاد التطوري على هذا التقليد الفكري (بينما قام الاقتصاديون النيوكلاسيكيون بوضع افتراضات غير واقعية حصرت هذا النموذج بتطورات جديدة لا يمكن التنبؤ بها، وقلصوه إلى التحليل المقارن الثابت). إن احتياجات المواطنين، والموارد اللازمة لتلبيتها، تتأثر بالتنوعات والاختيارات والرفض من قبل المشاركين المتعددين في السوق ممن لا تحكمهم المركزية. والناجي من عمليات السوق يتحدد في النهاية عبر تقديرات المشتري (سيادة المستهلك)، فالسلع التي تجتذب ما يكفي من "التصويت بالمال" لخروج المزود بربح كاف هي التي تنجو، أما من لا يفعل ذلك فسيفقد جزءا كبيرا من قدراته ويختفي. وبشكل مختلف عن التطور البيولوجي، تستمد عملية التطور الاقتصادي طاقتها من الأفعال الإرادية الذكية للمستثمر الريادي والمشتري. وبشكل مشابه للتطور البيولوجي، يميل التطور الاقتصادي إلى اتباع مسار لا يتضح إلا بعد سلوكه، كما إن تفاصيله المستقبلية ذات نهاية مفتوحة ولا يمكن التنبؤ بها.

الأثر الخارجي

يستخدم هذا المصطلح من قبل الاقتصاديين للإشارة إلى التكاليف والمنافع التي من المكلف جدا عزوها تماما لصانع القرار الذي تسبب بها (أي: أنها غير قابلة للتضمين). وهكذا، فإن المصانع التي تحرق الوقود الأحفوري وتنشر الرماد والغازات الضارة لا يمكن تحميلها بسهولة عبء التكاليف الكاملة التي يتسبب بها هذا الحرق على البشرية (تكاليف خارجية)، وكذلك غيرها من النشاطات التي تجلب المنفعة، والتي لا يمكن (على نحو فعال من حيث الكلفة) اغتنامها (كما يحدث عندما يحصن الناس أنفسهم ضد الأمراض السارية، مما يخفض خطر العدوى على باقي أفراد المجتمع). ونجد اليوم إجراءات تكنولوجية أفضل تسمح غالبا بتحويل الآثار الخارجية إلى منافع وتكاليف قابلة للتضمين. وفي حالات أخرى، يمكن تسوية التكاليف الخارجية وإرضاء من يعاني منها عبر اتفاقية خاصة (مقابل حقوق ملكية مثلا). وفي بعض الحالات، يكون الفعل الجماعي هو الطريقة الأفضل للتعويض عن الآثار الخارجية، وذلك بفرض الضرائب على المتسبب بالتكاليف الخارجية "من يلوّث يعوّض"، وتمويل المتسبب بالمنافع الخارجية. ولكن مثل هذا التدخل من الحكومة يتسبب أيضا بتكاليف وكالة وربما يتعرض للانحياز بسبب المصالح السياسية وجماعات الضغط. وهنالك حالات من الآثار الخارجية الشديدة تقترب بشدة من المفهوم الصافي للصالح العام (راجع أدناه).

والسبب في ضرورة تعويض الآثار الخارجية يتمثل في أن الخيارات الاقتصادية الخاصة لا تؤدي إلا إلى أعلى مستوى يمكن تحقيقه من الرفاه الاقتصادي في المجتمع عندما لا تكون الفعاليات المتسببة بالتكاليف الخارجية متوسعة على نحو زائد (لأنها تبدو شديدة الربحية)، والفعاليات التي تتسبب بالمنافع الخارجية يتم إنتاجها بما يكفي (على الرغم من حقيقة مفادها أنها لا تبدو ربحية على المستوى الخاص).

القيم الأساسية

وقد تدعى: (المعتقدات الأساسية). وهي أولويات عليا مشتركة على نحو واسع توجه الأداء البشري، وبالأخص في مجالات: الحرية والعدل والأمن والازدهار والسلام والحفاظ على بيئة قابلة للحياة. وتميل هذه القيم إلى توجيه الفعل البشري بطرق مهيمنة خفية شبيهة بتأثير

معلومات الدنا على الصفات الظاهرة للجسم. وتميل القيم الأساسية إلى البقاء في حالة ثبات تام مع الزمن، ولكن العديد من المصلحين الاجتماعيين حاولوا التأثير عليها عبر التعليم أو الإعلام الدعائي، ولهذا نشاهد اليوم محاولات لإعادة تشكيل القيم الأساسية المتعلقة بالبيئة.

المؤسسات

تعرّف هنا بأنها القواعد الحاكمة للسلوك البشري التي يؤدي انتهاكها إلى عقوبات من أنواع مختلفة. ويمكن لهذه العقوبات أن تكون غير رسمية، كما يحدث باستبعاد الغشاش تلقائيا أو تعرضه لفقدان السمعة الحسنة؛ وربما تكون رسمية، كما يحدث بمعاقبة اللصوص أمام محاكم القضاء. ومعظم المؤسسات داخلية، أي أنها تنبثق من التجربة ويتم تبنيها من قبل المجتمع لأنها أثبتت فائدتها. ولكن بعض المؤسسات خارجية، أي أنها مصممة بيد السلطات التي قويت بفعل عملية سياسية وتم فرضها عبر وسائل إجبارية.

والمؤسسات ليست منظمات (راجع: المنظمات)؛ وفي الواقع، هنالك الكثير جدا من المؤسسات التي "تعيش" في المجتمعات من دون أن يتم تمثيلها بمنظمات.

والمؤسسات تحدد إطار التفاعل الاجتماعي، وهي ضرورية للتلاحم الثقافي والاجتماعي. وهي تحد من الارتياب مما يؤدي إلى تعزيز التفاعل البشري، وذلك مثلا في تخصيص الموارد وإيجاد المعرفة الابتكارية واختبارها. وهي تعزز الازدهار الاقتصادي من خلال تشجيع البحث عن المعارف الجديدة النافعة وإيجادها. كما تساعد على الحد من الصراعات وتسوية ما تبقى منها بطرق غير عنيفة قابلة للتنبؤ. ولهذا، فإنها تؤدي إلى التقدم بالسلام والثقة في المجتمع، وهو أمر يؤدي إلى الازدهار أيضا. إن المؤسسات الشاملة غير التمييزية تعطي الناس شعورا بأنهم يعاملون بالعدل. كما أن المؤسسات المناسبة من شأنها دفع الناس إلى المحافظة على الموارد النادرة.

مشكلة المعرفة

تشكل القضية المركزية الأساسية في الاقتصاد. فالناس يجهلون غالبا ما هي احتياجاتهم وأين يمكن العثور على الموارد اللازمة لتلبيتها. وفي الاقتصاد الحديث المعقد يعتمد النمو على

كيفية استكشاف المعرفة الجديدة واختبارها لمعرفة فائدتها لمختلف الناس. ومن الطرائق لتحقيق ذلك: ضمان أن أصحاب المشاريع يمكنهم الحصول على المكاسب من المعارف الجديدة النافعة ولكن عليهم أن يتكبدوا الخسائر الناتجة عن الابتكارات والاستخدامات غير المرغوبة للملكية. وعمليات السوق التنافسية (راجع: التنافس) تجبر أصحاب الثروات في طرفي السوق على التعامل مع مشكلة المعرفة الخطيرة من خلال الاستكشاف التلقائي وعمليات الاختبار. وهنالك طريقة بديلة لاكتساب المعرفة تتمثل في انخراط المخططين والمحللين المعينين في جهد منهجي من أجل البحث والتنمية، ولكن هذه الطريقة تميل إلى النجاح عندما لا تكون الظروف مفرطة التعقيد فحسب.

الليبرالية الاقتصادية

فلسفة وبرنامج للعمل الجماعي تساند الاستقلالية والمسؤولية الفردية (الحرية المدنية والاقتصادية والسياسية) كغاية في حد ذاتها. وهي تشجع على تحقيق أفضل ما يمكن من الاعتماد على استخدام الملكية الفردية وعلى التنافس من أجل تنسيق النشاطات المستقلة. وبينما لا تنكر دور الدولة، فإنها ترفض معظم أشكال الإجبار والتدخل في الحياة الاقتصادية من قبل الحكومات وجماعات المصالح. وتدين الليبرالية الاقتصادية المعاصرة بالكثير لليبرالية الكلاسيكية التي جاءت في كتابات المفكرين الفرنسيين والبريطانيين إبان القرن الثامن عشر، من أمثال جون لوك وديفيد هيوم وآدم سميث، وذلك بالدعوة إلى الحد الأدنى من الدولة والوقوف ضد ما تقوم به السلطة السياسية من تمييز بين المصالح الاقتصادية لمختلف المواطنين. وهذا المفهوم عن الليبرالية يهدف إلى تحسين الحريات السالبة من الإجبار، وذلك بالضد من المعنى الأمريكي الحديث لليبرالية، والذي يعني "السخاء في إنفاق أموال دافعي الضرائب من أجل تعزيز الغايات المادية للجماعات المنظمة عبر الإجبار على إعادة التوزيع والتدخل الحكومي"، وبالضد أيضا من "الليبرالية المزيفة" في أوروبا وأمريكا اللاتينية التي ليست في الغالب إلا عبارة عن برنامج سياسي للتدخل ودعم جماعات المصالح المنظمة جيدا.

النظام

وجود أنماط قابلة للتمييز في الطبيعة أو المجتمع البشري. وتبرز فائدة النظام من أن الناس، وهم محدودو الإدراك بالطبيعة، يمكنهم التفاعل مع بعضهم البعض بشكل أكثر ثقة وفعالية في ظل وجوده. ويمكن فرض النظام على أساس التصميم (مثلا: يتم فرض النظام في سير القطارات عبر جداول الحركة والإشارات وغيرها من أدوات التنسيق التي يتم التحكم بها مركزيا)، أو يمكن أن يكون نتيجة لكافة المكونات التي تلي تلقائيا مجموعة من القيم المشتركة (مثلا: يتم تنسيق حركة سير السيارات وتسريعها عبر الالتزام بقواعد المرور). إن النظام المفروض المصمم مركزيا يمكن أن يكون طريقة فعالة للسعي خلف الغايات البشرية عندما تكون القضية المطروحة بسيطة نسبيا. وكلما كانت الظاهرة التي تحتاج إلى النظام أكثر تعقيدا وقابلية للتغيير، كلما ازدادت فعالية التنظيم التلقائي لها. وهذا يتضح من الفشل الذريع الذي مني به النظام المصمم المفروض في سياسات التخطيط المركزي التي اتبعتها الدول الاشتراكية.

إن الأداء البشري يميل أكثر إلى التنظيم بفعالية إذا كانت قواعد التنظيم نفسها منظمة، أي أنها لا تؤدي إلى تناقضات. ويمكن إنجاز نظام القواعد هذا بسهولة أكبر إذا كانت القواعد في معظمها تحريمية تمنع حدوث الأفعال المؤذية، وليست إيعازية توجه إلى أداء أمور معينة.

المنظمات

تركيبة شبه نهائية من عوامل الإنتاج تحت شكل معين من أشكال القيادة التي تفرض عناصر للنظام الهرمي. وهذا لا يعني أن المنظمات، كشركات الأعمال أو النوادي أو الوكالات الحكومية لا يتعين عليها أن تستند جزئيا إلى التنسيق عبر التوافق التلقائي مع القواعد؛ فالكثير من المنظمات ما هي في الواقع إلا تمثيل للمؤسسات، كأصول العمل التي لا يمكن لها أن تستمر خارج المنظمات. ومع ذلك، ينبغي عدم الخلط بين المنظمات والمؤسسات (كما هو الحال في الاستخدام الشائع لهذين المصطلحين).

الخيارات الخاصة والخيارات العامة

تحدث الخيارات الخاصة عندما يستخدم الناس أملاكهم الخاصة بشكل طبيعي عبر عقود ثنائية طوعية. أما الخيارات العامة (أو العمل السياسي أو الجمعي) فيتضمن مجموعات من الناس يفترض بها أن تساهم بموارد (مثلا: عبر الضرائب) وتحصل على فوائد (مثلا: عبر استعمال الخدمات العامة). وكثيرا ما يتضمن هذا الأمر تعيين الوكلاء، كانتخاب البرلمانيين مثلا. وبما أن التبادل بين الإعطاء والأخذ في الخيار العام ذو طبيعة غير مباشرة، فإن حافز الأداء ضعيف غالبا، وعادة ما يجد المسؤول أن من المعقول أن يبقى جاهلا، مما يتيح المجال أمام الوكلاء للانتهازية والتربح (راجع: مشكلة الوكيل والمالك). كما تميل الخيارات العامة أيضا إلى استلزام رقابة أكثر كلفة وعمليات تحكيم لضمان تلبية إرادة المالك، وإلى التسبب بتكاليف عالية والتعرض للتربح السياسي (راجع: التربح).

حقوق الملكية

تتيح للمالك أن يعزل الآخرين عن استخدام ممتلكاته (الحقوق المنفعلة)، واستخدامها والانتفاع منها واستهلاكها بالتعاون مع الآخرين (الحقوق الفاعلة). إن التمتع بحقوق الملكية يؤدي إلى تكاليف استبعاد وتنسيق، وغالبا ما يكون ذلك بسبب مشاكل المعرفة المتعلقة بالكيفية التي سيتصرف بها الآخرون.

ويجب أن لا يؤدي الاستخدام الحر لحقوق الملكية الخاصة إلى التعارض مع الحقوق المشروعة للآخرين. وتتحدد هذه الشرعية بحسب القانون المعمول به في البلاد، ومن يدعي تعرضه للأذى جراء ممارسة أصحاب الملكيات لحقوقهم فيها ينبغي عليه أن يتحمل عبء إثبات حصول هذا الأذى.

وحقوق الملكية مرتبطة بالأصول المالية؛ ويجب عدم الخلط بينها وبين الأصول المالية نفسها. وحقوق الملكية لا ترتبط بالأصول المالية المادية فحسب، وإنما بالكثير من الأصول المالية الفكرية، بالإضافة إلى شخص المرء وعمله. وكي تعمل حقوق الملكية عملها بشكل كامل، ينبغي أن تتصف أيضا بالقابلية للتقسيم والنقل.

السلع العامة الصافية

هي سلع وخدمات يتسبب توفيرها بتكاليف وفوائد لا يمكن تضمينها (راجع: الآثار الخارجية)، وذلك إما لأن المستخدمين المحتملين لا يتوجب عليهم التنافس مع بعضهم البعض، و/أو لأن المزودين المحتملين لا يمكنهم التزويد بهذه السلع حصريا إلى من يشتريها. ومن أمثلة الطلب غير التنافسي إنارة الطرق والدفاع الوطني: فالتمتع بهذه الخدمات من قبل البعض لا يؤدي إلى الانتقاص من مستوى تمتع الآخرين بها، ومن المستحيل توفير الحماية من العدوان الخارجي حصريا لبعض المواطنين دون البعض الآخر. وما أن يتم توفير الحماية لبعض أفراد الأمة، حتى يمكن للآخرين أن يتمتعوا بهذه الحماية مجانا.

وهذا لا يعني الاستنتاج مباشرة أن السلع العامة ينبغي أن يتم توفيرها عبر وسائل إنتاج مؤممة، وإنما أن الحكومة ينبغي عليها أن تؤمّن النفاذ إليها. وهكذا، فإن إنارة الطرق يمكن إنتاجها عبر مزود خاص ودفع تكاليفها عبر الضرائب. إن فكرة الملكية العامة تستند إلى الحاجة لاستخدام السيطرة المباشرة عبر الاقتصاد في نفقات الفعاليات التي تكون فيها المنافسة مكلفة (مثلا: الدفاع الوطني، بديلا عن استئجار كتائب متنافسة من المرتزقة).

السلوك العقلاني

يتوجه السلوك العقلاني في السياقات البسيطة الساكنة بتأثير الوسائل والغايات المعروفة (عقلانية الغاية والوسيلة). ولكننا نلاحظ كثيرا وجود أنماط أخرى للسلوك الاقتصادي؛ فبسبب المعرفة المحدودة بالوسائل والغايات، تعمد جهات التخطيط إلى تعديل غاياتها في ضوء التجارب السابقة (العقلانية التكيفية أو المحصورة)، أو يتصرفون بطرائق خلاقة ريادية للتغلب على العقبات المادية أو المؤسساتية، ويكون ذلك في العادة مع العجز عن التقدير الكامل المجاني للتكاليف وللفوائد (العقلانية الخلاقة أو الريادية). إن أنماط السلوك هذه عقلانية بالكامل، وهي ضرورية حتما لانتشار الازدهار واستدامته.

الترّبح

يستند إلى مشكلة المعرفة، ومن مظاهر مشكلة المالك والوكيل (راجع ما سبق)؛ حيث يسعى المزودون المنظمون عادة إلى تحصيل منافع مادية عبر التدخل في عمليات السوق التنافسية، وهذا التدخل يوفره الوكلاء السياسيون (أحزاب البرلمان، السياسيون، الموظفون الحكوميون) بسبب ما يلي:

أ. يمنحهم هذا الأمر نفوذا متزايدا أو عائدات مادية.

ب. المواطنون/المالكون يجدون من المكلف جدا أن يعرّفوا أنفسهم بأمثال هذه التدخلات وتنظيم أنفسهم ضد هذه التفضيلات الانتقائية. ويميل التربح إلى الحط من مستوى التنافس الأصيل بين المزودين مما يعيق جهودهم في تحمل تكاليف التعامل (وهي ضرورية للابتكار والنمو)، كما يصيب الحياة السياسية بالفساد.

الرأسمال الاجتماعي

مصطلح يستعمل أحيانا للإشارة إلى منظومة المؤسسات الداخلية والخارجية في المجتمع، وذلك للتأكيد على أن المؤسسات ذات أثر إيجابي مشابه للرأسمال المادي أو المهاراتي على إنتاجية عوامل الإنتاج الأخرى كالعمالة أو الموارد الطبيعية. وكما أن الأدوات الأفضل تحسن إنتاجية العمل، فإن ما يتم فرضه من المؤسسات الأكثر فعالية وموثوقية تحسن تقسيم العمل والمعرفة، وبالتالي: إنتاجية العمل. ويجب عدم الخلط بين الرأسمال الاجتماعي (أو الثقافي) وبين الرأسمال المؤمم، أي: حيازة الأملاك والسيطرة عليها عبر كيانات جمعية اجتماعية كبيرة (كالدولة مثلا).

تكاليف التعامل

هي تكاليف التنسيق بين الأشخاص في السوق، وتبرز بسبب مشكلة المعرفة، وينبغي تحملها لإيجاد المعرفة واختبارها، وبالأخص عبر إيجاد أطراف العقد، والتزويد بالمواد والطاقة

والمعرفة الإنتاجية، والتفاوض على العقود وإتمامها، والرقابة على تنفيذها، وتصحيح انتهاكاتها والتعويض على انتهاكها. وفي الاقتصادات الحديثة، يصبح تقسيم العمل معقدا جدا إلى درجة ترتفع معها تكاليف التعامل إلى قرابة نصف التكاليف الإجمالية لإنتاج الناتج الوطني وتوزيعه. ويمكن الاقتصاد في تكاليف التعامل عبر أدوات منها: الاتصالات الحديثة وتكنولوجيا الكومبيوتر والمؤسسات المناسبة التي تشجع قطاع الأعمال. أما إذا كان التنسيق ضمن المنظمات، فحينها تكون التكاليف الناتجة هي (تكاليف التنظيم).